جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي :

رقم التسجيل : DEC/01/14

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص : علوم اقتصادية

بعنوان :

أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية

دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016

من إعداد :

بيصار عبد الحكيم

تاريخ المناقشة: 2018/12/22

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
د.شريط صلاح الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
د. بن واضح الهاشمي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. غربي حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
د. أبوبكر بوسالم	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي ميلة	ممتحنا
د. بحوصي مجدوب	أستاذ محاضر أ	جامعة بشار	ممتحنا
د. بورنان مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية :2019/2018

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي :

رقم التسجيل : DEC/01/14

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص : علوم اقتصادية

بعنوان :

أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية

دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016

من إعداد :

بيصار عبد الحكيم

تاريخ المناقشة: 2018/12/22

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
د.شريط صلاح الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
د. بن واضح الهاشمي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. غربي حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
د. أبوبكر بوسالم	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي ميلة	ممتحنا
د. بحوصي مجدوب	أستاذ محاضر أ	جامعة بشار	ممتحنا
د. بورنان مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية :2019/2018

قال تعالى : { يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} [المجادلة : 11]

ويقول تعالى : { وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ } [التوبة : 105]

يقول العماد الأصفهاني : " إني رأيت أنه لا يكتب أحدا كتابا في يومه إلا قال في غده ...لو غير هذا لكان أحسن... ولو زيد هذا لكان يستحسن.... ولو قدم هذا لكان أفضل....ولو ترك هذا لكان أجمل.... وهذا من أعظم العبر.... وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل (الآية 19)

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، أحمد الله وأشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع وأسأله الرضا والتوفيق ؛

يقول عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وانطلاقا من هذا الحديث وعملا به، أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني في إعداد هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف : الدكتور **بن واضح الهاشمي**، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي أنارت لنا الطريق لإتمام هذا العمل، ممتنين له وداعين الله أن يجزيه عنا كل خير ؛

أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على قراءة ومناقشة هذه الرسالة ؛

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الكرام وزملائنا في العمل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة وإلى كل موظفيها وعمالها الذين جمعتنا بهم الحياة العملية والعلمية ؛

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال وموظفي المصالح الفلاحية وفروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولايات الدراسة الذين تجاوبوا معي ومدوا لي يد العون في إنجاز هذا العمل.

بيصار عبد الحكيم

إهـــداء

إلى كل هذا العالم أمي وأبي ؛

إلى كل الإخوة كل باسمه وإلى جميع الأهل والأقارب ؛

إلى كل من جمعتني بهم الحياة العلمية والعملية والاجتماعية ؛

إلى كل طالب علم ؛

إلى من أمدني بيد المساعدة في إنجاز هذا العمل ؛

أهدي هذا الحقل المعرفي المتواضع .

قائمة الاختصارات

- ANGEM : Agence Nationale de Gestion Du Micro-cédit
- ANSEJ : Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes
- BADR : Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
- BIRD : Banque internationale pour la Reconstruction et le Développement
- CAPCS : Coopératives Agricoles Polyvalentes Communales de Services
- CENEAP : Centre national d'Études et d'analyses pour la population et le développement
- CNAC : Caisse Nationale d'Assurance Chômage
- CNES : Conseil National Économique et Social
- CNMA : Caisse Nationale de Mutualité Agricole
- CREAD : Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement
- DAS : Domaine Agricole Socialiste
- DLEP : Direction des Logements et des Equipements Publique
- DSA : Direction des Services Agricoles
- EAC : Exploitation Agricole Collective
- EAI : Exploitation Agricole Individuelle
- ENSEJ : Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes
- FAO : Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture
- FDRMVTC : Fonds de Développement Rural de Mise en Valeur des Terres par des Concessions
- FLDDPS : Fonds de Lutte Contre la Désertification et de Développement du Pastoralisme et de la Steppe
- FNDA : Fonds National de Développement Agricole
- FNDIA : Fonds national de Développement de l'Investissement Agricole
- FNDR : Fonds National de Développement Rural
- FNRDA : Fonds National de Régulation et de Développement Agricole
- FNRPA : Fonds National de Régulation de la Production Agricole
- FONAL : Fonds National du Logement

- FPZPP : Fonds de la Promotion zoo Sanitaire et de la Protection Phytosanitaire
- FSAEPEA : Fonds Spécial d'Appui aux Eleveurs et Petits Exploitants Agricoles
- HCDS : Haut Commissariat pour le Développement de la Steppe
- LEADER : Liaison Entre Action de Développement de l'Economie Rurale
- MADR : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
- MICS3 : Troisième Enquête à Indicateur Multiple 2006.
- MICS4 : Quatrième Enquête à Indicateur Multiple 2012.
- OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Économiques
- ONS : Office National des Statistiques
- PAC : Politique Agricole Commune
- PNUD : Programme des Nations Unies pour le Développement
- PED : Les Pays en Voie de Développement
- PCD : Plan de Développement Communal
- PCSC : Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance
- PNDA : Plan National de Développement Agricole
- PNDAR : Plan National de Développement Agricole et Rural
- PNUE : Programme des Nations Unies pour l'environnement
- PPDR : Projets de Proximité de Développement Rural
- PPDRI : Projets de Proximité de Développement Rural Intégré
- PSD : Programme Sectoriel de Développement
- PSRE : Plan de Soutien à la Relance Economique
- SADDR : Système d'Aide à la Décision pour le Développement Rural
- SNDRD : Stratégie Nationale de Développement Rural Durable
- SYRPALAC : Système de Régulation des Produits Agricoles de Large Consommation
- TOL : Taux d'Occupation par Logement

فهرس المحتويات

المحتوى		الصفحة
شكر وعرفان		
إهداء		
قائمة المختصرات		II–I
فهرس المحتويات		VI–III
قائمة الجداول		VIII–VII
قائمة الأشكال		IX
قائمة الملاحق		X
مقدمة عامة		أ– ط
الفصل الأول	الإطار النظري للتخلف، التنمية والتنمية المحلية	
تمهيد		01
المبحث الأول	مفاهيم أساسية حول التخلف والتنمية	02
المطلب الأول	مفهوم التخلف، أسبابه وأهم خصائصه	02
المطلب الثاني	مفهوم التنمية وأهدافها	06
المطلب الثالث	مراحل تطور مفهوم التنمية	09
المطلب الرابع	أنواع التنمية ومستوياتها	11
المبحث الثاني	مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية	14
المطلب الأول	مفهوم وتعريف التنمية المحلية	14
المطلب الثاني	أهداف التنمية المحلية ومقوماتها	17
المطلب الثالث	خصائص التنمية المحلية ومبادئها	20
المطلب الرابع	أبعاد التنمية المحلية ومحدداتها	22
المبحث الثالث	نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية، عوائقها وتقسيماتها	25
المطلب الأول	نماذج التنمية المحلية	25
المطلب الثاني	عناصر وشروط التنمية المحلية واستراتيجياتها	27
المطلب الثالث	أهم معوقات التنمية المحلية	30
المطلب الرابع	تقسيم التنمية المحلية بالوسط الريفي والحضري	33
المبحث الرابع	أساسيات الفعل التنموي المحلي	36
المطلب الأول	الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية	36

المطلب الثاني	أسس نظام الإدارة المحلية ودوره في التنمية المحلية	40
المطلب الثالث	التمويل المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية	43
المطلب الرابع	التخطيط للتنمية المحلية	47
خلاصة الفصل		54
الفصل الثاني	الإطار النظري للتنمية الريفية	
تمهيد		55
المبحث الأول	مفاهيم عامة حول المجتمع الريفي والتنمية الريفية	56
المطلب الأول	مفهوم الريف والمجتمع الريفي	56
المطلب الثاني	مداخل التمييز بين الريف والحضر	59
المطلب الثالث	خصائص المجتمع الريفي ومشكلاته	61
المطلب الرابع	مفهوم التنمية الريفية	64
المبحث الثاني	أهمية التنمية الريفية، مداخلها ومرتكزاتها	67
المطلب الأول	أهمية وأهداف التنمية الريفية	67
المطلب الثاني	مداخل إحداث التنمية الريفية ومتطلباتها	70
المطلب الثالث	مرتكزات وعناصر التنمية الريفية ومبادئها	73
المطلب الرابع	معوقات التنمية الريفية	77
المبحث الثالث	التنمية الريفية وتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي	80
المطلب الأول	أهمية ومفهوم التنمية الزراعية	80
المطلب الثاني	دور الزراعة في التنمية	82
المطلب الثالث	التنمية الريفية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي	84
المطلب الرابع	أوضاع الأمن الغذائي في العالم للفترة (2000–2016)	86
المبحث الرابع	التنمية الريفية ومحاربة الفقر وتحقيق الاستدامة	89
المطلب الأول	مفهوم الفقر والفقر الريفي	89
المطلب الثاني	أوضاع الفقر في العالم وإستراتيجية التنمية الريفية في الحد منه	92
المطلب الثالث	مفهوم التنمية المستدامة	94
المطلب الرابع	التنمية الزراعية والريفية المستدامة	96
خلاصة الفصل		100
الفصل الثالث	مسار التنمية المحلية والتنمية الريفية بالجزائر	
تمهيد		101

المبحث الأول	التنمية المحلية في الجزائر، أهدافها وركائزها	102
المطلب الأول	أهداف التنمية المحلية بالجزائر	102
المطلب الثاني	ركائز وأسس التنمية المحلية في الجزائر	104
المطلب الثالث	إدارة التنمية المحلية في الجزائر	106
المطلب الرابع	طرق تمويل التنمية المحلية في الجزائر	109
المبحث الثاني	أنماط برامج التنمية المحلية ومراحل تطورها في الجزائر	114
المطلب الأول	أنماط برامج التنمية المحلية في الجزائر	114
المطلب الثاني	التنمية المحلية في ظل مرحلة التخطيط الموجه (1967–1989)	117
المطلب الثالث	التنمية المحلية في ظل مرحلة الاقتصاد الحر (ما بعد 1990)	120
المطلب الرابع	التنمية المحلية في ظل البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية (2000–2016)	124
المبحث الثالث	مراحل تطور سياسات التنمية الريفية في الجزائر (1962–2016)	127
المطلب الأول	سياسات التنمية الريفية بعد الاستقلال وإلى غاية سنة 2000	127
المطلب الثاني	سياسة التنمية الريفية من سنة 2000 إلى 2006	129
المطلب الثالث	سياسة التجديد الريفي من 2006 إلى 2009	131
المطلب الرابع	سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009–2016)	134
المبحث الرابع	البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية (2000–2016) وطرق دعمها وتمويلها	140
المطلب الأول	برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2006)	140
المطلب الثاني	البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية (2006–2016)	145
المطلب الثالث	البرنامج الاستثنائي دعم التجديد الريفي (2007–2013)	150
المطلب الرابع	طرق دعم وتمويل البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية منذ سنة 2000	152
خلاصة الفصل		156
الفصل الرابع	قياس وتقييم أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر للفترة 2000–2016	
تمهيد		157
المبحث الأول	تطور قيمة التمويل والدعم للقطاع الفلاحي وأثرها الاقتصادي على التنمية المحلية بالجزائر للفترة (2000–2016)	158

المطلب الأول	تطور قيمة القروض والدعم للتنمية الريفية منذ سنة 2000	158
المطلب الثاني	الآثار المترتبة عن الدعم والاستثمار على تطور بعض مؤشرات الإنتاج الفلاحي للفترة (2000-2016)	163
المطلب الثالث	تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية	178
المطلب الرابع	تطور الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)	181
المبحث الثاني	تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية الريفية بالجزائر للفترة (2000-2016)	186
المطلب الأول	تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI للفترة (2003-2016)	186
المطلب الثاني	الأثر على تطور عدد سكان الريف وبعض المؤشرات الخاصة بهم	191
المطلب الثالث	الأثر على تعزيز الأمن الغذائي	196
المطلب الرابع	الأثر على مؤشرات محاربة الفقر الريفي والتنمية البشرية	202
المبحث الثالث	محددات الدراسة القياسية بالولايات	212
المطلب الأول	تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولايات الدراسة للفترة (2009-2016)	213
المطلب الثاني	تطور بعض مؤشرات الدعم والقروض الفلاحية بولايات الدراسة للفترة (2000-2016)	215
المطلب الثالث	تطور أهم مؤشرات الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة للفترة (2000-2016)	217
المطلب الرابع	تطور قيمة الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة خلال الفترة (2000-2016)	222
المبحث الرابع	الدراسة القياسية بالولايات	223
المطلب الأول	الدراسات السابقة	223
المطلب الثاني	الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة	226
المطلب الثالث	منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم	231
المطلب الرابع	خطوات تقدير النموذج ونتائج الدراسة القياسية	234
خلاصة الفصل		246
الخاتمة العامة		253-247
قائمة المراجع		267-254
الملاحق		274-268

قـائمة الجــداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أسباب التخلف المباشرة وغير المباشرة	03
02	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية	11
03	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ونسبتهم للفترة 2000–2016	87
04	انتشار قصور التغذية في العالم بحسب الإقليم للفترة 2000–2016	88
05	المجالات البرامجية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21 وإدماج القضايا الرئيسية للتنمية الريفية	98
06	توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967–1977	117
07	نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات 1967–1989	120
08	تطور بعض المؤشرات للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR	143
09	تطور مخصصات صناديق الدعم ونفقاتها (مدفوعاتها) الفعلية للفترة 2000–2013	159
10	تطور قيمة القروض الفلاحية بالجزائر للفترة 2000–2015	162
11	تطور المساحة الزراعية وقيمة الإنتاج للحبوب والقمح والشعير بالجزائر للفترة 2000–2015	166
12	تطور مردودية إنتاج الحبوب بالجزائر للفترة 2000–2015	167
13	تطور إنتاج وإنتاجية البقوليات بالجزائر للفترة 2000–2015	169
14	تطور إنتاج بعض محاصيل الخضر للفترة 2000–2015	170
15	تطور معدلات إنتاج وإنتاجية الزيتون بالجزائر للفترة 2000–2015	171
16	تطور إنتاج بعض الفواكه بالجزائر للفترة 2000–2015	173
17	تطور أعداد الماشية في الجزائر خلال الفترة 2000–2015	175
18	تطور معدلات الإنتاج الحيواني بالجزائر للفترة 2000–2016	177
19	تطور حجم الواردات من السلع الغذائية الكلية بالجزائر خلال الفترة 2000–2015	179
20	تطور الواردات والصادرات الزراعية والغذائية للجزائر بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية للفترة 2000–2015	180
21	تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 2000–2016	181
22	تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000–2017	183
23	توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للفترة 2005–2009	187
24	تطور عدد المشاريع الجوارية المبرمجة والمنفذة حسب البرامج الأربعة للفترة 2009–2016	189
25	أثر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة للفترة 2009–2014 على بعض المؤشرات الاجتماعية	191

26	تطور عدد السكان الريفيين ونسبتهم إلى إجمالي عدد السكان بالجزائر للفترة 1998–2015	192
27	عدد السكنات الريفية في الجزائر التي تم الانطلاق فيها والمسلمة للفترة 2004–2012	194
28	تطور تعداد اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة 2000–2017	195
29	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج الفلاحي بالجزائر للفترة 2000–2016	197
30	تطور مؤشر الفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر لمتوسط الفترتين (2000–2008) و(2009–2015)	199
31	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر وعناصره المركبة الأساسية للفترة 2000–2015	206
32	تطور أهم مؤشرات التعليم بالجزائر للفترة 2000–2016	208
33	بعض المؤشرات الصحية في الجزائر لسنة 2015	209
34	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الربط بشبكة التطهير بالجزائر للفترة 2000–2015	210
35	نسبة الاستفادة السكانية من الربط بشبكة الماء الصالح للشرب للفترة 2000–2015	211
36	تطور المساحة الغابية بالجزائر للفترة 2000–2014	211
37	توزيع عدد المشاريع الجوارية حسب البرامج الأربعة الجامعة بولايات الدراسة للفترة 2009–2016	213
38	تطور المساحة الزراعية وقيمة الإنتاج للحبوب بولايات الدراسة للفترة 2000–2015	218
39	تطور معدل إنتاج الخضر بولايات الدراسة خلال الفترة 2000–2016	219
40	تطور إنتاج الزيتون وزيت الزيتون بولايات الدراسة للفترة 2002–2015	220
41	تطور معدلات الإنتاج الحيواني بولايات الدراسة خلال الفترة 2009–2016	221
42	تحديد المتغيرات المستعملة في النموذج	233
43	الارتباط والتغيرات بين متغيرات الدراسة	234
44	تقدير نموذج الانحدار التجميعي	235
45	تقدير نموذج التأثير الثابت	236
46	نتائج اختبار wald test	238
47	تقدير نموذج التأثير العشوائي	239
48	نتائج اختبار هوسمان	240
49	نتائج اختبار ارتباط البواقي بين عينات الدراسة	241
50	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج الثابت	242
51	نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى المعممة للنموذج الثابت بأوزان الفترة	243
52	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج المعمم بأوزان الفترة	244

قـائمة الأشــكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المبادئ الأساسية للتنمية المحلية	22
02	أهم نماذج التنمية المحلية	27
03	الإدارة المحلية كنظام	42
04	علاقة التمويل المحلي بالتنمية المحلية	46
05	مراحل التخطيط للتنمية المحلية	52
06	كيفية عمل إستراتيجية التنمية المحلية في إطار التخطيط الإستراتيجي لها	53
07	السجل المالي المتوقع لـ 2010–2014 للتجديد الفلاحي والريفي	137
08	البرامج الثلاثة الرئيسية للتجديد الفلاحي	147
09	مراحل إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية	148
10	مراحل بعث برنامج دعم التجديد الريفي	150
11	تطور قيمة القروض الفلاحية بالجزائر للفترة 2000–2015	163
12	معدل نمو الإنتاج للحبوب بالجزائر ما بين 2000 و 2015	168
13	إنتاجية الزيتون وزيت الزيتون للفترة 2000–2015	172
14	معدل نمو إجمالي عدد المواشي للفترة 2000–2015	176
15	نسبة مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة الإجمالية	185
16	نسبة عدد السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان للفترة 1998–2015	193
17	تطور الوفرة الغذائية في الجزائر للفترة 1963 –2011	202
18	تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 1995–2013	203
19	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بالجزائر لسنة 2012	205
20	تطور معدلات نمو قيمة الدعم بولايات الدراسة للفترة 2000–2016	215
21	تطور قيمة القروض الفلاحية بولايات الدراسة للفترة 2000–2016	217
22	تطور مردودية الإنتاج للحبوب لولايات الدراسة وللجزائر خلال الفترة 2000–2015	219
23	تطور قيمة الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة للفترة 2000–2016	222
24	معدل نمو قيمة الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة للفترة 2000–2016	223
25	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج التأثير الثابت	242

قـائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الصناديق التي تدعم التنمية الريفية في الجزائر للفترة 2000-2016	268
02	بعض أنواع القروض الفلاحية في الجزائر	272
03	مركبات مؤشر التنمية الريفية المستدامة	274

المقدمة العامة

مقدمة:

تشير عديد الكتابات في الحقل التنموي إلى أن مفهوم التنمية عرف تطورا كبيرا منذ الحرب العالمية الثانية، فلم يعد هذا المفهوم يرتكز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، حيث أصبح مفهوم شامل يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية في جوانب حياة المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، على أن يسير ذلك كله بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

في إطار هذا التطور في فكر التنمية، ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي وتوسيع رقعة الخدمات على كافة مناطق الدولة وأريافها، فالتنمية المحلية تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة لمختلف المناطق داخل الوطن وهذا لمعالجة الإختلالات السابقة في السياسات والبرامج التنموية، التي كانت تقتصر على أقاليم دون الأخرى مما زاد من الهوة في معدلات التنمية وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية.

والجزائر كغيرها من الدول تعتمد على هذا المنحى التنموي المحلي في برامجها وسياساتها التنموية، وهذا بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية، بغية تحسين مستوى معيشة السكان في الأوساط المحلية وتحقيق التوازن في البرامج التنموية بين أقاليم الدولة المختلفة الحضرية والريفية منها، حيث انتهجت الجزائر عدة سياسات تنموية منذ الاستقلال، وكان لبرامج التنمية المحلية موقعا مهما ضمن هذه السياسات والاستراتيجيات عبر مختلف مراحلها، سواء في ظل نظام المخططات أو في إطار الإصلاحات والتوجه نحو الاقتصاد الحر، حيث صاغت عدة برامج للتنمية المحلية من بينها البرامج القطاعية الممركزة والبرامج البلدية للتنمية، أو من خلال البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية التي تمثلت أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي (2010-2014) والبرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019) واعتبرت البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية أحد أهم برامج التنمية على المستوى المحلي، والتي من شأنها دعم النهوض بالريف الجزائري في جميع المجالات وتحقيق التوازن في مستويات التنمية المحلية بين الأقاليم الريفية والحضرية.

وسياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها والداعمة للتنمية في الأقاليم الريفية عرفت هي الأخرى عدة مراحل ومخططات، ونظرا لأن معظم بلديات الجزائر تصنف ضمن خانة البلديات الريفية (979 بلدية من بين 1541 هي ريفية بكليتها)، فقد صاغت الجزائر عدة برامج وسياسات لتحسين مستوى معيشة سكان الريف، حيث بدأت هذه السياسات منذ الاستقلال من خلال نظم وسياسات التسيير الذاتي والثورة الزراعية، إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في سنة 2000 والتي تعتبر سنة محورية في مسار الجزائر التنموي، وصولا إلى السياسات الحالية للتجديد الفلاحي والريفي، والتي رافقتها جملة من سياسات للاستثمار وبرامج للدعم في إطار التنمية الريفية في كل مرحلة، والتي من شأنها إعادة حيوية المناطق الريفية، وتحقيق التنمية المحلية وأهدافها على مستوى الأقاليم الريفية.

وعليه ظهرت التنمية الريفية وإعادة حيوية المناطق الريفية كمواضيع ذات أولوية في سياق السياسات الحكومية والاستثمارات العمومية في بداية الألفية الثالثة، وفي مختلف البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، حيث بدأت هذه السياسات والبرامج منذ سنة 2000 ببعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي اندرج ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، وتوجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد وزيادة معدلات النمو.

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"، ويهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، فالريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للاكتساب والتثمين.

أولا/ إشكالية الدراسة :

لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالريف من خلال تبني العديد من سياسات التنمية الريفية وتفعيل أهم البرامج المرافقة لها، حيث هدفت هذه السياسات في المقام الأول إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأقاليم الريفية في جميع المجالات بهدف تحقيق التنمية المحلية بهذه الأقاليم، وكان لهذه السياسات وخصوصا بعد سنة 2000 جملة من الآثار على مستوى التنمية المحلية، ومن هذا المنطلق وبهدف تحديد الأثر المترتب عن سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر كانت إشكالية الدراسة الرئيسية كالتالي :

ما هو أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر خلال الفترة 2000-2016 ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم برامج التنمية المحلية بالجزائر ؟
- ما هي أهم سياسات التنمية الريفية بالجزائر ؟ وما هي أهم البرامج المرافقة لها منذ سنة 2000؟
- ما مدى تأثير سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر خلال الفترة 2000-2016؟
- ما هو أثر سياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها والمتمثلة أساسا في الدعم والقروض على التنمية المحلية بالولايات محل الدراسة من خلال الدراسة القياسية للفترة 2000-2016 ؟

ثانيا/ الفرضيات :

للإجابة عن الأسئلة الفرعية للدراسة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات تتمثل في الآتي :

- تعد برامج التجديد الفلاحي أحد الركائز الفعالة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بالجزائر من خلال المساهمة بشكل كبير في زيادة الإنتاج الزراعي ومعدلات النمو.
- تعتبر برامج التجديد الريفي أحد ركائز التنمية الاجتماعية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية الجزائرية، من خلال المساهمة في تحسين مستوى معيشة سكان هذه الأقاليم .
- تساهم مختلف صناديق الدعم للقطاع الفلاحي والريفي في زيادة قيمة الإنتاج الفلاحي ودعم التنمية المحلية.
- تساهم مختلف أنواع القروض البنكية المخصصة للقطاع الفلاحي الجزائري في زيادة قيمة الإنتاج الفلاحي ودعم التنمية المحلية.

ثالثا/ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في عدة نقاط نذكر منها :

- أهمية التنمية المحلية في السياسات التنموية بوصفها القاعدة الرئيسية للتنمية الشاملة .
- إبراز أهم البرامج التي تبنتها الجزائر في مجال التنمية المحلية وفي إطار سياسات التنمية الريفية .
- أهمية برامج الدعم والتمويل في تعزيز الإنتاج الفلاحي وتحسين مداخيل السكان على مستوى الأقاليم الريفية.
- أهمية التجديد الريفي في تحسين المستوى المعيشي للسكان باعتباره أحد أهم البرامج التنموية الريفية في جانبها الاجتماعي.
- للريف أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية .
- معرفة الدور الذي تلعبه البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية على مستوى الأقاليم الريفية وقياس أثرها على التنمية المحلية بمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016 .

رابعا/ أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها الآتي :

- معرفة أهم سياسات الاستثمار وبرامج الدعم التي تبنتها الجزائر في مجال التنمية الريفية .
- الكشف عن الدور الذي تلعبه هذه السياسات والبرامج في تنمية الأقاليم الريفية .
- معرفة أهم المعوقات التي تحول دون تنفيذ البرامج التنموية الريفية والمحلية بفعالية على مستوى الأقاليم الريفية بالجزائر .
- الوقوف على الدور الذي تلعبه التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية بالجزائر من خلال احداث التوازن الجهوي والإقليمي والتكامل بين مختلف القطاعات .
- تقييم وقياس أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية من خلال الدراسة التحليلية للجزائر والقياسية بمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016 .

خامسا/ أسباب اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب التي دعتنا إلى اختيار الموضوع من بينها :

- تزايد الاهتمام بموضوع التنمية الريفية، خاصة على الصعيد الدولي، حيث تعتبر توجها جديدا لتحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم الريفية والحضرية .
- التهميش والإقصاء الذي يعانيه الريف الجزائري، وعدم تجانس مستويات التنمية بين الأقاليم الريفية والحضرية .
- الحاجة الكبيرة لبدائل تنموية داخل الأقاليم الريفية لجعلها تساهم في تحقيق التنمية المحلية على مستوى هذه الأقاليم الريفية ومنه التنمية الشاملة للوطن .
- الامكانيات الطبيعية الكبيرة للجزائر وتنوع أقاليمها، ومساحاتها الفلاحية، تجعل الاستثمار والدعم في التنمية الريفية يساهم بنسبة كبيرة في زيادة معدلات النمو خارج المحروقات إذا ما تم استغلال هذه الامكانيات.
- الأهمية الكبيرة للسياسات التنموية الريفية في الجزائر، وخاصة من خلال سياسات التجديد الفلاحي والريفي باعتبارها أداة تدخل فعالة في الأقاليم الريفية ومساهمة في تحسين مستوى معيشة سكان هذه الأقاليم.
- أهمية الموضوع والرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال الدراسات التنموية، باعتباره يندرج ضمن التخصص الذي نهتم به ويندرج ضمن الميولات الشخصية لهذه المواضيع.

سادسا/ المصطلحات الإجرائية للدراسة:

– البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية : وهي جملة البرامج التي تندرج ضمن سياسة التنمية الريفية بالجزائر فقد صاغت الجزائر منذ الاستقلال وعبر عدة مراحل سياسات للتنمية الريفية، رافقتها جملة من البرامج الداعمة والمحققة للتنمية بالأقاليم الريفية في كل مرحلة، وهذا بهدف تحسين مستوى معيشة سكان الريف وتغيير صورة الأقاليم الريفية، وإحداث تنمية متوازنة لجميع المناطق الريفية، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية، وعليه فإن البرامج التي سنتطرق إليها في دراستنا هي تلك المرتبطة عملياتها ومشاريعها بالتنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية.

– التنمية المحلية : تتطابق التنمية المحلية في الجزائر مع التنمية الريفية في 979 بلدية المصنفة ريفية، وتعتبر التنمية المحلية من المواضيع المهمة في سياق السياسات التنموية في الجزائر، باعتبارها أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، ولهذا فقد ارتكزت هذه السياسة في الجزائر على مجموعة من الأجهزة التي من شأنها تحقيق أهداف البرامج المسطرة للتنمية المحلية، كما أن هذه البرامج تعددت بحسب الخطط التنموية المنتهجة من طرف الدولة، وكان من بين برامج التنمية المحلية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية في الأقاليم الريفية برامج الدعم الريفي، ولذا فإن التنمية المحلية التي سنركز عليها في دراستنا هي تلك المرتبطة بهذه البرامج وبالتنمية على مستوى الأقاليم الريفية .

سابعا/ حدود الدراسة :

– **الحدود الزمنية** : خصصت الدراسة لتتبع أهم السياسات التنموية التي عرفها الريف الجزائري منذ الاستقلال والبرامج المرافقة لها والتركيز على أهم البرامج الحالية والمصاحبة لسياسات التجديد الفلاحي والريفي والتي أعطت تصورا جديدا في سياسات التنمية الريفية والدعم الريفي في الجزائر، وتم إجراء الدراسة في المدة الزمنية التي تم فيها جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2015/2014 إلى نهاية السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2018/2017.

– **الحدود المكانية** : خصصت الدراسة لتتبع سياسات وبرامج التنمية الريفية في الجزائر عامة، أي تحديد الإطار العملي والإجراءات المتخذة لتطبيق هذه السياسات والبرامج المرافقة لها بهدف تقييم الأثر والدور الذي تلعبه البرامج التنموية للريف في التنمية المحلية.

وللتقرب أكثر من الواقع خصصت الدراسة لمجموعة من الولايات الجزائرية والتي تصنف غالبية بلدياتها ريفية ونظرا لما تمتلكه من قدرات وإمكانيات اقتصادية وبشرية جعلتها تستفيد من الكثير من البرامج والمشاريع التنموية لأقاليمها الريفية في إطار الدعم الريفي والتنمية المحلية.

ثامنا/ منهج الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية لها، تمت دراستنا بالاعتماد على المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما فالبنسبة للأجزاء النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية والتنمية الريفية كان وصفيا في عمومه وتحليلا احصائيا تاريخيا وقياسيا في الجانب التطبيقي الذي كان بالتركيز على الجزائر بصفة عامة وعلى مجموعة من الولايات بصفة خاصة .

تاسعا/ الدراسات السابقة :

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بمواضيع التنمية الريفية والتنمية المحلية، حيث أن البحوث والدراسات السابقة تعتبر الأساس لما بعدها من دراسات، ونظرا لأنه لا يشترط في مقاربة الدراسات السابقة أن تكون تلك البحوث مرتبطة تماما بموضوع الدراسة، أو تلك البحوث التي تحمل نفس العنوان أو تدرس نفس الإشكالية فلقد تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات التي ترتبط بالموضوع نذكر منها :

الدراسة الأولى : دراسة فوزية غربي (2008)، جامعة قسنطينة .

جاءت الدراسة بعنوان " **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، وهي أطروحة دكتوراه كان الهدف منها حسب الباحثة هو تسليط الضوء على واقع القطاع الزراعي بالوقوف على حقيقة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة لبعض المجموعات السلعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وفي مرحلة تاريخية تحددت ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، على اعتبار أنها بداية مرحلة جديدة عرفت تحولات مست القطاع الزراعي بصورة مباشرة، فأثرت على مقدراته الإنتاجية، والتي تميزت بالتذبذب في غالب الأحيان نظرا لعدة معوقات ومشاكل، بحيث أصبح السؤال عن حالة الزراعة الجزائرية وتحديد موقعها بين حالتي الاكتفاء والتبعية، أمرا ملحا يستدعي التقصي والبحث، ومحاولة جمع المعطيات للإجابة على ذلك وقد تضمنت اشكالية الدراسة السؤال الرئيسي التالي : هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي – النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع، بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا ؟.

خلصت الباحثة إلى نتيجة مهمة، حيث ترى أن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، وتعبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى.

كما ترى أن تحقيق الأمن الغذائي سعيا للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، يتطلب الأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر. فالتنمية المستدامة لا تمثل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظم الإنتاج أو إتباع الأنظمة الإنتاجية التي تمنع من تدهور الموارد بواسطة عمليات التدهور المختلفة، أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية وجودة المنتجات ومتطلبات الصحة البشرية والحيوانية، بل يدخل في صلب متطلباتها تحقيق العائد الاقتصادي وما يتضمنه من مؤثرات السوق المحلية والدولية وما تحمله من أدوات وآليات تنظيمية وإجرائية متطورة ومتغيرة. وبهذا تستطيع الزراعة الجزائرية أن تصل إلى معدلات مقبولة من الأمن الغذائي مدعومة في ذلك بالتكامل البيني العربي والتعاون الإقليمي.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها والمتعلقة بسياسات وبرامج التنمية الريفية وأثرها على التنمية المحلية، في كونها تطرقت إلى أهم عنصر وسياسة في التنمية الريفية والمتعلقة بسياسة الزراعة الجزائرية، والتي تمس وتعالج الجانب الاقتصادي لهذه السياسات، ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية وفي تعزيز الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، كما أنها أعطت لنا صورة عن أهم معوقات الاستثمار الزراعي بالجزائر والتي تعتبر من بين أهم العناصر المراد القيام بها في دراستنا، إلا أنها تختلف عن دراستنا في كونها لم تتطرق إلى الجانب الاجتماعي والذي يعد من بين النقاط المدرجة في دراستنا من خلال التطرق إلى برامج الدعم في إطار التنمية الريفية وما يترتب عنها من آثار على مستوى التنمية المحلية في الأقاليم الريفية في بعدها الاجتماعي.

الدراسة الثانية : دراسة محمد غردي (2012)، جامعة الجزائر 3.

هذه الدراسة والتي هي أطروحة دكتوراه بعنوان " **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** "، جاءت لمعالجة إشكالية كبيرة يواجهها القطاع الفلاحي الجزائري والمتمثلة في إشكالية الدعم من جهة والاستثمار من جهة ثانية في ظل القيود التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول طالبي العضوية ومن جملة ما توصلت إليه الدراسة هو أن الجزائر ومن خلال اهتمامها بتنمية القطاع الفلاحي اعتمدت عدة سياسات للدعم تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية التسعينات في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، وخاصة لتطوير الإنتاج في الشعب الأساسية المتمثلة في الحبوب والحليب، وخلصت الدراسة كذلك إلى ان القطاع الزراعي الجزائري تواجهه تحديات كبيرة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولمواجهة هذه التحديات يجب استغلال الإمكانيات الهائلة في القطاع الفلاحي، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع، والعمل على تحسين معايير وظروف الإنتاج واستغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض المنتجات الزراعية الجزائرية.

تعطينا هذه الدراسة فكرة عن أهم الصناديق التي تم من خلالها دعم القطاع الفلاحي في الجزائر منذ سنوات التسعينات، حيث عملت هذه الصناديق على دعم الفلاحين في مختلف مراحل الإنتاج بهدف تحسين مردوديته وقيمته الإنتاجية، فالدراسة ترتبط بموضوع دراستنا بشكل كبير وتحدد لنا أهم معالم البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية والمتمثلة في صناديق الدعم وأهم العمليات التي يمكن تنفيذها ودعمها من طرف هذه الصناديق.

الدراسة الثالثة : دراسة رشيد بومعالي (2015)، جامعة الجزائر 2.

تمثلت هذه الدراسة في أطروحة دكتوراه بعنوان " **إشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين البرامج السياسية والواقع الاجتماعي – دراسة ميدانية لبلديتي معمورة وهونت بولاية سعيدة–** "، وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم المشكلات التي تواجه تنفيذ عمليات التنمية الريفيةوخلصت الدراسة إلى أنه وباعتبار التنمية الريفية ذات بعد شمولي تمس كل القطاعات وكل الفئات في المجال الريفي يجب أن ترتبط بإشراك فئات أخرى من المجتمع غير الأجهزة الإدارية المنوط بها عمليات التنمية الريفية، وفي هذا الصدد أبرزت الدراسة قلة مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في التنمية وهذا ما يظهر من خلال عدم تفضيل السكان للمشاريع ذات الطابع الجماعي مقارنة بالمشاريع ذات الطابع الفردي، بالرغم من أن النوع الأول من المشاريع يخلق ديناميكية في أوساط المجال الريفي، أما فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية الريفية في جانب تثبيت السكان الريفيين في مواطنهم الأصلية والحد من ظاهرة النزوح فقد بينت نتائج الدراسة أن هناك عوامل أخرى تدخل ضمن ذلك وهي التحولات المصاحبة للبنية العائلية في المجال الريفي، حيث وجدت الدراسة أن هناك فئات من العينة ترى أن مستقبل استقرارها هو المجال الحضري.

ركزت هذه الدراسة على جوانب عديدة لمؤشرات التنمية الريفية، سواء ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، وسمحت بتسجيل أهم الاختلالات التي تواجه القائمين على تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الريفية خصوصا فيما تعلق بعنصر المشاركة في التنمية من طرف المجتمعات الريفية وجمعيات المجتمع المدني، إذن فهي توضح لنا أهم العوائق التي تعترض تنفيذ برامج وسياسات التنمية الريفية.

الدراسة الرابعة : دراسة مصباح حراق وآخرون (2015)، جامعة ميلة.

تناولت هذه المقالة موضوع " **دور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في بعث وترقية التنمية المحلية في الفضاءات الريفية بولاية ميلة خلال الفترة (2009-2014)** "، لأجل ذلك حاولت الدراسة حصر مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدثها هذه المشاريع ميدانيا، ثم تحليلها اعتمادا على جملة من المؤشرات. وتوصلت الدراسة إلى مدى إيجابية هذه المشاريع وأهميتها الميدانية بالنسبة لسكان المناطق الريفية، ويبرز ذلك من خلال تثبيت السكان واستقرار المجتمع الريفي نتيجة تحسين ظروف المعيشة لهم (توفير السكن، فتح الطرق والمسالك العلاج، الدراسة، الأمن...) وهو الشيء الذي سمح بعودة الأفراد إلى خدمة الأرض، فأدى ذلك إلى ازدهار الزراعة الأسرية (تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، حرف محلية...)، وانعكس ذلك ايجابا على حياة الأفراد من خلال تحسن دخولهم، وخلصت الدراسة إلى أن هذه الديناميكية المحلية التي مصدرها المشاريع الجوارية تبقى تعترضها بعض العراقيل والتي تحد من مزاياها، ولعل أهمها هو ضعف نسبة إنجاز المشاريع بسبب قلة مصادر التمويل وانحصارها في مصادر معينة، وأوصت الدراسة بضرورة إشراك وإدماج حقيقي لمختلف القطاعات تمويلا وتنفيذا فيها، مع فرض رقابة فعالة في هذا المجال من طرف الجماعات المحلية المختصة.

ترتبط هذه الدراسة بموضوع بحثنا ارتباطا وثيقا، حيث تعطينا فكرة عن كيفية تسيير أهم برامج سياسات التنمية الريفية الحالية والمتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، والتي بدأ تطبيقها مع بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، واعتبر هذا المشروع أداة مفضلة للتدخل في الوسط الريفي، حيث يلعب دورا مهما في دفع حركية التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية المستهدفة.

الدراسة الخامسة : دراسة توفيق تمار (2016)، جامعة المسيلة .

جاءت الدراسة المتمثلة في أطروحة دكتوراه بعنوان " **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014** " لتسلط الضوء على أهم الأبعاد الرئيسية في التنمية الريفية المستدامة بالجزائر منذ بداية الألفية الثالثة وأهم ما تحقق لها من أهداف على مستوى المؤشرات الخاصة بهذه الأبعاد بالأقاليم الريفية الجزائرية، وانطلقت الدراسة من الإشكالية الرئيسية التالية : ما هي أبعاد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر؟، وخلصت الدراسة في فصلها الأخير إلى تحديد أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014، وكذا التعرف على أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لأهدافها بكفاءة وفعالية، باعتبارها أداة تنفيذ سواء الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أو ما جاء بعدها أي سياسة التجديد الريفي، وذلك على مستوى ولاية المسيلة للفترة 2010-2014. وتوصلت الدراسة أن معوقات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر تتنوع بين السياسية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة سكان الريف والقضاء على كل أشكال البيروقراطية الإدارية وفتح المجال لسكان الريف للمشاركة في البرنامج، مع ضرورة تفعيل دور المرأة الريفية . وفي النهاية أكدت الدراسة على أهمية دور القيادة السياسية في دعم وتطوير التنمية الشاملة، وتفعيل الشراكة بين المجتمع الريفي والهيئات المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية.

تشترك هذه الدراسة بشكل كبير مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، فهي تعطينا رؤية واضحة عن الأبعاد الرئيسية التي تم وضعها ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي ترتكز على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، لتكون آلية العمل لما بعدها من سياسات للتنمية الريفية بالجزائر، على غرار التجديد الفلاحي والريفي.

الدراسة السادسة : دراسة سهيلة مصطفى (2017)، جامعة الشلف.

كان عنوان هذه الدراسة " **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا** "، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه هدفت إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في : ما مدى تأثير الاستثمار الفلاحي

على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا والجزائر بعد أزمة الغذاء لسنة 2008؟ وتوصلت الدراسة إلى أن دول شمال إفريقيا كغيرها من دول العالم وإدراكا منها لأهمية القطاع الفلاحي ودوره الاستراتيجي توالت عليها المخططات التنموية وكان للاستثمار الفلاحي مهمتين رئيسيتين ارتبطت الأولى بتحقيق الاستقلالية الغذائية لبعض المحاصيل الأساسية التي تملك الميزة النسبية في إنتاجها، والثانية بتنويع مصادر الإنتاج وتحقيق فائض إنتاجي موجه للتصدير، وخلصت الدراسة كذلك إلى أن تنظيم وترقية الاستثمار الفلاحي في دول شمال إفريقيا كان له العديد من الآثار على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية، كما تطرقت الدراسة إلى حالة الاستثمار الفلاحي في الجزائر، وحاولت تقديم بعض الأساليب والحلول التي ترى أنها مناسبة لتحسين مناخ الاستثمار الفلاحي في الجزائر وباقي دول شمال إفريقيا ووضعة ضمن استراتيجية شاملة لاستدامة هذا النوع من الاستثمار وتفعيل دوره الإيجابي في توفير الغذاء.

قدمت لنا هذه الدراسة رؤية كبيرة عن محددات الاستثمار الفلاحي في دول شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة وأعطت لنا صورة أولية عن حجم هذا الاستثمار بالجزائر وأهم الآثار المترتبة عنه في مختلف شعب الإنتاج ووضعية حركة التجارة الخارجية لأهم المنتجات الغذائية الرئيسية، إذن فهي ترتبط بدراستنا في جانبها الاقتصادي والفلاحي وتعطي لنا صورة أولية عن حجم الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائري وأثره على تطور أهم مؤشرات الإنتاج.

الدراسة السابعة : دراسة عن برنامج LEADER الأوروبي، الاتحاد الأوروبي.

جاءت الدراسة بعنوان " **L'APPROCHE LEADER**, **Guide de base** "، وهي دراسة عن برنامج LEADER الذي تم تبنيه من قبل الإتحاد الأوروبي، والذي يعد من البرامج الرائدة في العالم لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية، وهو برنامج يندرج ضمن المحور الرابع لسياسة التنمية الزراعية والريفية في الإتحاد الأوروبي حيث وضعت دول الإتحاد ثلاثة محاور متعلقة بالأهداف الرئيسية الثلاثة للاتحاد الأوروبي في موضوع التنمية الريفية يحتوي كل محور على التدابير التي تختارها الدولة العضو للتنفيذ والمساعدة في تحقيق أهداف المحور، وهذه المحاور الثلاثة تم ربطها بمحور رابع أفقي يستند على تجربة برنامج LEADER، بحيث يجب أن يستمر هذا النموذج ويتم توحيده في الاتحاد الأوروبي، وهو استراتيجية للتنمية المحلية التي يمكن أن تحقق أهداف أكبر من أهداف المحاور الثلاثة الأولى .

برنامج LEADER هو اختصار للجملة (روابط أعمال التنمية للاقتصاد الريفي)، وهو برنامج ووسيلة لحشد وتنفيذ التنمية الريفية في المجتمعات الريفية المحلية، انطلاقا من مجموعة من التدابير التي يتعين تطبيقها، وقد أظهرت الدراسة عن هذا البرنامج أنه يمكن أن يحدث فرقا حقيقيا في حياة سكان المناطق الريفية . ويمكن أن يقدم مساهمة كبيرة في تطوير سبل معالجة المشاكل القائمة والجديدة في المناطق الريفية، ويخلق نوعا من البرامج لتنمية القدرات المحلية واختبار حلول جديدة لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية.

ونهج LEADER هو برنامج من أجل التنمية الريفية والزراعية، حيث أن سياسة التنمية الريفية هي جزء متزايد الأهمية من السياسة الزراعية المشتركة (PAC) للاتحاد الأوروبي، ذلك أنها تعزز التنمية المستدامة في المناطق الريفية في أوروبا من خلال معالجة التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لأن أكثر من نصف سكان الإتحاد الأوروبي يعيشون في المناطق الريفية والتي تغطي 90 % من أراضي الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن هذا البرنامج يعد نهج مبتكر في سياق التنمية الريفية في الاتحاد الأوروبي.

ترتبط هذه الدراسة عن هذا البرنامج ارتباطا وثيقا بدراستنا، حيث بدأ برنامج LEADER في عام 1991 من أجل تحسين امكانيات تنمية المناطق الريفية من خلال الاستفادة من المهارات والمبادرات المحلية، وتعزيز اكتساب المعرفة في مجال التنمية المحلية المتكاملة ونشر هذه المعرفة للقيام بها في المناطق الريفية الأخرى، وهو ما يعطينا صورة عن أهم البرامج الرائدة في العالم التي تعنى

بالتنمية الريفية وبتحقيق أهداف التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية، ما يجعله مرجعا مهما للسياسات المراد مراجعتها في دراستنا عن الجزائر، إلا أنها تختلف عن دراستنا في كون أن البرامج والسياسات التنموية الريفية المراد معالجتها في موضوعنا تختلف عن تلك المطبقة في الاتحاد الأوربي، من حيث طريقة الاعداد والتنفيذ ومن حيث الأثر المترتب عنها .

عاشرا/ محتوى الدراسة :

بغرض الإحاطة بالموضوع والإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية قسمت الدراسة إلى أربعة فصول :

خصص الفصل الأول للإطار النظري للتخلف والتنمية والتنمية المحلية، تناولنا في المبحث الأول له مفاهيم أساسية حول التخلف والتنمية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى مدخل نظري للتنمية المحلية من خلال إعطاء مفهوم التنمية المحلية وأهدافها وأهم الخصائص التي ترتكز عليها، ومن ثم أبعاد التنمية المحلية ومحدداتها، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية وعوائقها، لنتطرق في آخر المبحث إلى تقسيمات التنمية المحلية في الوسط الريفي والحضري، أما المبحث الرابع فخصص لمعرفة أساسيات الفعل التنموي المحلي، بتحديد الأطراف المتدخلة فيها ووسائل إدارتها، وكذا تمويلها وكيفية التخطيط لها.

تناولنا في الفصل الثاني الإطار النظري للتنمية الريفية، حيث قسم الفصل إلى أربعة مباحث، خصص المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول المجتمع الريفي والتنمية الريفية، في حين جاء المبحث الثاني ليخص معرفة أهمية التنمية الريفية ومداخلها ومرتكزاتها، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى أهم أبعاد ومضامين التنمية الريفية الأساسية والمتمثلة في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي، ومن ثم في المبحث الرابع إلى موضوع التنمية الريفية ومحاربة الفقر وتحقيق الاستدامة، على اعتبار أنها محاور عالمية لسياسات التنمية الريفية عبر الدول.

أما الفصل الثالث فقد خصص لمعرفة مسار التنمية المحلية والتنمية الريفية بالجزائر، حيث قمنا في بداية الفصل بإعطاء صورة أولية عن برامج التنمية المحلية في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم أهدافها ركائزها، طرق إدارتها وتمويلها، وفي نقطة ثانية تطرقنا إلى أنماط برامج التنمية المحلية ومراحل تطورها في الجزائر، وارتأينا في المبحث الثالث التعريج على مراحل تطور سياسات التنمية الريفية في الجزائر منذ الاستقلال، وذلك من خلال تتبع السياق التاريخي لهذه السياسات وأهم أهدافها، وفي نقطة أخيرة تطرقنا إلى أهم البرامج المرافقة لهذه السياسات خلال الفترة 2000-2016 وأهم طرق دعمها وتمويلها .

أما الفصل الرابع فلقد جاء ليسلط الضوء على قياس وتقييم أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر للفترة 2000-2016، تم التطرق فيه بداية ومن خلال المبحث الأول إلى تطور قيمة التمويل والدعم للقطاع الفلاحي وأثرها الاقتصادي على التنمية المحلية بالجزائر للفترة 2000-2016، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية الريفية بالجزائر للفترة 2000-2016، أما المبحث الثالث فخصص لمحددات الدراسة القياسية بالولايات من خلال تتبع بعض المعطيات الإحصائية عن المشاريع الجوارية وعن قيمة الدعم والقروض الفلاحية، وأهم التطورات في قيمة الإنتاج الفلاحي بهذه الولايات، وجاء المبحث الرابع كختام للفصل حيث تم فيه إجراء الدراسة القياسية بالولايات بعد تتبع أهم الدراسات السابقة التي اختصت بموضوع الدراسة من الناحية القياسية وبعد ذلك تحديد نموذج الدراسة الأمثل.

الفصل الأول : الإطار النظري للتخلف، التنمية والتنمية المحلية

تمهيد:

لقد عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا منذ الحرب العالمية الثانية، من مفهوم مرتبط بالنمو الاقتصادي إلى التنمية الشاملة التي تعني الاهتمام بجميع جوانب حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف معيشة السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو فقط، لتستقر المفاهيم على ما يسمى اليوم بالتنمية المستدامة لتكون شاملة لجميع الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى البيئية، وبمرور المراحل وتطور أبعاد وسمات التنمية وكبر حجم المجتمعات المحلية تم تقسيم هذا المفهوم إلى عدة مستويات من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بالتنمية بفعالية ومن بين هذه المستويات نجد المستوى المحلي، الذي يرتكز على ما يسمى بالتنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية في التنمية الوطنية للدول، فهي تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة لمختلف المناطق داخل الوطن وهذا لمعالجة الإختلالات السابقة في السياسات والبرامج التنموية، التي كانت تقتصر على أقاليم دون الأخرى، مما زاد من الهوة في معدلات التنمية وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية.

ترتكز التنمية المحلية على مجموعة من الأسس للقيام بعملياتها وبرامجها وتحقيق أهدافها بفعالية، وتتمثل أساسيات التنمية المحلية في التخطيط لها واختيار الخطة المناسبة حسب خصوصيات كل بلد وكل إقليم، وكذلك في خصوصيات الأطراف الفاعلة فيها، حيث تشتمل هذه الأطراف على أجهزة الدولة والمشاركة الشعبية، مشاركة جمعيات وأعضاء المجتمع المدني، ووجود نظام للإدارة المحلية.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها موضوع التخلف والتنمية عموما والتنمية المحلية على وجه الخصوص، كان لا بد من إعطاء الإطار النظري لهذه المفاهيم، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى الخلفيات النظرية لهذه المفاهيم من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التخلف والتنمية

المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية

المبحث الثالث : نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية، عوائقها وتقسيماتها

المبحث الرابع : أساسيات الفعل التنموي المحلي

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التخلف والتنمية

تزايد الاهتمام بموضوع التخلف والتنمية من قبل العديد من الاقتصاديين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خصوصا بعد موجة التحرر التي عرفتها العديد من الدول، وهذا من أجل الخروج من دائرة التخلف والأسباب الموصلة لها بالبحث عن السبل التي من شأنها القضاء على هذه الظاهرة وإيجاد السياسات والاستراتيجيات المثلى للوصول إلى المستويات التنموية المنشودة من قبل هذه الدول، فتم وضع مفاهيم متعددة للتخلف ودراسة أسبابه لإيجاد خطط التنمية التي من شأنها أن تلحق بها هذه الدول بركب الدول المتقدمة وتحسين المستوى المعيشي لسكانها، ومن هنا ارتأينا أن نتطرق في بداية هذا المبحث إلى مفهوم التخلف وأسبابه وخصائصه في الدول النامية، ومن ثم التطرق في نقطة ثانية إلى مفهوم التنمية، أهدافها ومراحل تطور هذا المفهوم، ومن ثم نتطرق إلى أنواعها ومستوياتها.

المطلب الأول : مفهوم التخلف، أسبابه وأهم خصائصه

إن التخلف من الظواهر السلبية التي عانت منها الكثير من الدول، خاصة تلك التي كانت تقبع تحت جحيم الاستعمار، فبعد الموجة التحررية التي شهدتها العديد من الدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان لابد لهذه الدول أن تبحث عن سبل الخروج من هذه الآفة، وبعث مشاريع تنموية لتحسين المستوى المعيشي لمجتمعاتها.

وسنسعى في هذه النقطة إلى معرفة المفاهيم المتعلقة بالتخلف وكذا أسبابه الرئيسية، وأهم الخصائص التي تميز الدول النامية.

1 – مفهوم التخلف : لقد تعددت التعريفات والمصطلحات لظاهرة التخلف في الدول التي تعاني منها على مر الزمن، نتيجة لاختلاف العلماء والزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه الظاهرة، فضلا عن تأثرهم بمذاهبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك اختلاف الظروف المحيطة بهم في محاولة منهم لوضع تعريف محدد ومقبول لدى كافة الجهات، ويعبر عن ظروف هذه الدول في الوقت نفسه[1]، ولعل أهم هذه التعريفات – وفقا لتسلسلها التاريخي – يتمثل فيما يلي:

إن أول مصطلح أشيع تداوله في الفكر الاقتصادي لوصف الدول المتخلفة هو اصطلاح الدول المتأخرة (Backward Countries)، والتي عرفت بأنها تلك المجموعة التي تسود فيها المستويات المنخفضة من التقدم الفني والاقتصادي، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها[2].

غير أن هذا الاصطلاح استبدل لاحقا بمفهوم جديد وهو الدول المتخلفة (Underdeveloped Countries) على اعتبار أن الفقر أو الغنى مفاهيم نسبية وليست مطلقة، وبناء على ذلك فإن مفهوم الدول المتخلفة يعني تلك الدول التي تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات السائدة في الدول المتقدمة، مثل أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان.

وقد ارتكز الفكر الحديث للتخلف على أن التخلف ليس ظاهرة اقتصادية فقط، ولكنه ظاهرة متعددة الجوانب فهو يحتوي على جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية، فالتخلف يعني الفقر والبطالة وعدم المساواة، وبالتالي يشير إلى مجموعة من الأوضاع غير الملائمة التي يحياها جانب كبير من أفراد المجتمع المتخلف تتمثل في : سوء التغذية والمسكن غير الملائم وسوء الحالة التعليمية والمرض والوفاة في سن مبكرة[3].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون : **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق – النظريات– الإستراتيجيات – التمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر، 2007، ص ص 9-10.

[2] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي : **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 15.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون : مرجع سابق، ص13.

ومن المفيد أن نذكر بأن الاصطلاح الذي تستخدمه الأمم المتحدة للتعبير عن الدول المتخلفة : أنها الأقطار أو البلدان التي يكون دخلها منخفضا، وخلاصة القول إن المضمون الحقيقي لهذه الاصطلاحات المتعددة ينطوي على النقاط التالية [1]:

أ- إن الدول المتخلفة أو النامية هي ذات الدخل القومي المنخفض، وبالتالي فإن نصيب الفرد من ذلك الدخل سيكون منخفضا إذا ما قورن بالدول الصناعية المتقدمة.

ب- إن الجذر الأساسي للتخلف هو سوء استغلال الموارد الاقتصادية، وهذا يعني أن هناك إمكانية لتنمية هذه الاقتصاديات لو أحسن تنظيم استغلال تلك الموارد.

جـ- إن التخلف مسألة نسبية وليست مطلقة، أي يجب أن يكون هناك حالة متقدمة لقياس التخلف عليها فالاقتصاد يعتبر متخلفا لأن هناك اقتصادا آخر يعتبر متقدما، وتتحدد درجة التخلف الاقتصادي حسب درجة البعد عن أكثر المستويات الاقتصادية تقدما في العالم.

ركزت مختلف التعاريف والمصطلحات التي صيغت للتخلف جميعها على أن التخلف ليس ظاهرة اقتصادية فقط وإنما ظاهرة اجتماعية وسياسية وإنسانية كذلك، وتمحورت هذه التعاريف على ربط هذا المصطلح بالحالة المعيشية لسكان الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك من خلال قياس معدل نصيب الفرد من الدخل والتعليم وحدة الفقر وبالتالي جميع المؤشرات التي تخص مستوى معيشة السكان.

2 – أسباب التخلف : لكل حالة مسبباتها المباشرة وغير المباشرة التي تساهم في تثبيتها، وللتخلف أيضا أسبابه المباشرة وغير المباشرة والتي يمكن توزيعها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : أسباب التخلف المباشرة وغير المباشرة

الأسباب المباشرة	الأسباب الغير مباشرة
– محددات البيئة السياسية – ضعف الإنتاج وعدم كفاءته – وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة – ضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة – سيادة الثقافات غير الاقتصادية – ارتفاع نسبة الأمية – الزيادة السكانية – التخلف الاجتماعي	– انخفاض الدخل القومي – انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي – انخفاض كمية الإنتاج ونوعيته – محدودية مستوى التعليم – وجود ظاهرة عمل الأطفال – البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية – الإنفاق البذخي – تأخر المرأة في كثير من المجالات

المصدر : هاني حلاوة : الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 2015، ص ص 73–74.

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي : مرجع سابق، ص ص 15-16.

3- خصائص التخلف : رغم تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية، إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص العامة تعبر عن حالة التخلف التي تعيشها هذه الدول مقارنة بمجموعة الدول المتقدمة[1]، وهذه الخصائص تمثل إلى حد كبير الصفات التي يجب التخلص منها للقضاء على ظاهرة التخلف الاقتصادي، وتنقسم هذه الخصائص إلى خصائص اقتصادية، وخصائص سياسية وخصائص اجتماعية، كما هو موضح فيما يلي [2]:

3-1 الخصائص الاقتصادية : هناك العديد من الخصائص الاقتصادية المشتركة للدول النامية تميزها عن باقي دول العالم المتقدمة، وتتمثل هذه الخصائص في :

أ- انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر: يعاني معظم سكان الدول النامية من انخفاض مستوى المعيشة والذي يمكن قياسه بصورة كمية باستخدام بيانات احصائية عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل نمو الدخل القومي، وسوء توزيع الدخل القومي، أو بصورة نوعية وكيفية عن طريق قياس مستوى التعليم ونسبة الأمية ومدى توافر الخدمات الصحية مثل المياه النقية والصرف الصحي وغيرها من المعايير التي تصنف ضمن الخصائص الاجتماعية.

ب- ندرة رؤوس الأموال وضعف التكوين الرأسمالي وسوء استخدام رؤوس الأموال: يعتبر نقص رؤوس الأموال أحد الخصائص الاقتصادية المهمة للدول النامية والتي تشكل عقبة أساسية من العقبات التي تواجه مسيرة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، ويمكن النظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار المطلوب.

جـ- ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض انتاجية عنصر العمل(*): بالرغم من عدم امكانية تحقيق التوظيف الكامل في أي مجتمع مهما بلغت درجة تقدمه، إلا أن الدول النامية عادة ما تعاني من تفشي هذه الظاهرة بسبب فشل أو ضعف النمو الاقتصادي فيها، فضلا عن عدم تحسن الإنتاجية الفردية التي ترتب عليها انخفاض الطلب على عنصر العمل وزيادة معدلات البطالة.

د- الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي : تعتمد معظم الدول النامية على النشاط الزراعي كمصدر أساسي في توليد الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في هذه الدول، حيث يشكل الناتج الإجمالي المتولد في القطاع الزراعي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية بصفة عامة، كما يستوعب القطاع الزراعي ما يفوق 50 % من القوة العاملة في هذه الدول[3].

هـ- التبعية الاقتصادية : وتعني تبعية الاقتصاد القومي إلى الخارج، والتبعية الاقتصادية في الدول النامية لها جذور تاريخية، ترجع لفترة الاستعمار الأجنبي وانتشار الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية خلال القرن التاسع عشر والتي عملت على دمج الدول النامية بالسوق الرأسمالية، حيث تم توجيه هذه الاستثمارات نحو مجالات الإنتاج الأولى في الدول النامية مما أدى إلى ظهور الثنائية الاقتصادية وانقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين أحدهما متخلف بدائي والآخر قطاع تصديري منعزل عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي[4].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون : مرجع سابق، ص15.

[2] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده : **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد-جامعة الاسكندرية، الاسكندرية – مصر، 2013، ص ص11-15، بتصرف.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون : مرجع سابق، ص24.

(*) تعاني الدول النامية – بصفة عامة – من انخفاض كبير في الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة(الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل = الناتج الكلي/عدد العمال)، فوفقا لبيانات عام 2002 كان متوسط إنتاجية العامل في الدول المتقدمة حوالي 59000 دولار في حين كان متوسط إنتاجية العامل في الدول النامية حوالي 3200 دولار، أي أن متوسط انتاجية العامل في الدول المتقدمة يعادل 18.4 ضعف متوسط انتاجية العامل في الدول النامية ككل، للمزيد حول الموضوع يمكن الإطلاع على :

- سحر عبد الرؤوف، عبير شعبان عبده : مرجع سابق، ص17-18

[4] نفس المرجع، ص ص 21-23، بتصرف.

2-3 الخصائص الاجتماعية : إن أهم ما يميز الدول النامية من حيث الخصائص الاجتماعية ما يلي[1] :

أ- ارتفاع الكثافة السكانية : يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن ارتفاع معدل النمو السكاني للبلدان النامية من أهم عوامل تخلفها، لما يعنيه من مظاهر البطالة وزيادة حجم الاستهلاك وبالتالي تقليص فرص الادخار والاستثمار، مما يقلل معدل النمو الاقتصادي لديها، بعكس ما يحصل في الدول المتقدمة، أنها تبحث عن الزيادة في السكان لما يعنيه ذلك من الزيادة في القوة العاملة.

ب- انخفاض المستوى الصحي : يعتبر انخفاض المستوى الصحي في العديد من البلدان النامية من الخصائص المميزة لها مقارنة مع البلدان المتقدمة، ففي البلدان النامية مايزال العديد من الأمراض منتشرا كالملاريا بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والمعيشية وتخلف البيئة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى قلة الكوادر الصحية من الأطباء والممرضين والفنيين.

ج- انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية : يعاني النظام التعليمي في الدول النامية من العديد من المشاكل سواء الكمية أو النوعية، ولذا يعد انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية من أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وذلك بالرغم من اهتمام الدول النامية بالتعليم بصورة كبيرة، وقد انعكس ذلك في ارتفاع الإنفاق على التعليم بهذه الدول، الذي يتراوح بين (20 %- 30 %) من ميزانية الدولة في العديد من الدول النامية[2].

د- تفاقم الظواهر والتأثيرات السلبية للمجتمع : تعبر البلدان النامية وهي الأحدث في ميدان التنمية، عن رغبتها في التنمية من خلال سلسلة من الاستراتيجيات الإنمائية القائمة على التصنيع، ومع ذلك أدى فحص نتائج التنمية المتسارعة في العديد من البلدان إلى تسجيل الظواهر ذات التأثيرات السلبية والمتمثلة أساسا في [3] :

- تدهور الظروف ونوعية الحياة في المدن الكبرى .
- الهجرة الجماعية الريفية.
- تفاقم الاختلافات بين الأقاليم وبين المناطق .
- التلوث وتدهور البيئة مما يؤدي إلى الأمراض والأوبئة في هذه المجتمعات.

2-3 الخصائص السياسية : عانت معظم الدول المتخلفة من الاستعمار الأوروبي ولم تحصل على استقلالها السياسي إلا منذ زمن قصير نسبيا يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عمدت الدول الاستعمارية إلى استنزاف كل الموارد الاقتصادية للدول النامية والوقوف في سبيل تطورها السياسي والاجتماعي، ومن أهم الخصائص السياسية للدول النامية[4] :

- ✓ تفشي ظاهرة الفساد السياسي، وظهور بعض طبقات المجتمع التي ترتبط مصالحها بالسلطة مما يجعلها تقاوم كل محاولات التطور السياسي.
- ✓ اعتماد الديكتاتورية كنظام للحكم وسيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية في معظم الدول النامية، وعدم مشاركة الجماهير في صنع القرارات وتركيز السلطة في هيئة واحدة وعدم تحقيق الفصل بين السلطات.
- ✓ عدم توافر الاستقرار السياسي.

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي : مرجع سابق، ص ص 20-21.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون : مرجع سابق، ص58.

[3] Matouk BELATTAF : **Localisation Industrielle et Aménagement du Territoire, Aspects Théoriques et Pratiques**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2009, P3.

[4] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده : مرجع سابق، ص ص 27-28.

- ✓ غياب مفهوم المواطنة وظهور حالات من التمييز الديني أو العرقي أو الطائفي، وقد نجح الاستعمار في إحداث هذه التفرقة بين شعوب هذه المجتمعات عن طريق افتعال الأزمات بين الطوائف الدينية أو العرقية.

ولذلك فإن عدم وجود تنظيمات سياسية متحررة من التبعية وقادرة على مواجهة المشاكل يعتبر عاملا أساسيا في عرقلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : مفهوم التنمية وأهدافها

إن الإلمام بموضوع التنمية والتفصيل في مستوياته وأهم الأبعاد المندرجة ضمن هذا الفعل، يتطلب منا في البداية معرفة الإطار المفاهيمي لهذا المفهوم، وأهم أهدافه الرئيسية والتي تندرج بالأساس في تحسين الظروف المعيشية لسكان الدول على اختلاف ظروفها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1– مفهوم وتعريف التنمية : للتنمية مفاهيم وتعاريف خاصة بها يمكن تفصيل بعضها كما يلي :

1–1 مفهوم التنمية : كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة، والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة، وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة[1].

ويمكن اعتبار التنمية كمفهوم له مدلولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية، وهي تعني حصيلة تفاعلات متداخلة ومستمرة تشكل كل منها وبدرجة متفاوتة عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد، وتعني أيضا الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع، وهي تخلق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع وذلك لتحقيق رفاهية وزيادة كفاءة فاعلية أداء مختلف أنشطته[2].

وقد تكون التنمية هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي[3].

والتنمية بالنسبة "لهيجر" : هي صعود واضح في العائد الكلي والعائد الجزئي لكل شخص، وهو منتشر بشكل واسع بين المجموعات العمالية والاجتماعية (Occupational and Incomes Groups) والذي يستمر لجيلين على الأقل ثم يصبح تراكمي، وهنا فكرتان مهمتان لفهم التنمية تمت إضافتهما للنمو البسيط [4]:

- فكرة انتشار نمو العائدات بين المجموعات الاجتماعية
- فكرة المدة والخاصية التراكمية : فكرة تكرر تلك الخاصة بالنمو الذاتي.

[1] حربي محمد موسى عريقات : **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البداية، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص61.

[2] مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي : **التنمية الادارية والدول النامية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 1993، ص7.

[3] خالد مصطفى قاسم : **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر، الطبعة الثانية، 2010، ص19.

[4] Patrick GUILLAUMONT : **Economie du développement,1/ le sous-développement**, presses universitaires de France, Paris – France 1ère edition, septembre 1985,p p 39 - 40

1-2 تعريف التنمية : هناك تعاريف كثيرة للتنمية تطورت بتطور الزمن، فكانت التنمية تقاس بالنمو الاقتصادي فقط، ثم تطور مفهوم التنمية ليشمل البعد السياسي، الاجتماعي، الثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي، لتصبح ذات بعد إنساني.

تعرف التنمية بأنها : "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية المجتمع، وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية " [1].

تعرف التنمية في القانون الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها : " عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ". من الواضح في هذا النص أن تعريف التنمية قد أخذ بمفهوم واسع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي المعبر عنه بزيادة الدخل والرفاهية الاقتصادية بشكل عام[2].

جاء في مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، التعريف الآتي لها : " التنمية هي سيرورة شاملة، إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم"، وورد أيضا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة : " تقر بأن الإنسان هو الموضوع المحوري لصيرورة التنمية، وأن السياسات التنموية يجب أن تجعل من الكائن الإنساني المشارك الأساسي في عملية التنمية، والمستفيد الأول منها".

ثمة إتجاهات حديثة تنظر إلى التنمية من زاوية الآثار المترتبة عليها، فتعرف بأنها : "العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بالنسبة لبعض آخر في المجتمع نفسه، وفي الوقت نفسه"، وفي هذا الإطار أصبحت التنمية تعني "توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة، ويعني هذا بعبارة أخرى توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها"[3].

بالنسبة للاقتصاديين، فإن مفهوم التنمية له معنى معياري قوي : " فالتنمية التي تعرف بأنها الإخراج التدريجي لمجتمع ما من أغلاله الطبيعية والثقافية، تعتبر عملية معقدة تتطلب استراتيجية شاملة للقدرة الإنتاجية للأمة، وكذلك الهياكل المؤسسية والاجتماعية الاقتصادية "[4].

وقد يقصد بالتنمية بأنها : "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية "[5].

من التعاريف السابقة نخلص إلى القول أن الإنسان هو محور الفعل التنموي وأساسه، فالتنمية تبدأ من الإنسان ومن أجله، وذلك من خلال بذل الجهود اللازمة لتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية اللازمة للنهوض بمستوى معيشة

---

[1] غازي محمود ذيب الزعبي: **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1999-2003)**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2010،ص22.

[2] عبد الرزاق مقري : **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر– الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص ص147-148.

[3] محمد حسن دخيل : **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص20.

[4] Matouk BELATTAF : **Economie du développement**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2010, P35.

[5] صبري فارس الهيثي : **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 14.

السكان وتحقيق معدلات أعلى من الدخول القومية وذلك من أجل تحسين مستوى رفاهية المجتمع، وبالتالي فهي عملية متكاملة تشمل جميع مجالات الحياة.

2- أهداف التنمية : تسعى كل دولة أن ترفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي :

أ- زيادة الدخل القومي الحقيقي : فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات، وإن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي كما أن السكان هم أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج[1].

ب- رفع مستوى معيشة الأفراد: وهذا بزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا وبالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع، ومن شأن هذا كله ليس فقط الارتفاع بمستوى الرفاهية وإنما أيضا تنمية الشعور بالتقدير الذاتي على المستوى الفردي والقومي.

ج- توسيع مجالات الاختيار الاقتصادي والاجتماعي أمام الأفراد والشعوب : وذلك من خلال تحريرها من العبودية والتبعية ليس فقط اتجاه الأفراد والشعوب الأخرى ولكن بصفة خاصة اتجاه قوى الفقر والجهل والبؤس الانساني[2].

د- إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة : إن التنمية الحقيقية تقتضي إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس علمية تؤدي إلى تصفية مظاهر التخلف الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية واستعادة التوازنات الاقتصادية بصورة تضمن تحقيق التكامل الداخلي بين القطاعات والتشابك الضروري بين الفروع والأنشطة[3] .

هـ- تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات : إن التنمية الصحيحة تؤدي عبر مسيرتها التغييرية المتواصلة إلى التخفيض التدريجي للتبعية الاقتصادية التي تعتبر من المؤشرات الهامة التي نميز من خلالها بين عملية التنمية وبين عمليات التغريب أو التنمية المشوهة، إن هذا الارتباط والتلازم بين التنمية والاستقلال الاقتصادي جعل أحد الباحثين يؤكد على وحدة العملية " فالتنمية الاقتصادية تصبح هي الاستقلال الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي يعني عندئذ التنمية الاقتصادية ".

و- توزيع الثروات والمداخيل توزيعا عادلا : تعد مشكلة التوزيع من أخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الإنسانية عبر مسيرة تطورها، وتنبع خطورتها من كونها إحدى الجوانب الهامة للمشكلة الاقتصادية التي تتفاقم نتيجة لسببين رئيسين هما[4]:

- سوء استخدام الموارد؛
- سوء توزيع الثروات والدخول.

---

[1] وليد الجيوسي : **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص8.

[2] رمزي علي ابراهيم سلامة : **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر، الطبعة الثالثة، 1990، ص113.

[3] صالح صالحي : **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص118.

[4] نفس المرجع ، ص ص127- 138، بتصرف.

إن استخدام الموارد بكفاءة يتوقف بدرجة معينة على كفاءة توزيعها التي تتجاوز ذلك الفهم البسيط الذي يحصر التوزيع في إعادة توزيع الدخول المتاحة بالمجتمع، إلى النظرة الصحيحة لعملية التوزيع التي تشمل عدة مراحل بقنوات وآليات متعددة تترافق مع عمليات استخدام الموارد المجتمعية، ويمكن تقسيم عملية التوزيع بالمجتمع إلى الأقسام المتكاملة التالية :

- التوزيع الأولي للثروة ؛
- التوزيع العملي لعوائد عوامل الإنتاج ؛
- التوزيع التوازني للدخول .

المطلب الثالث : مراحل تطور مفهوم التنمية

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العلمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، وهذه المراحل هي[1] :

1 – التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي : تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات : إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعد نموذج والت روستو W.Rostou المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها رستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛
- مرحلة ما قبل الانطلاق؛
- مرحلة الانطلاق؛
- مرحلة النضج؛
- مرحلة الاستهلاك الكبير.

2 – التنمية وفكرة النمو والتوزيع : مع نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة وعدم المساواة في التوزيع، وظهر الفرق بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز Seers الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر البطالة وعدم العدالة في التوزيع

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط: **التنمية المستديمة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص ص19-20 .

Inequality، وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو Todaro الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار[1].

3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة " المتكاملة ": امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.

والتنمية الشاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لأن كلا منهما شرط لتحقيق الآخر، وعلى ذلك فالتنمية الشاملة متعددة الأغراض ومتعددة الأساليب لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي بطريقة متوازنة بحيث تشمل نشاطين[2]:

- تنمية اقتصادية : وهي التي تتجه إلى تنمية الإنتاج وزيادة الدخول القومية والفردية أي زيادة الثروة.
- تنمية اجتماعية : وهي التي تهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها.

وهكذا التحقت التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وظهر اصطلاح التنمية الشاملة.

4- التنمية المستدامة : منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يعاني من الكثير من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذا المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Futur ونشر لأول مرة عام 1987[3].

انتشر مفهوم التنمية المستدامة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن ليس بالضرورة استخداما صحيحا، وقد ارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهذه المشكلات هي [4]:

1 -الانتشار الواسع والمتزايد للفقر.
2 -التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

والجدول التالي يلخص المراحل السابقة ويوضح تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده : مرجع سابق، ص78.
[2] نعيم الظاهر : **دراسات في الواقع العربي التنموي – الاقتصادي – الاجتماعي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1998،ص ص101- 102.
[3] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده : مرجع سابق، ص78.
[4] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط : مرجع سابق، ص22.

الجدول رقم (02) : تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية / بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية – منتصف ستينات القرن العشرين	– اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية – اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية . – اهمال الجوانب البيئية .	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات – منتصف سبعينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . – اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية . – اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية .	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان.
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات–منتصف ثمانينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية – اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان. الإنسان صانع التنمية /تنمية بواسطة الانسان
4	التنمية المستدامة – الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية – اهتمام كبير بالجوانب البيئية – اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان. الإنسان صانع التنمية /تنمية بواسطة الانسان

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط: التنمية المستديمة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص 34.

المطلب الرابع : أنواع التنمية ومستوياتها

لقد انجر عن تطور مفهوم التنمية وصياغة نظرياتها المختلفة عبر مراحلها الزمنية أن أصبح هذا المفهوم مرتبطا بكثير من جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو البيئية، فأصبح هناك تنمية مرتبطة بكل جانب من هذه الجوانب، كما تم تقسيم هذه الأنواع والجوانب حسب مستويات وطنية وإقليمية ومحلية لكل نوع ومن هنا يمكن تقسيم هذه الأنواع والمستويات للتنمية حسب التقسيمات التالية :

1– أنواع التنمية : إن مفهوم التنمية أصبح متشعبا وذلك لارتباطه بالعديد من نواحي الحياة المختلفة ولهذا انبثق عن هذا الارتباط العديد من أنواع التنمية نذكر منها :

1–1 التنمية الاقتصادية : على العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

يمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[1].

1-2 التنمية الاجتماعية : من الواضح أن مفاهيم وتعاريف التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات العلمية والاتجاهات الفكرية والايديولوجية للمتخصصين الذين يوضحونها في سياق دراساتهم وأبحاثهم العلمية، ومن الصعوبة حقا الاعتماد على مفهوم أو تعريف دون الآخر لكون كل منها يركز على جانب معين من جوانب تنمية الفرد والجماعة والمجتمع أو تنمية المؤسسات البنيوية للتركيب الاجتماعي. فالتنمية الاجتماعية قد تعني عملية التوافق الاجتماعي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو إشباع الحاجيات الاجتماعية للإنسان والوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة وأسلوب الحياة الكريمة.

قد أكد بعض المفكرين على التنمية الاجتماعية إنما هي عملية تغير حضاري في طبيعة المجتمعات التقليدية وهناك تعريف شامل للتنمية الاجتماعية يشير إلى أنها عملية تغير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي. وهناك من عرفها بأنها كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع ككل[2].

1-3 التنمية السياسية : يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية. فمفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية وتطوير الأحزاب فكرا وتنظيما وأداء وعلاقات[3].

تشير التنمية السياسية إلى نمط التنظيم السياسي والاجتماعي المتطور الذي يتفاعل من أجل انجاز الأهداف والحاجات الاجتماعية ويتضمن استراتيجية الحكام في الملاءمة بين التنظيم السياسي والأهداف الاجتماعية[4].

1-4 التنمية الثقافية : وهي الجانب الذي ينظر إلى الإنسان نظرة واسعة تستهدف إعداده اعدادا متكاملا يحقق تنمية نفسه ومجتمعه، والوفاء بحاجات واحتياجات مجتمعية. ولتحقيق ذلك لابد من تطوير الأنظمة التربوية فطريا وقوميا تطورا يقوم على التخطيط العلمي السليم الذي يدرس مشاكل المجتمع من كافة النواحي ويقدم العلاج بطرق علمية صحيحة تستند على إجراءات البحوث والدراسات والمشاركة الواسعة للمعنيين على كافة المستويات مع إتاحة الفرصة للقدرات الفردية[5].

1-5 التنمية الإدارية : يحظى موضوع التنمية الإدارية باهتمام بالغ لدى الأوساط الأكاديمية والممارسة للإدارة في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وبالرغم من ذلك فإن مفهوم التنمية الإدارية يواجه مشكلات نظرية وأخرى عملية تعيق الوصول إلى تعريف عام متفق لهذا المصطلح، فظهرت عدة مصطلحات متداخلة مع مفهوم التنمية الإدارية، ومنها مصطلحات (التطور) و(التطوير) و(التحديث) و(الإصلاح) و(التغيير) الإداري والتنظيمي[6].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية : **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، بدون تاريخ، ص ص 16-17.

[2] إحسان محمد الحسن : **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار وائل للنشر،عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 174-176، بتصرف.

[3] فارس رشيد البياتي : **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص175.

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية – مصر، 1993، ص 14 .

[5] نعيم الظاهر : مرجع سابق، ص 102 .

[6] نائل عبد الحافظ العوامله : **إدارة التنمية – الأسس – النظريات – التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص56.

1-6 التنمية البشرية : يعتبر مفهوم التنمية البشرية أكثر اتساعا وشمولا من مفهوم النمو أو التنمية الاقتصادية والذي يقصر التنمية على زيادة كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، إذ كلما استطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته وبالتالي زادت رفاهيته وزادت معدلات التنمية. فمفهوم التنمية البشرية يشمل غايات وأهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية وفي ظل هذا المفهوم أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر وليس حياتهم فحسب، وعليه يقوم مفهوم التنمية البشرية على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بما يحقق لهم تعليم وصحة جيدين ومستوى معيشي لائق والتمتع بالحريات في جميع المجالات واحترام الذات البشرية" [1].

2 – مستويات التنمية : هناك مستويان أساسيان في التنمية، ويتعلق الأول بالمستوى المحلي والثاني بالمستوى الوطني، إلا أنه يضاف إليها في بعض الأحيان مستوى ثالث ويتعلق بالتنمية القومية عندما يكون الأمر يخص التنمية على مستوى الوطن العربي بأسره.

2-1 التنمية المحلية : إن التنمية المحلية ضرورية للأسباب التالية[2]:

- حفز المواطنين للمشاركة في عملية التنمية ؛
- دعم الإدارة المحلية ؛
- الاستفادة من اللامركزية ؛
- بروز إمكانيات التكامل بين المناطق.

من هنا نعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية في التنمية الوطنية، كما أن التنمية المحلية لا تتم بالشكل الذي يخدم الهدف المنشود ما لم يكن هناك توزيع للأنشطة المختلفة على كافة مناطق الدولة لمنع ظاهرة الهجرة إلى المدينة وهذا يقتضي توسيع رقعة الخدمات على كافة مناطق الدولة وأريافها، وهذا يساعد على تنمية المناطق المختلفة، والتي تبدأ بإيجاد تجمعات سكنية تخطط لها وقد زودت بكافة الخدمات اللازمة. ولا يمكن للتنمية المحلية أن تساهم في التنمية الوطنية ما لم تكن جزءا من خطة تنموية شاملة للدولة بكاملها وبالتالي فإن بذل الجهود المضاعفة من قبل المواطن الذي يشعر بأنه يسهم في التنمية ستساعد على تدعيم التنمية الشاملة.

2-1 التنمية الوطنية : يفترض وجود ترابط وثيق بين التنمية والسيادة الوطنية، فالتنمية المسندة إلى إرادة شعبية ذات مساحة واسعة وفاعلية كبيرة لابد وأن تؤدي دورها المرسوم لها في إنعاش الاقتصاد وتطوير الحياة وتحقيق الازدهار. أما إذا لم تتم التنمية، ولم يجر العمل على توفير فرص العمل للشباب، فسينقسم هؤلاء على الدولة ومؤسساتها، وتقوض عندها أسس روح الانتماء الوطني. ويصح هنا القول : بأن الانسجام الاقتصادي المتأتي من ثمرات التنمية قد يكون عاملا أساسيا في تعزيز الانسجام الاجتماعي والوطني [3].

2-3 التنمية القومية : يقصد بالتنمية القومية الخطة التي تشمل جميع الوطن العربي، في جميع القطاعات، بهدف رفع مستوى الحياة في الوطن العربي، ورفع معدل الدخل ليصل معدل دخل الفرد في الدول المتقدمة تدريجيا.

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده : مرجع سابق، ص ص87-89، بتصرف.
[2] نعيم الظاهر : مرجع سابق، ص ص 105- 106.
[3] محمد حسن دخيل : مرجع سابق، ص 169.

وضعت الأقطار العربية خططا تنموية كل على انفراد، وبلغت الاستثمارات المستهدفة في هذه الخطط خلال فترة 1970-1980 حوالي 340 مليار دولار، ولكنها ارتفعت إلى الضعف (في تقرير الخطة الخماسية التي تلتها 1981-1985) فوصل إلى 731 مليار دولار، كان نصيب الدول غير النفطية حوالي 150 مليار دولار والباقي للدول النفطية وشبه نفطية وتهدف التنمية العربية إلى [1]:

- القضاء على التبعية السياسية، الاقتصادية والعسكرية ؛
- تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة ؛
- زيادة الإنتاج العربي في قطاعات الصناعة، الزراعة والميادين الأخرى لزيادة معدل دخل الفرد وتحقيق الأمن الغذائي ؛
- إقامة مراكز البحث العلمي والتكنولوجي للاعتماد على الذات.

يبدوا أن الضعف في التنسيق العربي في المجال التنموي واستمرار القطرية وغياب الخطة التنموية العربية الموحدة جعل الوطن العربي ضمن الدول النامية، وزاد من التبعية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مع أنه كان بإمكانه السير نحو الأمام فيما لو اتفقت أقطاره على وضع خطة تنموية تدفعه إلى مصاف الدول المتقدمة.

المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية الركيزة الأولى التي تبنى عليها السياسات التنموية للدول، فهي القاعدة الأساسية التي يتم من خلالها تحقيق التنمية الشاملة ومن ثم تعزيز التوازن في البرامج والأهداف التنموية بين مختلف أقاليم الوطن، ولقد تطور هذا المفهوم وتعددت التعاريف الخاصة به كباقي المفاهيم الخاصة بالفكر التنموي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبح له مقومات وخصائص في برامج الحكومات المختلفة وأهداف يسعى إلى تحقيقها من أجل الوصول إلى التنمية المنشودة عبر مختلف الدول.

المطلب الأول : مفهوم وتعريف التنمية المحلية

التنمية المحلية من المفاهيم المرتبطة بالمجتمعات المحلية وبالمستوى المحلي للتنمية، ولقد عرف هذا المفهوم عدة مراحل ليصل إلى ما هو عليه اليوم، كمفهوم متكامل يهدف إلى تغيير مستوى معيشة السكان محليا، وهذا من خلال تظافر الجهود المحلية والحكومية لتحقيق التنمية الشاملة، وبالتالي تحقيق تنمية متوازنة لجميع الأقاليم داخل الوطن، وعليه سنحاول في هذه النقطة التطرق لأهم المفاهيم والتعاريف الخاصة به.

1- مفهوم التنمية المحلية : تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يرتكز على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

وفي إطار هذا التطور في فكر التنمية، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي[2].

[1] نعيم الظاهر : مرجع سابق، ص 108 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد : **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر، 2001، ص 12.

ظهر مفهوم التنمية المحلية في عشرية الستينات نتيجة التباينات المكانية الواضحة بين الجهات والمناطق، ولقد كان العالم الريفي (القروي) الحقل الأول لتطبيق هذا المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود الريف (القرية) إلى المدن خصوصا في الأحياء السكنية.

واكتست التنمية المحلية أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات تنموية، مما يستوجب تضافر الجهود الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في قاطرة التنمية والتقدم[1].

التنمية المحلية، وتسمى أيضا التنمية القاعدية هي عملية تتم بالاعتماد على المبادرات المحلية في المجتمعات الصغيرة والتي تعتبر كمحرك للتنمية الاقتصادية. وهكذا، فإن استراتيجية التنمية المحلية هي التنمية المتبعة في العديد من البلدان الموجهة نحو العمل الذي يقيم الإمكانيات المحلية والجهات الفاعلة محليا، حيث تنجح في كثير من الأحيان عندما تفشل الحكومة المركزية في حربها ضد الفقر، والغرض من التنمية المحلية هو ضمان أن الفاعلين في المجتمع المحلي يمكنهم المضي قدما بطريقة تشاركية لتطوير خطط التنمية المحلية بما يتماشى مع التوجهات الكبرى للبلد[2].

2- تعريف التنمية المحلية : لقد تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية المحلية وهذا لاختلاف وتباين وجهات النظر حول المفهوم نذكر منها :

تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها :" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن" [3].

يعرفها رشاد أحمد عبد اللطيف بأنها : " عملية شاملة ومستمرة ومتواصلة تهدف إلى إحداث تغيرات في أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكياتهم بما يؤدي إلى تطوير المجتمع وتوفير احتياجات السكان وتحسين المرافق والخدمات كما وكيفا للارتقاء بمستوى المعيشة اجتماعيا ...والعمل على توفير المؤسسات التي يجد فيها الناس ما يقضي مصالحهم ويحقق طموحاتهم " [4].

يعرفها كسافي قراف Xavier Greff بقوله : " التنمية المحلية هي عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما من خلال حشد وتنسيق موارده وطاقاته، ولذلك سوف يكون نتيجة جهود سكانه، وبذلك يساهمون في وجود مشروع تنموي للاقليم يضم مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيجعل من مساحته فضاء للتواصل ومجالا للتضامن الفاعل"[5].

يعرفها موارى روس أنها : " عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أولوياتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزائها، وعن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع".

---

[1] فؤاد بن غضبان : **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص29.

[2] Ministère de l'industrie , de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement : " **Développement local : concepts, stratégies, et benchmarking**" , 1ère contribution de MIPMPEPI au débat sur la promotion du développement local en Algérie , Septembre 2011, P8.

[3] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص 30.

[4] رشاد أحمد عبد اللطيف : **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية – مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص34.

[5] Mokhtar KHELADI : **le Développement Local**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2012, P31.

أما عبد المنعم شوقي فيعرفها بأنها : " العمليات التي تبذل بقصد وفق خطة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات"[1].

يمكن تعريفها أيضا بأنها : " العملية التي يتم من خلالها إشراك المجتمعات المحلية في تشكيل بيئتها الخاصة من أجل تحسين نوعية الحياة لسكانها، وهذا يتطلب التكامل المتوازن للمكونات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والبيئية، حيث غالبا ما يصبح العنصر الاقتصادي ذو أولوية، نظرا لأهميته بالنسبة لجميع المجتمعات لتكون قادرة على كسب قوتها وتوفير ما يكفي لاحتياجاتها واحتياجات أسرتها"[2].

وهناك تعريف آخر والذي تبلور من خلال " أيروين ساندرز" والذي يرى في التنمية المحلية بأنها : " عملية تستهدف تغييرا نفسانيا واجتماعيا يتمثل بانتقال نسق العلاقات أو القيم والموارد من حالة إلى حالة أرقى كمنهج يركز على طريقة الإنجاز لإجراء العملية المستهدفة؛ كبرنامج يساوي مجموعة أنشطة تستهدف لذاتها كانجازات ولا يستهدف التغيير النفساني الإجتماعي هنا لذاته، وكحركة تركز على الالتزام الوجداني للناس بالعملية وعلى الإيمان بقيم التقدم".

لقد تمكن (ايروين ساندرز) في تعريفه الوارد أعلاه من التوصل إلى بلورة الأفكار التي أثارت جدل حول التعريفات المروجة خلال الستينات والسبعينات، وقد استفاد تعريفه من تعريف مهم سبق أن أطلقه (فيليب روب) عام 1953 وفيه تركيز على فهم التنمية المحلية بصفتها عملية " تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة " ولاسيما في البلدان النامية[3].

تعرف التنمية المحلية في أبسط صيغة لها على أنها : " العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة "[4].

تشير التنمية المحلية إلى مختلف المبادرات التي طرحت في إطار الشراكة المحلية من أجل العمل على تحسين الظروف المعيشية في البيئة المباشرة والمحلية للجهات المعنية والمتمثلة في المجتمع المحلي والقيادة المحلية، وهذا من خلال أهداف المنهج الاقتصادي والاجتماعي المعتمد[5].

وانطلاقا من هذه التعاريف البسيطة والمتباينة نخلص إلى القول بأن التنمية المحلية هي : " العملية التي يتم بمقتضاها اشراك المجتمعات المحلية في صياغة مشاريع وبرامج التنمية وخطط عملها التي يمكن تنفيذها وتحقيقها محليا وهذا بالتفاعل مع الجهود الحكومية، بهدف تحسين ظروف معيشة السكان المحليين ونوعية حياتهم في جميع المجالات : الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والبيئية، وهذا بتوفير مختلف الخدمات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المحلية بأسلوب تشاركي ومتكامل بين الجهود الشعبية والحكومية ".

---

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص ص21-22.

[2] Le groupe de travail du "développement local" , sommet de Montréal 2002. s'est réuni mardi , le 9 avril 2002. http://ville.montreal.qc.ca/pls/portal/docs/page/SOMMET_FR/MEDIA/DOCUMENTS/Developpement_local.pdf Consulté le : 28/09/2013.

[3] أحمد بعلبكي : **التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية مفاهيم وتجارب**، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية، 1998، ص ص 20-21.

[4] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص13.

[5] André joyal : **définition du développement local**, cite de encyclopédie de lagora , date de creation 01-04-2012 , sur le site : http://agora.qc.ca/mot.nsf/Dossiers/Developpement_local Consulté le : 28/09/2013.

المطلب الثاني : أهداف التنمية المحلية ومقوماتها

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كغيرها من مستلزمات وآليات الفعل التنموي، كما يتطلب القيام بعملياتها توفر مجموعة من المقومات التي من شأنها تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها المرجوة والمسطرة ضمن مختلف البرامج التنموية الوطنية للدول.

1- أهداف التنمية المحلية : التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها[1]:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة-زراعة-خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- التصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة، العنف، السرقة والمخدرات ...الخ) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

وبناء على ما سبق عرضه من أهداف للتنمية المحلية تسعى إلى تحقيقها من أجل انجاح مسار التنمية الوطنية الشاملة، يرى الكثير من الباحثين أن هذه الأهداف لا يمكن حصرها جميعا، وهي تختلف بحسب الخطط التنموية لمختلف الدول وحسب النطاق والتقسيم الإقليمي والإداري للدول، كما أن هناك من يرى أن أهداف التنمية المحلية يجب أن تقسم إلى أهداف انجاز وأهداف معنوية، وفي إطار هذا التقسيم يرى محمد عبد الفتاح محمد عبد الله أن التقسيم للأهداف يكون على النحو التالي [2]:

[1] أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة علوم انسانية، مجلة علمية الكترونية محكمة، السنة السادسة : العدد 40 : شتاء 2009 ، نقلا من الموقع الالكتروني للمجلة http://www.ulum.nl/d175.html تاريخ الإطلاع : 2013/11/09.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية – مصر، 2006، ص ص 40-41.

أ– أهداف الإنجاز : ويقصد بأهداف الإنجاز كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية، وإقامة منشآت أو توفير المرافق والخدمات، وهي تمثل العائد المادي للتنمية المحلية.

وأهداف الإنجاز لا تقتصر على ما يمكن أن يقدمه المجتمع نفسه من امكانيات مادية فحسب، بل يقترح ذلك إلى تسهيل حصول المجتمع على تجديدات مادية من شأنها أنها إذا تمكن من استيعابها، تمكن بذلك تغيير بيئته ورفع مستوى المعيشة به، وهي بالتالي تمثل تغير يحدثه الإنسان في بيئته.

ب– الأهداف المعنوية : وهي تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم لعملية التنمية المحلية، وهذه الأهداف على الرغم من أنها غير ملموسة، إلا أنها محسوبة مسبقا لإحداثها، وهي بالتالي عملية تغيير في الإنسان نفسه.

2– مقومات التنمية المحلية : تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية، وهذه الحلول الواقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وإنجاز أهدافها، ومن أهم مقومات التنمية المحلية [1]:

– تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وبطريقة ملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة.
– وجود إرادة شعبية مخلصة تقوم على الايمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.
– توفر الإمكانات والمدخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانات ما يلي :

أ– توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها.
ب– توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين.
جـ– توفر الإمكانات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة.
د– وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.
هـ– توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.

– ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح.
– الاتصال والإعلام التنموي في مجال الفرص والمحددات.

إن الديناميكية الناتجة عن قدرة الجهات الفاعلة المحلية على الاستثمار وإعادة الاستثمار في الوقت ذاته من أجل تقدير قيمة الموارد وزيادة الأفراد والأنشطة التي تنطوي عليها هذه العمليات، تؤدي إلى تعقيد تنظيم الأنشطة الاجتماعية والعلاقات، هذا التعقيد بحد

[1] نائل عبد الحافظ العواملة : مرجع سابق، ص ص156-157.

ذاته ينطوي على مخاطر إنبات النزاعات البينية التي تتناقض مع التنمية المحلية. وبعبارة أخرى لا يمكن أن تتعزز التنمية المحلية دون أدنى توافق في الآراء بين مختلف الشركاء في المجال الاجتماعي – الاقتصادي المحلي، ودون تعبئة لأهداف دقيقة ومتسقة[1].

ولتحقيق الأهداف التنموية وفقا لهذه الشروط والمقومات، لا بد من مراعاة ثلاثة جوانب أساسية[2]:

* **الجانب المؤسساتي** : ويهتم بطبيعة التنظيم الإداري والسياسي للدولة وتقسيماتها الإقليمية إلى : أقاليم، جهات ولايات وجماعات، وهذه التسميات تختلف من دولة لأخرى.

* **جانب الإمكانات والمؤهلات** : سواء منها الطبيعية أو كل ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والاقتصادية لجماعة محلية ما، لأن هذه المؤهلات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها.

* **الجانب التاريخي** : ويتعلق بالعناصر المشتركة : التقاليد، الأعراف والثقافة والهوية الاجتماعية لجماعة محلية ما.

وعلى هذا الأساس يستدعي الحديث عن التنمية المحلية مقاربة شمولية متعددة الاختصاصات ومن زوايا مختلفة.ونظرا للتمايز الحاصل في إمكانات الجماعات المحلية، فقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية [3]:

* **التنمية المحلية الداخلية** : وتهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

* **التنمية المحلية القائمة على التضامن** : نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة.

* **التنمية المحلية المندمجة** : تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي، وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية.

كما أنها تتميز بكونها ترمي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة حقها في التمتع بهذه الخيرات.

يعتبر البعض التنمية المحلية ما هي إلا مشروع خاص بهم، يرسخ رغبتهم في التصرف والسيطرة على مقومات التطور الذي يرغبون فيه بشكل أفضل، ويستثنون الجانب التشاركي، بالرغم من أنها تؤكد على أهمية مستويات الإدارات الفرعية ككيانات إقليمية قابلة للحياة ويمكن العيش فيها، فالأشخاص الذين يتم تدريبهم على الترويج الاجتماعي للتنمية من خلال التعليم الشعبي، أو السكان الأصليين أو الجماعات المحلية المعتمدة من الشبكات الصغيرة للمجتمع، تشكل تيارات مختلفة للفكر والعمل. وعليه فإن المقترح الاجتماعي في جوانب التنمية المحلية يشير أنه يجب الاعتماد على تعلم الديمقراطية التشاركية، ويعتقد أن الاقتصاد هو في خدمة الإنسان وليس العكس[4].

---

[1] Suzanne SAVEY : **Espace, Territoire et Développement Local**, Cahiers Options Méditerranéennes ; Vol 3, CIHEAM, Montpllier- Paris, 1994, P40.

[2] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص ص44-45.

[3] المرجع نفسه، ص45.

[4] Martine THEVENIAUT-MULLER : **Le Développement Local – Une Réponse Politique à la Mondialisation**, Editions Desclée Prouwer, Paris- France, 1999, PP 124-125, Par Intérim.

المطلب الثالث : خصائص التنمية المحلية ومبادئها

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي تقسيمات وفروع التنمية الأخرى، كما تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ التي تسمح بتفعيل آلياتها ومشاريعها.

1- خصائص التنمية المحلية : إن التنمية المحلية هي نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وخصوصا إذا كان المجتمع مترامي الأطراف يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن استراتيجية التنمية في المجتمع بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من اسهامها المتميز في المعاونة على مواجهة مشاكل المجتمع الكبير فضلا عن مواجهة مشاكلها الإقليمية أو المحلية [1] .

ومن خلال المدخل السابق فإن التنمية المحلية تشتمل على مجموعة من الخصائص نجملها في النقاط التالية [2] :

- التنمية المحلية هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر ومتصاعد لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي؛
- التنمية المحلية توجد في البلدان المتقدمة كما توجد في البلدان النامية وهي تخص المناطق الحضرية كما تخص المناطق الريفية؛
- تتسم عملية التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والمناطق الحضرية وبين الجانب المادي والجانب المعنوي؛
- تتميز التنمية المحلية بالشمول حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما تشمل أيضا كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص؛
- لا تقتصر التنمية المحلية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة بل تتعداه إلى إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة الدخول لسكان المجتمع المحلي، بالإضافة إلى توفير التدريب وكذا دعم المشروعات الاقتصادية القائمة على الجهود الذاتية واستثمار الموارد المحلية في المشروعات المدرة للأرباح .

وتضيف منال طلعت محمود بعض الخصائص الأخرى التي تختلف في جوهرها عن الخصائص السابقة، حيث ترى أن التنمية المحلية يمكن تحديدها بناء على [3]:

- أنها سلسلة من التغيرات التي توجه إلى بنية المجتمع ووظائفه بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع؛
- تعمل على استثارة سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشكلاتهم وكذا تلك الموارد المادية والبشرية الموجودة بالمجتمع والتي يمكن ايجادها؛
- تقوم على استثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية أفضل استثمار ممكن في المجتمع المحلي الأكبر؛
- تعمل على تنمية روح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادات الشعبية في تحمل مسؤولياتهم؛
- تعطي أهمية لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة حيث أنها تعمل مع مشكلات المجتمع المادية والاجتماعية؛
- تعمل على احداث التغيرات الاجتماعية المقصودة في أهالي المجتمع والبيئة التي يسكنون فيها؛
- تعتمد على الجهود المهنية من خلال استخدام المنهج العلمي لمواجهة الاحتياجات والمشكلات المجتمعية.

---

[1] مريم أحمد مصطفى : **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية – مصر، 1997، ص 215 .

[2] مرغاد لخضر، منصوري كمال : **التمويل بالوقف : بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية**، ورقة بحثية قدمت الى الملتقى الدولي حول : " سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "، جامعة بسكرة – الجزائر، يومي 21 – 22 نوفمبر 2006، ص 7 .

[3] منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع – مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية–**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية – مصر، 2001، ص ص16-17.

2- مبادئ التنمية المحلية : يؤمن معظم المشتغلين في حقل تنمية المجتمع المحلي (التنمية المحلية) بمبادئها باعتبارها فروض أساسية قامت على أساس تجميع وتحليل الخبرات العملية المتراكمة على مر الزمن وعن طريق الممارسة العملية وبالرغم من الإنفاق على هذه المبادئ إلا أن أساليب تطبيقها تختلف من مجتمع محلي إلى آخر وبحسب خبرات ومهارات الممارسين والموارد والإمكانيات المتاحة. وقبل أن نعرض هذه المبادئ بالتفصيل يمكننا أن نحدد المبدأ بأنه "قاعدة أساسية لها صفة العمومية، يمكن أن يصل إليها الإنسان عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق أو باستعمال الطرق العملية كالتجريب والقياس"[1].

2-1 التوازن : لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو غيرها من احتياجات المجتمع...، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية من خلال المشاركة الشعبية للمجتمعات المحلية والجهوية[2].

2-2 التنسيق : وهو يهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع، مما يقلل الحماس للعمل الجماعي ويكون له أثر في فشل جهود التنمية[3].

2-3 الشمول : ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

2-4 إشراك المواطنين : يعد إشراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل التنمية المحلية وتعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء أكان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع أومن قادة المجتمع الشعبيين أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط وتنفيذها بل وفي تقويمها أيضا لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية.

2-5 التعاون والتفاعل الإيجابي : يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، وليس سلبيا لإعاقة بعضها[4].

2-6 الاستعانة بالخبراء : تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة يستوجب تكاثف كافة جهود المسئولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع الاخصائيين والمكلفين والمسئولين على التنمية المحلية إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الامر إلى ذلك، فيستعينون بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية...وهكذا بالرجوع إلى أهل الاختصاص في أي مجال.

---

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص44.

[2] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص42، بتصرف.

[3] محمد عبد الفتاح محمد : **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي – أسس نظرية ونماذج تطبيقية**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر الطبعة الثانية، 1996، ص ص 40-41 .

[4] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص42.

2-7 التقويم : يجب أن يتولى أخصائي التنمية المحلية عمليات التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويجب أن يشمل التقويم على الناحيتين [1]:

- مدى التغيير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لإشراكهم في عمليات التنمية المحلية.
- مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

ويمكن تلخيص المبادئ السابقة للتنمية المحلية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : المبادئ الأساسية للتنمية المحلية

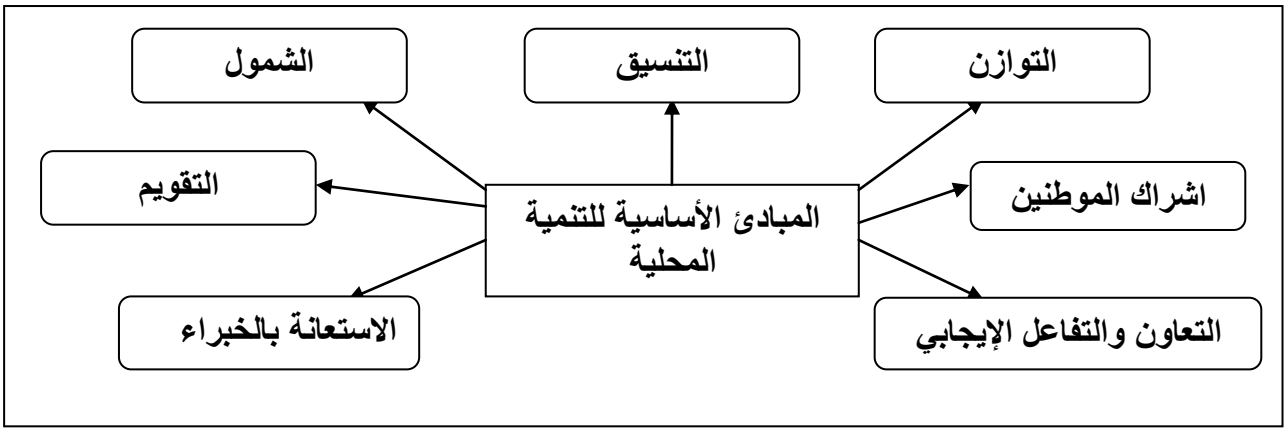

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على ما سبق

المطلب الرابع : أبعاد التنمية المحلية ومحدداتها

هناك الكثير من الدراسات التي تربط بين الأبعاد والمجالات في موضوع التنمية المحلية، حيث أن الأبعاد ترتبط بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي للتنمية، وكذلك المجالات هي الأخرى ترتبط بهذه الجوانب، إلا أن هناك كتابات وأبحاث تفصل بين الأبعاد والمجالات، فالأبعاد تخص تلك الجوانب الخاصة بميادين الحياة التي من شأنها أن تفعل العمل التنموي، في حين أن المجالات هي من أساسيات وتقسيمات التنمية عموما والتنمية المحلية خصوصا حيث أن التنمية المحلية تخص مستوى من مستويات التنمية وهو المستوى المحلي، وكما أن أي عمل تنموي يجب أن يكون فيه تقسيم هذا العمل إلى مختلف أنواع التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) أي جعل التنمية شاملة لكافة المجالات، فكذلك التنمية المحلية هي الأخرى يجب أن تضم تلك الأنواع، وعليه فلن تختلف مجالات التنمية المحلية عن تلك المجالات المشار إليها سابقا في أنواع التنمية.

أما فيما يخص المحددات فهي الأخرى تشترك مع الأبعاد والمجالات في بعض النقاط وتختلف عنها في وجود عناصر تتعلق بالزمان والمكان ونوعية النشاط، ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من أبعاد التنمية المحلية ومحدداتها بالتطرق إلى المصطلحين كل واحد منهما على حدى.

1- أبعاد التنمية المحلية : للتنمية المحلية عدة أبعاد نذكر منها ما يلي :

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص46-47، بتصرف.

1-1 البعد الاقتصادي : تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا فنجد أن المنطقة التي تتحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من طرقات ومستشفيات ومدارس ...إلخ [1].

حسب البنك الدولي في تقرير لسنة 2001، أن من الممارسات الجيدة في التنمية الاقتصادية المحلية البدء في صياغة استراتيجية تشجيع الشركات الجديدة والدعم المحلي لنمو الأعمال التجارية، وتحسين مناخ الاستثمار في الأعمال التجارية المحلية والاستثمار في البنية التحتية، والتي تعتبر الخيارات الأساسية النموذجية لاستراتيجيات التنمية المحلية للمجتمعات[2].

1-2 البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية . وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل : التعليم، الأمن، الصحة والسكان ...إلخ، وكل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع.

1-3 البعد البيئي : يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، ففي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي[3].

يعتبر البعد البيئي أعمق وأهم عنصر في التنمية المحلية المستدامة، ويتمثل في تأكيد التنمية المحلية المستدامة على مبدأ الحاجات البشرية، سواء كانت حاجات الأجيال الحالية أو القادمة، هذه الحاجات تشبع عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المحدودة والنادرة والتي يجب استغلالها بطريقة عقلانية ورشيدة. فكل إستراتيجية تنموية محلية يجب أن تراعي القيود الطبيعية ومحدودية موارد الطبيعة، وأن تحافظ على الحقوق البيئية للأجيال القادمة [4].

1-4 البعد السياسي : يركز البعد السياسي للتنمية المحلية على عنصرين أساسيين هما[5] :

- المشاركة الشعبية التي تقوم على مشاركة السكان في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين قدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية .
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.

---

[1] أحمد غريبي : **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية – الجزائر، العدد الرابع، أكتوبر 2010، ص ص7-8 .

[2] Astghik MAVISAKALYAN : **Development Priorities in an Emerging Decentralized Economy : The Case of Armenia's Local Development Programs**, Transition Studies Review, Classified in Springer, Switzerland, Volume 20, Issue 1, Apri 2013, PP 107-108.

[3] أحمد غريبي : مرجع سابق، ص 10 .

[4] نور الدين شارف، علي بوعمامة وآخرون : **استراتيجيات التنمية المحلية ومتطلبات تجسيدها**، ورقة بحثية قدمت في اطار الملتقى الوطني تحت عنوان : من أجل تنمية ذاتية في ولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس – الجزائر، يومي 17- 18 ماي 2008، ص4.

[5] عادل بونقاب : **سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف – الجزائر ، 2010-2011، ص 10.

2- محددات التنمية المحلية : تتميز التنمية المحلية من حيث إطارها النظري بوجود عناصر تحددها من الناحية الزمنية (العنصر الزماني)، والناحية المكانية (العنصر المكاني) وقطاع النشاط، والتي يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

2-1 العنصر الزماني: مفاده أن التنمية المحلية، مثلها مثل التنمية الوطنية، ذات مجال زماني مخطط تعمل فيه يحدد بفترة زمنية معينة قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

2-2 العنصر المكاني: نعني به المجال المكاني الذي يتم فيه تجسيد برامج هذه التنمية المحلية، حيث يتحدد في الجزائر – على سبيل المثال – في ثلاثة مستويات هي :

أ- المستوى البلدي : تنعكس التنمية المحلية على مستوى البلدية – باعتبارها أحد الهيئات الإقليمية القاعدية للدولة في ما يتضمنه المخطط البلدي للتنمية (P.C.D) من حصر لجميع حاجات سكان تلك البلدية في شتى ميادين حياتهم اليومية (الزراعة، الصناعة التجارة، الثقافة،...إلخ)، بغية السعي في الاستجابة لطلباتهم حسب ما تسمح به قدرات البلدية.

ب- المستوى الولائي : بحكم أن الولاية تمثل قاعدة إقليمية إلى جانب البلدية، واعتبار أنها مجموعة من البلديات والدوائر، فإن التنمية على مستوى الولاية تتم وفقا لمخطط تنموي ولائي، يمس مختلف مناطق وبلديات الولاية، على أساس قطاع نشاط واحد كتنمية القطاع الفلاحي بالولاية. كما بإمكانها أن تعنى ببعض القطاعات أو كلها، سواء على مستوى بلدية واحدة أو عدة بلديات في حدود توجيهات مخطط التهيئة العمرانية والتعمير، والمخطط القطاعي للتنمية (P.S.D)، هذا الأخير الذي تعده كل مديرية بالولاية مكلفة بقطاع نشاط معين.

جـ- المستوى الجهوي : هناك العديد من البرامج التنموية يتم تجسيدها على المستوى الجهوي، وهو يشمل عدة ولايات تشترك في مميزات متجانسة كالمناخ، أو القدرات الطبيعية، أو المستوى الثقافي لسكانها، وهي عملية تطوير تدخل فيما يعرف بتنمية المناطق الجهوية وفقا لبرامج خاصة تبادر بها الدولة على أساس بعد جهوي.

2-3 عنصر قطاع النشاط : فحوى هذا العنصر، أن نوع التنمية المحلية وثيقة الصلة بطبيعة النشاط أو القطاع الذي نحن بصدد تطويره وإصلاحه، حيث تظهر في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر:

أ- التنمية العمرانية : نعني بها تنظيم العمران والمحافظة على البيئة، عن طريق الاستخدام العقلاني للأرض وموارد البيئة الطبيعية، بما يقام عليها من بنايات ومجمعات صناعية في إطار ما يسمى بالتخطيط العمراني.

ب- التنمية الاقتصادية : تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية، سواء في الجانب الزراعي، الصناعي وحتى المنشآت القاعدية، بما يسمح لها خلق توازن يمكنها توفير منتوجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها.

جـ- التنمية الاجتماعية : وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بالجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، كتوفير المساكن المناسبة لهم وتحسين مستوى الخدمات الصحية، التعليمية وحتى الثقافية المقدمة لصالحهم.

د- التنمية الإدارية : تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا، تستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتدريب، التوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستشارات، من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهلا لإدارة التنمية.

يتبين لنا من خلال الأبعاد والمحددات السابقة للتنمية المحلية، أن التنمية المحلية هي عملية شاملة لجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية للمواطنين، كما أن عملياتها تتحدد وفقا للزمان والمكان وتختلف حسب النشاط اللازم للعمل

[1] جمال زيدان: **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين متطلبات النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر-الجزائر، 2014، ص ص 19-21 بتصرف.

التنموي، فهي قد تكون على مدة طويلة أو قصيرة الأجل، وقد تكون على مستوى محلي أو جهوي وقد تخص نشاط دون الآخر من جوانب ونشاطات العمل التنموي حسب احتياجات وخصوصيات كل منطقة أو إقليم.

المبحث الثالث : نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية، عوائقها وتقسيماتها

تسعى التنمية المحلية وبحكم ارتباطها بالمجتمعات المحلية إلى تلبية حاجيات هذه المجتمعات وتحسين مستوى معيشة سكانها، ومن أجل ذلك كان لزاما أن تعتمد على مقومات من أجل تجسيد أهدافها، ولتفعيل هذه المقومات تم صياغة مجموعة من النماذج التنموية المحلية تختلف باختلاف الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه المجتمعات، وحاولت هذه النماذج التكيف مع متطلبات وخصوصيات كل مجتمع، وذلك باختيار النموذج المناسب الذي يتوافق مع شروط واستراتيجيات احداث التنمية المحلية بتلك المجتمعات، ويساهم في التغلب على أهم العوائق التي تواجهها، وهذا من أجل تلبية المتطلبات التنموية لسكان الأقاليم المحلية بشكل متوازن وشامل سواء تعلق الأمر بالأقاليم الريفية أو الحضرية والذي يستند عليه تقسيم التنمية المحلية بالوسط الريفي والحضري.

المطلب الأول : نماذج التنمية المحلية

لقد صاغ الكثير من الباحثين والمهتمين بحقل التنمية عموما والتنمية المحلية على وجه الخصوص عدة نماذج للتنمية المحلية من شأنها أن تحقق الأهداف المنوطة بهذا الفعل التنموي، حيث تباينت وجهات النظر لهذه النماذج حسب مختلف المفكرين وسائغي هذه النماذج لتكييفها وخصوصيات ومميزات كل دولة ومجتمع محلي، فكان من بين هذه النماذج نموذج "تايلور" و"وليام بيدل" و"رونالد لبيت" و"جاك روثمان " وغيرهم من الهيئات العلمية والدولية المهتمة بالتنمية، حيث تناولت كلها مراحل وخطوات العمل التنموي على المستوى المحلي.

وبالرغم من تعدد النماذج الخاصة بالتنمية المحلية وتعدد الكتابات في هذا الحقل الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن دارسو التنمية يصنفون أهم النماذج الإنمائية التطبيقية، ويحصرونها في أربعة نماذج وهي :

1- نموذج العمل الميداني : هذا النموذج يعتمد على فرق التنمية المتنقلة، حيث تضم كل فرقة مجموعة من التخصصات إلى جانب أخصائيو التنمية الذين يستطيعون مواجهة أهدافها المتعددة، إلى جانب تدريبهم للمواطنين لتمكينهم من أداء خدمات محددة، والغاية النهائية من هذا النموذج هي إنشاء المؤسسات الوظيفية للتنمية[1].

2- النموذج التكاملي : يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطبق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة (حضر – ريف – صحراء)، أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة، والجهود الشعبية المستشارة ويقوم النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية [2].

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص56.

[2] أحمد مصطفى خاطر : **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة– الاستراتيجيات– بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر 2005، ص 54 .

وقد بين كل من تايلور ووليام بيدل أهم الخطوات المتبعة لتجسيد هذا النموذج وهي[1] :

أ- المرحلة الاستكشافية : تقوم بها السلطات المركزية من خلال الاختصاصيين الذين يقومون بالاتصال بقيادات المجتمع المحلي من أجل كسب ثقتهم وإقناعهم بدور وبأهمية التغيير وقدرتهم عليه ومشروعية حاجاتهم، وضرورة مواجهة مشكلاتهم والقيام بعملية إحصاء ورصد للمعلومات اللازمة عن المجتمع المحلي ومشكلاته وإمكانياته.

ب- مرحلة المناقشة المنهجية للحاجات العامة : والتي يتم خلالها اكتشاف المشكلات وتحديدها وتشخيص أسبابها الموضوعية والوصول إلى اتخاذ القرار الجماعي الذي يتضمن الاتفاق على تنفيذ بعض الإجراءات الواضحة والقابلة للتنفيذ، وتتم هذه المرحلة في جو من إتاحة الفرصة للقيادات المحلية للتعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل.

جـ- مرحلة التخطيط المنهجي لتنفيذ البرامج (المرحلة التنظيمية) : وهي تعقب مرحلة الإدراك الجماعي للحاجات والمشكلات وأسبابها، وخلالها يتم وضع خطة محلية لمواجهتها، وتعد هذه المرحلة من أهم الخطوات.

ومما لا شك فيه أن عملية إجراء تخطيط محلي يبرز وينمي أعضاء وطاقات المجتمع المحلي وامكانياتهم وبالتالي يحولهم إلى عناصر ايجابية في الموقف الانمائي، وقد أثبتت هذه الخطط نجاحا كبيرا في تنفيذ العديد من المشروعات المجتمعية كبناء المدارس والمستشفيات وزيادة الإنتاج الزراعي..إلخ، فضلا عن أن القيام بمثل هذه المشروعات يولد الشعور بالمسؤولية الجماعية والثقة بالنفس وعنصر المبادرة لدى أعضاء المجتمع المحلي[2].

د- مرحلة التنفيذ : وهي المرحلة التي يتم خلالها تعبئة وتسخير وتجنيد الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والتي تكون مستندة إلى الخبرات والتجارب المكتسبة من النجاحات المحققة في المشاريع السابقة والجهود الأولية، مما يولد الإيمان والثقة لدى أطراف المجتمع بأهميته وقدرة الجهود الإنمائية المحلية ويشجع على المشاركة الإيجابية لتحقيق المشاريع ومواجهة المشكلات القائمة.

هـ- مرحلة التقييم : وهي المرحلة التي من خلالها يتم التعرف على كافة الجوانب الإيجابية والسلبية للأنشطة والقرارات من خلال ممارسة النقد الذاتي والبناء الموضوعي، ولعملية التقويم دور هام في عملية التنمية نظرا لما تورثه من خبرات تؤدي إلى نجاحات.

و- مرحلة الطموح والاستمرار : هذه المرحلة مرتبطة أساسا بالمراحل السابقة لأن نجاح الخطوات السابقة يولد الشعور بالفخر الجماعي والإنجاز ويدفع على المزيد من العمل والاستمرار مما يولد ديناميكية وحركية تنقل المجتمع بصورة دائمة إلى الأمام وإلى أوضاع أفضل، لأن النجاح يولد الشعور بالنجاح ويدفع إلى مزيد من العطاء[3].

3- النموذج التكيفي : يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي، وأن الخلاف بينهما هو أن هذا النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية وقد سمي هذا النموذج التكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

---

[1] أحمد شريفي : **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – الجزائر 2009-2010. ص ص37-38.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص48.

[3] أحمد شريفي : **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 38.

قد تلجأ كثير من الدول خاصة عقب استقلالها إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات، ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

4- نموذج المشروع : يتم هذا النوع على مستوى منطقة جغرافية معينة لظروف خاصة وقد لا يعمم وطنيا، وتعتبر برامج التنمية الموجهة إلى المناطق الصحراوية كأحد الأمثلة على ذلك، فيعتبر نموذجا تجريبيا يطبق في منطقة معينة ويمكن إذا اثبت نجاحه على جهة معينة أن يعمم على المستوى الوطني وبذلك يصبح موافقا تماما النموذج التكاملي.

من خلال النماذج التنموية السالفة الذكر والتي في الحقيقة أخذت بها كثير من الدول يتضح أن هناك مستويات للتنمية ولعل المستوى الأسفل والذي يسمى بالمستوى المحلي هو أحد المستويات المساعدة في تنمية المجتمع المحلي ومشاركته في اتخاذ القرار على المستويات الأخرى (المستوى الإقليمي والمستوى الوطني) [2].

ويمكن تلخيص النماذج السابقة للتنمية المحلية في الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : أهم نماذج التنمية المحلية

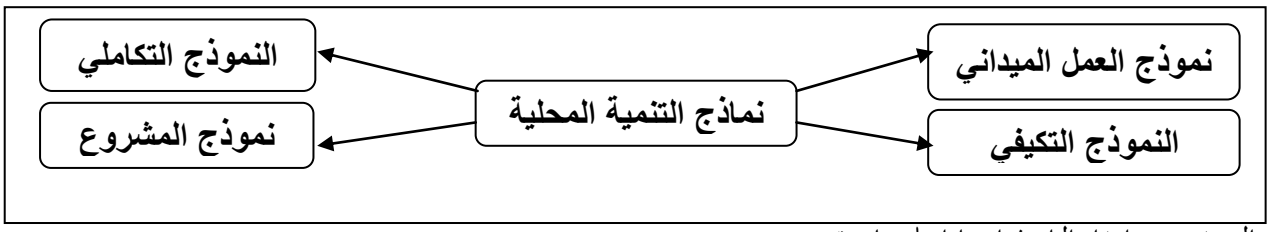

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على ما سبق

المطلب الثاني : عناصر وشروط التنمية المحلية واستراتيجياتها

إن تفعيل التنمية المحلية وتحقيق أهدافها يتطلب في الأساس توفير العناصر والشروط الأساسية لحدوثها، كما يجب اختيار الاستراتيجية التنموية اللازمة والتي تتوافق مع أهداف ومتطلبات خطط التنمية، لذا لابد من معرفة العناصر والشروط اللازمة لحدوث التنمية المحلية والإستراتيجية الملائمة لتعزيز مؤشرات التنمية المحلية ونجاحها.

1- عناصر وشروط حدوث التنمية المحلية : يمكن تحديد العناصر والشروط الضرورية اللازمة لحدوث التنمية المحلية والتي تعتبر من أساسيات الفعل التنموي ومن مقومات نجاحه في النقاط التالية [3] :

أ- وجود مجتمع محلي : التنمية المحلية مجالها، إطارها، وعاؤها والوحدة التي تتم من خلالها ومن أجلها هو المجتمع في الفضاء الإقليمي المحلي الريفي والحضري على السواء، ترابا وبشرا، مؤسسات حكومية محلية إدارية وفنية، منظمات مدنية، ومؤسسات أعمال عمومية وخاصة، فبدون وجود مجتمع محلي لاتتحقق التنمية المحلية المرغوبة والمطلوبة.

[1] أحمد مصطفى خاطر : مرجع سابق، ص 54.

[2] محمد شارف حاجي، الطيب خوجة : **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية**، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الوطني الاول حول : تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2008، ص7.

[3] أحمد شريفي : **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 20-21.

ب – الدفعة القوية على المستوى الوطني : التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة على المستوى المحلي أو الوطني هي بالدرجة الأولى عملية سياسية وإدارية وفنية مخططة، لا تعرف التلقائية والانقطاع بل هي عملية متواصلة الأشواط تتميز بالتراكمية والارتقاء، لذلك فهي تتطلب دفعة قوية تسمح لها بالانطلاق، والتي يجب أن تمس جميع جوانب الحياة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل الدفعة القوية *كما عبر عنها أصحابها في نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو الغير متوازن في حقن الاقتصاد الوطني بجرعة استثمارية كبيرة على عدد واسع من الأنشطة أو في قطاع رائد وفي توقيت زمني متقارب.

ج – التغيير البنائي أو البنياني : يقصد بالتغيير البنائي أو البنياني ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، أي أنه التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع، أي في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي[1].

د– المساندة الحكومية في التنمية : بالرغم من أن المشاركة الشعبية هي جوهر التنمية فإن الاستثارة والتشجيع العمل والمساندة المادية والفنية التي تقدمها الدولة تعد من الأدوار الضرورية في أية برامج تنموية خاصة في بداياتها المبكرة ولضمان نجاح الدعم المالي والفني من قبل الحكومة فإنه يجب أن يكون معضدا وداعما لجهود المجتمع المحلي وليس عائقا له أو مشروطا بشيء، بل يجب أن يكون بالقدر الكافي والملائم للتغيير المستهدف وفي الزمن المناسب باعتبار الجهود الحكومية هي جهود مساعدة ومكملة ومنشطة ومحفزة ومدعمة، وهي ليست الأصل برغم ارتفاع نسب مساهمتها، وهي كذلك الأساس والجوهر في التنمية[2].

هـ– الاستراتيجية الملائمة : ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتختلف الاستراتيجية عن التكنيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا لا بد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقا لخطة جيدة الإعداد من شأنها تمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالا حسنا.

وينبغي أن تقوم استراتيجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من أجل تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقي وبطريقة عادلة بالنسبة لكافة المواطنين[3].

2– استراتيجيات التنمية المحلية : يمكن أن تقوم التنمية المحلية على واحدة أو أكثر من السياسات والاستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية، حيث أنها لا تأتي من فراغ بل تنطلق من الواقع

---

* الدفعة القوية، بما تعنيه من توجيه حد أدنى من الموارد والجهود لبدء التنمية ثم الاستمرار فيها، هي فكرة تقف على طرفي نقيض مع الأسلوب التدريجي للتنمية، فإذا أردنا تقريب الفكرة إلى الأذهان، وتصورنا أن الاقتصاديات المتخلفة أشبه بمجرى نهري جاف وأن التنمية تستهدف جريان المياه فيه، فلن يتسنى للكميات القليلة من المياه أن تشكل تيارا للمياه بل سوف يتم امتصاصها أولا بأول، ويقتضي الأمر إذا للحصول على التيار توفير كمية ضخمة من المياه ودفعها في هذا المجرى الجاف فيمتص بعضها ويكتمل بالباقي المسيرة أي مسيرة التنمية.

وتنسب نظرية " الدفعة القوية" إلى اقتصادي من أوروبا الشرقية يدعى " روزنشتين رودان" كتب في عام 1943 مقالا في موضوع التنمية الصناعية ثم أعاد الكتابة في نفس الموضوع عام 1957– وكان قد استقر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية– ليصبح بعدها صاحب هذه النظرية التي تناولها الكثيرون بعده بالتحليل والتأييد. لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على :

– رمزي على سلامة : مرجع سابق، ص 254.

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص24.

[2] أحمد شريفي : **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 23.

[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص26، بتصرف.

– ويشير الكاتبين في هذا الإطار كذلك أنه ينبغي أن تقوم استراتيجية التنمية الاجتماعية المحلية على أساس التكامل بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، أي تحقيق التكامل بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

العملي وما فيه من خصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وغيرها كما أن لكل مجتمع خصوصياته وإمكانياته الوفيرة أو المحدودة، وبالتالي لا بد من تبني الاستراتيجيات والسياسات التنموية الملائمة للظروف البيئية المحلية والقومية المترابطة[1].

ويستخدم مفهوم الاستراتيجية في مفهومها التنموي للدلالة على " القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة"[2].

وفي هذا الإطار هناك العديد من الاستراتيجيات التي ترتبط بالتنمية عموما وبالتنمية المحلية على وجه الخصوص حيث تشكل استراتيجيتي النمو المتوازن والنمو الغير المتوازن أهم هذه الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في جميع أنواع ومستويات التنمية بالإضافة إلى وجود استراتيجيات يربطها أصحابها أساسا بالتنمية المحلية، وسنحاول التطرق وعرض بعض هذه الاستراتيجيات بالإضافة إلى استراتيجيتي النمو المتوازن والنمو الغير متوازن في النقاط التالية :

أ – استراتيجية النمو المتوازن : يرجع الفضل في عرض وتعميق أسلوب النمو المتوازن إلى الاقتصادي المعروف راجنر نيركسه، وإن كان قد سبقه إليها روزنتشتاين رودان، ويعني به ضرورة أن توجه الدفعة القوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا لكي يتسنى كسر حلقة قصور رأس المال الخبيثة ولمواجهة عقبة ضيق السوق المحلي[3].

ولقد انطلق تحليل نيركسه من فكرة أساسية وهو أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة، فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد وهذا بدوره يؤدي إلى سوء في التغذية الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، وهذا بدوره يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض الإنتاج يعني بالطبع دخلا قليلا فادخارا ضعيفا وهكذا تلتحم أطراف الحلقة من جديد [4].

ب– استراتيجية النمو غير المتوازن : يعتبر ألبرت هيرشمان Albert Hirschman هو من دافع على هذا النمو غير المتوازن في منطق أقطاب النمو لفرانسوا بيرو François Perroux. لتجنب تناثر الموارد النادرة التي من المحتمل أن تؤدي إلى استثمارات متزامنة في العديد من القطاعات[5]، حيث ترتكز هذه الاستراتيجية أو ما يقصد به أسلوب النمو غير المتوازن على اختيار بعض الصناعات (أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة) لتوجيه الدفعة القوية إليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي بأكمله، أي احداث اخلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لاستراتيجية معلومة وهادفة، تلك هي استراتيجية النمو غير المتوازن[6].

إن هاتين الإستراتيجيتين (النمو المتوازن والنمو غير المتوازن) واللتين تنطلقان من نظرية الدفعة القوية تعتبران أهم استراتيجيات التنمية التي تنطوي وتدخل ضمنها باقي الإستراتيجيات، وتنطلق في تقديمها من الشروط الضرورية لقيام هاتين الإستراتيجيتين، ومن بين استراتيجيات التنمية المحلية كذلك والتي تدخل ضمن هاذين المسارين ما يلي :

---

[1] نائل عبد الحافظ العواملة : مرجع سابق، ص 157.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص53.

[3] رمزي علي ابراهيم سلامة : مرجع سابق، ص 259 .

[4] راجنر نيركسه Ragner Nurkse : اقتصادي أمريكي (من أصل استوني)، ولد في 1907 ويعتبر من مؤسسي علم اقتصاد التنمية، اشتهر بفكرته حول الحلقات المفرغة للفقر سنة 1953 حيث أثبت من خلالها أن الدول تكون فقيرة لأنها تحب أن تكون كذلك، ساهم في إثراء استراتيجية النمو المتوازن مع رودان روزنشتاين معارضا في ذلك طرح "هيرشمان" في النمو اللامتوازن، توفي سنة 1959. للمزيد من التفصيل حول الحلقة المفرغة واستراتيجيات التنمية انظر :

– اسماعيل محمد بن قانة : مرجع سابق، ص166.

[5] Stépahanie TREILLET : **L'Economie du Développement – de Bandoeng à la Mondialisation**, Edition Armand Colin, Paris – France, 2005, P63.

[6] رمزي علي ابراهيم سلامة : مرجع سابق، 265.

ج – استراتيجية توفير الحاجات الأساسية للسكان : هذه الإستراتيجية تهدف أساسا إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء وسكن وتعليم وخدمات صحية ....، وقد ظهرت في السبعينات وأيدها البنك الدولي وحجة أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء [1].

د– استراتيجية المحافظة على الوضع القائم : وتقوم على أساس أن النظام الحالي لتقديم الخدمات هو أفضل ما يمكن القيام به في حدود الواقع كما يدركه متخذي القرارات والذين يمثلون صفوة المجتمع في الغالب، ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الاستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها.

هـ– الاستراتيجيات العملية الرشيدة : وتقوم هذه الاستراتيجيات على أساس بعض المسلمات التي ترى أن أهم ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية، ولذا تقوم خطط التغيير على أساس عمليات تبصير الناس بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الأسلوب العقلي في الاقناع والشرح.

و– استراتيجيات القوة : وتقوم هذه الاستراتيجيات على استخدام الضغط سواء السياسي أو الاداري أو الاقتصادي، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثل المجالات التربوية أو الصحية أو العمرانية أو الزراعية...إلخ، ويقصد هنا باستخدام القوة هو استخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات والقوانين الملزمة والتي من شأنها القيام بإجراء جزاءات سياسية واقتصادية في استحداث التجديدات المتضمنة في برامج التغيير المخطط[2].

ز– إستراتيجية التعزيز : وتستهدف هذه الإستراتيجية توفير العناصر القيادية التي تدعم سياسات منظمات التنمية المحلية، وتعني المشاركة التعزيز غير الرسمي فالتعزيز الرسمي يؤدي إلى الاعتراف بشرعية المؤسسات في المجتمع، أما التعزيز غير الرسمي فإنه يضمن لها الاستمرارية والاستقرار[3].

حـ– استراتيجية التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي : وذلك من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة عجز الإمكانات المحلية وتخلفها العام خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها.

ط– استراتيجية اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية : وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك، فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه عمليا وناجحا[4].

إن اختيار الإستراتيجية التنموية الملائمة للبيئة المحلية والوطنية محصلة لتفاعل عوامل اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وفكرية وثقافية وبيئية عديدة ومترابطة. الغرض منها في الأخير تحقيق وتعزيز التنمية المحلية.

---

[1] عبد الله خبابة : **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية – مصر، 2014، ص117.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص54-56.

[3] علي بوعمامة، نصر الدين بوعمامة وآخرون : **استراتيجيات التنمية المحلية ومتطلبات تجسيدها**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني بعنوان : من أجل تنمية ذاتية في ولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس – الجزائر، يومي 17-18 ماي 2008، ص6.

[4] نائل عبد الحافظ العواملة : مرجع سابق، ص ص 157-158.

المطلب الثالث : أهم معوقات التنمية المحلية

تواجه عمليات تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المحلية عدة عقبات وعوائق تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها بشكل جيد وبمستويات مرتفعة، حيث أن الأهداف الرئيسية لبرامجها تنصب حول تحسين مستوى معيشة السكان في المجتمعات المحلية، وهذه العقبات قد تكون متعلقة بالجوانب المختلفة للتنمية المحلية أو بعمليات الفعل التنموي المحلي، وسنتطرق في هذه النقطة إلى عرض بعض العقبات التي تواجه التنمية المحلية.

1 – المعوقات المرتبطة بالجوانب المختلفة للتنمية المحلية : وتقسم في هذا الجانب إلى :

أ– المعوقات الاجتماعية : وتتمثل في أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المحلية، ويندرج ضمن هذه العوامل الاجتماعية العوائق التالية [1] :

– القيم الاجتماعية السائدة : وتمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد وتحتاج عملية التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة؛
– مشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر ؛
– ضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية نحو المجتمع ؛
– انتشار الأمية وارتفاع نسبتها ؛
– القيادات المحلية وطرق الاتصال : إن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على نمو الموارد المالية فحسب، بل يعتمد على تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعية تقود عملية التنمية ؛
– تجاهل المشاركة الشعبية : ترتكز التنمية المحلية على مساهمة كل من الجهود الحكومية والأهلية، ولا يمكن للجهود الحكومية أن تقوم وحدها بكل متطلبات التنمية وعملياتها، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطة، حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبها السياسي والإجتماعي، وهذا هو جوهر عملية التنمية.

ب– المعوقات الإدارية : إن إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة وتحتاج إلى قيادات واعية ومدربة وقادرة على إتخاذ القرارات الهادفة، وهي في ذات الوقت يمكن أن تكون أحد العوائق التي تواجه عملية تنمية المجتمع بسبب [2]:

– تخلف الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء في اتخاذ القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية
– صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة وبينها وبين الأجهزة التقليدية.
– عدم توفر القيادة الإدارية المتطورة المؤمنة بالتغيير.
– العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية.
– صعوبة ترجمة السياسات إلى خطط والخطط إلى إنجازات واقعية.

جـ– المعوقات الاقتصادية : وتتمثل في[3] :

– الحصول على معونات مشروطة، ونقص مصادر التمويل المحلية بالإضافة إلى تنوع النفقات.
– النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية.

[1] منال طلعت محمود : الموارد البشرية وتنمية المجمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية – مصر، 2003، ص ص34-35.
[2] محمد سيد فهمي : تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1999، ص199.
[3] علي بوعمامة، نصر الدين بوعمامة وآخرون : مرجع سابق، ص ص7-8.

– تعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية.

– الفقر والمستوى المتدني جدا الذي تعرفه بعض الدول.

– التحولات الاقتصادية وما يترتب عليها من سياسات اقتصادية، تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي، كالتضخم والبطالة وغيرها.

د– المعوقات الثقافية : تعتبر المعوقات الثقافية في سبيل تنمية المجتمعات وخاصة النامية منها من أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية كالجهل والتقاليد البالية، ولذلك فإن للتعليم والتوعية دور هام في تنفيذ برامج التنمية المحلية، فالمواطنون يشعرون دائما بنوع من التهديد الداخلي لأمنهم واستعدادهم إذا ما وجدت محاولة لتنفيذ برامج ومشروعات خاصة إذا لم تسبقها التوعية اللازمة للتعريف بها[1].

2– المعوقات المرتبطة بأساسيات وعمليات الفعل التنموي المحلي : وتندرج ضمن هذه المعوقات تلك العوائق التي تواجه عمليات وخطوات تنفيذ المشروعات والبرامج الخاصة بالتنمية المحلية ومن بين هذه المعوقات مايلي:

أ– عوائق مرتبطة بالمشاركة الشعبية : إن ظاهرة مشاركة المواطنين في التنمية تعتبر بمثابة ظاهرة معقدة وعمليات ديناميكية تعتمد على مجموعة متغيرات متعددة، ولكل منها وزنه النسبي في تحديد وجودها وفي تغييرها.

وبالرغم من وجود النصوص القانونية التي تقرر حق المواطن في المشاركة وتعدد المنظمات المجتمعية التي يشارك المواطنون من خلالها، إلا أن حجم مشاركة المواطنين في التنمية بالدول النامية دون المستهدف بكثير، ومرجع ذلك مجموعة من المعوقات المتعددة، وقد كشفت العديد من الدراسات هذه المعوقات، ويمكن إبراز أهم المعوقات المرتبطة بمشاركة المواطنين في التنمية استنادا على هذه الدراسات كما يلي [2]:

– الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع المحيط، والناجم عن تأخر الإصلاحات ومواجهة المشكلات لفترات طويلة مما يجعل الموطنين يشككون في إمكانية التغيير.

– تأثير بعض العوامل الاجتماعية على المشاركة، فارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة درجة المشاركة كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والرفاهية لسكان المجتمع يؤدي إلى استعدادهم للتبرع بالمال للأعمال الخيرية.

– تأثير الفوائد التي تعود على المشاركين في حجم وفاعلية المشاركة، حيث ترتبط مشاركة الأفراد والجماعات في التنمية بمدى وضوح الفوائد التي سيحصلون عليها.

– تأثير ظاهرة الاغتراب Alienation على مشاركة المواطنين في التنمية، فيرى "روبرت نسبات" Robert Nisbet أن الإنسان قد يتخذ موقفا سلبيا إزاء مجتمعه، كأنه لا علاقة له به، ولا بأي شيء والذي يعبر عنه بالاغتراب.

– ضعف المنظمات الاجتماعية والسياسية يول دون اشتراك المواطنين في برامجها ونشاطها.

ب– معوقات مرتبطة بالاختلالات في هيكل التمويل المحلي : تشير الآلية التي يعمل بها هيكل الموارد المالية في المحليات إلى عدد من الاختلالات الهامة، التي تؤثر بالسلب على أداء هذا الهيكل فيما يتعلق بتمويل التنمية المحلية بالإضافة إلى أنها قد تحول دون إمكانية زيادة وتعبئة المزيد من الموارد المحلية، أي تمثل مشاكل ومعوقات كبيرة في هذا المجال[3].

[1] محمد سيد فهمي : مرجع سابق، ص 198.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص 76-80، بتصرف.

[3] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص288.

جـ- سوء التخطيط للتنمية المحلية : ويتمثل في عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه، وعدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف، وعدم القدرة على التحكم في الموقف الذي يخطط له، وعدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة، وعدم توفر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والإحصاءات المحلية والقومية[1].

د- عدم تكامل عمليات التنمية المحلية : التكامل هنا يقصد به أن تسير التنمية المحلية في مختلف القطاعات وفي كل الاتجاهات بطريقة غير منفصلة، منتظمة ومتوازية، ولذا فمن الصعب تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف والزراعة والصناعة، وعلى هذا الأساس يقول (F.GERBAUX): " إن التنمية المحلية لا تبلغ أهدافها المسطرة عندما يكون الريف خارج قواعد العملية التنموية " لأن المجتمع كل عضوي متكامل تعمل مؤسساته بطريقة متكاملة متوازية، وبالتالي فالاهتمام بأي قطاع منه لا بد وأن يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى[2].

هـ- عدم التشخيص السليم لمشكلات المجتمع : يعتبر سوء تشخيص مشكلات المجتمع من أهم المعوقات لجهود التنمية المحلية، حيث يؤدي هذا التشخيص غير الصحيح أو غير الدقيق إلى نتائج تؤثر سلبا على أفراد المجتمع لذلك لابد أن تكون الدراسة العلمية للمجتمع وتشخيص مشكلاته متضمنة كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها قبل أن توضع أي استراتيجيات للتدخل في المجتمع، لأن أي تدخل سوف يكون مصيره الفشل إذا كان مبني أو قائم على تشخيص غير سليم لمشكلاته[3].

المطلب الرابع : تقسيم التنمية المحلية بالوسط الريفي والحضري

إن التنمية المحلية تشمل المناطق الريفية والحضرية، إلا أن هناك تفاوت في نسبة التنمية بين الوسط الريفي والحضري، وتسعى برامج التنمية على المستوى المحلي إلى احداث التوازن بين الوسطين، وترتبط التنمية المحلية في الوسط الريفي بما يسمى التنمية الريفية، وبالوسط الحضري بما يسمى التنمية الحضرية، وسنحاول في هذه النقطة التطرق إلى هذين المدخلين للتنمية المحلية .

1- التنمية المحلية بالوسط الريفي (التنمية الريفية) : إن التنمية الريفية ضرورية من أجل الوصول إلى مؤشرات مقبولة من التنمية في المناطق الريفية، فالريف يعتبر الأساس لكثير من الدول، فمعظم سكان العالم يسكنون في الأقاليم الريفية، وخاصة في الدول النامية، لهذا فإن القيام بأي عمل تنموي وطني يجب أن ينطلق من الريف لكي يحقق معناه وأهدافه.

والشيء الأكثر أهمية أيضا هو أن 70% أي ما يقرب ¾ من السكان الفقراء في العالم يسكنون في المناطق الريفية ويعملون بصفة أساسية في القطاع الزراعي، كما أن حوالي 800 مليون من هؤلاء السكان لا يجدون الغذاء الذي يكفي احتياجاتهم، ولذلك فإن التنمية الريفية يجب أن تكون من خلال تحقيق الاكتفاء والتواصل الذاتي في المناطق الريفية عامة وفي قطاع الزراعة على وجه الخصوص[4].

---

[1] محمد سيد فهمي : مرجع سابق، 201.

[2] رابح أشرف رضاونية: **معوقات التنمية المحلية –دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص : علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة – الجزائر، 1998 – 1999، ص 113.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص188.

[4] ميشيل تودارو : **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة : محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص399-400، بتصرف.

إن لب المشكلة التي تؤدي إلى اتساع فجوة الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخول، وزيادة مشكلة البطالة، وتراجع مستوى المعيشة للأفراد في مناطق الريف مقارنة بالمناطق الحضرية، تجد جذورها وأسبابها في الركود الاقتصادي.

ومن الناحية التقليدية نجد أن دور الزراعة في التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث يكون سلبيا، وذلك استنادا إلى التجارب التاريخية للدول الغربية التي تؤكد على أن التنمية الاقتصادية والتي هي من مجالات التنمية المحلية تحتاج إلى تحول في الهيكل الاقتصادي، وذلك من النشاط الزراعي إلى أنشطة أكثر تعقيدا أي إلى مجتمع الصناعة والخدمات حيث الأنشطة الصناعية والخدمية، حيث إن أسعار السلع الزراعية منخفضة مقارنة بأسعار السلع الصناعية، أي أن القيام بالتنمية الريفية يتطلب تنويع الأنشطة وليس الاعتماد على القطاع الزراعي فقط في المناطق الريفية.

والتنمية الريفية، بالرغم من اعتمادها بداية على تحقيق التقدم للمزارع الصغيرة، فإنها تشتمل على ما هو أكثر من ذلك، فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية، والتصنيع في الريف، ونشر التعليم، ومد مظلة الخدمات الصحية والإسكان، وكل ما يرتبط بذلك من خدمات، كما تشتمل أيضا على محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، وتقليل التفاوت بين الريف والحضر، بالإضافة إلى ضمان استمرارية التحسن المحقق في القطاع الريفي (تكامل الأهداف الإنمائية) [1]، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المحلية على مستوى الوسط الريفي.

2 – التنمية المحلية بالوسط الحضري (التنمية الحضرية) :

2-1 مفهوم التحضر : تعتبر ظاهرة التحضر من أهم معالم التغير الاجتماعي التي تميز القرن العشرين وتكاد تمثل سمة متكررة في الوقت الحالي في كل أقطار العالم ومجتمعاته وإن كانت أشد أثرا وأبرز وضوحا في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات الأكثر تقدما.

وقد يعرف التحضر بأنه مجموعة من السكان المقيمة في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن، ويتم التحضر بفضل انتقال سكان الريف إلى الحضر ويؤدي إلى تغير اجتماعي ثقافي وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح آلية، بعد أن كانت أولية عضوية في القرية[2].

إن أسلوب الحياة الحضري يشير في الواقع إلى نمط للعلاقات الاجتماعية بين الناس، ويتميز هذا الأسلوب بصفة عامة بالتغير الاجتماعي السريع، وبدرجة عالية من الحركة الاجتماعية للسكان، وضعف الروابط الشخصية الوثيقة الموجودة في مثيلاتها بالريف، فضلا عن أنها تتميز بدرجات متفاوتة من الصراع بين القيم والمعايير، وتغير في الوضع الاجتماعي للأسرة وفي وظائفها بالنسبة لكل من أفرادها وبالنسبة للمجتمع نفسه، ونظرة عامة للحياة يغلب عليها الطابع المادي [3].

2-2 مفهوم التنمية الحضرية المحلية : تقوم تنمية المجتمع المحلي الحضري (التنمية المحلية الحضرية) على أساس برنامج مخطط يدور حول مشاكل المجتمع في جملته مع التركيز على المساعدة الذاتية، ومشاركة المواطنين في أحيائهم أو في مجتمعاتهم الوظيفية، وتحقيق التعاون والتكامل بيد الجماعات من ناحية وبيد المهنة والمساعدات الفنية من ناحية أخرى، في سبيل مساعدة المواطنين في المدينة

[1] ميشيل تودارو : مرجع سابق، ص440.

[2] منال طلعت محمود: **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، مرجع سابق، ص ص51-52.

[3] محمد عبد الفتاح محمد : مرجع سابق، ص 131.

ككل، وفي أحيائهم المختلفة على اكتساب الثقة في قدراتهم، وعلى تقدير المسئولية التي لا بد أن يشعرون بها نحو مجتمعاتهم في سبيل النهوض بهذا المجتمع، وتحقيق حياة أفضل لسكانه[1].

ولقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم للتنمية الحضرية نذكر منها على سبيل المثال :

عرف البعض التنمية الحضرية بأنها : "عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية والتغيير الموجه الذي يعتري المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بأعمال غير الزراعة وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية، وكذلك تحديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض "[2].

وتعرف التنمية الحضرية أيضا بأنها : " الحركة أو العملية الاجتماعية والاقتصادية، الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع الحضري في جملته على أساس من المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع الحضري حتى يكون مسئولا عن تنمية مدينته، أو مجاله الحضري ".

ويمكن تعريفها على أنها : " عملية إحداث تغييرات في المجتمعات الحضرية، والتي تمس مختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الغرض منها تحسين أوضاع سكان هذه المجتمعات بمختلف شرائحهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الرؤى المستقبلية لتطور هذه المجتمعات، ومواجهة العقبات التي قد تحول دون تطورها "[3].

كما تعرف التنمية الحضرية بأنها : " مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري، وفي تزويد الحضريين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية كالتعليم، الصحة الاتصال، المواصلات، الكهرباء والرعاية الاجتماعية " [4].

2-3 أهداف التنمية المحلية الحضرية : تهدف التنمية المحلية الحضرية بصفة عامة إلى خلق مجتمع سعيد ومتعاون ومتماسك وذلك عن طريق رفع كفاءة أجهزة الخدمات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بالمجتمع، وكذلك بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين أفراده وجماعاته.

وقد تبين هذا الهدف العام ضمنيا من خلال المفاهيم السابقة للتنمية المحلية الحضرية، أما إذا أردنا تحليل هذا الهدف العام إلى أهداف جزئية أو فرعية يمكن القول بأن التنمية الحضرية وجدت لتحقيق ما يلي[5] :

أ- تدعيم الاتجاه التكاملي في تنمية الحضر بما يتضمن ذلك من العناصر التي يحتويها التكامل من :

- شمول الخدمات والاتزان والتنسيق : ويعني الشمول أن تكون التنمية شاملة كل قطاعات المجتمع وفئاته وجوانبه الاقتصادية والاجتماعية، وأن يكون هناك اتزان ومواءمة بين الحاجات والموارد وبين المنفق على الخدمات والمنفق على الانتاج، والتنسيق في كل شيء يتم داخل المجتمع ومؤسساته وتنظيماته؛

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص ص 474-475.
[2] المرجع نفسه.
[3] عادل بونقاب : مرجع سابق، ص ص 26-27 .
[4] محمد عبد الفتاح محمد : مرجع سابق، ص 132.
[5] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص ص 233-234، بتصرف.

– التفاعل بين الأجهزة العاملة في المجتمع : حيث فتح قنوات الاتصال بينها على أوسع نطاق ليدرك كل منها دوره؛
– مراعاة أن تكون برامج التنمية ومشروعاتها مرتبطة بالجذور الثقافية للمجتمع.

ب– تدعيم مشاركة المواطنين وتهيئة المناخ المناسب لها وذلك من خلال :

– برامج تعليمية هادفة مثل رياض الأطفال والحضانة، حتى الجامعات تساعد على تنشئة المواطن المؤمن برأيه ومجتمعه؛
– إرساء الحياة الديمقراطية السليمة وتوسيع الاتجاه نحو اللامركزية وإعطاء حرية الحركة واتخاذ القرار؛
– مؤازرة الحكومات لمشروعات الجهود الذاتية ودعمها ماديا وفنيا والاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي؛
– إيجاد برامج تدريب جادة للقيادات الشعبية ورفع مستوى كفاءتهم وتنظيم دورات تدريبية للعاملين في مجال التنمية؛

جـ– الاهتمام بالمجتمعات الحضرية المتخلفة : سواء كانت في المدن أو في ضواحيها وذلك باعتبار أن الأحياء المتخلفة في المدن تضم العدد الأكبر من المواطنين، لذا فإنه من العدل الاهتمام برفع مستوى المعيشة لهؤلاء المواطنين.

د– تدعيم الجهد التنموي على مستوى الأحياء الشعبية أو المجاورة المحلية بالمدينة تمهيدا لتنشئة مستوى جديد لتنظيمات الحكم المحلي على هذا المستوى، ومن المسلم به أن الجهود التنموية المتمثلة في البرامج والمشروعات التنموية المختلفة تتميز عن البرامج والمشروعات الأخرى في أنها تهتم بجميع جوانب حياة المجتمع.

المبحث الرابع : أساسيات الفعل التنموي المحلي

إن التنمية المحلية المنشودة والتي تساهم بشكل فعال في التنمية الوطنية للدول، تتطلب تنظيم بعض الأساسيات من أجل الوصول إلى أهدافها، وهذه الأساسيات تتمثل بداية في توفير الآليات المثلى لتدخل الأطراف الفاعلة فيها وكذلك وجود إدارة محلية تقوم بتسييرها، والتي تتطلب توفر الموارد المالية اللازمة للقيام بمشروعاتها، سواء كانت هذه الموارد محلية أو خارجية، كما أن هذه العملية التنموية تستوجب التخطيط الجيد لها، ووضع الاستراتيجيات اللازمة والمناسبة لها، والتي يجب أن تتكيف مع متطلبات وخصوصيات كل مجتمع محلي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه النقاط الأربعة المهمة والأساسية للقيام بالتنمية المحلية، وكيفية تنظيمها وسبل نجاحها.

المطلب الأول : الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية

شهد العالم خلال العقدين الماضيين العديد من التغيرات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي أدت إلى إعادة النظر في أدوار الأطراف المؤثرة على التنمية المحلية من : الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، بل وإعادة التفكير في دور المواطن في الحياة العامة، والتأكيد على أهمية مشاركته الفعالة في كافة خطط وبرامج التنمية بصفة عامة، والتنمية المحلية بصفة خاصة، ومن بين أهم الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية والأدوار المنوطة بها، نذكر ما يلي[1]:

1– الدولة ودورها في عملية التنمية المحلية : على الرغم من تعدد وتباين النظريات العلمية والرؤى الفكرية والخبرات التاريخية بشأن الدور الذي تقوم به الدولة في تحقيق التنمية، إلا أنه في جميع الحالات يبقى هناك دور هام وفعال للدولة، حتى في الدول الرأسمالية الليبرالية التي تأخذ باقتصاد السوق.

[1] أحمد بوسهمين : **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية جامعة الجزائر 03 – الجزائر، 2011، ص ص 125-126.

تعتبر الدولة المحرك والقائم بالتنمية، والمخطط للعمليات التنموية والموجه لاستراتيجياتها سواء على المستوى الوطني أو المحلي، ومن ضمن الأدوار التي تقوم بها الدولة في عمليات التنمية المحلية يمكن أن نذكر[1] :

– تعتبر الدولة بمثابة المؤسسة الأم التي تجري في إطارها عملية التنمية والمسئولة عن وضع الاطار السياسي، القانوني والإداري، ويمكن أن نقول أن وجود دولة قوية تستند إلى بنية سياسية وقانونية وإدارية فعالة ومستقرة، يعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية؛

– يقع على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يساعد على تحقيق التنمية ويسمح باستمراريتها ؛

– تقوم الدولة بدور الرئيس في وضع استراتيجية التنمية والخطط التنموية وذلك عن طريق وضع الأهداف وأساليب تحقيق التنمية، لأنه دون وجود هذه الاستراتيجية فإنه يمكن أن تتعرض التنمية إلى اضطراب على أساس أن استراتيجية التنمية تكون أكثر نجاعة كلما كانت أكثر ارتباطا بمصالح المجتمع، وهذا من شأنه يؤدي إلى وجود تأييد شعبي لهذه الاستراتيجية [2]؛

– يقع على عاتق الدولة المسؤولية الكاملة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها كما تعتبر السياسة التوزيعية للدولة أداة هامة تستطيع من خلالها اعادة تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمع .

2– المشاركة الشعبية ودورها في التنمية المحلية : تمثل المشاركة الشعبية حجر الزاوية في التنمية، وقد أدركت أهميتها نتيجة للآثار السلبية التي ترتبت على مركزية عملية التنمية، ونظرا لهذه الأهمية المتعاظمة للمشاركة الشعبية في التنمية، فقد أخذت الحكومات والمسئولون في معظم الدول النامية في سن قوانين وعقد الندوات وجعل المشاركة محورا أساسيا في عملية التنمية.

وتأتي أهمية المشاركة الشعبية، ليس فقط من كونها حقا من حقوق الإنسان الأساسية، أو لرفض البدائل السلطوية والأبوية، ولكن أيضا من كونها وسيلة لتحديد الاحتياجات الحقيقية وإشباعها من خلال الاعتماد على الذات والتعبئة الجماهيرية [3].

يقصد بالمشاركة الشعبية :" العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بأن تتاح له الفرصة الكلية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف "[4].

ويوضح أيضا مفهوم المشاركة – أي مشاركة المواطنين في الجهود التنموية – " أنها تعني أساسا اسهام الأهالي تطوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو غير ذلك، وذلك بوعي ودون مقابل، فإن مثل هذا المسلك يحدث تأثيراته وانعكاساته في رسم السياسات وإتخاذ القرارات، فطالما كان المواطنين مدركين بوعي لحجم مشكلاتهم وإمكانياتهم كلما كانوا أكثر تقبلا للقرارات ولإنجاز عمليات التنمية بشكل أسرع"*.

وتلعب المشاركة الشعبية حسب " سمير محمد عبد الوهاب " دورا هاما في عملية التنمية المحلية من خلال[5]:

---

[1] محمد شارف حاجي، الطيب خوجة : مرجع سابق، ص9 .

[2] سعاد طيبي : **المالية المحلية ودورها في عملية التنمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر – الجزائر، 2008، ص 225 .

[3] سمير محمد عبد الوهاب: **الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (أعمال مؤتمرات البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة)، القاهرة– مصر، 2009، ص 54.

[4] منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، مرجع سابق، ص 240 .

* لقد أولى جاك روثمان J.Rothman اهتماما كبيرا بالمشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات المحلية سواء كانت هذه المشاركة في وضع الأهداف أو في تنفيذها، ويرى أن التنمية المحلية تقتضي أن يتم التغير المجتمعي من خلال المشاركة الواضحة لأكبر عدد من الناس على مستوى المجتمع المحلي في تحديد الأهداف وتنفيذها.– للمزيد يمكن الإطلاع على المرجع التالي :
– محمد سيد فهمي : مرجع سابق، ص ص144-145.

[5] سمير محمد عبد الوهاب : مرجع سابق، ص 54.

– تنمية القدرات الإدارية للمواطنين المحليين، وحريتهم في المبادرة بالعمل وزيادة الوعي لديهم، بما يفيد عملية التنمية المحلية ومخرجاتها، كما أن دورهم في الرقابة على المشروع يعزز قدرتهم على إدارة المشروعات؛

– تحقيق إدراك المواطنين المحليين للإمكانيات المادية والفنية المتاحة لعملية التنمية، الأمر الذي ينعكس في تقبلهم للسياسات والقرارات التي يشاركون في صنعها في نطاق الموارد المادية والبشرية المتاحة، ومن ثم لا يغالون في المطالبة بتحقيق رغباتهم ويقنعون بإشباع حاجاتهم تبعا لبرامج الأولويات التي يقررونها هم بأنفسهم؛

ويضيف محمد سيد فهمي عناصر أخرى لدور المشاركة نذكر منها [1]:

– المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة شعبية؛

– يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات، والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة حيث يعتبر المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح المجتمع ؛

– الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات، ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة التنموية ؛

– المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهو أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف، ويقلل وقوع الأخطاء من المسئولين التنفيذيين ؛

– إن تضافر جهود المشاركة في المجتمعات المحلية يمكن أن تدعمها توفر الموارد الحكومية بحيث تكون أكثر فاعلية وتأثيرا في تحقيق الأهداف، وهذا يساهم بالطبع في امكانيات التنمية على المستوى القومي وفي نجاح برامج التنمية على المستوى المحلي[2]؛

– تؤكد الدراسات الاجتماعية على دور المشاركة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وإحداث التغيرات اللازمة لمساندة عملية التنمية، إذ كثيرا ما تقف بعض الاتجاهات والقيم السائدة خاصة في المجتمعات الريفية أمام عملية التنمية [3].

إن البحث عن أفضل شكل من التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للتنمية المحلية، يسمح بالتوفيق أو تنظيم اختلافات المصالح في مجتمع ما، والتي تبقى مصدر قلق كبير أو محركا مهما للتغيير، يؤكد النظام الديمقراطي على المشاركة الشعبية، بحيث أنه يجب على أغلبية السكان، إن لم يكن جميعهم أن يشاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار وتنفيذها، في رأي واحد وتوافقي لجميع السكان، أي أن جميع الأشخاص الذين يتمتعون بصفة المواطن يجب أن يشاركوا بشكل سيادي في إدارة مصيرهم التنموي المحلي[4].

3– دور المجتمع المدني في التنمية المحلية : لقد تزايد الحديث في الآونة الأخيرة عن أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة في عملية التنمية، والأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تقوم بها، ولا

[1] محمد سيد فهمي : مرجع سابق، ص ص156-157 .

[2] منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، مرجع سابق، ص 267

[3] محمد عبد الفتاح محمد : مرجع سابق، ص 195 .

[4] Organisme Canadien de Coopération et de Solidarité internationales SUCO : **Guide d'orientation / Document 6 – Approche de développement local,** Montréal – Canada, Juin 2008, P3. Par Intérim.

شك أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تزايد الاهتمام بالأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية في دول العالم الثالث، يأتي في مقدمة هذه العوامل [1]:

* إخفاق الحكومات في معالجة قضايا التنمية؛
* غياب المشاركة الشعبية الفعالة في خطط التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة؛
* التحولات السياسية التي شهدتها معظم دول العالم، والتي تمثلت في التأكيد على الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان ودعم المجتمع المدني.

وعرف مفهوم المجتمع المدني توسعا كبيرا في استخداماته بشكل غير مسبوق خاصة منذ ثمانينات القرن العشرين حيث ما فتئ يعرف تحولات عديدة واختلفت تعريفاته ودلالاته بحسب السياقات التي استعمل في اطارها، فتارة يستخدم كمقابل للدولة والمجتمع السياسي، وتارة كمقابل للدين وتارة أخرى للنظم العسكرية والبنى الاجتماعية التقليدية [2].

وعموما يمكن القول بأن المجتمع المدني ينطبق على كافة الارتباطات الاجتماعية التي لها علاقة بالمشاركة الاختيارية للأفراد في مجالاتهم الخاصة، ضمن ارتباطات تعاقدية متمايزة عن الدولة، وبناء على هذا يمكن ادراج المؤسسات التالية ضمن المجتمع المدني وهي : النقابات والجمعيات الخيرية، جمعيات تنمية المجتمع، الأوقاف الدينية، النوادي والجمعيات الثقافية والرياضية واتحادات رجال الأعمال ... إلخ[3] .

وعلى هذا يمكن مقاربة مفهوم المجتمع المدني، باعتباره فضاء للتفاعل وممارسة المواطنة، وأداة لتحليل الواقع الاجتماعي، الذي تشكل التنمية المحلية جزء منه .

وعليه فإن منظمات المجتمع المدني تقوم بدورها في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، وذلك باعتبار أن الوظائف التي تقوم بها تتمثل في [4]:

– تقوم بدور الوسيط بين الدولة بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة والمجتمع المدني وبالتالي تعمل على حماية المواطن ؛

– ويمكن أن تقوم بدور هام في عملية التنمية، وذلك من خلال سد الفراغ الذي يترتب على تقهقر الدولة في مجالات خدماتية أو انتاجية ؛

– إن للمجتمع المدني دور كبير في ترسيخ ثقافة المشاركة وزيادة القدرة على تعبئة الموارد، كما أنها تزيد من فعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به في التنمية المحلية لأنها أكثر إحساسا بمشاكل البيئة واحتياجاتها، كما أن لها القدرة على تعبئة الموارد المحلية .

[1] أحمد بوسهمين : مرجع سابق، ص ص127-128.

[2] بلقاسم نويصر : **التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد 14، جوان 2011، ص 3. من خلال الموقع الالكتروني : http://rendes.univ-setif2.dz/index. PHP ?id=532. تاريخ الإطلاع : 2013/11/09.

[3] نفس المرجع، ص4.

[4] سعاد طيبي : مرجع سابق، ص 228 .

المطلب الثاني : أسس نظام الإدارة المحلية ودوره في التنمية المحلية

تعد الإدارة المحلية من أساسيات القيام بالتنمية المحلية، فهي تمثل الجانب والجهاز الإداري الذي يتم من خلاله إدارة المشاريع التنموية وتنفيذها والإعداد لها على المستوى المحلي، ولقد لعبت دورا مهما في التنمية المحلية، وذلك بتنظيم وتقويم مشاريع وبرامج التنمية على المستوى المحلي .

1- مفهوم الإدارة المحلية وخصائصها : تحتل الإدارة المحلية أو اللامركزية الإقليمية- باعتبارها أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري – مكانا هاما في أنظمة الحكم الداخلية في مختلف دول العالم المعاصرة، أيا كانت الايديولوجية التي تقوم عليها هذه الأنظمة، وذلك لما لتلك الإدارة من آثار هامة في كافة المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية[1].

تنبع الإدارة المحلية في الواقع من صميم الشعب، إذ تعتمد أساسا على إشراك المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقيين في الإدارة، ولهذا فهي تعد تطبيقا وتدعيما للمبادئ أو الأفكار الديمقراطية في هذا المجال، بل وتأكيدا لذاتية هؤلاء المواطنين واحترام لكرامتهم وكبريائهم، كما أنها تعد لقربها من منبع الحاجة – وسيلة فعالة للتعبير بصدق عن حاجات وأماني السكان المحليين[2]*.

لقد تعددت التعريفات التي قيل بها لتحديد مفهوم الإدارة المحلية**، ويرجع ذلك إلى اختلاف نظرة الفقهاء إلى مقومات أو أركان هذا النظام وترجيح كل منهم لمقوم أو لركن معين من بينها واتخاذه أساسا يرتكز عليه في تعريفه لهذا المفهوم ومن التعاريف التي أعطيت للإدارة المحلية [3]:

عرفت الإدارة المحلية بأنها : " نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها".

وعرفت الإدارة المحلية أيضا بأنها : " أسلوب من أساليب الإدارة، يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات طابع محلي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية ".

وعليه فالإدارة المحلية هي توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة، تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها.

من التعاريف السابقة، نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية :

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهماتها إنجاز تلك المصالح.

---

[1] رمضان بطيخ : **مفهوم الإدارة المحلية ودورها في التنمية الشاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (أعمال مؤتمرات البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة)، القاهرة- مصر، 2009، ص 215.

[2] رمضان بطيخ : مرجع سابق، ص215.

* في هذا الشأن يؤكد نابليون بونابرت على هذه المقولة بقوله أنه : " إذا كان في الإمكان أن نحكم عن بعد، فإنه من المستحيل أن ندير إلا عن قرب".

** تتكون الإدارة المحلية من كلمتين : الإدارة والمحلية، فأما كلمة إدارة (Administration) أصلها لاتيني يتكون من (Ad) بمعنى (To) أي من أجل، و(Minister) بمعنى (Serve) أي يخدم، إذا كلمة (Administration) كلمة تعني (To Serve) أي يخدم، وبناء على ذلك فالإدارة تعني كلمة (الخدمة) أي خدمة الآخرين من خلال مجهودات بشرية ومادية لتحقيق أهداف محددة. لمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على :

- العربي غوبني : **إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية في الوطن العربي "الجزائر أنموذجا"**، النشر الجديد الجامعي، تلمسان- الجزائر، 2016، ص ص11-12.

[3] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص65.

- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

2- أسباب الاعتماد على نظام الإدارة المحلية : تعتبر الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول، يمكن حصرها فيما يلي :

أ- تزايد مهام الدولة (وظائفها): كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع، فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في الإدارة المحلية (الجماعات المحلية). فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية.

ب- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي : تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لاشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية، ومنه فالإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها أكثر النظم الإدارية فعالية وديناميكية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي، ولا يكتمل عمل نظام الإدارة المحلية إلا إذا توفرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها ويعد أسلوب اللامركزية الإدارية أحسن الأساليب[1].

جـ- التفاوت بين أقاليم الدولة وتنوع أساليب إدارتها : تتكون الدولة مهما كان حجمها من مجموعة أقاليم مركبة تتفاوت فيما بينها من حيث التركيبة الاجتماعية والثقافية، طبيعة المشكلات وحجم ونوع الحاجات والأولويات مستوى النمو والتطور، التقاليد والعادات، الأعراف والتضاريس، وهذا يؤدي إلى اختلاف طبيعة تدخل الدولة من إقليم إلى آخر، وتنوع أساليب إدارة البرامج والمشاريع ومعالجة المشكلات، على خلاف البرامج ذات البعد الوطني والإدارة المركزية التي تتميز بالنمطية والتماثل، وهذا كله يؤكد ضرورة وجود مؤسسات محلية لا مركزية تتكفل بمهمة تنفيذ خطط الدولة والتعبير عن الحاجات والتطلعات المحلية.

د- الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية : يسمح نظام الإدارة المحلية بمشاركة أكبر عدد من السكان المحليين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة وتنظيم شئونهم المحلية، بكفاءة وفعالية أكثر من غيرهم لأنهم الأدرى والأكثر إحساسا والأوسع تفهما والأقدر على تحديد الاحتياجات كما وكيفا ونوعا وفق نظام الأولوية[2].

3- الأسس التي يقوم عليها نظام الإدارة المحلية : يقوم نظام الإدارة المحلية على جانبين أساسيين هما :

أ - الديمقراطية : فالإدارة المحلية تفتح الطريق أمام مشاركة المواطنين في شؤون الحكم كل في نطاقه المحلي، كما أنها تنشئ قيادات شعبية جديدة متمثلة في هذه المجالس المحلية، فقيام نظام الإدارة المحلية على حد قول "لاسكي" يدفع المواطن للاهتمام بالشؤون العامة والخدمة العامة، كما يدع المواطن أن يكون وثيق الصلة بينه وبين حكومته[3] .

ب - اللامركزية : تعتبر اللامركزية الإدارية من أهم الأساليب المعتمدة في تسيير الإدارة المحلية "واللامركزية الإدارية هي ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية والوحدات الإدارية الإقليمية الأخرى والمستقلة قانونيا

[1] بسمة عولمي : **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف – الجزائر، العدد4- جوان 2006، ص ص258-259.

[2] أحمد شريفي : **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص52.

[3] منال طلعت محمود : **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، ص 178 .

عن الإدارة المركزية بمجرد اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة جزئيا لمراقبة الإدارة المركزية "[1]، وتهدف اللامركزية الإدارية إلى تحسين مستوى الخدمة من خلال إعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية ونقل مسؤولية التخطيط والتمويل إلى المستوى المحلي [2].

ونخلص من ذلك كله إلى أن اللامركزية الإدارية لا ترادف الإدارة المحلية بصفة مطلقة، وأن الإدارة المحلية تتطلب توافر الخصائص المحلية في الوحدات التي يقسم إليها إقليم الدولة، وتشكيل هيئات شعبية في هذه الوحدات لتمثيل الإدارة العامة لسكانها، ولذا يعرفها البعض باللامركزية الإدارية الديمقراطية أو التمثيلية[3].

ولعل الرسم التوضيحي التالي يوضح نظام الإدارة المحلية على النحو التالي:

الشكل رقم (03) : الإدارة المحلية كنظام

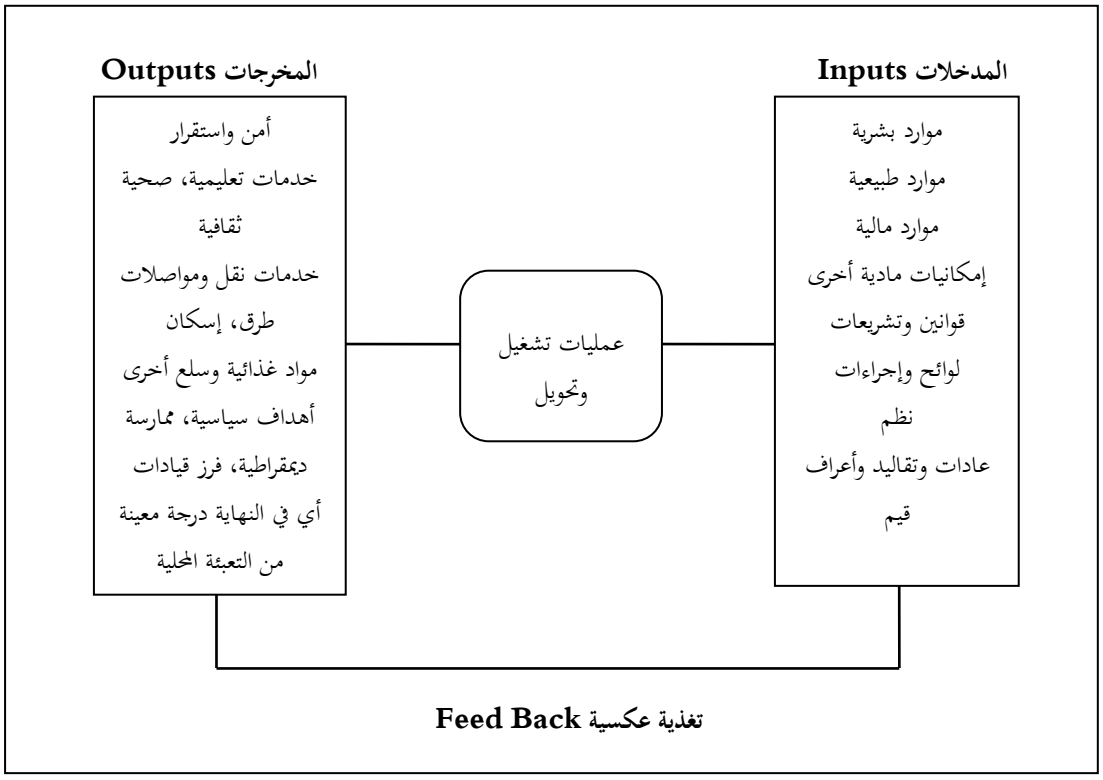

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر، 2001، ص 42.

4- أهمية ودور الإدارة المحلية في التنمية المحلية : تكتسب الإدارة المحلية أهمية بالغة نظرا للدور الذي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من السكان وتنبثق عنهم، وهي أقدر للوقوف على الظروف والحاجات المحلية، وإشراك السكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة إلى تطوير المجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق نشر الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة كذلك[4].

[1] بسمة عولمي : مرجع سابق، ص ص 259-260 .
[2] محمد شارف حاجي، الطيب خوجة : مرجع سابق، ص 2 .
[3] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص ص41-42.
[4] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص ص65-66.

من هنا تبدو أهمية الدور الذي يمكن أو يجب أن تلعبه وحدات الإدارة المحلية في عملية التنمية، بحيث لا يجب أن يلقى بالعبء كله في هذا الخصوص على عاتق الحكومة المركزية أو السلطات التنفيذية خاصة أن مساهمات هذه الوحدات تؤدي في الواقع إلى نتائج إيجابية عديدة نذكر منها ما يلي [1]:

– ضمان أعلى مستوى ممكن من دقة البيانات وتفصيلاتها المختلفة بالصورة التي يتطلبها إعداد الخطة التنموية، مما يزيد قدرة جهاز التخطيط على تحديد أولوية الاحتياجات للمناطق الجغرافية المختلفة والشرائح الاجتماعية المتعددة.

– تنظيم الجهود الذاتية المتاحة من التعبئة الجماهيرية حول أهمية تنفيذ مشروعات خطة التنمية، مما يؤدي إلى وجود مشاركة شعبية حقيقية بكل منطقة لتذليل وتخفيف الصعوبات التي تواجه عملية التنفيذ.

وتضيف إليها منال طلعت حمودة الأدوار التالية [2] :

– تحقيق المزيد من التنمية المحلية في كافة المجالات على جميع المستويات بهدف الوصول للرفاهية والخير العام، وتوفير الاحتياجات للمجتمعات المحلية.

– ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير، وضمان العدالة في توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

– تعتبر الإدارة المحلية مدرسة لتدريب القيادات على قيادة العمل التنفيذي والشعبي والسياسي على المستوى المحلي والقومي. وتحقيق أهداف التحول الاشتراكي في المجتمع بمناخيه الكفاية والعدل وذلك بالعمل على زيادة الإنتاج حتى توزيع الخدمات توزيعا عادلا .

– الإدارة المحلية تعتبر نظام تمثيلي، حيث يتميز نظامها بأنه نظام تمثيلي مباشر يعمل على تحقيق الاحتياجات الفعلية للمواطنين، لأنه من خلال مشاركتهم في إدارة شئونهم تكون البرامج والمشروعات أكثر واقعية.

– تساهم الإدارة المحلية في خلق مراكز للتنمية، حيث أن ترسيخ وتدعيم الإدارة المحلية هو الأسلوب الإيجابي في تحقيق التنمية، فالتوجيه السياسي عامل أساسي وحاسم في التخطيط للتنمية بكل مجالاتها وعلى كافة المستويات، لذلك كان لزاما على الحكومة المركزية أن تعمل على تطبيق نظام الإدارة المحلية لخلق أقطاب ومراكز للتنمية تشجع وتدفع بتنمية المجتمعات المحلية.

– تعتبر الإدارة المحلية ميدان للتجارب التنموية، فالدول النامية تحتاج إلى كثير من المشروعات التنموية ويمكن تجريب صنع تلك المشروعات في الوحدات المحلية، إذا تأكدت الدولة من صلاحيتها أمكن تعميمها، أما إذا فشلت فيكون الضرر قاصرا على الوحدة ذاتها فقط.

المطلب الثالث : التمويل المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية

لكي يتم تنفيذ المشاريع على مستوى الإدارة المحلية فإن ذلك يحتاج إلى تمويل، وهذا التمويل يرتكز في الأساس على التمويل المحلي الذي يساعد في قيام الإدارة المحلية بالدور المنوط بها في جانب التنمية، ولهذا لا بد من معرفة الطرق التي يتم من خلالها تمويل التنمية المحلية.

[1] رمضان بطيخ : مرجع سابق، ص ص244-245.بتصرف.

[2] منال طلعت محمود : التنمية والمجتمع – مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، مرجع سابق، ص ص140-142. بتصرف.

إن التمويل المحلي أو وجود موارد مالية محلية يعتبر من أساسيات القيام بالتنمية المحلية، فوجود هذه الموارد يساعد الإدارة المحلية في تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج التنموية باستقلالية عن الإدارة المركزية، لهذا فإن التمويل المحلي يعتبر ضروري ومهم في تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية على مستوى المجتمعات المحلية.

1- ماهية التمويل المحلي : يقتضي تمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية الاعتراف لها بالذمة المالية المستقلة، كما هو مقرر ومتفق عليه في الفقه والقضاء الإداري، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة بالإدارة المحلية تمكنها من تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليها وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق تملك الأموال الخاصة (Domaine Prive) والأموال العامة (Domaine Public)[1].

ويعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه :" كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"[2].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ تلك القرارات بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وبين توافر الموارد المالية الذاتية للمحليات، من أجل إحداث المزيد من التنمية المحلية، ولتنمية الموارد فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، ،وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية[3].

2- شروط التمويل المحلي : يقضي تميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية توفير احتياجاتها من الموارد المالية لدعم استقلالها وتأكيد حريتها في العمل، ويتطلب نظام الإدارة المحلية توافر شروط معينة في هذه الموارد لا يتعين بالضرورة أن تتوافر في الموارد المركزية وأهم هذه الشروط [4]:

أ- محلية الموارد : بمعنى أن يكون وعاؤه أو الأصل الذي يرتبط به كلية في نطاق الوحدة المحلية التي تفيء إليها حصيلته وأن يكون هذا الوفاء أو الأصل مميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.

ب- ذاتية الموارد : بمعنى أن تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير سعر المورد (في حدود معينة أحيانا) وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

---

[1] خالد سمارة الزعبي : **تنظيم السلطة الإدارية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (أعمال مؤتمرات البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة)، القاهرة- مصر، 2009 ص163.

[2] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي: **التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من اقتصاديات الدول النامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، جامعة بسكرة – الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 2.

[3] خيضر خنفري : **تمويل التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق-**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص : التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03- الجزائر، 2010-2011، ص32.

[4] خالد سمارة الزعبي : المرجع السابق، ص ص166-167.

جـ- سهولة إدارة المورد : ويقصد بها تيسير تقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا[1].

3- علاقة التمويل المحلي بالتنمية المحلية :

لا يمكن تحقيق تنمية محلية بأكبر معدلات ممكنة دون تمويل محلي قوي، لذلك فالحاجة ماسة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، حيث ترتبط التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية، بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وهذه ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها، ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية، ومن هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية، فالموارد المالية تعتبر بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية المحلية[2].

فالأهداف المختلفة للتنمية المحلية تسعى من جهة إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية، التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي، ومن جهة أخرى تسعى إلى تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية، حيث أن توفرها يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة، مما يعمق التنمية المحلية ويزيد من معدلاتها.

ولعل التأمل في مفهوم التنمية المحلية بعمق ونظرة تحليلية أعمق، يكشف بوضوح عن مبدأ جوهري وأساسي تقوم عليه التنمية المحلية وهو مبدأ "ديمقراطية التنمية المحلية" عملا بالمبدأ القائل أن الجماعة تخدم نفسها بنفسها وفقا لإمكانياتها، ومن ناحية أخرى فإن التنمية المحلية تقوم على ساقين أساسيين، الساق الأولى هي الموارد الذاتية التي تعظمها الجهود الذاتية من خلال المشاركة الشعبية، أما الساق الثانية فهي الجهود الحكومية المتمثلة في الموارد المحلية الحكومية التي تصب في الموازنة المحلية. وبالتالي فإن التنمية المحلية تعمق مبدأ المشاركة في التنمية تحت مبدأ "ديمقراطية التنمية المحلية" ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي[3] :

[1] خيضر خنفري : مرجع سابق، ص32.

[2] جمال لعمارة، دلال بن طبي وآخرون : **الزكاة وتمويل التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية –، جامعة بسكرة – الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص5.

[3] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص ص16-17.

الشكل رقم (04) : علاقة التمويل المحلي بالتنمية المحلية

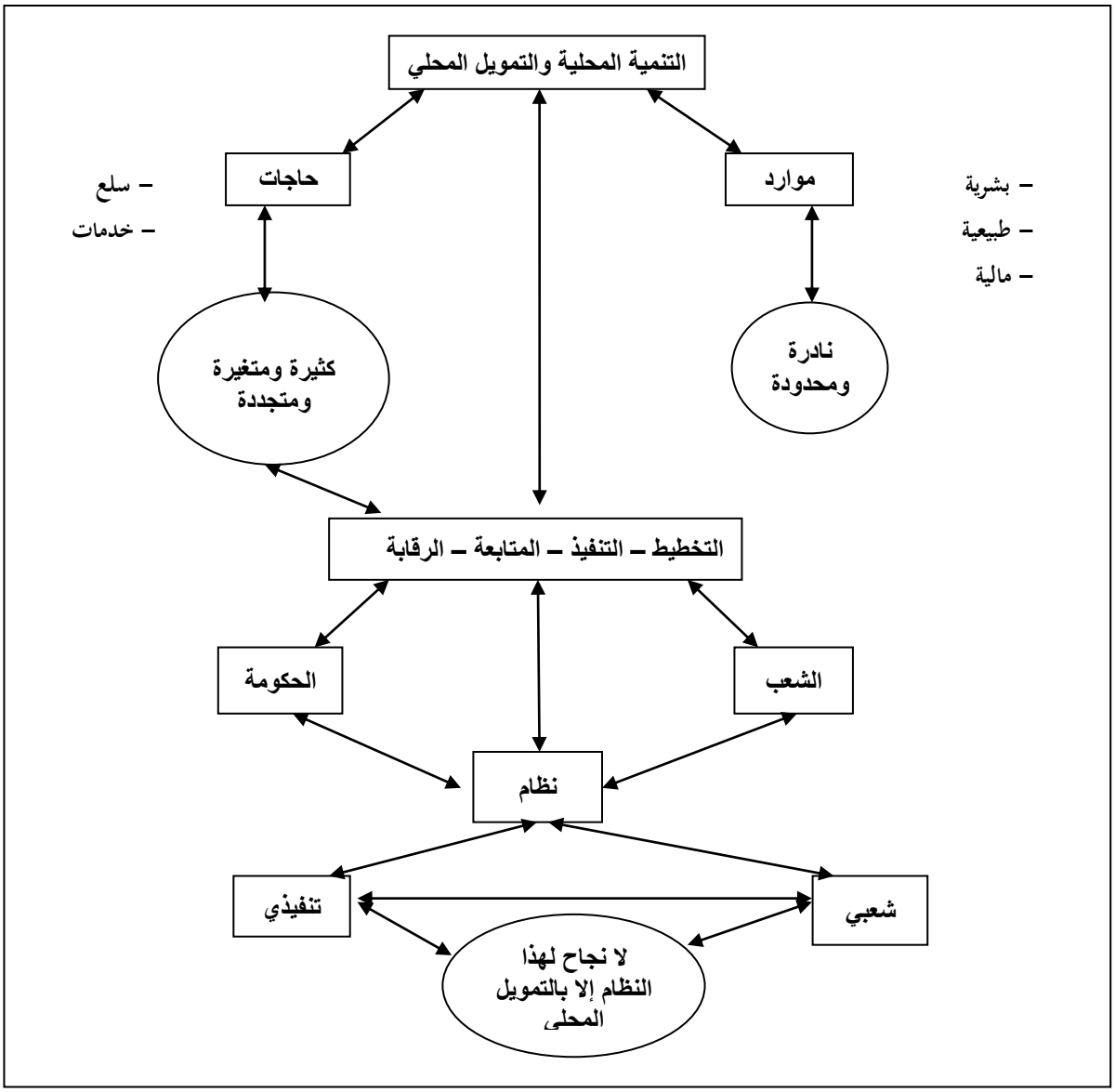

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية – مصر، 2001، ص 17.

تشير خريطة التدفق السابقة إلى أن التنمية المحلية تنبع من وجود موارد نادرة ومحدودة، وفي نفس الوقت هناك حاجات كثيرة ومتغيرة ومتجددة، وهو ما يتطلب وجود إدارة التنمية المحلية تتميز بالكفاءة والفعالية، وتنطوي بالتالي على التخطيط للتنمية المحلية بما في اعداد المجتمع المحلي لتقبل الخطة، والمسح الشامل لاحتياجات هذا المجتمع وموارده الأساسية، مع ضرورة توفير البيانات اللازمة، ثم وضع خطة التنمية المحلية موضع التنفيذ، ثم متابعة هذه الخطة والرقابة عليها وتحديد ما إذا كانت أهداف الخطة قد تحققت بنسبة 100% أو أقل أو أزيد من ذلك على أساس مراجعة تلك الأهداف دائما وبالشكل الذي يمكن من الإعداد لبدء خطة تنمية محلية جديدة.

4– مصادر التمويل للتنمية المحلية : تنقسم مصادر التمويل المحلي إلى قسمين رئيسيين وهما مصادر التمويل الذاتية أو الداخلية ومصادر خارجية.

أ– مصادر التمويل الذاتية الداخلية : يمكن القول أن الموارد المالية الذاتية للمحليات تشير أساسا إلى مدى القدرة الذاتية للمحليات في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ومن ثم هي مؤشر جيد لمدى نجاح نظام الإدارة المحلية في إدارة عملية التنمية المحلية

وتحقيق أهدافها من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية في إطار القانون المنظم للإدارة المحلية، وتنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية وتتضمن بالتالي [1]:

- الضرائب المحلية؛ - الرسوم المحلية؛ - موارد مالية محلية ذاتية متنوعة.

ب- مصادر التمويل المحلي الخارجية : يأتي الاعتماد على الموارد الخارجية كعملية مرحلية أحيانا، أو لضرورة تقتضيها عملية التمويل لمشروعات التنمية المحلية أحيانا أخرى، بل قد يكون هذا الاعتماد مقصود من الحكومة المركزية – كما يحدث في إعانات الحكومة المركزية – وذلك لإخضاع السلطات المحلية للرقابة المركزية بالقدر الذي يحقق حد أدنى من مستوى الخدمات على صعيد الدولة، وكذلك الحد من تفاوت مستويات التنمية المحلية من وحدة محلية لأخرى [2]، وهذه المصادر المالية الخارجية تتمثل أساسا فيما يلي :

- الإعانات الحكومية؛ - القروض؛ - التبرعات والهبيات.

تشكل هذه الموارد المالية الذاتية والخارجية للمحليات مصادر التمويل المحلي الموجه لتحقيق معدلات متزايدة في التنمية المحلية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأفراد الوحدات المحلية، وهذه الموارد المالية المحلية الذاتية والخارجية تختلف من دولة لأخرى حسب النظام المحلي المتبع لكل دولة [3].

المطلب الرابع : التخطيط للتنمية المحلية

إن الوصول إلى الأهداف المنشودة للتنمية المحلية يتطلب وضع خطة مناسبة لتحقيق هذه الأهداف، فالتخطيط يعتبر من العناصر الأساسية في الفعل التنموي، كما أن إعداد هذه الخطط يتطلب معرفة كذلك التحديات والعوائق التي تواجه مسيرة التنمية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، لذلك سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى إلى مفهوم التخطيط والتخطيط التنموي وأهم مراحله.

1- مفهوم التخطيط والتخطيط التنموي : لا يوجد اتفاق بين الباحثين والدارسين على تعريف محدد لمفهوم التخطيط، وإن كان هناك شبه إجماع على محتوى هذا المفهوم في مستوياته ومراحله المختلفة، وعلى الرغم من اختلاف الزوايا التي ينظر فيها إلى التخطيط إلا أنه أصبح أمرا مسلما به في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية وهو وإن كان يمثل ضرورة في البلاد المتقدمة فهو إذن ضرورة حتمية في البلاد النامية[4].

فالتخطيط فكرة قديمة تعود جذورها إلى أيام الإغريق، وبالتحديد إلى عصر أفلاطون الذي أشار بشكل غير مباشر لمفهوم وعملية التخطيط من خلال جمهوريته الفاضلة، وقد استخدم التخطيط في العصور التاريخية المختلفة في معظم جوانب الحياة وخصوصا

[1] عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق، ص72.

[2] نفس المرجع، ص 97 .

[3] علي خالفي، شعبان فرج : **عجز هيكل التمويل المحلي لولاية المدية ودوره في تفعيل التنمية المحلية بها**، ورقة بحثية قدمت الى الملتقى الوطني الأول حول : تمويل التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2008، ، ص 4 .

[4] حنان عبد القادر محمد خليفة : **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية- دراسة مقارنة –**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – مصر، 2016، ص160.

العسكرية منها دون أي نوع من التأطير لمفهومه وفعاليته ومقوماته واستمر الوضع كذلك إلى أن ظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي Economic planing في مطلع القرن العشرين[1].

ويقال أن أول من أدخل لفظ التخطيط في تعريفه للنشاط الاقتصادي المبذول في المجتمع هو الاقتصادي كريستيان شونهيدر Schonheyder Kristian في مقال طبع له عام 1910، ثم أخذ المفهوم شكلا تطبيقيا فنيا ظهرت آثاره من خلال انجازات الإدارة العسكرية في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، ولكن لم تصل شهرة هذا المفهوم وتذاع في مختلف بقاع العالم، إلا بعد أن استخدم في الاتحاد السوفياتي عام 1928[2] .

يعرف الأستاذ دورين التخطيط بأنه :" وسيلة لإدارة الاقتصاد القومي عن طريق سلطة اقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد في مجال الإنتاج والأسعار، وتصبح إدارة المشروع مسئولة أمام هذه السلطة بدلا من أقلية صغيرة من حملة الأسهم "، وهذا التعريف إنما يعني بقاء المشروع الخاص، كما يعني أن التخطيط غير مباشر، ولا ينطوي على أي تغيير جذري في التركيب الاقتصادي للمجتمع[3].

فالتخطيط كمفهوم عام ومفهوم تنموي صيغت له مجموعة من التعاريف نذكر منها [4] :

عرف كمفهوم عام على أنه "جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة وبمال وجهد محددين "، وهو كما عرفه فريدمان Friedmann بأنه : " طريقة تفكير وأسلوب منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من أجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها ".

أما كمفهوم تنموي فقد عرفه جونر ميردال J.Myrdal على أنه : "برنامج يظهر استراتيجية الدولة على المستوى الوطني، وإجراءات تدخلها إلى جانب قوى السوق من أجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي ".

يعتبر تعريف واترسون Watrson للتخطيط التنموي التعريف الأكثر شمولا حيث يعتبره مجموعة جهود واعية ومستمرة Conscions and Contining تبذل من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تقف عائقا في وجه تحقيق هذا الهدف .

إذا جاز لنا توليف محتوى التعريفات السابقة للتخطيط فيمكن القول بأن التخطيط التنموي الشامل عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشرعة، التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي وتعاوني جاد تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة المتاحة وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع، مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة عنه، وابقاءه ضمن دائرة التغيير المرغوب والمنشود .

[1] عثمان محمد غنيم : **مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 19.

[2] عادل مختار الهواري : **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت – الكويت، الطبعة الأولى، 1988، ص ص175- 176.

[3] حسين عمر : **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- الجزائر، 1994، ص70.

[4] عثمان محمد غنيم : مرجع سابق، ص 21 .

2- مستويات التخطيط : تتفاوت مستويات التخطيط من الضيق الى الاتساع، وتتعدد بحسب الهدف الذي ترمي إليه الخطة ، فقد تبدأ من مستوى المشروع أو مستوى قطاع كامل أو على مستوى المجتمع المحلي – سواء كان قرية أو حي أو مدينة – وقد يأخذ شكلا اقليميا أو قوميا ويبلغ أقصى درجاته مع التخطيط العالمي [1]. ويمكن الاشارة إلى المستويات الأساسية التالية للتخطيط :

2-1 التخطيط على المستوى المحلي : وينصب على الوحدات الإدارية الصغرى، أو على مستوى جزء من وحدات إدارية كالقرية أو حي أو في مدينة، ولدور المواطن المحلي أهميته القصوى في المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ للخطط المحلية بما يتفق مع الأهداف الرئيسية للخطة القومية مما يساعد على وصول المجتمع المحلي إلى علاقة مرضية ما بين تطلعاته المشروعة وبين خطط التنمية على المستويات الأعلى، إذ أن من الأهمية بمكان ضرورة الربط بين مشروعات المساعدة الذاتية على المستوى المحلي وما بين الأهداف القومية [2].

2-2 التخطيط على المستوى الإقليمي : يعتبر هذا النوع من التخطيط من أكثر مستويات التخطيط شيوعا وواقعية، إن جوهر عملية التخطيط الإقليمي تتناول برمجة وتنظيم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأقاليم، لضمان الاشتغال الكفؤ للموارد الاقتصادية فيها لرفع وتائر التنمية وضمان إطار الموازنة المكانية بين الأقاليم المختلفة، وهذا يتضمن إعداد خطط شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للأقاليم، هذه الموازنة المكانية تتجسد في ضرورة الربط بين التخصيص الاستثماري ليس على مستوى الوحدات الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا في التنسيق بينها على أساس الوحدات المكانية (الأقاليم)[3].

2-3 التخطيط على المستوى العالمي : يعتبر تحقيق هذا المستوى من التخطيط واحد من العوامل الفعالة لتخفيف حدة الصراع بين الشعوب وتجنب الحروب بينها، ويندرج ضمن نماذج هذا النوع من التخطيط المنظمات التالية : منظمة اليونسكو، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، ومنظمات حقوق الانسان، وكل منظمة تسعى للوقوف على الاحتياجات العالمية في اطار تخصصها وتعبئتها للموارد الدولية لمواجهة هذه الاحتياجات [4] .

3- المقصود بالتخطيط للتنمية المحلية : إن التخطيط للتنمية المحلية هو عملية إعداد القرارات التي تنظم استخدام الموارد المحلية وغير المحلية لتحقيق أهداف محددة يقرها المجتمع المحلي ويمكن أن تتم بأكثر من وسيلة، أي أنه توجد وسائل بسيطة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المتفاوتة من حيث الأهمية، ولهذا فإن لبعضها أولوية على البعض الآخر، وهذه الأولويات لا تتخذ بصفة مطلقة، بل إنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية[5].

فعملية التخطيط للتنمية المحلية تتضمن الاختيار بين هذه البدائل، ولذلك فإن اعداد مخطط التنمية المحلية يكون ضمن الخطة الوطنية الشاملة للتنمية، كما أن ذلك يتم على عدة مراحل مبنية، ويتوقف التتابع على تنظيم أجهزة التخطيط وعلى مدى توفير البيانات لدى الأجهزة الموكول اليها عملية التخطيط على المستوى المحلي .

---

[1] عادل مختار الهواري : مرجع سابق، ص 196 .

[2] حنان عبد القادر محمد خليفة : مرجع سابق، ص166.

[3] كامل كاظم بشير الكيابي : **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 100.

[4] عادل مختار الهواري : مرجع سابق، ص 198 .

[5] رابح أشرف رضاونية : مرجع سابق، ص ص 32-33 .

4- مراحل التخطيط للتنمية المحلية : رغم أن عملية التخطيط هي عملية متشابكة ومستمرة إلا أنه يمكن التمييز بين أربع مراحل للعملية التخطيطية هي : مرحلة اعداد البيانات اللازمة، مرحلة إعداد الخطة، مرحلة تنفيذ الخطة ومرحلة متابعة الخطة وتقييمها، وسنتناول كل مرحلة منها على التوالي[1].

المرحلة الأولى : مرحلة اعداد البيانات اللازمة أو المرحلة التمهيدية للتخطيط :

تبدأ هذه المرحلة بتحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع وتتضمن تجميع البيانات عن جميع نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتحديد المعالم الأساسية المتصلة بالتخطيط للتنمية المحلية ومن أهم البيانات التي يجب أن تتوفر لدى المخطط للقيام بعملية التحليل ما يلي[2]:

- بيانات عن الموارد وتشمل الموارد الطبيعية، البشرية والمالية ؛
- بيانات عن استخدامات هذه الموارد؛
- بيانات عن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي القائم؛

ومن هذه البيانات يستخلص المخطط في المجتمع المحلي نتائج يضعها تحت تصرف واضعي السياسة العليا للاستعانة بها في التحديد المبدئي للأهداف التنموية، لأن التنمية المحلية هي تنمية الانسان كفرد وكعنصر في المجتمع ترمي إلى تحريره وازدهاره .

المرحلة الثانية : مرحلة إعداد الخطة : عندما ننتهي من إعداد البيانات هذه ننتقل إلى مرحلة إعداد الخطة بالمعنى الدقيق، وتختلف طرق اعداد الخطة باختلاف البيانات المتوفرة وباختلاف الأسلوب التخطيطي المتبع، وبافتراض توافر قدر كاف من البيانات للعملية التخطيطية نجد أن اعداد الخطة يمر عموما بالخطوات التالية [3]:

أ- إعداد التوجيهات : لا بد من إعداد الأهداف العامة للخطة وهذا بالطبع من اختصاص السلطات السياسية العليا في المجتمع، رغم أنها لا تحدد بطريقة مجردة بل تستند إلى دراسات يقوم بها الجهاز التخطيطي في غالب الأحيان.

ب- إعداد المشروع الأولي للخطة : تتمثل الخطوة الأولى في عملية إعداد المشروع الأولي للخطة في تحديد هدف تجريبي لإنماء الاقتصاد القومي أثناء فترة الخطة.

ج- إعداد خطة التنمية المحلية : وفي هذه المرحلة يتم تحويل المشكلات والحاجات التي تم تحديدها في المرحلة السابقة حسب أولوياتها وفي ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة إلى أهداف قابلة للقياس، التي تمثل بدورها النتائج المراد تحقيقها من خلال تنفيذ برامج التنمية [4] .

المرحلة الثالثة : مرحلة تنفيذ الخطة : ويتم تنفيذ الخطة التنموية من قبل الهيئات والجهات المعنية ووفق الخطة الزمنية المرسومة وبناء على الأولويات التي تم تحديدها مسبقا، وعادة ما تشترك أكثر من جهة في عملية تنفيذ نشاطات الخطة، لذلك لا بد هنا من القول أن نجاح هذه النشاطات جميعها في تحقيق الأهداف المنشودة مرتبط بالتنسيق والتعاون بين هذه الجهات والمؤسسات، وإذا ما غاب

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي : **التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياساتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية – مصر، 2000، ص 197 .
[2] رابح أشرف رضاونية: مرجع سابق، ص 36 .
[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي : مرجع سابق، ص ص 199-200 .
[4] عثمان محمد غنيم : مرجع سابق، ص 106 .

التنسيق أو ضعف بين هيئات وغالبا ما يحدث في الدول النامية فإن ذلك سينعكس سلبا على العملية التنموية ككل، حيث تتحول هذه العملية الى مجرد جهود مبعثرة عديمة الفاعلية والتأثير، وقد تكون ذات نتائج سلبية أحيانا وهكذا [1].

المرحلة الرابعة : مرحلة المتابعة والتقييم : إن عملية المتابعة والتقييم تهدف أساسا إلى دراسة المشكلات المختلفة التي تظهر أثناء التنفيذ بهدف حلها مما يقتضي أحيانا إجراء بعض التعديلات غير الجوهرية في الخطة على ضوء ما تم تنفيذه فعلا، ولهذا يمكن فصل هذه المرحلة عن مرحلة التنفيذ، وبالطبع فإنه لا بد من توافر نظام دقيق وسليم للمتابعة والتقييم لأنه يترتب على هذه العملية ليس فقط حل المشاكل القائمة بل إعداد البيانات والإحصاءات التي تبنى عليها أو في ضوئها الخطة اللاحقة[2].

5- القواعد الأساسية لضمان نجاح التخطيط للتنمية المحلية : تتطلب القواعد الأساسية للتنمية المحلية استخدام أساليب تتلاءم تماما مع الظروف والأوضاع المحلية، وتمثل النقاط التالية مبادئ استرشادية أساسية لإستراتيجية التخطيط للتنمية المحلية[3] :

- منهج متكامل يشمل القضايا الاجتماعية والبيئية والمادية فضلا عن الجوانب الاقتصادية؛
- وضع استراتيجية دقيقة يشترك في إعدادها كافة الأطراف ذوي الصلة وتعتمد على تنفيذ الرؤية المشتركة؛
- دراسة أوضاع الاقتصاد غير الرسمي : حيث يجب أن يؤخذ حجم الاقتصاد الغير رسمي في الحسبان بالدقة الواجبة لأنه يمثل جزء كبير من حجم الاقتصاد المحلي في بعض المحليات، فضلا عن ارتباطه الشديد بالأنشطة الرسمية، كما أنه يوفر القواعد الاقتصادية لغالبية الفقراء؛
- حزمة متنوعة من المشروعات : قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لتحفيز الشركاء في التنمية وتدعيم ثقة أصحاب المصالح؛
- وجود قادة محليين يتمتعون بقوة التأثير والفاعلية بحيث يمكن من خلال وجودهم تدعيم مظاهر الالتزام بهذه العملية والمصداقية والقدرة على حشد أصحاب المصالح؛
- تدعيم قدرات الإدارة على مستوى فرق العمل الميدانية يعد أمرا ضروريا لتنفيذ المشروع؛
- يجب أن تتولى الحكومة المحلية بنفسها وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية وأن تتمتع بالإرادة السياسية القوية لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛
- الحصول على الدعم والتأييد السياسي والمالي والفني من جانب المستويات الأخرى في الحكومة .

والشكل التالي يلخص مراحل التخطيط للتنمية المحلية:

[1] عثمان محمد غنيم ، ص 110 -111 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي : مرجع سابق، ص 213 .

[3] جوين سوينبرن، سريا جوجا، وآخرون : **التنمية الاقتصادية المحلية- دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي، 2004، ص 20 .

الشكل رقم (05) : مراحل التخطيط للتنمية المحلية

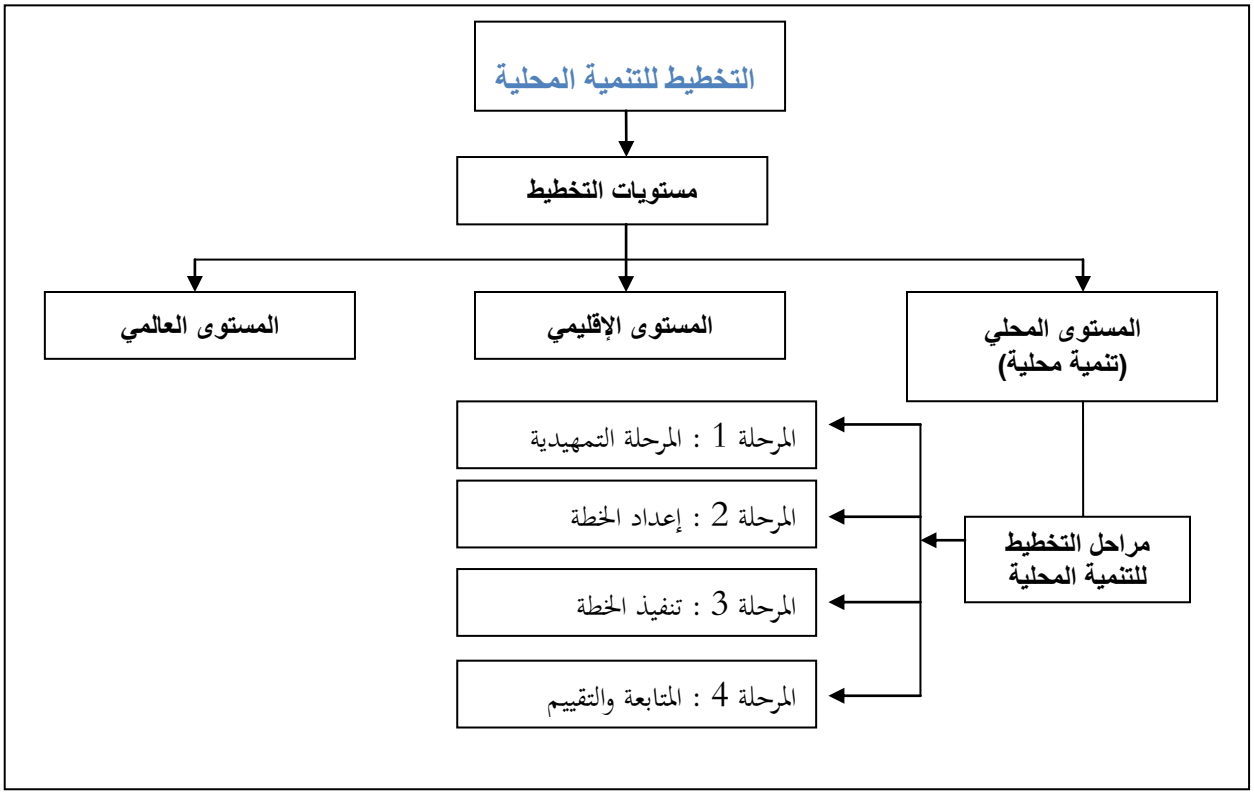

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على ماسبق.

6- التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية : يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي للتنمية كنشاط علمي ينطوي على تدخل إرادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية وبقصد التأثير عليها ودفعها في مسار معين يعد مرغوبا فيه وانطلاقا من نظرة استراتيجية شاملة، بغية تحقيق أهداف مخصوصة، وفي تخطيط التنمية يتفاعل التخطيط والسوق، كل وفق مزاياه، وبمزيج يختلف من دولة إلى أخرى[1].

وتشير الممارسات السليمة إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية المحلية ببلورة إستراتيجية لها، وتعتبر إستراتيجية التنمية المحلية من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية، ومثاليا فإن أي استراتيجية للتنمية المحلية لا بد أن تشكل إحدى مكونات لخطة إستراتيجية واسعة على نطاق المجتمع المحلي، ويبلغ الإطار الزمني لإستراتيجية التنمية المحلية خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأداء على المدى القصير والمتوسط والطويل[2]، ويوضح الشكل الموالي كيفية عمل إستراتيجية التنمية المحلية والتخطيط الاستراتيجي لها وأهم مراحلها :

[1] وليد عبد مولاه : التخطيط الاستراتيجي للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 114- يونيو 2012، الكويت – الكويت، ص3.

[2] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص54.

الشكل رقم (06) :كيفية عمل إستراتيجية التنمية المحلية في إطار التخطيط الإستراتيجي لها

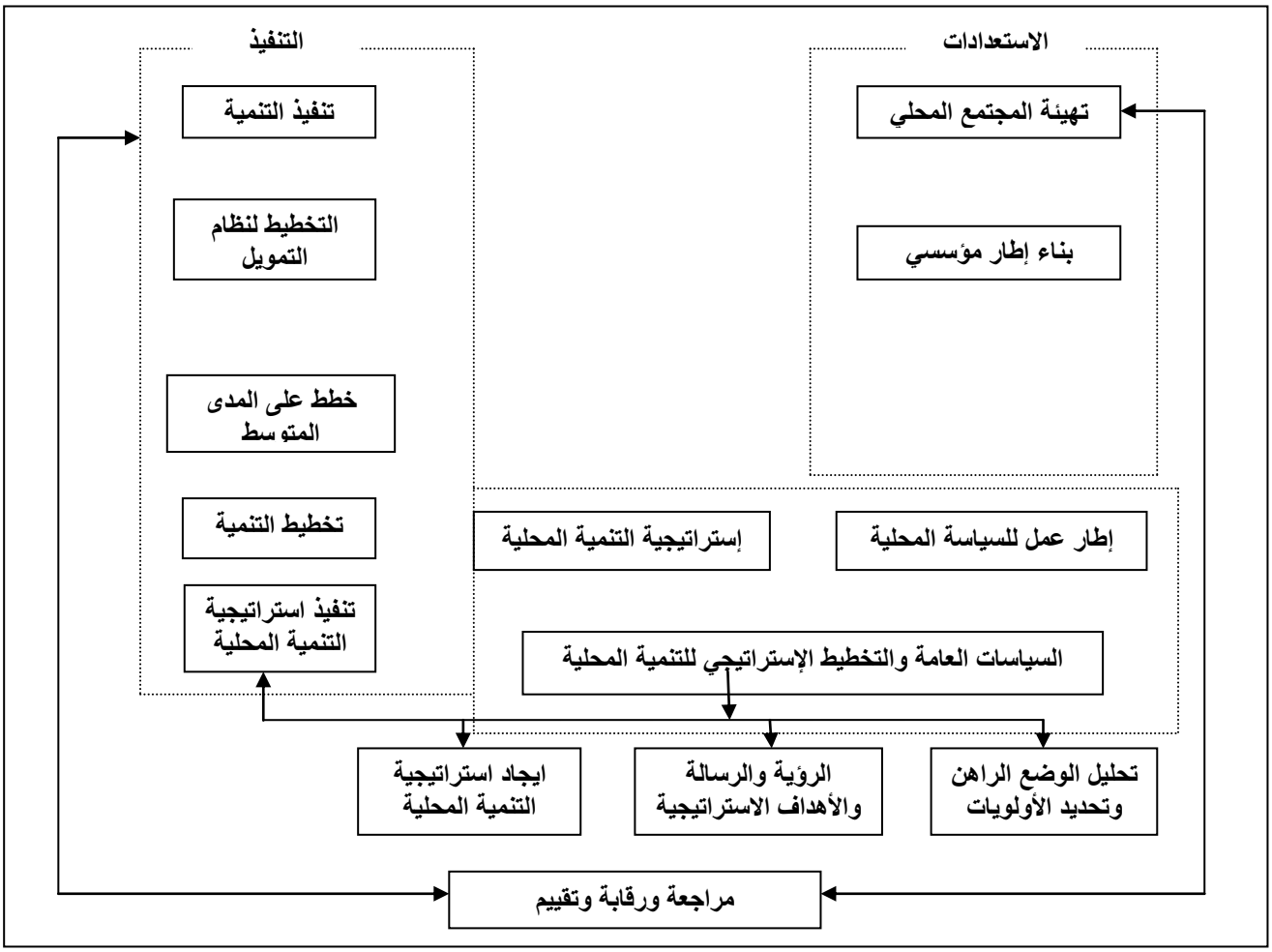

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على :

– حنان عبد القادر محمد خليفة : التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية– دراسة مقارنة –، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – مصر، 2016، ص281.

– وليد عبد مولاه : التخطيط الاستراتيجي للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 114– يونيو 2012، الكويت، ص6.

– فؤاد بن غضبان : التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص55–56.

يوضح الشكل (05) إطار عمل استراتيجية التنمية المحلية انطلاقا من التخطيط الاستراتيجي لها، فبناء استراتيجية للتنمية المحلية والسياسة العامة لها ينطلق من تهيئة المجتمع المحلي وهذا بمشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتنمية، ومن ثم تبدأ عملية جمع المعلومات وتحليلها من أجل تحديد الاتجاهات والقضايا والمشاكل، وهذا ما ينتج عنه إيجاد إطار لإستراتيجية التنمية المحلية وإطار عمل للسياسة المحلية، ومن أجل الوصول إلى هذا الإطار لإستراتيجية التنمية المحلية يجب أن يرافق المراحل السابقة التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية، حيث يبدأ من خلال تحليل الوضع الراهن وتحديد الأولويات التنموية لسكان المجتمع المحلي، ومن ثم يتم تحديد الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية، إلى أن تتبلور إستراتيجية التنمية المحلية، بعد ذلك تبدأ مرحلة تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال تجسيد البرامج والمشاريع التنموية على أرض الواقع، على أن يرافق كل المراحل السابقة في الأخير المراجعة والرقابة والتقييم من أجل الإعداد للمشاريع المستقبلية وتحديد الاختلالات التي واجهت الخطة الاستراتيجية السابقة.

خلاصة الفصل:

تعد التنمية مفهوم له مؤشرات وأهداف يسعى إلى تحقيقها، فهي من المواضيع التي تسعى من خلالها الدول إلى بناء استراتيجيات من شأنها تحسين صورة الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية للمجتمعات، وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وقد مر هذا المفهوم بعدة مراحل، من مفهوم مرتبط بالنمو الاقتصادي ليصل إلى ما سمي حاليا بالتنمية المستدامة، وبمرور المراحل وتطور أبعاد وسمات التنمية تم تقسيم هذا المفهوم إلى عدة مستويات بهدف تحقيق الأهداف المنوطة به بفعالية، ومن بين هذه المستويات نجد المستوى المحلي، الذي يرتكز على ما يسمى بالتنمية المحلية.

في إطار هذا التطور في فكر التنمية، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي.

من هنا نعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية في التنمية الوطنية، كما أن التنمية المحلية لا تتم بالشكل الذي يخدم الهدف المنشود ما لم يكن هناك توزيع للأنشطة المختلفة على كافة مناطق الدولة لمنع ظاهرة الهجرة إلى المدينة، وهذا يقتضي توسيع رقعة الخدمات على كافة مناطق الدولة وأريافها، مما يساعد على تنمية المناطق المختلفة، ولا يمكن في هذا الإطار للتنمية المحلية أن تساهم في التنمية الوطنية ما لم تكن جزءا من خطة تنموية شاملة للدولة بكاملها، وبالتالي فإن بذل الجهود المضاعفة من قبل المواطن الذي يشعر بأنه يسهم في التنمية ستساعد على تدعيم التنمية الشاملة.

التنمية المحلية من المفاهيم المرتبطة بالمجتمعات المحلية وبالمستوى المحلي للتنمية، ويرتكز هذا المفهوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإعداد والتنفيذ للبرامج التنموية على المستوى المحلي، ومن ثم وضعها ضمن الخطة التنموية للبلاد ككل للوصول إلى التنمية الوطنية المتكاملة .

ولكي يتم تنفيذ المشاريع على مستوى الإدارة المحلية فإن ذلك يحتاج إلى تمويل، وهذا التمويل يرتكز في الأساس على التمويل المحلي الذي يساعد في قيام الإدارة المحلية بالدور المنوط بها في جانب التنمية، فالتمويل المحلي أو وجود موارد مالية محلية يعتبر من أساسيات القيام بالتنمية المحلية، فوجود هذه الموارد يساعد الإدارة المحلية في تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج التنموية باستقلالية عن الإدارة المركزية، لهذا فإن التمويل المحلي يعتبر ضروري ومهم في تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية على مستوى المجتمعات المحلية.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتنمية الريفية

تمهيد :

يشكل المجتمع الريفي التمثيل الأكبر والقاعدة الأساسية للمجتمعات المختلفة في جميع الدول، حيث يمثل سكان الأرياف الغالبية الكبرى من سكان العالم، وتطورت المجتمعات الريفية عبر الأزمنة، مما أدى إلى زيادة احتياجاتها المختلفة في جميع ميادين الحياة، وهو ما تطلب ضرورة وضع سياسات كفيلة بتغطية هذه الاحتياجات وتطلعات المجتمعات الريفية، ما أدى إلى بروز التنمية الريفية كأحد السياسات الهامة التي تقوم بها الدول لتطوير نظمها وصياغة برامجها المختلفة التي من شأنها تحسين ظروف معيشة سكان هذه المجتمعات في جميع مجالات الحياة.

تشغل قضية التنمية الريفية اهتمام الكثير من الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار عبر مختلف الدول والهيئات العالمية، نظرا لتعدد أهدافها ومضامينها، حيث تعتبر أداة ووسيلة المجتمعات الريفية لتطوير وتحسين مستوى معيشتهم عن طريق سياساتها وبرامجها المختلفة عبر الدول.

إن إحداث التنمية الريفية يتطلب بعض الركائز والمداخل التي من شأنها تحقيق أهدافها بفعالية والتي تتمثل أساسا في تحسين الظروف المعيشية لسكان التجمعات الريفية وفي جميع مجالات الحياة، وتستند التنمية الريفية على مجموعة من الأسس والقواعد والمبادئ اللازمة في عملية التنمية الريفية،كما تواجه عمليات إحداثها مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها بفعالية .

ومع بروز مصطلح التنمية المستدامة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، كان لا بد من تحقيق وتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الريفية في اطار بعد الاستدامة، حيث تم صياغة مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية عبر مختلف المؤتمرات الدولية التي قامت بها الهيئات المختلفة للأمم المتحدة، فتم تحديد أبعاد التنمية الريفية المستدامة، والتي ترتكز بالأساس على تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي ومحاربة الفقر الريفي.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المجتمع الريفي والتنمية الريفية

إن تنامي وكبر حجم الريف والمجتمعات الريفية عبر مختلف الأزمنة أدى إلى تدهور مستويات المعيشة لسكان هذه الأوساط الأمر الذي استلزم البحث عن آليات لتحسين ظروف معيشة السكان في الأقاليم الريفية العالمية التي يشكل سكانها الغالبية العظمى من فقراء العالم وهو ما تجسد عبر سياسات التنمية الريفية التي قامت بصياغتها مختلف دول العالم للخروج من المعدلات المتدنية في مستوى معيشة سكان هذه الأقاليم، وتم وضع مقومات وعناصر نجاح استراتيجيات التنمية الريفية وتحقيق التكامل بين مختلف عملياتها في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية الثقافية وغيرها .

المطلب الأول : مفهوم الريف والمجتمع الريفي

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالريف والمجتمع الريفي، فلا يوجد معيار محدد لتحديد الوسط الريفي أو المجتمع الذي يسكنه، فهناك من يعتمد على الجانب الاحصائي، ومن يعتمد على الجانب المهني، إلا أن الريف لديه من المقومات الكثيرة التي تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى، وهو ما سنحاول معرفته في هذا المطلب.

1- مفهوم الريف والفضاء الريفي: إن الصعوبات التي تواجه عملية تحديد مفهوم واضح وشامل للريف تجرنا إلى التوقف قليلا عند الأصول الأولى لكلمة الريف، فهي تدل أو تشير إلى كلمة (Rural) وتعني القرية، أما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى نجد في اللغة اليونانية أن (Rus) تعني الريف، الذي يحمل صفتين متشابهتين هما Ruralis و Rustitus وهاتان الصفتان هما السمة الريفية.

إذن فمما تقدم فإن الريف في السياق العام للحديث يعني قبل كل شيء نوعا معينا من المناظر الخاصة بمنطقة ترابية مزروعة من قبل الإنسان أو على الأقل يستعملها للفلاحة أو لتربية المواشي. فالريف والحالة هذه تنطوي على معنى مهنة إنتاجية سواء كان ذلك حقلا أو سهولا، وبذلك فإن الريف يغلب عليه النشاط الاقتصادي الفلاحي، فهو صفة تطلق على كل ما يتصل بالريف وإذا أطلقت على شخص فمعناها أنه ساكن الريف، أي يقومون بأعمال تتصل بالزراعة، ويمكن أن تطلق تجاوزا كلمة ريفي، على بعض الناس الذين لا يشتغلون في الفلاحة وإن كانوا يعيشون في الريف، فقد أصبحت هذه الكلمة تطلق على مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة ويتميزون بكيان خاص ولهم مصالح خاصة، كما أنهم يتمسكون بقيم معينة تختلف عن قيم سكان المدن[1].

ولقد اختلفت الآراء في تحديد المناطق الريفية، فكثير من التعريفات اعتمدت على الأساس الحجمي للسكان، وعلى البعد عن المحلات الحضرية الكبيرة، فعلى سبيل المثال : أن يمتد بعيدا بنصف قطر قدره خمسة أميال عن المحلات الحضرية ذات الحجم السكاني 20000 نسمة فأكثر، وبنصف قطر قدره عشرة أميال عن المدن ذات الحجم 100000 نسمة، كما اعتمدت التعريفات على درجة التأثير الحضري ولكن أكثر التعريفات اكتمالا هي التي تقوم على مظاهر التمييز الريفي، وكثافة استخدام الأرض، ومن أشهر التعريفات في هذا الصدد تعريف "وبرلي Wibberley" 1972 الذي ذهب فيه إلى أن مصطلح ريف يستخدم في " وصف الأجزاء من الإقليم التي تظهر ملامح غير معيبة إذا ما استخدمت استخدامات واسعة في الوقت الحاضر أو في الماضي القريب" [2].

---

[1] العيرج عودة : **مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962- 2006 مثال ولاية تيبازة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2008، ص10.

[2] حمدي أحمد الديب : **في جغرافية العمران الريفي – أسس وتطبيقات**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، 2011، ص ص14-15.

وقد انتشر التعريف السابق بمعدل واسع بين المهتمين بجغرافية الريف وغيرهم ممن استرعاهم هذا الجانب، ومن أمثلتهم عالما الاجتماع الريفي " ميلر ولولف Miller and Luloff " (1981)، اللذان ذهبا إلى أن مصطلح ريف يستخدم في " تحديد المناطق الجغرافية التي تتسم بصغر حجمها السكاني، وقلة كثافتهم، وبعيدة نسبيا عن تأثير المركز الحضرية الكبرى".

واهتمت بعض الدراسات بتعريف الريف ليس فقط بالتحديد البسيط له، ولكن بتحديد درجات مختلفة للريفية، وذلك من خلال معامل استمد أسسه من التحليلات الإحصائية لنحو ستة عشر متغير مختلف تضم فيما تضم العمالة، وتركيب السكان، وكثافة السكان والهجرة، وأحوال المساكن، واستخدامات الأرض، والعزلة. وقد اختيرت هذه المتغيرات للاعتقاد بأن قياسها يقود إلى الدرجة التي تتميز بها منطقة ما بالريفية. فعلى سبيل المثال، فالمناطق التي تتميز بالتطرف في ريفيتها تتسم بانخفاض كثافة السكان، وبعمالة تشتغل بدرجة كبيرة بالأنشطة الأولية، وبعدم انتقال العمالة إلى خارج المنطقة كما تتسم بارتفاع معدلات الهجرة الوافدة إليها، وبنسبة قليلة من كبار السن، وبعيدة عن مراكز السكان الرئيسية[1].

والفضاء الريفي هو بالتالي مساحة الريف. حيث ظهرت كلمة "ريفية" منذ القرن الرابع عشر، وإذ كانت مستخدمة بكثرة منذ القرن التاسع عشر من قبل المتخصصين المهتمين بالريف (الموائل الريفية، المناظر الطبيعية الريفية، التاريخ الريفي، الأعراق الريفية، الجغرافيا الريفية وما إلى ذلك)، حيث أصبح مصطلح "الفضاء الريفي" شائعا منذ الستينيات فقط، حيث كانت كلمة "الريف" المفضلة حتى ذلك الحين لتسمية "الإقليم" المعني[2].

2- مفهوم المجتمع الريفي : أكدت دراسات عديدة أن الحياة الريفية مختلفة عن تلك الحضرية، وقد أوضح عالم الاجتماع " فرديناند تونيز Ferdinand Tonnis " سنة 1887 الفروق القائمة بين مصطلح Gemeinschoft وهو يعني المجتمع الصغير Community وما يوجد بين أعضائه من روابط قوية وشخصية كما هو قائم في القرى، وبين مصطلح Gesallschaft وهو يعني المجتمع الكبير Society والعلاقات هنا هي بعيدة عن العلاقات الشخصية كما هو قائم في المدن الكبيرة[3].

المجتمع الريفي هو الموضوع الأساس الذي تنفذ فيه عملية التنمية الريفية، إذ أدى الأمر إلى تحديد مادي للبيئة الاجتماعية، وقد بدأت المحاولات إلى وضع تعريف يميز المجتمع الريفي من غيره من المجتمعات منذ أمد ليس ببعيد مع ظهور علم الاجتماع الريفي، فقد عرف (ساندرس) المجتمع الريفي بأنه : "ذلك الشكل من العلاقة التي تقوم بين الناس ومسؤوليتهم في منطقة محلية حيث يقيمون في مزارع متناثرة وفي قرية تكون عادة مركزا لنشاطهم المشترك"، ونفهم من ذلك أن المجتمع الريفي ليس مجرد منطقة جغرافية ولكنه علاقة لا بد من إقامتها والمحافظة عليها ومن ثم هناك الجانب الجغرافي والجانب النفسي للمجتمع الريفي[4].

كما يمكن تعريف المجتمع الريفي بأنه : " مجموعة من الناس تقيم في منطقة محدودة والذين لديهم شعور بالانتماء لبعضهم ،والذين من خلال علاقتهم المنظمة يشتركون ويقومون بأوجه نشاط لتحقيق اهتماماتهم"[5].

قد ينظر للمجتمع الريفي على أنه : " مجتمع زراعي يتميز ببساطة التكنولوجيا وبتراث ثقافي مختلف عما يوجد في المجتمع الكبير الذي يكون جزءا منه، وتعتبر المجتمعات المحلية الريفية غير متمدنة، ولكنها تقع داخل مجتمع متمدن ومنظم سياسيا وتكون جزءا من بنائه الاقتصادي والسياسي والديني ". ما يميز هذا التعريف هو تركيزه على الخصائص العامة للمجتمع الريفي من حيث البساطة وعدم التكلف

[1] العيرج عودة : مرجع سابق، ص27.

[2] Hybergeo : **espace rural** , Sur le Cite : http://www.hypergeo.eu/spip.php?article481, Consulté le : 30/03/2018

[3] محمد مدحت جابر : **جغرافية العمران الريفي والحضري**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص 42.

[4] وهاب فهد الياسري : **التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية**، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة – العراق، العدد2- 2008، ص ص92- 93.

[5] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص84.

في متطلبات الحياة بالإضافة إلى ثقافة المجتمع الريفي التي تختلف عن الثقافة السائدة في المجتمع الحضري والمجتمع الكبير الذي يعد المجتمع الريفي جزءا منه ويكمله من الناحية الاقتصادية من خلال التبادل في المنتجات، والجانب السياسي باعتبار المجتمع الريفي جزء من المجتمع الكبير الذي يخضع بدوره للنظام والجانب الديني لأن الريفي أكثر تمسكا من الحضري بتعاليم الدين والعادات والتقاليد[1].

ويشير قاموس التعاريف الفرنسية إلى أن المجتمع الريفي هو : " كل سكان الريف، الذين يعيشون بعيدا عن مراكز المدينة "، ويمكن أن يشير هذا المفهوم إلى الناس وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في هذه البيئة. والمجتمعات الريفية تعيش على الزراعة أو الثروة الحيوانية. بشكل عام، هذه هي المناطق التي تكون فيها الصناعة قليلة أو غير مطورة على الإطلاق، وهذا هو السبب في أن الاقتصاد غير مستقر إلى حد ما في هذه المناطق[2].

وهناك بعض المعايير التي استخدمت في صياغة تعريفات محددة للمجتمع الريفي منها كثافة السكان، حجم المجتمع المحلي، المهنة السائدة، والتقسيمات الإدارية، ولم يعد لكثافة السكان تلك الأهمية كمعيار لتحديد المجتمع المحلي الريفي وإنما كسمة يتصف بها، لذلك سنحاول في الجزء التالي استعراض تلك التعريفات التي تستخدم معايير مختلفة لتحديد المجتمع الريفي وتمييزه عن غيره من المجتمعات، ومن هذه التعريفات ما يلي[3] :

أ– التعريف الإحصائي : بدأ تحديد المناطق الحضرية في الولايات المتحدة قبل عام 1950 باعتبارها تلك المناطق المكتظة بالسكان، ومن ثم أصبح تعريف المجتمع الريفي هو ذلك المجتمع ذو الكثافة السكانية القليلة، غير أن ذلك التعريف أيضا أدى إلى مشكلات كثيرة في تمييز المناطق الريفية عن الحضرية، وفي سنة 1950 استخدم التعريف الاحصائي في تمييز المجتمعات الحضرية عن الريفية، باعتبار المجتمع الحضري هو ذلك الذي يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة وبالتبعية أصبح المجتمع الريفي "هو ذلك المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة".

ب– التعريف المهني : كما لاحظنا في التعريف الاحصائي فإنه من غير الممكن الاعتماد على حجم المجتمع المحلي كمعيار للتفرقة بين المناطق الحضرية والريفية، وهو الأمر الذي أدى لاستخدام المهنة مع عدد السكان كمعيار مزدوج للتمييز، على أن أغلب التعريفات المستعملة في معظم بلدان العالم هي تعريفات مهنية، ومن ثم فإذا اعتمد غالبية السكان بأي مجتمع محلي على الزراعة في معيشتهم يصنف كمجتمع ريفي، ومما سبق يتضح أن المجتمع الذي يعمل بالزراعة كصناعة أولية وكذلك الرعي أو الصيد أو الصناعات الاستخراجية يعد مجتمعا ريفيا ويتصف بصغر الحجم في أغلب الأحيان.

ج– التعريف الإداري : كان مجتمعنا العربي يأخذ بالتعريفات المهنية إلى عهد قريب في التمييز بين المجتمعات الحضرية والريفية، غير أنه في الفترة الأخيرة استخدم التقسيم الإداري معيارا للتفرقة، بحيث اعتبر المجتمع الريفي هو " أي مجتمع ليس عاصمة لمحافظة أو لمركز من المراكز الإدارية ".

والمجتمع الريفي المعاصر في دول العالم المتقدم قد تأثر ثقافيا بحدة برؤية سكان المدن من الطبقة المتوسطة، والذين أسقطوا رؤيتهم هذه على الريف، ويمكن القول أن الريف بدأ يتخلى عن عديد من خصائصه لصالح المؤثرات الحضرية ويدعم ذلك ما يمكن تسميته بالتحول الثقافي، وقد تحول الريف في الغرب كثيرا بفعل التصنيع، وهكذا فإن التباينات الريفية الحضرية في الدول المتقدمة جدا بدأت تزول في الواقع

[1] توفيق تمار: **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص : علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2015-2016 ص58.

[2] Le dico des définitions : **Définition de communauté rurale**, sur le site : http://lesdefinitions.fr/communaute-rurale, consulté le : 31/03/2018.

[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص ص181-182، بتصرف.

وأحد أسباب ذلك الوضع تحسن الخدمات الريفية من ناحية وإتاحة فرص العمل في المدينة لكثير من سكان الريف حتى من كان منهم يقطن بعيدا عن المراكز الحضرية، وذلك بسبب سهولة وسرعة المواصلات ولا يمكن أن نهمل أنه في هذه البلاد المتقدمة، فإن إتاحة تقنيات شبكة المعلومات والإعلام بصورة شبه مماثلة للمدن قرب من طرق الحياة بين الريف والحضر[1].

هذا عن الدول المتقدمة، أما في الجانب الآخر ونعني في الدول النامية فلا يزال الكثير من المناطق الريفية على حاله منذ مئات السنين والتعمير الجاري مظهري وليس جوهريا، إضافة لتأثر الريف بالزحف الحضري الذي غير من طبيعة الريف ماديا خلال استقطاع الأراضي الزراعية، والزحف الثقافي الذي أوجد بعض الاضطراب خصوصا وسكان الريف في البلاد النامية تقل لديهم نسبة التعليم، كل ذلك عزز الفجوة الريفية – الحضرية.

المطلب الثاني : مداخل التمييز بين الريف والحضر

لا بد من التأكيد أن الكتابات التي تمت للتفرقة بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبيهي فقط، فالمدينة والقرية خلقا لعدة قرون، وهما الشكلين الأساسيين الذي يتركز فيهما نشاط الإنسان، وليس هناك خطوط واضحة على المستوى النظري والتطبيقي بين الاثنين بحيث يمكن أن نعين في دقة أين تنتهي القرية وأين تبدأ المدينة فهي مسألة جغرافية أولا وأخيرا.

غير أن الفرق بين الريف والحضر يكون دائما ضعيفا غير ظاهر في البداية ثم يأخذ في التضخم والظهور حتى يصل إلى نقطة الذروة التي بعدها تقل من جديد، ولا بد أن نعي أن الريف والمدينة هما شكلان من أشكال عملية تطورية اقتصادية اجتماعية وثقافية، وأن المدينة هي مرحلة متقدمة خاصة ومتطورة من أصل ريفي في بعض الأحيان، وهناك مدنا أخرى نشأت بطريقة إرادية لأغراض معينة فلا يمكن أن يقوم العالم الصناعي من فراغ فلا بد أن الحضارة الصناعية الحضرية في أي مجتمع قد أخذت من التراث الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المجتمعات الزراعية من قبل[2].

واحتل البعد الريفي الحضري مكانا بارزا في مؤلفات العلماء الاجتماعيين من أمثال " ابن خلدون " حيث نبه إلى طرفين متناقضين من صور المجتمع، حيث أشار إلى مجتمع البدو ومجتمع الحضر، قاصدا بالأول مجتمع البادية والثاني مجتمع المدينة، كما تبعه " دوركايم " في هذه الحقيقة حيث قرر أن المجتمع الريفي يتسم بعلاقة تماسك متكافئة حيث يتعامل أفراده تلقائيا ويستجيبون لبعضهم البعض، وعلى الطرف الآخر هناك علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها ويقصد بها المجتمع الحضري. ومن المداخل والتي يمكن الاستناد عليها في تحديد المجتمعات المحلية الريفية والحضرية نذكر الآتي[3]:

أ– مدخل الثنائيات والمتصلات الاجتماعية والثقافية بين مجتمعين ريفي وحضري : لقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه على الجهود المبكرة التي قام بها علماء الاجتماع والانتروبولوجيا منذ مطلع القرن العشرين في التفرقة بين المجتمعات البسيطة والمركبة – ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه روبرت ردفيلد لاصطلاحه الثقافية الشعبية والحضرية، مشيرا بالأولى إلى الريف وبالثانية إلى الحضر، وتحدث عن هذه الثنائية أو البعد الريفي الحضري كثيرون غير هؤلاء مثل هنري مين والذي ميز في ثنائيته بين مجتمعين يرتكز أحدهما على المكانة بينما يرتكز الآخر على التعاقد، وهناك ثنائية تونيز والتي تميز بين المجتمع الأول الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابية، بينما يمثل القطب الآخر المجتمع الذي يشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية.

---

[1] محمد مدحت جابر : مرجع سابق، ص43.

[2] أمل سعد صالح محمد : **تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية الريفية المتكاملة**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العربي الإقليمي والاجتماع العربي رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) حول : استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية، القاهرة – مصر، 15-18 ديسمبر 2005، ص6.

[3] منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع – مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، مرجع سابق، ص ص22-23.

إلا أن نظرة هؤلاء العلماء لم تكن نظرة تحليلية شاملة إذ لا يتفق معها الواقع التجريبي في بعض الأحيان باعتبارها ثنائيات مثالية، كما أثارت بعض التحفظات على الثنائية بين الريف والحضر، حيث أنها تغفل ديناميكية تلك المجتمعات الريفية والتغيرات التي تعيشها، ولعل هذا ما أكده مثلا سوروكينن و زيمرمان* في أن " التحول من المجتمع الريفي إلى الحضري لا يتم فجأة ولكنه يتم تدريجيا وليس هناك ثمة خط فاصل يستطيع أن يظهر لنا الحد بين المجتمعين الريفي والحضري"، ولقد انتهى العالمان في تحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي وفي حدود ثنائية متعارضة الأطراف.

ب – البعد الاحصائي : إن تحديد ما هو الريف وما هو الحضر قد استوعب عددا من المحاولات التي بذلت لإيجاد وتحديد بعض الأبعاد الأساسية للمقارنة، ومن هذه المحاولات الاعتماد على الاحصاءات الحيوية في التمييز بين كل منهما على أساس الآتي [1] :

– إذا زادت نسبة المشتغلين بالزراعة في منطقة ما عن 50% سميت قرية بالمعنى الصحيح.
– إذا كانت نسبة المشتغلين بالزراعة تتراوح بين 20-50% من مجموع العاملين في مختلف فروع الإنتاج سميت المنطقة بلدة.
– إذا قلت نسبة العاملين في القطاع الزراعي عن 20% وزادت نسبة العاملين في قطاع الصناعات إلى 30% كانت المنطقة مدينة City بالمعنى الصحيح، وفي الحضر نفسه يمكن أن نميز بين مظهرين :
أ– مدن كثيفة السكان مميزة الوظائف ويشترط فيها :

– أن يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة.
– أن يزيد كثافة السكان فيها عن 2000 نسمة في كم^2.
– أن تقل نسبة المشتغلين بالزراعة من سكانها عن 20%.
– أن تكون أنماط الحياة العامة فيها متحضرة بالقياس إلى المستوى العام لحياة الحضر وفقا لدرجة المجتمع الاجمالي.

ب– مدن غير كثيفة السكان وتظهر فيها مختلف أوجه النشاط العمراني بنسب نسميها مدن فرعية Sub Wban ويشترط فيها ما يأتي :
– يتراوح نسبة المشتغلين بالزراعة غير سكانها بين 20-50%.
– لا تقل نسبة كثافة السكان فيها عن 1000 نسمة في كم^2.
– يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة ويمكن التجاوز عن هذا الشرط إذا توافر الشرطان الأولان.
– ينبغي أن تكون معظم أنماط الحياة الاجتماعية فيها قريبة من الحضر.

جـ– مدخل السمات والخصائص المميزة : ومن أهم تلك السمات والخصائص التي ميزت مصطلح القروية ما ذهب إليه ردفيلد إلى أن المجتمع القروي نموذجا يمثل طريقة معينة في الحياة الإنسانية تعتمد على الزراعة، ولكن فوسترا اختلف معه في أن القرويين وإن كانوا في الأساس مزارعين إلا أن جزءا منهم يزاولون أعمالا أخرى غير زراعية أي أن فوستر يدخل ضمن فئة القرويين صناع الحرف اليدوية والصيادين وكل من يزاول عملا يؤدي إلى إنتاجية محددة، وبجانب ذلك فهناك خصائص وسمات أخرى تميز القرية منها سياسة التدين بقوة، وأنه يرتبط بانتشار الاتكالية بينهم، واعتقادهم وايمانهم العميق بالقضاء والقدر، ويلعب الشكل السلوكي دورا هاما في مثل هذه الثقافات أي بمعنى مسايرته لما هو سائد من سمات ثقافية تميز البنيان الاجتماعي[2].

---

[1] منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع – مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، مرجع سابق، ص ص24-25.

* تتلخص محاولة سوروكين وزيمرمان في نظرتهما إلى المهنة على أنها تمثل المحك الأول والأساس لما بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات ويرتبط هذا الاختلاف الأساس في نظرتهما بسلسلة أخرى من الاختلافات أو الخصائص المميزة وأنها قد تمتد إلى جانب اختلاف المهنة على مدى سبعة أبعاد للمقارنة وهي : الفروق المهنية والبيئة وحجم المجتمع وكثافة السكان وتجانسهم وتباينهم مدخلا من مداخل دراسة هذا النموذج من المجتمع المحلي والفروق في شدة الحراك الاجتماعي وكذلك في اتجاه الهجرة وشكل التباين الاجتماعي وانساق التفاعل الاجتماعي.

[2] منال طلعت محمود : **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، مرجع سابق، ص ص41-42.

د– مدخل المجتمع كوحدة واحدة : يتميز الواقع الاجتماعي بتعدد أبعاده وتشابك ظواهره، ويجب النظر إلى القرية أو المدينة بوصفها نسقا يضم نظما اجتماعية وتنظيمات ذات بنيان تنظيمي خاصة لتحقيق أغراض وأهداف متفق عليها وهذا النسق يتميز بخاصيتين رئيسيتين [1] :

الأولى : أن هناك اعتمادا متبادلا بين الأجزاء أو المتغيرات التي يتكون منها النسق.

الثانية : أن النسق يحافظ على توازنه، فإذا ما أصابه أي تغير عاد إلى حالة توازنه الأولى.

وهكذا نرى أنه من الصعوبة التمييز بين مجتمع القرية والمدينة على طبيعة الاختلافات بين كل منهما، وكيفية الاعتماد على فكرة الثنائية في تحليل الاختلاف أو الاهتمام بطبيعة الخصائص والسمات ومنها عامل السكان وطبيعة الكثافة.

المطلب الثالث : خصائص المجتمع الريفي ومشكلاته

يتميز المجتمع الريفي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن مجتمع الحضر، وهذه الخصائص تختلف من بلد لآخر، كما يواجه المجتمع الريفي عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستويات التنموية المطلوبة خاصة في البلدان النامية، وهذه المشاكل هي التي أدت إلى خلق الفروق التنموية بين مجتمع الريف ومجتمع المدينة، ولمعالجة هذه الاختلالات تسعى العديد من الدول إلى وضع سياسات تنموية ريفية من شأنها أن تساعد سكان الأقاليم الريفية في الوصول إلى معدلات مرتفعة من مستوى المعيشة والتنمية الشاملة والمتكاملة الأهداف.

1– خصائص المجتمع الريفي : تتصف المجتمعات الريفية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المجتمعات الحضرية ويمكن حصر أهم هذه الخصائص فيما يلي [2] :

– حجم المجتمع : يعتبر المجتمع المحلي الريفي صغير نسبيا إذا ما قورن بالمجتمع الحضري، فالقرية في مساحتها أصغر من المدينة كما أن مبانيها ومنشآتها العامة أقل عددا وأصغر حجما من مثيلاتها بالمناطق الحضرية.

– البيئة الطبيعية : تتصف المباني والمنشآت بالقرى الريفية بالبساطة وعدم التعقيد وقلة تكاليف الإنشاء بينما العكس من ذلك في المناطق الحضرية.

– السكان : عدد السكان في المجتمع الريفي أقل من عدد السكان بالمدينة، كما أن الكثافة السكانية أقل في الريف عنها من المدينة حيث تتطلب طبيعة العمل غير الزراعي أماكن محدودة وتركيز كبير في عدد العمال، بينما العكس في حالة الزراعة التي يشتغل بها عدد أقل من العمال في مساحات واسعة من الأراضي لزراعتها.

– المهنة : المهنة السائدة في المجتمعات الريفية هي الزراعة التي تشمل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ومازال التنظيم الزراعي يرتكز على الأسرة الريفية في كثير من أجزاء العالم، لأن الزراعة مهنة عائلية تشترك فيها جميع أفراد العائلة وهذا الاشتراك في العمل يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة الريفية.

– العمل والبطالة : تعتبر ظاهرة البطالة الموسمية من أهم ظواهر تكييف الطبيعة للنشاط الاقتصادي الزراعي، فإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وتتابعها في الدورة الزراعية يحدده ضرورة زراعتها في مواسم محددة لذا كان الطلب على العمل متغير وموسمي حسب توقيت القيام

[1] منال طلعت محمود : **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، مرجع سابق، ص 42.

[2] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص ص188-192، بتصرف.

بكل عملية من العمليات الزراعية في المواسم المحددة. وعليه تعتبر ظاهرة البطالة الموسمية ظاهرة مميزة للمجتمع الريفي الذي يشتغل غالبية سكانه في الزراعة.

– **العادات والتقاليد** : تعتبر العادات الشعبية والعرف هي القوانين السلوكية السائدة في الريف والتي يعمل بمقتضاها أهله، فالريفيون يعيشون في حياتهم الخاصة متأثرين بصفة خاصة بالقواعد السلوكية غير الرسمية فيتعلقون بعاداتهم وتقاليدهم ويحافظون عليها بشدة.

– **الفوارق الاجتماعية** : تعتبر الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في الريف كبيرة خصوصا بين الطبقة العليا الغنية والدنيا الفقيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم انتظام توزيع موارد الإنتاج (الأرض) بين السكان الريفيين وبالتالي عدم انتظام توزيع الدخل الفردي من جهة، كما يرجع إلى الاهتمام بالمكانات المنسبة للأفراد من جهة أخرى.

– **التعاون المتبادل** : يعتمد التنظيم الزراعي في معظم أنحاء العالم على الأسرة الريفية لذلك نجد أن الحياة العائلية سائدة في المجتمع الريفي، وتتميز العلاقات الاجتماعية في الريف بأنها قوية بين الأفراد لأنها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة وهم يعاونون بعضهم بعضا في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية التي تتطلب زيادة في الأيدي العاملة.

يضيف محمد عبد الفتاح محمد عبد الله بعض الخصائص الأخرى نذكر منها[1] :

– **التفاوت الاجتماعي** : ويقصد به التفاوت في البيئات والأوساط الاجتماعية، وتزداد حدة هذا التفاوت ويعظم خطره في المدن التي تضم أشتاتا من الثقافات المختلفة، وعلى عكس ذلك يمتاز المجتمع الريفي بالتفاعل والاندماج، ويرجع التماثل الشديد بين الأفراد إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية والدين واللغة والمذهب الفكري.

– **مستوى المعيشة** : يعد مستوى المعيشة في المدينة أعلى منه في الريف على وجه العموم حيث أن مستوى الأجور في العمل غير الزراعي أعلى من مستواه في العمل الزراعي، فضلا عن أن مكسب رأس المال المستغل في نواحي النشاط الزراعي بالمدن أعلى منه في الزراعة بالمناطق الريفية، كما تمتاز المدن بسهولة المواصلات والطرق الكبيرة وتوفر المدارس التعليمية ودور الحضانة والخدمات الصحية وغيرها من وسائل الرفاهية والخدمات العامة أكثر منها في الريف.

– **التدين** : لا شك أن التمسك بالعقيدة الدينية هو أول تلك الخصائص التي يمكن ملاحظتها بسهولة بين سكان الريف، وهذا لا يعني ابتعاد أهل الحضر عن تلك الأمور الدينية، ولكن الأمر يتعلق هنا بالدرجة فقط.

– **الارتباط بالأرض** : وتعتبر هذه السمة من أهم سمات الريفيين، وذلك لتعلقهم الشديد بالأرض، وإعطائها أهمية عظمى، لما تمثله لديهم من مصدر للرزق والعيش، وتأمين للمستقبل، كما تضفي عليهم المكانة الاجتماعية، ويعتبر إهمال الأرض أو بيعها خروجا عن العرف السائد والقيم الريفية الموروثة.

2– مشكلات المجتمع الريفي : لقد عان الكثير من المجتمعات الريفية العديد من المشكلات التي حالت دون تحقيق المستوى المطلوب للحياة الكريمة، وهو ما دفع بالعديد من الدول لتحديد هذه المشكلات في محاولة للتغلب عليها أو الحد منها من أجل تحسين مستوى معيشة سكان هذه المناطق الريفية.

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص86-87.

ومن بين هذه المشكلات التي تواجه المجتمعات الريفية في طريقها إلى التنمية نذكر ما يلي[1] :

– **المشكلات الصحية** : لقد عانت المجتمعات الريفية فترة تاريخية غاية في التخلف الصحي، والحالة الصحية في أي مجتمع هي حصيلة عوامل مختلفة ثقافية وبيئية واقتصادية واجتماعية...إلخ، وهذه العوامل هي التي تؤثر في الوضع الصحي وتقرر المستوى الصحي للمجتمع. ويمكن ببساطة أن نلاحظ أن البيئة السكنية الريفية غير صحية ذلك لأن مساكن القرويين أنشئت على أساس تلبية احتياجاته العديدة للإقامة وتربية الماشية والدواجن، وخزن البذور والمحصولات والأسمدة بالإضافة إلى عدم توفر المياه الصالحة للشرب في القرى وانتشار بعض العادات الصحية الضارة.

هذا إلى جانب عدم توفر الخدمات الصحية كالمستشفيات والعيادات والأطباء والممرضين والصيدليات ودور رعاية الأم والطفل أو قلتهم. على الرغم من استئثار المناطق الحضرية بهذه الخدمات وتركيز الخدمات الصحية بها.

– **ارتفاع نسبة المواليد والوفيات** : وهذه المشكلة مرتبطة بالمشكلة السابقة، إذ ترتفع نسبة المواليد والوفيات وذلك لعدم وجود الرعاية الصحية الكافية وعدم التثقيف والوعي الصحي والتمسك ببعض العادات والأفكار والآراء الاجتماعية وسيطرة هذه الأفكار عليهم بالإضافة إلى سوء التغذية في تلك المجتمعات.

– **التواكل والسلبية** : من المشاكل العامة في الريف العربي وجود اتجاه سلبي تجاه المشاركة والمساهمة في الشؤون العامة للمجتمع، وهذا بلا شك يؤثر في عدم الشعور بالمسئولية بين أفراد المجتمعات والإحجام عن المشاركة في مشاريع التنيمة.

– **البطالة** : وهي من المشاكل التي يعاني منها المجتمع الريفي بنوعيها الموسمية والمقنعة.

– **تركيز أجهزة الخدمات في المدينة أكثر منها في القرية** : وهذا مما لا شك فيه يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات بأنواعها المختلفة في الريف وما يترتب على ذلك من نتائج ومشكلات تعوق الإسهام في تنمية تلك المجتمعات.

– **الفقر وقلة الموارد المعيشية** : إن الفقر في حقيقة الأمر هو صورة للتمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل ولا يزال يهدد الحياة البشرية، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدول، والفقر ليس ظاهرة أبدية متأصلة في المجتمعات، تظهر بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد، إنما هي نتاج لأنماط تاريخية محددة للعلاقات التي تربط بين الأفراد[2].

إن الفقر والموارد المحدودة والمعوقات السياسية والاجتماعية يقيد قدرة سكان الريف، خاصة المجموعات المحرومة على تبادل وتعلم واختبار وتكييف تطبيق مناهج ملائمة بيئيا واجتماعيا للتنمية الريفية المستدامة، وغالبا ما تعجز تلك الفئات عن تأمين أو تحسين سبل معيشتها بسبب ضيق الموارد وقلة تأثيرها على السياسات والإجراءات والمؤسسات التي تؤثر فيهم.

وبعد عرضنا لبعض المشكلات التي تواجه المجتمعات الريفية، فإن الأمر يتطلب أن نذكر أن بعض المشكلات تتفاوت وتتباين من مجتمع إلى آخر سواء في الدرجة أو في النوع حسب طبيعة وظروف وإمكانات كل مجتمع إلا أنها جميعا ملامح لما تعانيه المجتمعات الريفية من

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص ص197-198، بتصرف.

[2] فريدة لرقط : **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول : تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2008، ص ص3-4.

مشكلات تتطلب مواجهتها، والسبيل إلى ذلك هو تنمية تلك المجتمعات في ضوء الدراسة الواقعية للاحتياجات ووضع الأولويات لما تتطلبه التنمية من خطط وبرامج ومشروعات تتوافق وتتناسب مع تلك الاحتياجات[1].

المطلب الرابع : مفهوم التنمية الريفية

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالتنمية الريفية بحسب خصوصيات وأنماط التنمية التي صاغتها الدول، وكذلك فإن الوصول إلى تعريف محدد لهذا المفهوم يعتبر أمر معقد، لهذا فلقد تم إعطاء العديد من التعاريف الخاصة بهذا المفهوم، لذا سنحاول في هذه النقطة التطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية الريفية وتحديد بعض التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم.

1- مفهوم التنمية الريفية : استحوذت قضية التنمية الريفية على اهتمام العلماء والباحثين على اختلاف انتماءاتهم العلمية والأيديولوجية، ولا يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوما بعد يوم، وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية، وظهرت الحاجة الماسة غلى تنمية القرية، ووضع استراتيجية للتنمية الريفية، تمكن المجتمعات الريفية من اجتياز مرحلة التخلف والركود، والانطلاق إلى مرحلة النمو، ولقد إندفعت بلدان العالم الثالث في هذا السبيل واتخذت أساليب وطرقا متباينة، وشرعت في تجارب ومحاولات متباينة، على أمل الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الريفي[2].

ويعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا زال هناك جدلا حولها بين معظم التنمويين، وقد أصبح هناك اهتمام بالتنمية الريفية نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه، فالتنمية وكما أشار إليها البعض هي من الإنسان وله وتعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات، ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد، وتعتبر التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة نظرا لأن المجتمع الريفي يحتل أهمية خاصة [3]، حيث أن حوالي 56% من سكان البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية.

إن أغلب مفاهيم التنمية الريفية تؤكد في محتواها على تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية ووضع خطط تنموية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى معيشة سكان الريف. وتنصب هذه التأكيدات على أهمية التنمية الزراعية باعتبارها الشرط الأساسي للتنمية الريفية، ويمكن اعتبار التنمية الريفية المتكاملة أكثر شمولا من التنمية الزراعية لأنها تتضمن عناصر أخرى كثيرة إضافة إلى عناصر التنمية الزراعية كاستصلاح الأرض والطرق الريفية والتسليف الإنتاجي والتسهيلات التعليمية والصناعات الحرفية الريفية وحوافز الإنتاج وغيرها[4].

ويقصد بمفهوم التنمية الريفية في استخداماته الراهنة مجمل البرامج والمشروعات والعمليات التي تخطط وتنفذ لإحداث تغير اجتماعي وتوظيف الموارد المحلية المتاحة وتنميتها إلى أقصى الحدود الممكنة بالاعتماد على التكامل بين المجهود المحلي والمجهود الحكومي. وقد ركزت الدول الحديثة على هذا المفهوم، فاعتمدت مقاربات عديدة لتنمية أريافها التي ظلت تعاني من التفاوت فيما بينها من جهة كأرياف وبينها وبين المجال الحضري والريفي من جهة أخرى[5].

---

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص198.

[2] كمال التابعي : **مقدمة في علم الاجتماع الريفي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص67.

[3] منال محمد نمر قشوع : **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطسنية – حالة دراسية منطقة الشعراوية " محافظة طولكرم"-**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في : التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2009، ص24.

[4] وهاب فهد الياسري : مرجع سابق، ص94.

[5] محمد نجيب بوطالب : **الفلاحة والمجتمع الريفي في تونس**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص ص80-81.

ويشمل هذا التدخل مجالات تنمية الموارد وتحسين التصرف فيها وكذلك تطوير مستوى الخدمات العامة بما في ذلك البنية الأساسية، كما جاءت التنمية الريفية ردا على ما تعيشه الأرياف من إشكاليات عديدة أهمها النزيف المستمر للقوى العاملة (هجرة ونزوح) وتدهور الموارد الطبيعية والبشرية والتبعية شبه المطلقة للمدينة، علاوة على انخفاض مستوى دخل المواطنين في الريف.

2- تعريف التنمية الريفية : تعددت تعاريف التنمية الريفية واختلفت فيما بينها، ومرجع ذلك النظر إلى التنمية الريفية من منظور جزئي وقطاعي، فهناك من يحددها باعتبارها عملية تعليمية أو أنها مدرسة للديمقراطية، أو أنها تنمية زراعية أوتنمية اجتماعية...لكن حقيقة الأمر أن التنمية الريفية تتضمن كل تلك العناصر.

ويمكن أن نعرض بعض تعريفات التنمية الريفية والتي نذكر منها :

عرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها : " استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس : هم فقراء الريف وتتضمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وتمتد أهداف التنمية الريفية إلى ما هو أبعد من أي قطاع محدد، فهي تشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل مما يحقق بالتالي دخولا أعلى للجماعات المستهدفة بالإضافة إلى تحقيق حد أدنى من مستويات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة "[1].

من الواضح أن هذا التعريف قد ركز على الفئة الفقيرة المحرومة والتي عانت من ظروف التخلف ردحا من الزمن، وهو يؤكد على تكامل وشمول خطط وبرامج التنمية الريفية وتكاملها.

ذكر معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن التنمية الريفية هي : " خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانيات والمواد القائمة في المجتمع، ووسيلة ذلك تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية، ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة "[2].

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يركز على ضرورة المشاركة الشعبية والجماعية بين أهل الريف، وهي خاصية مميزة للمجتمع الريفي، وضرورة استغلالها في تحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط التي من شأنها تحسين ظروف معيشة السكان، كما ركز التعريف على ضرورة الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندتها بالأجهزة التنموية التابعة للحكومة.

التنمية الريفية كما عرفتها إيما ليل Uma Lele هي : " تحسين مستويات معيشة مجموعة كبيرة من السكان ذوو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية، والعمل والتركيز على إمكانيتهم الذاتية للحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة " [3].

ويركز هذا التعريف على الفئات الضعيفة في المناطق الريفية وضرورة أن تمتد منافع التنمية الريفية لهم من خلال تحسين مستويات المعيشة لهم، وضرورة المحافظة على منافع التنمية ومستوياتها باستغلال جميع الامكانيات والوسائل المتاحة لهم.

وقد عرف J.K.Nyerere التنمية الريفية بأنها : " استراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل في المناطق الريفية "[4].

---

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص100.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص362.

[3] Uma Lele : **Le développement rural : l'expérience africaine**, , Edition : Economica , Paris -France, 1977, P 24 .

[4] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص101.

ولقد استطرد Nyerere في توضيح مفهومه من خلال تحديده للعناصر الآتية :

(أ) إن سياسة التنمية الريفية ترتبط بالضرورة بالسياسة العامة لتنمية المجتمع الأكبر وأن التنمية الريفية المتكاملة تتطلب التنسيق بين سياسات الوزارات المختلفة والذي يتطلب تحديد استراتيجية متكاملة للتنمية.

(ب) أن زيادة قدرة أهالي المجتمع المحلي على التنمية، زيادة من قوتهم لمواجهة المشكلات، لأن ذلك يعطيهم القدرة على التحكم في أنشطتهم التي تحدث في مجتمعاتهم المحلية الريفية، وعلى احداث الضغط الفعال على السلطات الإقليمية والقومية، وسوف يكونوا مشاركين في التخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشروعات التنمية.

عرفت التنمية الريفية أيضا بأنها : " مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي ريفي مرغوب نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة، وتنميتها إلى أقصى حد مستطاع باعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة على أن يكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه العمليات "[1].

يركز هذا التعريف الأخير على عملية احداث التغيير الاجتماعي الريفي المرغوب، والناتج عن عمليات تنظيم بيئة المجتمع الريفي واستغلال وتنمية موارده المتاحة بالتنسيق بين الجهود المحلية والحكومية في آن واحد.

يرى بعض الكتاب أن التنمية الريفية هي : " مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هـــذا التغير " [2].

هنا تم الإشارة في هذا التعريف إلى أن التنمية الريفية مفهوم معنوي ينطلق من عملية ديناميكية الغرض منها إحداث مجموعة من التغيرات لإعداد الطاقات البشرية المساهمة في التنمية الريفية بالشكل الذي يمكن من تحقيق الزيادة في الموارد المتاحة للمجتمع الريفي والاستفادة منها عن طريق فهم الأساليب اللازمة لإحداث هذه التغيرات.

وبالنسبة لإدوارد ديمبلي Edouard Dembélé التنمية الريفية يمكن أن تعرف :" كطريقة تضم مجموعة من المعايير والنشاطات التي هدفها تحسين الوسط الريفي سواء فيما يخص تهيئة الإقليم المادي أو فيما يخص رفع مستوى الحياة وتأمين عمل مستدام للسكان الريفيين"[3].

يشير تعريف إدوارد ديمبلي إلى أن التنمية الريفية تضم مجموعة من المعايير والنشاطات التي من شأنها تحقيق الهدف الأسمى للتنمية بالوسط الريفي من خلال تحسين وضعيته الإقليمية المادية أو فيما يخص رفع مستوى معيشة السكان.

عرفت التنمية الريفية على مستوى الوطن العربي من قبل الأسكوا بأنها : " عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة للمجتمع" [4].

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص362.

[2] منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع – مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، مرجع سابق، ص 45 .

[3] Dembélé Edouard : **Les problèmes du développement rural en Afrique**, Edition : I.I.E.S , Genève , 1971 , P1.

[4] منال محمد نمر قشوع : مرجع سابق، ص ص24-25.

في هذا التعريف إشارة إلى ضرورة تنظيم وتعبئة العمل المشترك بين أفراد المجتمع والهيئات الحكومية لحل المشكلات التي تواجه المجتمع الريفي وتحسين أوضاعه في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بالاستغلال الكامل لجميع الموارد المتاحة في المجتمع.

ومما سبق يمكن أن نورد التعريف التالي للتنمية الريفية حيث هي : " عملية ديناميكية يتم من خلالها استغلال كافة الموارد المتاحة في المجتمع سواء كانت بشرية أو طبيعية من أجل تحسين مستوى معيشة سكان الريف في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، مع ضرورة التخطيط والتنسيق لتحديد الأولويات والاحتياجات التنموية لإحداث هذا التحسين، وذلك من خلال إشراك المجتمع المحلي بإمكانياته وموارده المتاحة ومساندة هذه الموارد عن طريق أجهزة التنمية المقدمة من طرف الحكومة ".

المبحث الثاني : أهمية التنمية الريفية، مداخلها ومرتكزاتها

تعتبر التنمية الريفية أداة ووسيلة المجتمعات الريفية لتطوير وتحسين مستوى معيشتهم عن طريق سياساتها وبرامجها المختلفة عبر الدول وحتى يتم تحقيق التنمية الريفية وتفعيل مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك يتطلب بعض الركائز والمداخل التي من شأنها تحقيق أهدافها، وتستند التنمية الريفية على مجموعة من الأسس والقواعد والمبادئ اللازمة في عملية التنمية الريفية،كما تواجه عمليات إحداث التنمية الريفية مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها بفعالية، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه النقاط الأساسية في عملية التنمية الريفية.

المطلب الأول : أهمية وأهداف التنمية الريفية

إن إحداث التنمية الريفية له من الأهمية بما كان على مستوى التجمعات والأقاليم الريفية، وهذا يرجع بالأساس إلى زيادة حجم المجتمعات الريفية وزيادة الفوارق التنموية بينها وبين تلك الحضرية، كما أنها تساهم في تحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي الريفي ومن ثم المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة ضمن السياسة العامة للدول.

1- أهمية التنمية الريفية : تبرز أهمية التنمية الريفية من خلال ما تصفه من البرامج التنموية بهدف تحقيقها وإنقاذ المناطق الريفية التي عادة ما تكون متخلفة بالمقارنة مع المراكز والمناطق الحضرية التي تقع ضمن نطاقها الإداري، حيث أن كل المؤثرات الاقتصادية تشير إلى الكثير من المشكلات المتأصلة في تلك المناطق التي يرجع السبب فيها إلى الإهمال الشديد الذي عانت منه تلك المناطق وقلة البرامج الإصلاحية المخصصة للتنمية في الماضي، لأن مسيرة التنمية في معظم البلدان النامية ركزت على تطوير القطاع الصناعي وغالبا ما تتم عملية التصنيع في المراكز الحضرية مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لسكان الحضر في مقابل استمرار تدهور مستوى معيشة سكان الريف[1]، من هنا تكمن أهمية التنمية الريفية في النقاط الأساسية التالية [2] :

- أن السكان الريفيين يمثلون الغالبية العظمى من سكان العالم حيث يعيش نحو 75% من سكان البلاد النامية في بيئات ريفية كما أن عدد القرى يزيد كثيرا عن عدد المجتمعات الحضرية؛

- أن الاتجاه إلى العمل التكاملي الذي يأخذ به كل خبراء التنمية تقريبا يقتضي الربط الوثيق بين الريف والحضر، وهنا يساند تكامل التنمية بين الريف والحضر؛

[1] وهاب فهد الياسري : مرجع سابق، ص ص 94- 95.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص ص366-367. بتصرف.

– اتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية مما يتطلب وضع الخطط لتنمية المجتمع الريفي والحد من انخفاض مستوى الدخل وشيوع ظاهرة الفقر الريفي، وأن اتساع هذه الهوة تقتضي من الدول النامية مضاعفة اهتمامها بتنمية الريف؛

– أن تنمية الريف تحقق التوازن اللازم بين نمو الغذاء والزيادة السكانية، فما هو معروف أن الدول النامية بصفة عامة ترتفع فيها معدلات الزيادة السكانية بدرجة ملحوظة في الوقت الذي تتعادل فيه هذه المعدلات مع معدلات نمو الموارد الاقتصادية، فعلى الرغم من أن سكان العالم النامي يمثلون نحو ثلثي سكان العالم إلا أن ناتجها القومي الاحتمالي لا يزيد عن 12.5% من إجمالي الناتج القومي العالمي.

– أن العمل على تنمية الريف يحقق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد، إذ لا يعقل الشق الأقل من سكان البلد الواحد يعيشون في رفاهية ورغد نسبي بينما تعاني الغالبية صاحبة الجهد الأكبر في الإنتاج القومي من سوء أوضاعها.

يضاف إلى العناصر السابقة لأهمية التنمية الريفية في حياة المجتمعات النقاط التالية [1]:

– رغم أن معدلات الهجرة العالمية من الريف إلى الحضر في تزايد، فإن سكان الريف لازالوا يزيدون بمعدل 2 % تقريبا؛

– التفاوت الكبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة، وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر تفوق من 4 إلى 6 مرات من نصيب الفرد في الريف؛

– ارتفاع نسبة الأميين بين سكان الريف، زيادة على أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية؛

– ارتفاع معدل الهجرة، خاصة الفئات ذات القدرات المهنية من الشباب، أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من القدرات التي تساعد على تطويره.

من أجل هذا كله برزت أهمية التنمية الريفية كقضية مجتمعية لا يمكن تحقيقها إلا في إطارها الشامل والمستدام.

2– أهداف التنمية الريفية : تشكل التنمية الريفية أداة الدولة للنهوض بالمجتمع الريفي وتحسين أوضاعه المعيشية في جميع المجالات، ويتفق الكثير من الباحثين أن المجتمع الريفي عانى ولفترات طويلة من التهميش ورواسب التخلف، وقصور موارده، مما جعل البحث في تحديد وصياغة أطر لهذا المفهوم أمر غاية في الصعوبة، حيث تشعبت الأهداف والمرجعيات الخاصة به بتشعب وتنوع المجتمعات الريفية عبر مختلف الدول، إلا أن الهدف الرئيسي للتنمية الريفية يركز على تحسين مستوى معيشة السكان وبطريقة تكاملية تستهدف جميع مجالات الحياة وتتحدد أهم أهداف التنمية الريفية فيما يلي [2] :

– وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي : تستهدف برامج التنمية الريفية وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل تطوير وتنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتتسم بالواقعية وتصاغ في حدود الامكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة في المجتمع وتشتمل هذه الخطة على عناصر اقتصادية، باعتبار أن القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة من أهم القطاعات في القرية وتتحدد الجوانب الاقتصادية الريفية التي يجب أن تكون موضع اهتمام واضعي الخطة في الصناعات الريفية والثروة الحيوانية والتجارة ومشروعات البنية الأساسية والخدمات المختلفة.

[1] فريدة لرقط : مرجع سابق، ص ص 2- 3 .

[2] كمال التابعي : مرجع سابق، ص ص68-70، بتصرف.

– **إحداث التغيير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي** : يتفق المشتغلون في مجال التنمية الريفية، على أن برامج التنمية الريفية تستهدف في المقام الأول تغيير المجتمع المراد تنميته تغييرا بنائيا ووظيفيا، يتمثل في تغيير الأنساق الاجتماعية والنظم والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأفراد في إطار المجتمع، مثل تغيير النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي والقيمي والإداري، هذا بالإضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع من خلال تغيير سلوك الأفراد واتجاهاتهم وغرس قيم جديدة في نفوسهم، ويتحقق هذا التغيير من خلال التعليم وتنشئة الأفراد والإقناع. وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن التنمية الريفية ليست إجراءات إصلاحية، ولكنها عمليات ديناميكية بقصد التغيير الحضاري المخطط والمقصود.

– **تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية** : إن هناك اتجاها واضحا في مجال التنمية الريفية مفاده : أن التنمية المحلية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة تهدف إلى خلق واكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسئولين وأهالي القرية، كما تهدف إلى تدريب المواطنين في المجتمعات المحلية على ممارسة الديمقراطية، وذلك من خلال اشتراك الأهالي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون مجتمعهم، وفي تخطيط وتنفيذ برامج تنمية مجتمعهم المحلي.

– **دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية** : وذلك لما تلعبه الحركة التعاونية من دور هام في تدعيم موقف الفلاح ومساندته في مختلف المواقف الحياتية، وقد أشاد Dwarkinath بأهمية التعاون في التنمية المحلية بقوله " إن التنمية المحلية تستهدف في المقام الأول تحقيق الالتحام المتزايد بين الأهالي للعمل معا، من أجل تحديد حاجاتهم، والبحث عن طرق ووسائل مقابلتها وإشباعها واتخاذ القرارات والمشاركة في المسئوليات والعمل بكفاءة وفاعلية للوصول إلى مستويات عليا من الرضا وإشباع الحاجات، والتغلب على المشكلات، ولا شك أن المجتمع يكون قادرا من خلال التعاون والمشروعات والتنظيمات التعاونية على تعبئة جهود أفراده نحو تحقيق الغايات المجتمعية ".

– **تمكين المجتمع القروي من الاندماج في حياة الأمة أي المجتمع القومي** : وذلك إذا ما أريد لمشروعات النهوض بالمجتمع المحلي أن تكون فعالة وذات تأثير واضح في حياة المجتمع، بمعنى أن يكون هناك ربط متكامل بين أعمال التنمية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية، فالتنمية المحلية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية القومية تستفيد من الامكانات والموارد التي تتيحها خطة التنمية القومية لتنمية المجتمع المحلي[1]، سواء كان هذا المجتمع ريفي أو حضري.

– **زيادة فعالية ومستوى الأداء للخدمات التي تؤدى للمجتمع الريفي** : والتي تسهم في تحسين المستوى الصحي والثقافي والتعليمي للريفيين وتعين على تحقيق الرفاهية لهم.

– **المساهمة الإيجابية لأفراد المجتمع الريفي للمشاركة** : وهذا في الجهود الحكومية التي تبذل لتحسين أحوال معيشتهم، وخلق روح المبادرة وتشجيع القيادات المحلية وتنمية روح التعاون بين الريفيين بتهيئة الظروف لبعض الأحوال المادية التي تحتاج إلى ضرورة التغيير وإثارة رغبتهم لتغييرها وتنظيم الجهود البشرية للتغلب عليها.

– **التنسيق بين الجهود المحلية التي تبذل في مجالات التنمية المختلفة** : وأنه لتحقيق هذا يلزم تواجد تنظيم محلي داخل القرية يكون وسيلة التغيير في المجتمع المحلي وعن طريقه يمكن أن يقوم الأهالي بتنظيم أنفسهم لتحديد احتياجاتهم والتخطيط لها وتنفيذ

[1] منال طلعت محمود : **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، مرجع سابق، ص ص66- 67.

المشروعات المحلية معتمدين قدر الإمكان على مواردهم الذاتية إلى جانب ما تقدمه الحكومة من معونات على شكل دعم مادي أو بشري أو فني[1].

– **زيادة الدخل الحقيقي لسكان الريف** : ويتطلب ذلك ضرورة التركيز بصفة خاصة على صغار الفلاحين الذين يمثلون النسبة الكبيرة من الريفيين في معظم الدول النامية، وتحقيق زيادة الدخل يتم بالاستثمار في زيادة الإنتاج الزراعي والسلع التحويلية (التصنيع في الريف) وما يرتبط بها من خدمات إدارية وتدريبية وذلك بمعدل أسرع من الزيادة المضطردة في السكان.

– **زيادة العمالة في الريف** : ويتم ذلك من خلال توفير فرص أكثر للعمالة بنشر الصناعات الزراعية واختيار الأساليب التكنولوجية التي تزيد من كثافة العمالة الزراعية ولا تؤدي إلى بطالة في الريف، فليس المهم تطبيق التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج، ولكن الأهم ألا تؤدي إلى طرد العمالة الزراعية بسبب استخدامها، وتتم زيادة فرص العمالة بنشر وتكثيف الإنتاج الزراعي وإقامة المصانع التحويلية للسلع الزراعية الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية، وأن يتم توزيع هذه المصانع على المناطق الريفية المختلفة وخاصة تلك التي تتوافر فيها أيدي عاملة زائدة[2].

– **مكافحة الهجرة الريفية** : إن تحقيق التنمية في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات سوف تثني كل من يفكر بتغيير موقعه الجغرافي عن نيته هذه.

– **توزيع الثروة والسلطة** : ذلك أن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، فلهم حق في ثروات وخيرات الوطن كغيرهم من المواطنين.

– **تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية** : إن تنمية الريف تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى من أخذ وعطاء.

– **تعزيز الأهداف السياسية الوطنية** : إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان ووطنه[3].

المطلب الثاني : مداخل إحداث التنمية الريفية ومتطلباتها

إن القيام بعملية التنمية الريفية يرتكز على بعض المداخل التي من شأنها تفصيل عمليات التنمية الريفية وإحداثها بطريقة فعالة، كما أن ذلك يتطلب توفر بعض الشروط والأجهزة التي تعتبر أساسية ومن ضمن متطلبات إحداث التنمية الريفية.

1– مداخل إحداث التنمية الريفية : هناك ثلاثة مداخل أساسية لتحقيق التنمية الريفية وهي[4]:

1–1 مدخل الحزمة الدنيا : يستهدف هذا المدخل الارتقاء بدخول المزارعين عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج والتقنيات المستحدثة والخدمات الإنتاجية بغرض إحداث تحسين مستمر في مستوى معيشتهم. من مزايا هذا المدخل :

أ – تناسق الخدمة من خلال إحداث قدر من التوازن بين احتياجات التنمية والمجتمع وبين الموارد المالية والعينية والمعونة اللازمة لأداء العمل؛

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص369.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص104– 105.

[3] منال محمد نمر قشوع : مرجع سابق، ص25.

[4] توفيق تمار : مرجع سابق، ص ص 69– 70.

ب- انخفاض التكلفة مقارنة بما يغطيه من أنشطة، حيث يعمل على رفع إنتاجية الموارد والأفراد من خلال تنظيمات مؤسسية بسيطة وفعالة؛

جـ- هذا المدخل يكون أكثر نفعا لفئات صغار المزارعين ومتوسطي الملاك الزراعيين، حيث يستفيدون بصورة مباشرة من كل هذه الأنشطة.

ورغم المزايا السابقة لهذا المدخل، إلا أن عدم التركيز على الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع قد جعله عرضة للانتقادات.

2-1 المدخل الوظيفي : نظرا لعدم استفادة فقراء الريف بصورة مباشرة من المدخل السابق رغم ملائمته لظروف الدول النامية، جاء مدخل الوظيفة للتنمية ليعطي اهتمام أكبر للمشروعات المدعمة والمكملة للتنمية الزراعية بغرض توصيل بعض عوائد التنمية لفقراء الريف كما هو الحال في مشروعات الإقراض الزراعي، ومشروعات الأشغال العامة ومشروعات التعليم، والتدريب، والصحة، والمواصلات، والمياه لخدمة جميع فئات المجتمع المحلي بما فيهم فقراء الريف، ويتميز هذا المدخل التنموي بوضوح أهدافه خاصة تلك المتعلقة بكل مشروع على حده، وعليه فإن توفير مقومات النجاح على مستوى المشروع من شأنه إحداث تأثير مباشر على حياة جميع المواطنين.

3-1 مدخل التنمية الريفية المتكاملة : ويتميز عن غيره من المداخل التنموية باحتوائه على أنشطة ومشروعات إنتاجية وخدمية وخدمات إنتاجية في برنامج واحد.

إن المستعرض لمفاهيم ونظريات التنمية في المناطق الريفية يجد أنها متعددة، منها ما يشدد على تحقيق التنمية الاقتصادية ومنها ما يشدد على تحقيق التنمية الاجتماعية، ومنها ما يشدد على تحقيق التنمية الزراعية عن طريق تحديث الزراعة ووسائل الإنتاج، ومنها ما يشدد على تحقيق التنمية المتكاملة في جميع المرافق والقطاعات الحياتية من بشرية واقتصادية وزراعية، وهذا المفهوم الأخير الذي يسمى بالتنمية المتكاملة هو المفهوم الذي أثبت فاعليته والأسلوب المفضل على أساليب التنمية جميعا.

ومفهوم التنمية الريفية المتكاملة يجمع بين المفاهيم السابقة (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية الزراعية) جميعا ويركز على المشاركة الفعلية لأهالي الريف في تحديد مشاكلهم وحلها وعلى تنمية المجتمع المحلي في إطار سياسة وإستراتيجية الدولة الإنمائية العامة ويمكن تلخيص العناصر والمقومات الأساسية لهذا المفهوم بما يلي[1]:

- زيادة الإنتاج الزراعي وإقامة المؤسسات اللازمة والضرورية لذلك، كالتعاونيات والإرشاد الزراعي والتسويق والإقراض ومحطات التجارب الزراعية، ومراكز الاتصالات الإرشادية والإعلام...إلخ.
- توسيع فرص العمل المتوفرة لسكان الريف سواء في حقل الزراعة أم في حقول غير زراعية عن طريق تشجيع الصناعات الزراعية في الريف وغيرها من الصناعات المحلية.
- تحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل عن طريق إجراء التغيرات الهيكلية لصالح غالبية سكان الريف الفقراء، بما في ذلك تحسين نظام ملكية الأرض لتوفير الحوافز والشعور بالأمن والاطمئنان.
- تعبئة السواد الأعظم من سكان الريف بمن فيهم النساء والشباب ليتمكنوا من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي ومستوى المنطقة.
- الاستثمار في تحسين أحوال السكان الحياتية كالصحة والتعليم بما في ذلك برامج محو الأمية، والجوانب المتصلة بتنظيم الأسرة ورعاية الطفل والاقتصاد المنزلي والبيئة.

[1] صلاح يعقوب، عصام الزواوي : **مرتكزات وأساسيات وطرائق وأساليب العمل التنموي في الريف العربي**، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس)، قسم التعليم من أجل التنمية الريفية، 1990، ص ص7-8.

– رفع المهارات عند سكان الريف من شباب وكبار في المجالات الإنتاجية المختلفة عن طريق توفير التدريب المناسب لهم والتعليم النظامي وغير النظامي الملائم لبيئتهم الريفية وحاجاتها، حتى يتمكنوا من أداء الأعمال التي تساهم في زيادة إنتاجيتهم ودخلهم وترفع من مستوى معيشتهم المتدنية وتجعلهم أكثر قدرة على المساهمة والمشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم.

2– متطلبات تجسيد التنمية الريفية : حاولت الدول التركيز على تنمية القطاعات الريفية مع التفاوت فيما بينها، لكن التنمية التي يتوقع لها أن تترك آثارا ايجابية، لها متطلبات لا بد من توفرها قبل الشروع فيها ويمكن تلخيصها فيما يلي [1]:

– وضع سياسة وطنية للتنمية الريفية؛
– وجود جهاز وطني متخصص للمساعدة في تخطيط مشروعات التنمية الريفية وتنفيذها؛
– وجود تخطيط مناسب ودقيق لمشروعات التنمية الريفية على مختلف مستويات التخطيط الوطني والمحلي؛
– إنشاء مراكز متعددة لأغراض التنمية الريفية تكون موجودة في الأرياف لتسهيل التنفيذ الفاعل لخطط تنمية الريف؛
– إعطاء مجال أكبر للمساهمة والمشاركة المحلية في مشروعات التنمية الريفية؛
– استخدام وسائل الاتصال المختلفة لدعم نشاطات ومشاريع التنمية الريفية المختلفة؛
– توفير الأطر (الكوادر) المدربة والمؤهلة للعمل في مشاريع التنمية الريفية المختلفة؛
– توفير الخدمات الريفية الكافية والمؤسسات اللازمة لمشروعات وبرامج التنمية الريفية المتكاملة.

إن التغيير المخطط الذي يأتي بعد دراسة مستفيضة هو الذي يحقق الهدف أو الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها وكذلك لا بد من توفر الحماس لدى القائمين بتنفيذ برامج التنمية الريفية ولدى المواطنين الذين توجه لهم هذه البرامج وذلك حتى تنفيذها بدقة، وفوق هذا لابد من تدبير الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية التي تم التخطيط لها.

3– أجهزة التنمية الريفية : تتنوع أجهزة التنمية الريفية من حيث مسمياتها وتبعيتها إن كانت (حكومية أو شبه حكومية أو أهلية)، كما تتنوع برامجها أيضا ولبعض هذه الأجهزة القوة الوظيفية والبعض الآخر يعتمد على جهود تطوعية بحتة وبعضها يجمع ما بين جهود العاملين والمتطوعين، ونظرا لتعدد هذه الأجهزة ومسمياتها فسوف نستخدم لفظ مؤسسة أو منظمة التنمية الريفية للتعبير عن أي من هذه الأجهزة[2].

وتعرف المنظمة أو المؤسسة بأنها كيان أو تجمع إنساني فيه ينتظم الأفراد ليشتركوا في تحقيق هدف مشترك لكل منهم دور ومسؤولية فيه. ومن المعروف أن المنظمة إنما تنشأ في المجتمع نتيجة نشوء حاجات أساسية فيه، فيكون وجود المنظمة بقصد إشباع تلك الحاجة ومعنى هذا أن حياة المنظمة في المجتمع تتوقف أساسا على مدى وجود حاجة اجتماعية معينة من ناحية وعلى مدى توفيق المنظمة في تقديم أعمال أو خدمات بذاتها تحقق إشباعا لتلك الحاجات الاجتماعية.

3–1 سمات منظمة التنمية الريفية الناجحة : إن من أهم سمات منظمة أو جهاز التنمية الريفية التي يتوقع لها النجاح الآتي [3]:

– أن تسعى منظمات التنمية الريفية إلى توفير التوافق الاجتماعي مع أفراد المجتمع؛
– أن تعمل المنظمة على زيادة فاعلية اندماج الأفراد في المنظمة؛
– أن يكون إنشاء المنظمة لمواجهة حاجة أساسية في المجتمع؛

[1] العيرج عودة : مرجع سابق، ص ص28–29.
[2] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص ص373–374.
[3] نفس المرجع : ص ص375–376.

– أن تتميز المنظمة بالحساسية الفائقة باحتياجات المجتمع ثم عليها أن تتجاوب مع هذه الاحتياجات؛
– أن يسمح نظام المؤسسات بالانفتاح على المجتمع والتغلغل فيه؛
– أن يوجد بالمنظمات أساس سليم للاتصالات والعلاقات العامة؛
– أن تضع المنظمات سياسة عادلة للأجور والحوافز وللتدريب وللإشراف والتوجيه للعاملين.

2-3 منظمات تنمية المجتمع الريفي : يقوم على خدمة الريف عدد كبير من الهيئات أو المنظمات مثل المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية والوحدات البيطرية والجمعيات التعاونية وبنوك التسليف وأقسام الشرطة، كلها هيئات تعمل على خدمة المجتمع الريفي ولكن الذي يهمنا في هذا المجال هو الهيئات الإنمائية التنظيمية أي الهيئات التي تقوم بالتخطيط والتنسيق والتدعيم وإثارة الوعي لأبناء المجتمع الريفي.

ومن أمثلة هذه الهيئات المراكز الاجتماعية (الوحدات الاجتماعية القروية) والوحدات المجمعة والمجالس القروية والاتحادات التعاونية وجمعيات الاصلاح الريفي.

والجهاز يعني التنظيم أو المؤسسة التي يعمل من خلالها الأخصائي الاجتماعي وهذه الأجهزة ليس غرضها الربح المادي سواء كانت حكومية أو أهلية بل إن غرضها الأساسي هو تقديم الخدمات والمساعدات للأفراد والجماعات والمجتمعات.

وتصنف أجهزة تنمية المجتمع تبعا لأنواع البرامج التي تمارسها أو تبعا للمنطقة الجغرافية التي تقوم بخدماتها أو تبعا لمواردها المالية، ولكل جهاز تكوينه ووظيفته، ويجب أن يتناسب تكوين الجهاز والهدف الذي يعمل على تحقيقه ويستخدم الأخصائي الاجتماعي وظيفة الجهاز كوسيلة لتقديم الخدمات للمستفيدين منها كما يتحدد نشاطه طبقا لتكوينه لكي يستطيع العمل على تحقيق أهدافه.

المطلب الثالث : مرتكزات وعناصر التنمية الريفية ومبادئها

ترتكز التنمية الريفية على جملة من العناصر والمرتكزات أثناء القيام بالتخطيط وتنفيذ مشاريعها وبرامجها، فتحقيق التنمية الريفية المنشودة والمأمولة من طرف المجتمعات المحلية يتطلب توفر بعض القواعد والمبادئ الأساسية لتحقيقها، فالتنمية الريفية الفعالة تبدأ برامجها ومشاريعها من المجتمع الريفي وتنتهي بالفائدة عليه، وهذا من أجل تحسين أوضاعه المعيشية، لذا فإن تطبيق ومعرفة هذه الأسس والمبادئ في مراحل تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية الريفية المختلفة يعتبر أمر ضروري لا بد من توافره في هذه العملية التنموية.

1– مرتكزات وعناصر التنمية الريفية: تستند التنمية الريفية على جملة من العناصر والمرتكزات لتحقيقها نورد بعضها في النقاط التالية[1] :

– التنمية الريفية ضرورة حتمية أملتها الجذور والأبعاد التاريخية التي عاشتها المجتمعات الريفية المحلية والمشكلات التي تعيش فيها.
– التنمية الريفية عمليات تهدف إلى تحقيق تغييرات فكرية وسلوكية وتحقيق تغيرات مادية في المجتمع الريفي.
– التنمية الريفية المتكاملة تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والإدارية في صورة شاملة ومتوازنة.
– يتطلب الاتجاه التكاملي في التخطيط للتنمية الريفية مراعاة الاعتبارات التالية [2]:

أ– أن تكون برامج التنمية متعددة الأغراض، أي تعمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع بطريقة متوازنة وكذلك النهوض بالجوانب الحضارية المادية وغير المادية بالمجتمع بدرجة واحدة.

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص102.
[2] نفس المرجع، ص ص103- 104.

ب- أن تكون برامج التنمية متعددة الأساليب، أي عند رسم برامج التنمية يجب أن ترسم هذه البرامج على أساس الاستفادة بكافة الامكانيات المحلية والإمكانيات التي يمكن الاستعانة بها من الخارج.

جـ- أن تعمل برامج التنمية على إفادة جميع فئات السكان القائمة في المجتمع المحلي.

د- يجب أن تمثل جميع الهيئات والفئات التي لها أهمية في حياة المجتمع في اللجان الخاصة بالتنمية على نطاق المشروع.

هـ- يجب العمل على استكمال برامج المؤسسات الأهلية وتقويتها عند تنفيذ برامج التنمية.

و- ترتيب الأولوية في تخطيط برامج التنمية وفقا لما يلي :

- ✓ الاحتياجات التي يشعر أفراد المجتمع بأنها احتياجات أساسية ويجب البدء في مواجهتها.
- ✓ البدء بالمشاريع التي لا تتعارض بأي شكل مع التقاليد والعادات الموجودة في المجتمع المحلي.
- ✓ أن يبدأ ببرامج التنمية المرتبطة بخطط التنمية الذاتية في الدولة حتى تعتبر هذه البرامج مكملة ومساندة للسياسة الإصلاحية العامة للحكومة.

- التنمية الريفية تغيير جذري تتضمن تغيير الهياكل الأساسية في بناء المهام القائمة والمواجهة الهيكلية العميقة للمشكلات السائدة.
- التنمية الريفية ارتقائية تعني تحول المجتمع النامي إلى حال أفضل مما سبق وكل ما سيتبع ذلك من اكتساب غايات عليا في الحياة.
- التنمية الريفية استخدام أمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية بالمجتمع، مثل استخدام الأرض بشكل عقلاني وكذا الطاقات الشبانية الريفية.
- التنمية الريفية عدالة توزيعية لمردوديتها، ويعبر عنها بالرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضا النفسي، عن طريق توزيع المردود كل حسب مساهمته وجهده[1].

وبالرغم من أن عملية تنمية المجتمعات المحلية الريفية ليست ظاهرة حديثة العهد إلا أنه يوجد بعض السمات الحديثة التي تميز هذه العملية في الوقت الحاضر تنحصر فيما يلي[2]:

- ظهور بعض البرامج المساعدة مثل برامج الأمم المتحدة وتلك التي تقوم بها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.
- بدء شمول نطاق تنمية المجتمعات المحلية الريفية على كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئية الشاملة.
- الاهتمام بالحياة الاجتماعية في المجتمع المحلى عامة والريفي على وجه الخصوص ككل وذلك عكس النظرة التقسيمية لهذه الحياة كما يحدث في الاهتمام بفرع التعليم أو بفرع الصحة أو الرفاهية الاجتماعية أو الصناعية...الخ.
- تنظيم برامج وطنية وقومية لتنمية المجتمعات المحلية الريفية.
- الاهتمام بتكامل وترابط التخصصات المختلفة في تنمية المجتمعات الريفية.
- استخدام عاملين قرويين مدربين لتحقيق أهداف متعددة ومختلفة Multi- purpose village-level workers، وقد يطلق على هؤلاء العمال الرواد الريفيين.

2- المبادئ والقواعد الأساسية للتنمية الريفية : تمثل التنمية الريفية المدخل الصحيح والفعال للتنمية القومية، ذلك لأن هناك ارتباطا عضويا بين المجتمع القروي الصغير والمجتمع القومي الكبير، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به هذا فضلا عن جذور التنمية القومية وأصولها تبدأ عادة من تراب الواقع الريفي، ولكي تحقق برامج التنمية الريفية أهدافها المبتغاة، فلابد أن يضع المسئولون عن تصميم البرامج

[1] العيرج عودة : مرجع سابق، ص29.

[2] محمد نبيل جامع : **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية – مصر، 2010، الباب الرابع، ص ص2-3. بتصرف.

الإنمائية الريفية وتخطيطها في اعتبارهم مجموعة من الأسس والمعايير التي تكون بمثابة شروط ينبغي توافرها وأخذها في الاعتبار في عملية التنمية الريفية[1]، وتتمثل أهم هذه القواعد والمبادئ والأسس التي تقوم عليها عملية التنمية الريفية فيما يلي :

– **إحداث التغيير المعنوي له الأولوية عن التغيير المادي** : أي إحداث تغيير في اتجاهات أبناء المجتمع وميولهم وبث الثقة في نفوس أبناء المجتمع، إذ أن أي تقدم أو تغيير سوف يحدث إنما يعتمد في المقام الأول على مشاركتهم الإيجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي، وأنهم مسئولون عما يحدث من تقدم أو تأخر في مجتمعهم، وأنه يمكن من خلال إحساسهم بالمسئولية إنجاح عمليات التنمية واستمرارها على المدى الطويل وأن نجاح البرامج التنموية لا يقاس بكم تحقق، وإنما بكيف أمكن تحقيقه، ولا يقاس بالجانب المادي وإنما بالروح المعنوية السائدة في المجتمع والتي تحقق النجاح وتحافظ عليه.

– **انتقاء القيادات المحلية واستثمار جهودها** : ويقصد بهم صفوة أبناء المجتمع المحلي بالريف والذين يلقون التقدير والاحترام والحب من باقي أفراد المجتمع ويسعى إليهم أفراد المجتمع طلبا للنصيحة والمشورة، وتلقى آراؤهم التقدير والقبول الواسع من أفراد المجتمع، كما أن آراؤهم تتسم (بالحكمة والاتزان والعقلانية)، وهؤلاء القادة هم المؤثرين نقلا في اتجاهات أفراد المجتمع، وهم القادرين على الحفاظ على ما تم الحصول عليه من مكاسب لصالح المجتمع، وهم المفاوضين مع الأجهزة الرسمية للتقريب بين وجهات نظرهم وطموحات أبناء المجتمع المحلي الريفي[2].

– **يجب أن تتماشى البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع الريفي** : ويفضل أن تستجيب المشروعات الأولى للحاجات الملحة والتي يشعر بها أهالي المجتمع المحلي، فبعض الحاجات قد لا يشعر بها أعضاء المجتمع المحلي، ومن الواجب في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي أن تبدأ بالمشروعات بعد أن يشعر الأهالي بحاجاتهم ويتجاوبون مع البرامج.

– **يجب الاستعانة بالموارد المتوفرة في المنظمات التطوعية الأهلية** : وهذا يتم في برامج تنمية المجتمع الريفي على المستويات المحلية والقومية والدولية مع التسليم بأنه يمكن للحكومات ضمان استمرار برامج التنمية المحلية والتوسع فيها[3].

– **المشاركة الشعبية في التنمية الريفية** : إن التنمية الريفية يجب أن تكون أساسا حركة شعبية، وألا يعتقد أن البرنامج مجرد مخطط أو مشروع رسمي ألقي على القرويين من جانب الحكومة، وأن تنفيذه ليس سوى مسؤولية الحكومة كما أن تنمية الاعتماد الذاتي، أي مساعدة الناس ليساعدوا أنفسهم يعد هدفا من أهداف برامج التنمية الريفية، حيث أن من الضروري أن تحث القرويين على أن يعتمدوا على أنفسهم وينظروا إلى البرنامج الانمائي على أنه برنامجهم.

– **ضرورة دراسة القيم المجتمعية واتجاهات القرويين عند التخطيط للتنمية الريفية** : لا شك أن القيم المجتمعية تنعكس في سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم، وتشكل نظرتهم لما ينبغي أن تكون عليه صورة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، هذا فضلا على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نفترض احتمال تطابق القيم التخطيطية المستهدفة التي يأتي بها البرنامج والخطة الانمائية مع القيم السائدة، بحيث لا يحدث أي تعارض بينهما، ذلك لأن احتمالا للتعارض بين القيم التخطيطية والقيم المجتمعية السائدة قائم ولا يمكن تجاهله في الواقع، كما أنه يمثل تحديا ينبغي على المخطط أن يعد نفسه لمقابلته والتغلب عليه[4].

---

[1] كمال التابعي : مرجع سابق، ص71.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص370.

[3] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص107- 108.

[4] كمال التابعي : مرجع سابق، ص ص74- 76

– **الأخذ في الحسبان تغير اتجاه سكان المجتمعات الريفية** : يجب أن نضع في الاعتبار أن تغير اتجاهات سكان المجتمعات الريفية المحلية وتغير نظرتهم إلى المشاريع المختلفة لبرنامج التنمية الاجتماعية يعتبر من الأهمية بمكان تتعادل مع تلك الأهمية الخاصة بتحقيق الأهداف والمشاريع المادية خلال الخطوات الأولى من برنامج التنمية، ومن ثم فيمثل تغيير الاتجاهات الخطوة الأولى والضرورية لتغير العمل الظاهر أو السلوك، إذ يقول جورج هربرت ميد أن الاتجاه ما هو إلا عمل كامن أو بداية للعمل الظاهر، وعلى ذلك فإذا أردنا أن نخلق عملا أو سلوكا اجتماعيا جديدا يقوم به سكان المجتمعات الريفية المحلية ويمثل تنفيذا لمشاريع التنمية الاجتماعية فلا بد من إيجاد بداية هذا العمل أي لابد من إيجاد اتجاه يتناسب مع هذا العمل التنموي الاجتماعي الجديد[1].

– **توازن الخطة التنموية الريفية المحلية مع الخطة القومية** : ينبغي أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازنة مع المستوى القومي، فإن المجتمعات المحلية لا يمكنها حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعزل عن الدولة فهي تعتمد في كثير من الأمور على ما جاورها من المجتمعات وعلى المنطقة والمحافظة والدولة، فالتعاون المتبادل بين هذه الأجزاء هام بالنسبة لهذا المنهج من الإصلاح، وبالنسبة للدولة أيضا فكثير من مشاكل الحياة الريفية مثل إصلاح الأراضي واستخدام الطاقة الكهربائية وتحسين السكن الريفي لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومي[2].

– **ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية** : إنه من الضروري إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وثقافية حتى يتحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي سريعا، ذلك لأن النمو الإنساني يأتي نتيجة تفاعل معقد بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية، وإذا تجاهلنا جانبا وركزنا على الآخر، فسيعني هذا نظرة جزئية للطبيعة الإنسانية والنمو الإنساني، وقد أكد العديد من العلماء على أهمية وضرورة التكامل في التنمية.

– **ضرورة توافر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية اللازمة لتحقيق التنمية الريفية** : لما كانت البرامج الإنمائية الريفية تستهدف في المقام الأول استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية استغلالا رشيدا، فإنه يصبح من الضروري توافر الإمكانيات التي تمكننا من تنفيذ هذه الأهداف الإنسانية، وينبغي على المخطط ألا يقلل من قيمة وأهمية الإمكانيات المادية في تنفيذ البرامج الإنمائية لأنها لا تجد طريقها إلى حيز التنفيذ بدون توفر هذه الإمكانات المالية.

– **ضرورة أن تكون التنمية الريفية ثورية في طبيعتها** : وتعني بذلك أن يحشد المجتمع كل طاقاته المجتمعية لتحقيق أكبر قدر من التغييرات البنائية والوظيفية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية..إلخ، تلك التغييرات التي يتغير من خلالها وجه الحياة الاجتماعية والثقافية تغييرا جذريا، والتي ينبغي أن ينتفع جميع أبناء المجتمع بنتائجها وثمراتها.

– **ضرورة التعمق في فهم تاريخ المجتمعات الريفية المراد تنميتها** : إلى جانب الدراسة الآنية لظروف هذه المجتمعات، فمن الحقائق الأساسية التي يتفق عليها جميع المشتغلين بالتنمية الريفية، ضرورة دراسة المجتمع المراد تنميته دراسة متعمقة، تكفل لنا تكوين صورة واضحة المعالم عن كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، مثل النسق الاقتصادي، النسق العائلي، النسق الأيكولوجي والتركيب الديموغرافي...إلخ، وذلك بقصد أن نقف على طبيعة هذا المجتمع، ونصوغ البرنامج الإنمائي بالصورة التي تتسق وطبيعة البناء[3].

[1] محمد نبيل جامع : مرجع سابق، ص4.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص108.

[3] كمال التابعي : مرجع سابق، ص ص77-80.

– الاستفادة من الدعم الحكومي : يلعب الدعم الحكومي دورا كبيرا في نجاح جهود التنمية بالريف، من خلال ما يقدمه من دعم فني ومادي وكذلك دعم سياسي يؤدي إلى إحداث تغيير متوازن ومستقر وخاصة إذا كانت هذه المساندة الحكومية ملائمة ووقتها ملائم وأساليبها ملائمة، ولا تحاول فرض اتجاه معين على مجالات التنمية، بل تتلاءم وتتواءم وتتكامل مع تطلعات أبناء المجتمع واحتياجاته[1].

المطلب الرابع : معوقات التنمية الريفية

يواجه دائما أي فعل تنموي أثناء القيام به مجموعة من المعوقات* تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة منه بفعالية، والتنمية الريفية هي الأخرى تواجهها مجموعة من المعوقات التي تقف في سبيل تحقيقها، لذا فإن معرفة هذه المعوقات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالتها يعتبر شرطا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الريفية وضمان استمراريتها وفعاليتها.

تعتبر تنمية المجتمعات الريفية المحلية عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية الشاملة وليس عاملا ثانويا مكملا لها وهي ليست مجرد إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للريف، بل تعديلا جوهريا لها وهناك ضرورة ملحة إلى الوقوف على المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الريفية بل إن إزالة هذه العقبات يعتبر شرطا ضروريا لتحقيقها وكفالة استمرارها وضمان فاعليتها، وأهم هذه المعوقات [2]:

1– المعوقات الاجتماعية : يمثل البنيان الاجتماعي السائد في المجتمعات الريفية أحد المعوقات الهامة في سبيل تحقيق التنمية الريفية، ومن ثم فإن خطة التنمية الإقليمية لا بد أن تضع في اعتبارها أن البنيان الاجتماعي عامل محدد لعملية التنمية وتتمثل المعوقات الاجتماعية فيما يلي :

أ– النمط السلوكي للريفيين : يمثل النمط السلوكي لأفراد المجتمع معوقا هاما في التنمية الريفية وذلك لأن التقدم التكنولوجي يتغلب على المعوقات الأخرى في حين أن التقدم العلمي للتغلب على المعوقات السلوكية مازال متعثرا وتكمن المشكلة في تخطيط أسلوب التغيير في النمط السلوكي لأفراد المجتمع عن طريق مجموعة من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتوقف فاعلية التخطيط على محصلة التفاعل بين النمط الذي يستهدفه التخطيط والنمط الواقعي لأفراد المجتمع.

ب– العادات والتقاليد والقيم الموروثة : تتفشى العادات والتقاليد الضارة في المجتمعات الريفية التي تعتبر ألوانا من السلوك تنشأ وتنتشر تلقائيا بين الجماعات المختلفة والتي يتناقلها الأجيال المختلفة، فيصبح تقليدا يأخذها الخلف عن السلف دون تفكير أو تأمل بما يرتبط بها من قوة إلزام تبلغ مداها في بعض التقاليد التي تراها الجماعة أساسية لكيانها فتصبح عرفا لها تشديد في معاقبة من يخرج على قواعده.

يضيف محمد عبد الفتاح محمد عبد الله المعوقات الاجتماعية التالية إلى جانب تلك السابقة وهي[3] :

ج– مشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر : إن ظاهرة هجرة بعض سكان الريف إلى المدن كثيرا ما يدفعها محاولة الحصول على فرص أفضل وأجر أعلى وحياة اجتماعية أكثر جاذبية، وبالرغم من أنها تؤدي إلى النهضة الصناعية بالمدن وارتفاع مستوى الحياة الحضرية إلا أنها

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف : مرجع سابق، ص373.

*– يشير المفهوم اللغوي لمصطلح معوق أنه " الشيء الذي يقف في الطريق أو يعترضه" كما يحدد مصطلح المعوقات أنها " بعض الأشياء التي تقف في الطريق وتمنع الفعل أو الحركة، أو النجاح" وبناء على ذلك يمكن أن تحدد العوائق بأنها " الصعوبات أو العراقيل التي تعترض العمل وتحول دون تحقيق تقدمه كما ينبغي ودون تحقيق الهدف، فهي بالتالي تحول دون انبثاق الامكانات الذاتية والاستفادة من الامكانات المادية للنهوض بالمجتمع المحلي". للمزيد يمكن الاطلاع على :
– محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص112–113.

[2] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص ص209–210.

[3] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص116–117.

تؤدي في نفس الوقت إلى نقص الأيدي العاملة في المجال الزراعي الريفي، فضلا عن هجرة القيادات المتعلمة للمجتمعات الريفية، وبالتالي فقد هذه المجتمعات العناصر الأكثر صلاحية والقادرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات.

د- ضعف الشعور بالمسئولية الإيجابية إزاء المجتمع : إن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما جماعيا من أجل الصالح العام، ولكننا نجد أن مسئولية الفرد نحو المجتمع الذي ينتمي إليه أمرا ليس معروفا لدى الرجل العادي وخاصة الريفي الذي لا يتعدى مجتمعه أسرته أو عشيرته بل أننا نجد أن الولاء للقرية ورفاهيتها شبه معدوم في بعض البلاد النامية.

هـ- انتشار الأمية وارتفاع نسبتها : تعتبر الأمية مشكلة معقدة وترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية والسكنية والصحية وأية جهود تبذل فيها إنما هي في نفس الوقت تؤثر على الجهود التي تبذل للتغلب على المشكلات الأخرى بالإضافة إلى أنها تؤدي على سيادة أنماط سلوكية سلبية وذلك لمحدودية وعيهم وثقافتهم.

و- تجاهل مشاركة المواطنين في التنمية : جهود تنمية المجتمعات على كل من الجهود الحكومية والجهود الأهلية، ولا يمكن للجهود الحكومية أن تقوم وحدها بكل متطلبات التنمية وعملياتها، فمن الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطة، والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به بالإضافة إلى أن مشاركة المواطنين في التنمية تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبيها السياسي والاجتماعي، وذلك يعد جوهر العملية التنموية.

2- المعوقات الديمغرافية Les Contraintes Démographiques : الإنسان هو محور أي سياسة إنمائية مما يسمح بتحقيق الإجراءات المبرمجة. فهو الذي يكون في بداية البرامجج وأثناء ونهاية أي تحول في البيئة، ويتم تقدير العامل البشري في الكمية والنوعية[1]:

من حيث الكمية، هل لدينا ما يكفي من الأشخاص للقيام بالفعل التنموي؟. العجز من جهة وفضلا عن عدد السكان الزائد يطرح مشكلتين اليوم، فعند دراسة الهياكل الديموغرافية للمناطق الريفية، نجد أن هناك عجز خطير في الفئة العمرية 20-40 سنة والتي من المرجح أن تكون أكثر تقبلا للتغيير والابتكار.

من حيث النوعية والجودة، من المرجح أن ينضم الرجال المعنيين إلى برنامج التنمية التي لديها الموارد المادية اللازمة، مما يطرح التساؤل فيما يخص هل هناك ما يكفي من الرجال مؤهلين على مستوى التدريب للانضمام إلى برنامج التنمية بما يمكن أن يحدث ديناميكية معينة في البيئة الريفية المستهدفة.

3- المعوقات الإدارية : تتمثل أهم المعوقات الإدارية للتنمية الريفية فيما يلي [2] :

أ- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة والتي تتمثل في:

- تعقد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين.
- البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضعها البعض.
- عدم توفر نسق كفء للمعلومات.
- سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته. وصعوبة تقييم التكاليف للخدمات والموارد.

ب- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية، وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

[1] Kouame N'GUESSAN : **Cours de développement rural**, Département de Sociologie-UFR SHS- Université de Cocody , Année Universitaire 2009-2010, P12.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص118-119.

جـ- التطبيق غير الذكي للنماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات أخرى.
د- عدم تكامل خطط وبرامج تنمية المجتمع في مختلف القطاعات، وذلك لعدم وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية.
هـ- العجز في الكفاءات الادارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل المسئوليات التنموية.
و- تأخر تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وما يترتب على ذلك من تعقيدات متعددة.

4- المعوقات المادية لتخطيط التنمية الريفية : تمثل المعوقات المادية عقبة أمام عمليات التخطيط والتنمية، وترجع إلى قصور أو ندرة واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج الأساسية وهي : الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم والمستوى التكنولوجي، ولكن هناك فارقا جوهريا بين التحديات السوسيولوجية وبين المعوقات المادية في مواجهة عمليات التخطيط والتنمية في الدول الآخذة في النمو بالذات، ويتمثل هذا الفارق في قدرة المجتمع على تغييرها أو إزالتها نهائيا من على درب عملياته التنموية، ومن هنا فإن التغلب على المعوقات المادية للتنمية، أمر أيسر بكثير من التغلب على التحديات السوسيولوجية التي تجابه عمليات التنمية، وبالذات في المجتمعات القروية التي تمثل القطاع الديموغرافي والإنتاجي الاستهلاكي الأكبر من هذه البلاد الآخذة في النمو، وذلك نظرا لتأصل هذه التحديات فيها[1].

5- المعوقات الاقتصادية : تواجه التنمية الريفية مجموعة من المعوقات المتصلة بالجانب الاقتصادي نذكر منها [2]:

أ- الحصول على معونات مشروطة : إن مشكلة التنمية في البلدان النامية لها أبعاد مرتبطة تاريخيا بعلاقات القوة الدولية التاريخية، وقضية المعونة الدولية على سبيل المثال كأحد هذه العوامل المساعدة، حيث نلاحظ أن الدول الكبرى تنظر إلى اعتبار مساعدات التنمية وسيلة من وسائل السياسة الخارجية قبل النظر إليها كواجب إنساني وأخلاقي، وهذه المعونات يتسبب عنها مجموعة من المشاكل للدول النامية لها أثرها على ميزان مدفوعاتها، بالإضافة إلى ارتباط هذه المعونات بشروط معينة كقصر استخدامها على شراء بضائع من الدول المانحة لها.
ب- نقص رؤوس الأموال : وهي تعد من المشكلات التي تواجه الدول النامية، وترجع مشكلة نقص رؤوس الأموال إلى أسباب متعددة أهمها نقص المدخرات، ووجود أساليب غير إنتاجية تمارسها الطبقات الثرية، والتي تهرب أموالها في الغالب للخارج أو صرفها في مجالات لا تدر عائد إنتاجي، وتركيزها على الاستثمار الاستهلاكي بدلا من الاستثمار الإنتاجي ويزيد من حدة المشكلة نقص المنظمين والخبراء والفنيين والإداريين.
جـ- عدم تنوع الصادرات : تعتمد الدول النامية في اقتصادياتها على منتج واحد يمثل النسبة الغالبية من صادراتها ويتسبب عدم تنويع الصادرات خضوع اقتصادياتها لتقلبات الاقتصاد العالمي وتقلبات الأسعار العالمية التي تؤدي في أغلب الأحوال إلى غير صالح هذه الدول.

7- معوقات متصلة بالقطاع الزراعي : هناك عدة عوامل أساسية وحاسمة يؤدي عدم الاهتمام بها إلى وجود معوقات متعددة تؤثر على كفاءة القطاع الزراعي في زيادة الإنتاجية في الدول النامية وأهم هذه العوامل [3] :

أ- ضآلة مخصصات البحوث في ميزانيات تلك البلدان على الرغم من أن البحوث العلمية تساهم في تنمية إنتاجية الأرض الزراعية وتحسين السلالات الحيوانية ومكافحة أمراضها والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن.
ب- عدم وصول المجهودات المبذولة لتحسين وسائل الري والصرف وصيانة إنتاجية الأراضي المزروعة إلى المستويات المطلوبة مع وجود الاعتداء المستمر على الأراضي الزراعية.
جـ- عدم توافر إمكانيات زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية زيادة سريعة.

[1] كمال التابعي : مرجع سابق، ص ص 81-82.
[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : مرجع سابق، ص ص119-120.
[3] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص ص211-212.

المبحث الثالث : التنمية الريفية وتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي

يرتبط تحقيق التنمية الريفية في إطارها المستدام، والذي تسعى إليه غالبية الدول، بجملة من الأبعاد والمضامين والتي تعتبر أساس الفعل التنموي الريفي، وهذه الأبعاد والتي هي من مقومات التنمية الريفية سيكون لها جملة من الآثار الإيجابية على مستوى معيشة سكان الدولة وتطورت أبعاد التنمية الريفية بتطور مفهومها، حيث كانت التنمية الريفية في البداية تركز على الجانب الزراعي فقط، ومن ثم تطور المفهوم لينجر عن إحداث التنمية الزراعية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول : أهمية ومفهوم التنمية الزراعية

إن معظم البرامج التنموية الريفية سواء كانت على المستوى الوطني أو الدولي ركزت في البداية على تحقيق التنمية الزراعية باعتبارها النقطة الأساسية التي يتم من خلالها تحقيق التنمية الريفية ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة داخل إقليم الدولة الواحدة، ومن هنا لا بد أن نعرج على الزراعة ودورها في التنمية وأهدافها وأهم العناصر المرتبطة بها في النظم الاقتصادية على أساس أنها المصدر التمويلي الأول لكثير من سكان العالم.

1- أهمية التنمية الزراعية : إن التنمية الزراعية هي جوهر التنمية الريفية، فالغالبية من السكان يعملون بالزراعة والباقي يعملون في مهن أخرى، ولا جدال فيه أنها مازالت وستبقى لفترة غير قصيرة تمثل أحد القطاعات الرئيسية في البنيات الاقتصادية، وعليه فإن التنمية الزراعية بطريقة متوازنة مع بقية القطاعات الاقتصادية تعتبر متطلبا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة وتساعد في نفس الوقت على حل الكثير من المشاكل والعقبات التي تواجه تلك التنمية وتؤكد الاستقرار في التنمية الاقتصادية بصفة عامة[1].

إن موضوع التنمية الزراعية لا يخرج عن فكرة خلق مستوى أعلى للمعيشة في حدود المناطق الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية للوحدة المساحية من الاستثمار بتطبيق الأساليب الحديثة في الزراعة وزيادة الخدمات الزراعية، وأن التنمية الزراعية لا تتحقق بتوفير مستلزمات الإنتاج الحديثة فحسب، بل إن العملية تكمل بتطوير ورفع كفاءة الإنسان الذي يستخدم تلك اللوازم والموارد المتاحة في المنطقة الريفية لأن التنمية الزراعية هي التي تنصرف إلى جميع الاجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية. والتي تتحقق عندما تبدأ الزراعة بالخروج من أطواق الزراعة التقليدية والاتجاه نحو التطور من خلال انتشار المبتكرات الميكانيكية والبايلوجية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج التقليدية المتمثلة بالأرض والقوى العاملة.

وزيادة الإنتاج الزراعي يعني زيادة الدخل الحقيقي للفرد والتي يمكن التوصل إليها عن طريق الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة كالخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات أعلى في النمو لأن الأهداف التي تسعى إليها التنمية الزراعية تتمثل في زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للريف والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وكذلك التشابك مع القطاع الصناعي*، فالزراعة تكمل النمو الصناعي وتعد من أساسيات التقدم في الدول[2].

---

[1] العيرج عودة : مرجع سابق، ص ص26- 27.

[2] وهاب فهد الياسري : مرجع سابق، ص ص95- 96.

* وهنا نجد العالم الاقتصادي المشهور آرثر لويس الذي قسم المجتمع إلى قطاعين، القطاع الأولي زراعي والثاني صناعي، وأوضح أن قطاع الزراعة في الدول النامية به فائض في العمالة التي يمكن استغلالها في قطاع الصناعة حيث ترتفع الإنتاجية لتلك العمالة مقارنة بالإنتاجية في قطاع الزراعة منخفض الإنتاجية، واليوم تعتمد التنمية الاقتصادية على التصنيع، إن المؤيدين لنجاح التنمية الاقتصادية يرون أن قطاع الزراعة جزء من الاستراتيجية العامة للتقدم الاقتصادي وخاصة في 61 دولة من دول العالم التي يكون فيها الدخل منخفضا جدا، إن تحقيق التنمية الزراعية وزيادة التوظيف جزء أساسي من عملية التنمية الاقتصادية. للمزيد يمكن الإطلاع على :

- ميشيل تودارو : **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض – السعودية، 2006، ص400.

ومن هنا فإن القطاع الزراعي يدعم الاقتصاد القومي من خلال أربع آليات رئيسية [1]:

– يعتمد توسع القطاعات غير الزراعية أساسا، على القطاع الزراعي المحلي من خلال توفير العرض اللازم من السلع الغذائية لطلب هذه القطاعات، بفعل إيجاد فئات دخلية جديدة.

– بفعل التحيز للقطاع الزراعي في بداية مراحل التنمية، فإن السكان الزراعيون يمثلون النسبة الأكبر من الطلب المحلي على المنتجات الصناعية المنتجة محليا.

– نظرا لاتجاه الأهمية النسبية للقطاع الزراعي إلى الانخفاض، مع تطور مراحل النمو والتنمية، إلا أن القطاع الزراعي يمثل مصدرا لرأس المال والعمل كبقية القطاعات.

– يساهم القطاع الزراعي في ميزان المدفوعات، إما من خلال صادراته الزراعية أو من خلال التوسع في إحلال السلع الزراعية المستوردة سابقا.

2– مفهوم التنمية الزراعية : تطرق العديد من المفكرين إلى مفهوم التنمية الزراعية، ومن جملة هذه التعاريف نذكر[2] :

عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الإرتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

كما عرفت التنمية الزراعية على أنها : " عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدي الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، أو بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الإستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد إستغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية ".

ووفق ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2005، فإن التنمية الزراعية هي : "استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا الزراعية ".

من هذه التعاريف نجد أن مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في إتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنمية الزراعية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

في عام 1988 عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية التنمية الزراعية والريفية المستدامة بأنها : " إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية وبحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، إن مثل استراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع"[3].

---

[1] المعهد العربي للتخطيط : **تقرير التنمية العربية " نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي"**، الكويت – الكويت، العدد الأول، 2013، ص40.

[2] محمد غردي : **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع : التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03- الجزائر، 2011- 2012، ص8.

[3] محمود الأشرم : **التنمية الزراعية المستدامة – العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص50.

3- العوامل أو النقاط الأساسية في التنمية الزراعية (المتطلبات): لقد تم استيعاب متطلبات التنمية الزراعية الواسعة بشكل جيد وبالتالي يجب عدم نسيانها في البحوث المعاصرة، فلقد اهتم متخذو القرارات واختصاصيو التنمية الزراعية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بشكل أساسي بالنمو ويمكن تلخيص الدروس المنبثقة عن خبرتهم المذكورة بخمسة عوامل أو نقاط أساسية للتنمية الزراعية هي [1]:

أ- الابتكار أو التجديد (Innovation)، أي خلق وإيجاد نظم البحث الزراعي والإرشادي الوطنية القوية (في القطاعين العام والخاص) ونشر تقنيات زيادة الإنتاجية؛

ب- البنية التحتية (Infrastructure) وبخاصة أنظمة النقل والطرق الجديدة؛

جـ- المدخلات (Inputs) أي وضع أنظمة توريد فعالة للخدمات الزراعية وبخاصة لمدخلات المزرعة الحديثة والتصنيع الزراعي ومياه الري والتمويل؛

د- المؤسسات الخاصة (Institutions) الفعالة والأسواق المتحررة التي تقرب المزارعين من الأسواق المحلية والدولية والمؤسسات العامة الفعالة، التي تقدم للمزارعين الخدمات التي لا يمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص؛

هـ- الحوافز (Inventives) أي وضع سياسات اقتصادية وتجارية وسياسات قطاعية محفزة للزراعة وغير معرقلة لنموها.

المطلب الثاني : دور الزراعة في التنمية

توفر الزراعة وظائف لـ1.3 مليار نسمة في العالم، ويتواجد 97 % منهم في البلدان النامية، ويستمد ما بين 60 و 90 % من الأسر الريفية مداخيلها من الزراعة في 14 بلدا مع بيانات قابلة للمقارنة، حيث تقسم هذه البيانات بين البلدان على النحو التالي [2]:

- البلدان القائمة على الزراعة : تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للنمو، حيث تمثل 32 % من نمو الناتج الإجمالي في المتوسط، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى حصتها الكبيرة في الناتج الإجمالي، ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية (70%)، وتضم هذه المجموعة من البلدان 417 مليون نسمة، ويتواجدون بالدرجة الأولى في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعيش 82% من سكان الريف في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في بلدان قائمة على الزراعة.

- البلدان التي تمر بمرحلة تحول : لم تعد الزراعة مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي، حيث تسهم في المتوسط بنسبة 7 % فقط من نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن الفقر لا يزال مستشريا إلى حد كبير في المناطق الريفية (82% من جميع الفقراء)، وتضم هذه المجموعة التي تمثلها نموذجيا الصين والهند وإندونيسيا والمغرب ورومانيا أكثر من 2.2 مليار نسمة من سكان المناطق الريفية، (98% من سكان الريف في جنوب آسيا، و96% في شرق آسيا والمحيط الهادي، و92% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون في البلدان التي تمر بمرحلة تحول).

- البلدان المتحضرة : تساهم الزراعة مباشرة وإنما بصورة أقل في النمو الاقتصادي (5% كمعدل)، وينتشر الفقر في المناطق الحضرية بالدرجة الأولى، ومع ذلك فإن المناطق الريفية لا تزال تضم 45% من الفقراء، وتشكل الصناعات الزراعية والخدمات الغذائية ما يناهز ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وتتكون هذه المجموعة التي تشتمل على 255 مليون نسمة من سكان الريف، من معظم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والعديد من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى ويعيش 88% من سكان الريف في هاتين المنطقتين في بلدان متحضرة.

[1] محمود الأشرم : مرجع سابق، ص ص58- 59.

[2] منظمة الأغذية والزراعة العالمية : **التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية - أي أدوار للثروة الحيوانية**، تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التقرير العاشر، ص 42.

ومن خلال ما سبق ذكره من مساهمات الزراعة في النمو الاقتصادي، فإن التاريخ الاقتصادي يشير إلى أن الزراعة لعبت دورا هاما في تنمية اقتصاديات البلدان الصناعية حاليا، فقد كانت مصدرا كبيرا لتراكم رأس المال ومد الصناعات الناشئة بمتطلباتها من القوى العاملة والمواد الخام خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كما حصل في انجلترا وفرنسا ومن ثم تبعتها على هذا المنوال كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. إن الدور الذي تضطلع به التنمية الزراعية يمكن أن يتجلى بالنواحي التالية [1]:

أ- الغذاء للمواطنين : وهو الهدف الاستراتيجي الأول في سياسات الشعوب، وهو ما تسعى إليه الشعوب كافة خاصة البلدان النامية التي تعاني من أزمة خطيرة في نقص الأغذية وعدم كفايتها، وفي هذه الحالة تنقصه عناصر هامة مثل الفيتامينات والبروتين، وهذا يعرض الصحة العامة للخطر ويضعف المناعة ضد الأمراض كما ينقص الطاقة على العمل وعليه فإن تحسين الغذاء وزيادته كميا أي إحداث تنمية في القطاع الزراعي سيترتب عليه دور هام في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية.

ب- مد الصناعات التمويلية بالمواد الخام الأولية : تعتبر الزراعة المصدر الأساسي للعديد من الصناعات التحويلية فصناعة النسيج تحتاج إلى الأقطان والصناعات الصوفية تحتاج إلى الأصواف، وهكذا الصناعات الجلدية والصناعات الغذائية والدوائية، وعليه فإن تنمية القطاع الزراعي تعتبر مقدمة أساسية لإحداث التنمية في مجموعة كبيرة من الصناعات التحويلية.

ج- دفع عجلة التنمية الاقتصادية : تمتلك الزراعة عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها وتطويرها فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن تلك العوامل ما يلي [2] :

- **الموارد الطبيعية** : وهي تشمل الأراضي الزراعية والمياه والنباتات والحيوان والعوامل الجغرافية والمناخية.
- **الموارد البشرية** : وهي مصدر العمل المحرك لأي نشاط إقتصادي.
- **الموارد الرأسمالية** : وهي نتيجة تراكمات رأسمالية من عمليات إنتاجية سابقة يمكن تحويلها من نشاط إلى آخر.

هذه العوامل التي يمتلكها القطاع الزراعي إذا ما نمت بشكل سريع ومنظم فإنها تؤثر في نمو الدخل القومي الحقيقي فزيادة عوامل الإنتاج من الأرض الزراعية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية الزراعية لعنصر العمل يعمل على تحرير العمل من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى ومنها قطاع الصناعة وهذا يقضي إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد ككل، وزيادة حجم التراكم الرأسمالي وكذلك بقية العوامل الأخرى فإنها تمارس تأثيرا أساسيا على سرعة التنمية من خلال كونها محددات لسرعة التقدم الزراعي.

د- رفع مستوى معيشة السكان : خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.

هـ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة : وذلك من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب إرتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى باقي القطاعات[3].

---

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي : مرجع سابق، ص ص125- 126.

[2] خلف بن سليمان بن صالح النمري : **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية – مصر، 1999، ص4.

[3] محمد غردي : مرجع سابق، ص9.

و– الزراعة المصدر الأساسي للقوى العاملة في القطاعات الأخرى : فقد استنتج كلارك من استقرائه للتاريخ الاقتصادي وجود علاقة قوية بين التقدم الاقتصادي وانتقال الأيدي العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، فحيثما يحصل استثمار أو تطور في قطاع ما سيجد الزراعة المصدر الهام لتمده باحتياجاته من القوى العاملة.

ز– المساهمة في وفرة النقد الأجنبي : حيث تلعب الزراعة دورا متميزا في تأمين النقد الأجنبي من خلال أولا الحد من صرف هذا النقد على الاستيرادات الزراعية الأجنبية إذا ما تجمعت الزراعة المحلية على توفير بدائلها، وثانيا زيادة عرض النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات الزراعية الخارجية.

ط– تحقيق الأمن الغذائي : حيث يضطلع هذا الدور ببعد سياسي واستراتيجي، فالأمن الغذائي للشعوب يكون أمضى تأثيرا عليها من السلاح وهو ما نشاهده اليوم من محاولات الإذلال التي تمارسها الدول الغربية ضد العديد من الدول النامية، إن هذا الدور الكبير ينبغي أن تقوم به الزراعة، وهو الأمر الذي يحتم علينا تنمية اقتصادنا الزراعي لمواجهة هذه الاحتمالات[1].

إن جوهر ما تصبو إليه التنمية الزراعية خاصة في جانبها الاجتماعي هو تحقيق الأمن الغذائي، لهذا فإن التنمية الريفية ومن خلال بعدها الأول الأساسي المتمثل في التنمية الزراعية تسعى من خلال سياساتها وبرامجها المختلفة إلى تحقيق الأمن الغذائي عبر تطوير وتنمية نظمها الزراعية واستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية، الذي يعتبر مطلب الكثير من دول العالم عامة والدول النامية خاصة.

المطلب الثالث : التنمية الريفية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

تشكل قضية الأمن الغذائي في وقتنا الحاضر جوهر بحوث وخطط التنمية في سياسات الدول والمنظمات الدولية المختلفة، فهي أحد المشاكل الرئيسية في اختلال الموازين التنموية وتنامي ظاهرة الفقر والجوع في العالم، حيث قامت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية على غرار منظمة الأغذية والزراعة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في البحث عن سبل زيادة معدلات الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي العربي، ويرتكز تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى على تفعيل التنمية الزراعية وزيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية لمختلف المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية، ومن هنا فإن الأمن الغذائي يعتبر من ركائز وأبعاد التنمية الريفية في جانبها الزراعي والتي تسعى إلى تحقيقه السياسات التنموية الريفية عبر مختلف الدول.

1– مفهوم الأمن الغذائي : لقد تعددت جوانب الأمن الغذائي ومن ثم تعددت مفاهيمه، إذ يعتبر الغذاء من أهم الحاجات الأساسية للإنسان التي تضمن له تحقيق توازنه الفيزيولوجي، ومن ثم يمكنه أداء وظائفه بفعالية أكبر، ومنذ بداية الإنسانية كان اهتمام الإنسان بضرورة توفير ما يسد حاجته من الغذاء، وكان آنذاك الاعتماد بشكل كلي على ما تجود به الأرض وانعدام الوسائل المتطورة لتمكنه من تنويع غذائه، ولقد قطعت الدول المتقدمة أشواطا كبيرة في تأمين غذائها في حين مازالت الكثير من الدول النامية تعاني من عدم قدرتها على تحقيق ذلك، إذ يتوقف معدل النمو الاقتصادي على معدل النمو النسبي للإنتاج والسكان، ولهذا يعتبر التقدم الاقتصادي سباق بين قوتين، قوة لزيادة عدد السكان، وأخرى لزيادة الإنتاج، فإذا تزايد السكان بمعدل أكبر فإن حصة الفرد من الإنتاج الكلي تنخفض، وإذا زاد الإنتاج بمعدل أكبر فإننا نحصل على التقدم الاقتصادي[2].

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي : مرجع سابق، ص ص126 -127.

[2] كمال حوشين : **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر– الجزائر، 2006–2007، ص253.

يعتبر الأمن الغذائي مصطلحا حديثا ظهر في بداية السبعينيات، وشاع استخدامه في البلاد النامية، حيث شهد العالم النامي نقصا كبيرا في حجم المنتج ومستوى المخزون من الغذاء، على نحو زاد من تبعيته للخارج في تأمين حصوله على احتياجاته الأساسية من الغذاء وقد تزامن الاهتمام بمشكلة غياب الأمن الغذائي مع تفاقم مشكلة سوء التغذية في البلاد النامية، وأصبح البحث عن حل لهذه المشكلة محور اهتمام واضعي السياسة في الوكالات والهيئات الدولية وفي البلاد النامية نفسها، حيث تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو" FAO في مؤتمرها العالمي في روما عام 1995، إلى أن ما يقرب من 1300 مليون نسمة في كافة أنحاء العالم يعانون من نقص مزمن في التغذية، كما أن هناك حوالي 199 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من نقص حاد ومزمن في البروتين والطاقة وتوقعت منظمة "الفاو" FAO في نفس المؤتمر أن يظل نحو 730 مليون نسمة داخل دائرة الجوع بحلول عام 2010 ما لم تتخذ إجراءات فعالة وحاسمة لمواجهة هذه المشكلة[1].

2- تعريف الأمن الغذائي : من التعاريف التي أعطيت لتحديد هذا المفهوم نجد التعريف الذي يشير إلى أن الأمن الغذائي هو : " إمكانية حصول أفراد المجتمع في الأوقات كلها على الغذاء الكافي، والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم "[2].

يتأتى مضمون هذا التعريف من حصيلة متغيرات متعددة، في مقدمتها سيادة الكفاءة الإنتاجية للغذاء، وتوافر الوسائل المساندة، والنظم المؤسسية المساعدة للإنتاج الزراعي، بحيث يمكن فئات المجتمع الداخلية كلها من تحقيق "تغذية كافية" سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة، مثل الجفاف أو الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المحلية للغذاء، أو التزايد في دالة النمو السكاني بنظيرتها من النمو في الغذاء.

وقد يعني الأمن الغذائي على المستوى الدولي : " تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد الواحد أو مجموعة بلدان متعاونة من تأمين أكبر قدر ممكن من الحاجات الغذائية، دون الحاجة إلى طلب المعونة أو الاستيراد من الخارج "[3]. ويركز هذا التعريف على إمكانية التعاون بين مجموعة من الدول في وضع سياسات زراعية قومية تكفل احتياجاتها من الغذاء، كما هو الحال على المستوى العربي وما تسعى إليه المنظمة العربية للتنمية الزراعية في وضع سبل وخطط توسيع المنتجات الزراعية العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

كما تبنت العديد من المنظمات الدولية مفهوم الأمن الغذائي على أنه : "عملية استمرار إنتاج الغذاء بشكل يكفي احتياجات سكان العالم والعمل على ضمان توزيعه على الدول والإقليم بشكل يلبي حاجيات الأفراد من الاستهلاك مع تأمين مخزون احتياطي عالمي يكفي لسد العجز الناتج عن الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى نقص في الغذاء لمدة معينة " ومن أهم هذه التعريفات التي قدمتها هذه المنظمات ما يلي [4] :

- منظمة الأغذية والزراعة : " يتوفر الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافي ومغذي وصحي يلبي احتياجاتهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة نشطة وصحية ".

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : " يتحقق الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال إتاحة الغذاء دون عراقيل لكل الأفراد حيث يرتبط تحقيق هذا بالعديد من العوامل التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها، ومن أهم تلك العوامل الإمكانيات الطبيعية والمستوى التقني والأداء الاقتصادي ".

---

[1] محمد السريتي : **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية – دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية–** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية- مصر، 2000، ص8.

[2] سالم توفيق النجفي : **الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص53.

[3] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي : مرجع سابق، ص127.

[4] بومدين زاوي : **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر- الجزائر، 2015-2016، ص ص67- 68. بتصرف.

المطلب الرابع : أوضاع الأمن الغذائي في العالم للفترة (2000–2016)

في عام 2016، ارتفع عدد الذين يعانون من قصور التغذية في العالم إلى ما يقدر بنحو 815 مليون شخص مقارنة بـ 777 مليون شخص في عام 2015، ولكنه لا يزال منخفضا مقارنة بـ 900 مليون شخص في عام 2000، في حين أنه من المتوقع أن يكون انتشار قصور التغذية قد ازداد إلى ما يقدر بـ 11% في عام 2016، فإن هذا الرقم لا يزال أقل بكثير من المستوى الذي كان عليه قبل عقد من الزمن، ومع ذلك فإن الزيادة الأخيرة تثير قلقا بالغا وتشكل تحديا كبيرا أمام الالتزامات الدولية بإنهاء الجوع بحلول عام 2030[1].

يعتبر مؤشر انتشار قصور التغذية الذي صدر في عام 1974 المؤشر الدولي لقياس الجوع وانعدام الأمن الغذائي وبالتالي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مؤشر انتشار قصور التغذية كمؤشر لرصد المقصد 2–1 لهدف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وضعت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا أداة جديدة لتكملة المعلومات التي يوفرها مؤشر انتشار قصور التغذية* [2]: مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، واستنادا إلى البيانات التي تم جمعها مباشرة من عينات تمثل الأفراد من حوالي 150 بلدا في جميع أنحاء العالم، تقيس هذه الأداة قدرة الناس على الحصول على الغذاء الكافي، وبالتالي ينشر تقرير 2017 لأول مرة مؤشرا لانعدام الأمن الغذائي الحاد، ويحتسب هذا التدبير مؤشر انتشار قصور التغذية بشكل تقريبي، بما أن هذين المؤشرين يعكسان مدى الحرمان الشديد من الأغذية، ولكنهما يستندان إلى مصادر مختلفة للبيانات ومنهجيات مختلفة، وتعد تقديرات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي محدثة أكثر، حيث تتوفر أحدث التقديرات المرصودة لعام 2016، في حين أن مؤشر انتشار قصور التغذية يستمد عادة من بيانات لا تتوفر إلا بعد عدة سنوات.

تشير أحدث التقديرات عن انتشار قصور التغذية إلى أنه على الرغم من النمو السكاني الكبير، انخفضت نسبة الذين يعانون من قصور التغذية في العالم من 14.7% في عام 2000 إلى 10.8% في عام 2013، غير أن معدل الانخفاض هذا قد تباطا بشكل كبير مؤخرا، حيث توقف بشكل فعلي بين عامي 2013 و 2015، ومما يبعث على القلق أكثر من ذلك أن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2016 تشير إلى أن انتشار قصور التغذية في العالم ربما قد ارتفع إلى 11%، مما يعني العودة إلى المستوى المسجل في عام 2012 ويشير احتمال عكس الاتجاه التنازلي الذي استمر خلال العقود الأخيرة. ويوضح لجدول أدناه أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في ارتفاع منذ عام 2014 وقد بلغ حوالي 815 مليون شخص في عام 2016.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون: **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017– بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي–**، منظمة الأغذية والزراعة روما– إيطاليا، ص2.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون : المرجع السابق، ص ص4-5.

* تم تقدير انتشار قصور التغذية لعام 2016 كالتالي : تقدير متوسط ومعامل التغذية في الاستهلاك الغذائي المعتاد على أساس نوعين من المعلومات المساعدة، أولا: تم تحديث متوسط مستويات الاستهلاك الغذائي باستخدام الأرصدة السلعية المتاحة من قبل شعبة التجارة والسلع التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وثانيا : استخدمت الأدلة التي وفرها مقياس المعاناة من انعدم الأمن الغذائي التي جمعها في الأعوام 2014 و2015 و2016، لتقدير التغيرات في معامل التباين الذي تستند إليه تقديرات انتشار قصور التغذية لعام 2016، وقد أجريت هذه التوقعات للبيانات المجمعة على المستويات العالمية والإقليمية والإقليمية الفرعية فقط.

الجدول رقم (03) : عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ونسبتهم للفترة 2000-2016.

السنوات	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بـ : المليون نسمة	نسبة انتشار نقص التغذية في العالم بـ : %
2000	900	14.7
2001	917.5	14.8
2002	936.3	14.9
2003	947.2	14.9
2004	941.7	14.6
2005	926	14.2
2006	890.9	13.5
2007	854.5	12.8
2008	831.8	12.3
2009	814.7	11.9
2010	794.6	11.5
2011	782.1	11.2
2012	779.3	11
2013	775.4	10.8
2014	775.4	10.7
2015	777	10.6
2016	815	11

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على تقارير منظمة الأغذية والزراعة حول الأمن الغذائي والتغذية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد الأشخاص الذين يعانون من قصور التغذية تباينت مستوياتهم منذ سنة 2000 حيث مر عددهم بفترات بين التزايد والنقصان، فبعد ماكان عددهم 900 مليون شخص سنة 2000، ارتفع عددهم إلى 941.7 مليون شخص سنة 2004 إلا أن نسبتهم مقارنة بعدد السكان بقت تتراوح في حدود 14 %، ثم بدأ عددهم في تناقص مستمر منذ سنة 2004 وحتى غاية سنة 2014، ليصل عددهم ما يقارب 775.4 مليون شخص بنسبة انتشار قدرت آنذاك بـ 10.7 %، لتعاود متوسطات الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية الارتفاع لسنوات 2014 و2015 و2016 لتصل سنة 2016 إلى ما يقارب 815 مليون شخص بنسبة انتشار قدرت بـ11% وتعود هذه التباينات في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ونسبة انتشارهم إلى تباين الأوضاع السياسية والاقتصادية في العديد من أقاليم العالم والتي اجتاحتها بعض الظروف الصعبة أدت إلى زيادة تفاقم سوء التغذية بها، كما حدث في جنوب السودان واليمن وسوريا ونيجيريا وبعض الدول الأخرى، ويبين الجدول رقم (04) توزيع انتشار قصور التغذية في العالم بحسب الإقليم للفترة 2000-2016.

الجدول رقم (04) : انتشار قصور التغذية في العالم بحسب الإقليم للفترة 2000-2016

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	(نسبة مئوية)								
العالم	14.7	14.2	11.5	11.2	11	10.8	10.7	10.6	11
أفريقيا	24.3	20.8	18.3	17.9	17.8	17.8	18.1	18.5	20
أفريقيا الشمالية	6.8	6.3	5.1	4.8	8.5	8.4	8.3	8.3	8.3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	28.1	23.7	20.6	20.2	20	20	20.4	20.8	22.7
شرق أفريقيا	39.3	34.3	30.9	30.2	30.6	30.6	30.9	31.1	33.9
أفريقيا الوسطى	37.4	29.4	23.8	23.1	22.5	22.3	24	24.4	25.8
أفريقيا الجنوبية	7.1	6.4	6.7	6.3	6.2	6.2	6.5	6.6	8
أفريقيا الغربية	15.1	12	10	9.9	9.9	9.8	9.8	10.4	11.5
آسيا	16.7	17	13.2	12.8	12.5	12.2	11.9	11.6	11.7
آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية	17.6	20.1	15.7	15.7	15.6	15.4	15.1	14.7	14.2
آسيا الوسطى	15.7	14.2	10.6	9.9	9.1	8.4	8.2	8.2	8.4
آسيا الجنوبية	17.7	20.4	15.9	15.9	15.9	15.7	15.5	14.9	14.4
آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا	16.6	15.2	11.6	10.9	10.4	9.9	9.6	9.2	9.7
آسيا الشرقية	14.6	14.1	11.3	10.7	10.3	9.9	9.5	9.1	9
جنوب شرقي آسيا	22	18.1	12.4	11.3	10.7	10	9.7	9.4	11.5
آسيا الغربية	11.3	10.5	9.4	9.1	8.9	8.7	8.9	9.3	10.6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12	9.1	6.8	6.6	6.4	6.3	6.3	6.3	6.6
أمريكا اللاتينية	11	8	5.9	5.7	5.5	5.4	5.4	5.5	5.9
أمريكا الوسطى	8.1	8.3	7.1	7.2	7.1	1.	6.9	6.7	6.5
أمريكا الجنوبية	12.2	7.9	5.4	5.1	4.8	4.7	4.8	5	5.6
البحر الكاريبي	23.8	23.3	19.9	19.3	19.4	19.2	18.9	18.4	17.7
أوسيانيا	5.3	5.3	5	5.2	5.3	5.7	6	6.4	6.8
أمريكا الشمالية وأوروبا	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>	2.5>
مجموعة البلدان الأخرى :									
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	9.3	8.7	7.6	7.3	8.7	8.5	8.6	8.8	9.5

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وآخرون : حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017– بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي–، منظمة الأغذية والزراعة، روما– إيطاليا، ص6.

يرجع الركود في المتوسط العالمي لانتشار قصور التغذية بين عامي 2013 و 2015 إلى تغييرين متباينين على المستوى الإقليمي : ازدياد نسبة الذين يعانون من قصور التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء، واستمرار الانخفاض في آسيا في الفترة نفسها، غير أنه في عام 2016 ازدادت نسبة انتشار قصور التغذية في معظم المناطق باستثناء شمال أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وكان التدهور أشده في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تضم أعلى معدل لانتشار قصور التغذية، مما يؤثر على نسبة مثيرة للقلق تصل إلى 22.7% من السكان في عام 2016.

من هنا وبرغم السياسات الوطنية والدولية التي انتهجتها العديد من الدول والمنظمات الحكومية التابعة للأمم المتحدة على غرار المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لمحاربة نقص التغذية وتحقيق الأمن الغذائي لشعوب العالم إلا أن النتائج والتقديرات مازالت تنذر بالخطر، فوجود نسبة 11% من سكان العالم يعانون من نقص التغذية في 2016 يعتبر أمرا غاية في الخطورة، ومنا هنا كان لابد من اتخاذ اجراءات جديدة

لتحديث الزراعة وتحقيقها في إطارها المستدام المبني على محاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما تسعى إليه المنظمات الدولية والحكومية من خلال تبني سياسة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في هدفها المتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي[1].

المبحث الرابع : التنمية الريفية ومحاربة الفقر وتحقيق الاستدامة

إن تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي يعتبران النقطة الأولى الأساسية في مضامين التنمية الريفية وأبعادها، ولقد تطورت هذه المضامين والأبعاد لتشمل عنصر مهم في إطار التنمية الريفية والزراعية وهو محاربة الفقر الذي يعتبر من أهم خصائص المجتمعات الريفية، ومع تطور مفاهيم التنمية ومضامينها بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة وظهور مفهوم التنمية المستدامة، أصبح من الضروري أن تشمل التنمية الريفية جانب الاستدامة وذلك بالمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى بعدي محاربة الفقر الريفي والتنمية الريفية المستدامة واللذين يعتبران من أساسيات التنمية الريفية على مستوى السياسات التنموية الوطنية والدولية.

المطلب الأول : مفهوم الفقر والفقر الريفي

يشكل الفقر أحد الخصوصيات والمقومات الأساسية للمجتمع الريفي، الذي عانى ولفترات طويلة من الزمن من نقص المداخيل وقصور مستويات المعيشة، فالغالبية العظمى من سكان العالم الفقراء تعيش في المناطق الريفية، لهذا فإن جل السياسات التنموية الريفية تسعى إلى محاربة الفقر والتقليل من آثاره على مستوى المجتمعات المحلية الريفية، وبالتالي فإن محاربة الفقر الريفي وضعت ضمن استراتيجيات وأبعاد التنمية الريفية الأساسية، وخاصة مع تفاقم حدته وزيادة معدلات نقص التغذية في العالم، مما جعل هذا البعد يدخل ضمن خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتي تسعى دول العالم إلى تحقيقها، أي محاربة الفقر الريفي والتقليل من آثاره .

1- مفهوم الفقر : على امتداد الزمن شغلت مشكلة الفقر Poverty المجتمعات الإنسانية، بسبب تعدد أسباب هذه الظاهرة وتنوع قياسها وتحدد مضامينها والاختلاف الأيدلوجي في النظر اليها . إلا أنه في الإطار المفاهيمي العام يمكن النظر للفقر بأنه " ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية تنمو في سياق تاريخي- مجتمعي- جغرافي ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه ". وإلى وقت قريب كانت معظم المعالجات النظرية لظاهرة الفقر قائمة على أسس مادية تقليدية محدودة الأفق في معالجتها للأسباب والمعايير والحلول، مما جعلها قاصرة على تحقيق صفة الشمول، بسبب شدة التباين فيما بين الدول من جهة، ولظهور متغيرات متسارعة في منظومات الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جهة أخرى[2] .

يختلف مفهوم الفقر Poverty باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، ولا يوجد إتفاق دولي حول تعريف الفقر نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر ومعدلات الإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، ولذا عرف على أنه : " حالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك

[1] يمثل تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017 بداية حقبة جديدة في مجال رصد التقدم المحرز نحو التوصل إلى عالم خال من الجوع وسوء التغذية – وهو هدف حددته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030)، ويدعو هدف التنمية المستدامة 2 البلدان إلى : " القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة "بحلول عام 2030، ويتألف هدف التنمية المستدامة 2 من ثماني مقاصد، ويجمع بين الجوع والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة تحت هدف واحد، مما يجبر المجتمع الدولي على التحرك نحو فهم ترابطها، وتعزيز نهج وإجراءات متكاملة للسياسات، وتتزامن بداية خطة عام 2030 مع بدء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، مما أضاف زخما للجهود المشتركة من أجل القضاء على الجوع ومنع أشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم. للمزيد يمكن الإطلاع على التقرير، ص 3.

[2] مهدي صالح دواي : **دليل الفقر البشري –1– دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية**، مجلة الفتح، جامعة ديالى – العراق، المجلد 3- العدد 31، 2007، ص ص127-128.

الغذاء، كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات "[1].

عرفه قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية على أنه : " اصطلاح نسبي وحالة يمكن تعريفها بمقارنة ظروف مجموعة من الناس أو اقتصاد بلد بكامله مع غيره ويعتمد مفهوم الفقر على سلسلة من الفرضيات حول مستوى المعيشة الملائم الذي يتمتع به البعض ولا يتمتع به البعض الآخر ".

وعرفته الموسوعة العربية العالمية على أنه : " العوز والحاجة ويصير الناس فقراء الدخل أو المورد الذي يكفل لهم أدنى مستويات المعيشة ودرجة الفقر يحددها نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان"[2].

2- أنواع الفقر : لقد تعددت أنواع وأوجه الفقر بتعدد المداخل المفسرة له ومن ضمن هذه الأنواع نجد [3]:

أ – الفقر المطلق : قد عرفته الأمم المتحدة في عام 1995 بأنه حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والمئونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات، بحيث يعتمد ليس فقط على الدخل ولكن أيضا على الحصول على الخدمات.

ب- الفقر النسبي : يعبر عن مقدار نسبي عادة بمتوسط الدخل القومي، بحيث يشير إلى موقع الفرد أو الأسرة مقارنة بمستوى متوسط الدخل في المجتمع المعني، كما يتحدد عادة بالحد الأعلى للدخل (10%) من السكان الأدنى دخلا، وهذا ما يعني أن الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر.

ج- الفقر المدقع : يعبر الفقر المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخله الوصول إلى حالة إشباع الحاجات الغذائية، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

د- الفقر الاجتهادي : يعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما، من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، وبذلك فإن خط الفقر لا يتغير بتغير الزمان والمكان فحسب، ولكن يختلف باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمان نفسه.

3- الفقر الريفي : يعيش أكثر من 70% من الفقراء الذين يقل دخلهم عن دولار واحد والبالغ عددهم 1.2 مليار إنسان في المناطق الريفية على مستوى دول العالم، وتوقع تقرير الفقر الريفي لعام 2001 الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*، إلى أن نسبة تزيد عن 60% منهم سوف تستمر معاناتهم تحت نفس الظروف حتى عام 2025، ولن يتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر إذا استمرت معدلات التنمية في الدول النامية على حالها دون تغيير[4].

---

[1] أبو بكر بوسالم، فاطمة بودرة : **دور ومتطلبات برامج التنمية الريفية في الاقلال من مستوى الفقر في ظل التوجهات الدولية**، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي – الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص39.

[2] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي : مرجع سابق، ص94.

[3] بلحول تمزوت، عبد الكريم فضيل : **الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في الجزائر**، مجلة الرواق، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان- الجزائر، العدد 09 ديسمبر 2017، ص222.

* تم إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام 1977م كمؤسسة مالية دولية تعمل على حشد الموارد الميسرة الشروط للبرامج التي تؤدي إلى تخفيف الفقر الريفي وتحسين التغذية. بالتالي فإن الصندوق يتمتع بولاية محددة جدا لمكافحة الجوع في المناطق الريفية والفقر في البلدان النامية. يتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في توفير التمويل المباشر وحشد الموارد الإضافية لبرامج مصممة خصيصاً لتعزيز النهوض الاقتصادي للفقراء في المناطق الريفية، بشكل أساسي من خلال تحسين إنتاجية الأنشطة الزراعية.

[4] مكي مدني الشبلي وآخرون : **دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم – السودان، 2002، ص18.

ورغم أن الريف لا يزال يمثل العمود الفقري لاقتصاديات أغلب الدول النامية رغم المحاولات المتكررة لتنويع مصادر الدخل، إلا أنه لحق به شتى صور التجاهل والإهمال والاستنزاف والاستغلال لصاح الحضر، إضافة إلى المستويات المتدنية في مجال الخدمات المقدمة إليه سواء المتعلقة بالبنية الأساسية أو الصحة أو التعليم، لذلك ارتبط الفقر منذ الأزل بالمناطق الريفية ويطلق عليه البعض أنه ظاهرة ريفية، ويرجع ارتفاع معدلات الفقر بالمناطق الريفية لمجموعة من الأسباب أهمها ما يلي [1]:

أ- رغبة النخبة من كبار ملاك الأراضي في استنزاف ثروات القرى وأهلها لخدمة مصالحهم الاقتصادية والسياسية، ويعزز هذا الاتجاه التوزيع غير العادل للأراضي الزراعية، والنظم الاقطاعية والعرقية والقبلية التي تساعد على استمرار عدم المساواة.

ب- التحيز للقطاع الحضري والصناعي في السياسات الاقتصادية الكلية، فالملاحظ أن الدول النامية حتى تلك التي تدرك أهمية التنمية الزراعية في الإقلال من الفقر الريفي انتهجت سياسات تمييزية ضد قطاع الزراعة، كثيرا من هذه السياسات نتجت عن جهود الدول النامية في مجال التصنيع في ظل سياسات حمائية لمنتجاتها الصناعية، مقابل فرض ضرائب ورسوم على أغلب الصادرات الزراعية، بل والسماح باستيراد سلع زراعية من الخارج بكميات كبيرة للحفاظ على أسعار منخفضة للغذاء لأسباب اجتماعية، تلك السياسات المجحفة بالقطاع الزراعي من شأنها الإضرار بدخول صغار المزارعين وبالتالي تهيئة المناخ لاتساع دائرة الفقر الريفي.

جـ- ضعف أو غياب شبكات الأمان الاجتماعي والتي من المفترض أن تحمي المجموعات الأكثر حساسية للفقر، أو تلك التي تعيش في مناطق مهمشة ومعرضة للقحط والجفاف والكوارث الطبيعية.

د- الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي كانت أعمق في تأثيرها على فقراء الريف حيث أحدثت انحرافا واضحا في توزيع الدخل والثروة لصالح الفئات المسيطرة على الموارد والخدمات، كما تسببت في تخفيض الإنفاق العام على خدمات التعليم والصحة، وتخفيض الدعم الموجه للزراعة، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار وبطء النمو.

هـ- يفتقر فقراء الريف في معظم الدول النامية إلى أصل هام هو الأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة، وفي الغالب تكون مساحة أراضيهم صغيرة إلى درجة تحول دون ضمان الرخاء التغذوي والمعيشي الملائم لأسرهم، كما أن قدرة الوصول إلى الأصول الإنتاجية الأخرى أضعف لدى فقراء الريف.

و- يتعذر على فقراء الريف تنمية أرصدتهم البشرية، لأن السياسات العامة المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والمياه والإصلاح البيئي منحازة بشدة للمناطق الحضرية في أغلب الدول النامية.

من المهم أن نلاحظ أن التركيز الريفي المطلق للفقر يرجع إلى أن معظم الانفاق الحكومي في الدول الأقل تقدما في الربع الأخير من القرن الماضي يتجه مباشرة إلى المناطق الحضرية وداخلها نحو القطاع الصناعي الحديث والقطاع التجاري سواء في مجال الاستثمار الاقتصادي المباشر أو في مجال التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى، فميل الانفاق الحكومي نحو القطاع الحضري الحديث يكون لب العديد من مشاكل التنمية، ومن ثم نحتاج إلى التعرض إلى نقطة واحدة هنا وهي أن أي قرارات سياسية تتخذ بشأن تخفيض أعداد الفقراء لا بد أن تكون مباشرة وتتجه بدرجة كبيرة نحو المناطق الريفية بصفة عامة وإلى القطاع الزراعي بصفة خاصة[2].

تلعب التنمية الزراعية والريفية والتوزيع العادل لفوائد النمو الاقتصادي دورا رئيسيا في الحد من الفقر والجوع في العالم وقد أظهرت العديد من الدراسات أن تأثير النمو الاقتصادي على الحد من الجوع والفقر يعتمد إلى حد كبير على طبيعة الازدهار في الصناعة أو على

[1] مكي مدني الشبلي وآخرون : مرجع سابق، ص ص18-19.
[2] ميشيل تودارو : مرجع سابق، ص221.

وجه التحديد الاقتصاد الريفي، فعلى سبيل المثال، أظهر تحليل البيانات الخاصة بالهند من البنك الدولي أن النمو في القطاعات الريفية والزراعية كان له تأثير أكبر بكثير على الحد من الفقر من النمو الصناعي والحضري، وقد أظهرت دراسات أخرى للعلاقة بين النمو والحد من الجوع نمطا مماثلا، تدعم هذه الأمثلة وغيرها الاستنتاج بأن النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي والريفي له تأثير أكبر بكثير من تأثير الصناعة والمناطق الحضرية على الحد من الفقر والجوع[1].

المطلب الثاني : أوضاع الفقر في العالم وإستراتيجية التنمية الريفية في الحد منه

مازال العديد من سكان العالم يعانون من ظاهرة الفقر، وخصوصا في المناطق الريفية، حيث ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بهذه المناطق، الأمر الذي تطلب من الدول السعي والبحث عن صياغة ووضع سياسات واستراتيجيات للحد منه وخاصة الفقر الريفي.

1- أوضاع الفقر في العالم : في أكتوبر 2017، أصدر البنك الدولي تقديرات للفقر العالمي في الفترة من 1981 إلى 2013 على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011. تجمع تقديرات الفقر الجديدة بين أسعار صرف تعادل القوة الشرائية لاستهلاك الأسر المعيشية من برنامج المقارنة الدولية لعام 2011 مع بيانات لأكثر من ألف وخمسمائة مسح منزلي في 163 دولة في العالم، بما في ذلك 25 دولة أخرى ذات دخل مرتفع. تم إجراء مقابلات مع أكثر من مليوني أسرة معطاة بشكل عشوائي لتقديرات عام 2013، مما يمثل 85 في المائة من سكان العالم بأسره[2].

تشير آخر تقديرات البنك الدولي في عرضها العام لأوضاع الفقر إلى أنه قد تحقق تقدم ملموس تجاه الحد من الفقر خلال العقود الماضية. ففي عام 2010، بلغ العالم المقصد المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية وهو خفض أعداد الفقراء إلى نصف ما كانت عليه عام 1990 بحلول عام 2015 أي قبل خمس سنوات من الأجل النهائي. لكن رغم هذا التقدم فإن عدد من يعيشون في فقر مدقع حول العالم مازال مرتفعا بدرجة غير مقبولة[3].

وتظهر أحدث التقديرات أنه في عام 2012، كان 12.7 في المائة من سكان العالم يعيشون على 1.9 دولار للفرد في اليوم أو أقل، بعدما كان 37 في المائة عام 1990 و44 في المائة عام 1981، ويعني هذا أنه في عام 2012 كان 896 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.9 دولار للفرد في اليوم بالمقارنة مع 1.95 مليار شخص عام 1990 و1.93 مليار شخص في 1981.

كانت وتيرة التقدم أبطأ عند معدلات الفقر الأعلى. وإجمالا، كان 2.2 مليار شخص يعيشون على أقل من 3.1 دولار للفرد في اليوم عام 2011، وهو متوسط خط الفقر في البلدان النامية ومقياس مشترك آخر للحرمان الشديد، ويمثل هذا انخفاضا طفيفا من 2.59 مليار شخص عام 1981. علاوة على ذلك، ففي حين تراجعت معدلات الفقر في جميع المناطق فقد كان التقدم متباينا [4]:

---

[1] Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture FAO : **Le Rôle de l'agriculture et du développement rural dans- la revitalisation des zones abandonnées/dépeuplées**, Document établi sous l'égide de la Sous-Division de l'assistance aux politiques -Bureau régional pour l'Europe, Juin 2006,

[2] The World Bank : **PovcalNet: an online analysis tool for global poverty monitoring**, The World Bank Working for a World Free of Poverty, http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/home.aspx . 12/04/2018.

[3] البنك الدولي : **فهم الفقر– عرض عام لأوضاع الفقر**، السياق العام، من الموقع الالكتروني للبنك :

http://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview تاريخ الإطلاع : 2018/04/12.

* نقشت رسالة مجموعة البنك الدولي على الحجر في مقرها في واشنطن لتكون دوماً تذكرة بأن : "حلمها هو تحقيق عالم خال من الفقر." تؤكد هذه الرسالة جميع تحليلاتها وعملياتها وأعمالها الحاشدة في أكثر من 145 بلدا متعاملا مع المجموعة، ويدعمها الهدفان المتمثلان في إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام حول العالم.

[4] المرجع نفسه.

شهدت شرق آسيا أكبر تراجع في الفقر المدقع، من 80 في المائة عام 1981 إلى 7.2 في المائة عام 2012. في جنوب آسيا، تعد نسبة من يعيشون في فقر مدقع الأدنى الآن منذ عام 1981 حيث هبطت من 58 في المائة في ذلك العام إلى 18.7 في المائة عام 2012. وبلغ معدل الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء 42.6 في المائة عام 2012.

وسجلت الصين وحدها أكبر تراجع في معدلات الفقر المدقع خلال العقود الثلاثة المنصرمة. فبين عامي 1981 و2011 انتقل 753 مليون شخص إلى أعلى من مستوى 1.9 دولار يوميا. وخلال الفترة نفسها، شهدت البلدان النامية ككل هبوط عدد الفقراء بواقع 1.1 مليار.

في عام 2012، كان زهاء 77.8 في المائة من الفقراء فقرا مدقعا يعيشون في منطقة جنوب آسيا (309 مليونا) ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (388.7 مليونا). فضلا عن ذلك، كان 147 مليون شخص آخرون يعيشون في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وكان أقل من 44 مليون فقير فقرا مدقعا يعيشون في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى مجتمعة.

إن العمل لم ينته بعد ومازال هناك عدد من التحديات، وقد ازدادت صعوبة الوصول إلى من يعيشون في فقر مدقع لأنهم يعيشون غالبا في بيئات هشة ومناطق نائية، ومازال الحصول على مستويات عالية من التعليم والرعاية الصحية والكهرباء ومياه الشرب وغيرها من الخدمات الحيوية بعيدا عن متناول كثير من الناس وغالبا ما يحدد ذلك وضعهم الاقتصادي الاجتماعي ونوعهم وموقعهم الجغرافي. علاوة على ذلك، بالنسبة لمن استطاع الخروج من براثن الفقر فإن التقدم غالبا ما يكون مؤقتا فالصدمات الاقتصادية وغياب الأمن الغذائي وتغير المناخ كلها عوامل تهدد بسحب المكاسب التي حققوها بشق الأنفس وإجبارهم على العودة إلى الفقر، وسيكون من الضروري العثور على أساليب لمعالجة هذه المسائل ونحن نتقدم تجاه عام 2030.

2 – التنمية الريفية والمحاور الأساسية لإستراتيجية الحد من الفقر الريفي : إن التركيز على قضية التنمية الريفية باعتبارها المدخل الرئيسي للحد من الفقر في المنطقة العربية أو غيرها من دول العالم النامي لها ما يبررها حيث أن أغلبية الفقراء يعيشون بالمناطق الريفية، ولقد أوضحت نتائج إحدى الدراسات وجود علاقة عكسية بين النمو في القطاع الزراعي وتخفيض أعداد الفقراء الريفيين.

ومن منظور أكثر اتساعا فإن تشجيع التنمية الريفية والنهوض بها سينعكس بالضرورة على مزيد من إنتاج الغذاء ومن ثم التأثير الإيجابي على قضية الأمن الغذائي، وطبقا للتقديرات فإنه من المتوقع أن يتضاعف الطلب العالمي على الغذاء من المساحة الزراعية المنتجة في الوقت الحاضر في الخمسين عاما القادمة.

ورغم اختلاف الآراء حول أهم المحاور التي يجب أن تتضمنها استراتيجية الحد من الفقر إلا أن المحاور التالية تحتل الأولوية المطلقة، ويجب أن تتضمنها أي أستراتيجية فعالة للحد من الفقر الريفي وهي [1]:

أ– تمكين ودعم فقراء الريف : شهد العقدين الأخيرين من القرن العشرين في العديد من الدول النامية نشاطا ملحوظا وتحولا في السياسات الرامية إلى تفويض السلطات والإدارة المحلية، والتنمية بالمشاركة بهدف إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع للمشاركة الفعالة في جهود تنمية المجتمع المحلي دون تفرقة أو تحيز إقليمي أو فئوي أو اجتماعي، واتساقا مع هذا المفهوم أصبح من المسلم به أن التخفيف من وطأة الفقر الريفي يتطلب تعزيز مشاركة الفقراء في صنع التنمية وفي جني ثمارها.

[1] مكي مدني الشبلي وآخرون : مرجع سابق، ص ص31-33.

ب– تنويع مصادر الدخل لفقراء الريف : تسعى معظم الأسر الريفية الفقيرة إلى تنويع مصادر دخلها، ومن الشائع أن تجمع أسر الحائزين لمساحات صغيرة بين زراعة المحاصيل التقليدية أو النقدية وتربية الحيوانات الصغيرة أو الكبيرة، ولكن مهما تعاظمت الدخول المزرعية فإن قدرتها على مساعدة الفقراء للتخلص من دائرة الفقر تظل محدودة ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تعذر اقتناء الفقراء لأهم مصادر الأصول الريفية وهي الأرض الزراعية. وحتى عهد قريب كانت النظرة للاقتصاد الريفي في معظم الدول النامية وكأنه يركز على الزراعة والأنشطة المكملة لها كتربية الحيوان، ولكن هذه النظرة قد تغيرت في السنوات الأخيرة حيث أضحت الأنشطة غير الزراعية كالعمل في القطاع الحكومي والخاص، والتجارة والخدمات مصدرا أساسيا لدخول معظم الأسر الريفية، وتلعب الدخول غير المزرعية دورا مؤثرا في تحديد مستويات الفقر الريفي.

ج– الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل والتقليل من الفقر الريفي : إن الاستثمار في الزراعة هو أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية للحد من الفقر والجوع وتعزيز الاستدامة. وإن الأقاليم التي ركدت فيها حصة العامل من رأس المال الزراعي ومن الإنفاق الزراعي أو انخفضت أثناء العقود الثلاثة الماضية، هي أيضا بؤر للفقر والجوع في العالم اليوم وسوف يضع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية خلال العقود القادمة ضعفا متزايدا على قاعدة الموارد الطبيعية التي تدهورت بشدة بالفعل في كثير من الأقاليم النامية. والاستثمار مطلوب من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والانتقال إلى الإنتاج المستدام، كما أن القضاء المبرم والمستدام على الجوع يحتاج إلى زيادة ملموسة في الاستثمار الزراعي بل ويحتاج وهذا هو الأهم، إلى تحسين نوعية الاستثمار[1].

د– تنمية البنية الأساسية الريفية : طبقا لتقديرات البنك الدولي، يفقد المزارعون أكثر من 15% من الإنتاج الزراعي أثناء عمليات التسويق ونقل المحصول لضعف شبكات الطرق، ونقص أو عدم توافر خدمات التخزين المناسبة، مما يتسبب في انخفاض دخل المزارع من ناحية وارتفاع التكلفة على المستهلك من ناحية ثانية، ورغم أن العلاقة بين معدلات انتشار الفقر الريفي وضعف خدمات البنية الأساسية الريفية واضحة للعيان، إلا أن ما يؤيدها في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية تتسم بالندرة الشديدة.

ولقد تأرجحت المناهج التي تناولت بحث العلاقة بين برامج تنمية البنية الأساسية الريفية والإقلال من الفقر الريفي بين اتجاهين، الأول يرى حتمية إدماج استراتيجيات الإقلال من الفقر الريفي ضمن أهداف الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية بحيث تصبح هدفا صريحا يتم بمقتضاه إعطاء الأولوية في مشروعات البنية الأساسية الريفية للقرى والمناطق الريفية الأكثر فقرا، والثاني ينطلق من فرضية أساسية وهي أنه حتى لو لم تدرج أهداف الحد من الفقر الريفي ضمن أهداف وسياسات البرامج الإنمائية في مشروعات البنية الأساسية بصورة صريحة، فإن استمرار تنفيذ المشروعات البنية الأساسية الريفية من شأنه في المدى الطويل المساعدة في تحقيق أهداف الإقلال من الفقر الريفي على اعتبار أن أغلبية الفقراء يتركزون في المناطق الريفية[2].

المطلب الثالث : مفهوم التنمية المستدامة

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات ومقتصرة على الندوات العلمية والمغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا وقبولا لهذا المفهوم وكان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد

[1] خبراء وأعضاء شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية : **حالة الأغذية والزراعة – الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما – إيطاليا، 2012 ص15.

[2] مكي مدني الشبلي وآخرون : مرجع سابق، ص ص34-35.

توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي لكن من بداية عقد الثمانينيات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، حيث أخذ المفهوم معاني جديدة وأخذ يستأثر باهتمام علمي وفكرة متجددة.

ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية والانتسابات القطرية، إلا أن المتفحص والمتتبع يجد أن جميعها تتبنى نفس المدلول، وإن اكتسب الطابع الرسمي في بعضها، وفي نفس السياق قدمت تعاريف عديدة تقترب إلى تعريف التنمية المستدامة، وسنقوم بسرد جملة منها، نرى بأنها تقترب إلى ملامسة الفكرة الأصح والقصد المميز والقريب من المعنى، نوجزها فيما يلي[1] :

التنمية المستدامة كما جاءت في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية* : " هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة ".

يوضف هذا التعريف البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة، حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة ومغيبة، في مجالات التخطيط الاقتصادي ككل، كما أنه يركز على أن الجوهر بالنسبة للتنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل، وفي مصير الأجيال القادمة.

جاء تعريف آخر للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام (1992) على أنها : "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".

وقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها : " التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول ".

عرفت التنمية المستدامة بأنها : " الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية والحياة الاجتماعية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل "[2].

والتعريف الأوسع والأكثر رسمية للتنمية المستدامة هو أنها : " تطور يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ".

يشير هذا التعريف إلى السؤال هل التنمية كما نعرفها مستدامة؟ هناك عدة نظرات سلبية للجواب. حيث بالنسبة للعديد من سكان العالم لا يتم الوفاء بالاحتياجات إلا إذا كان لتلك الأجيال القادمة ما يمكن أن تكون به في المستقبل، أو بشكل أكثر دقة، إذا كان لدينا وضع التنمية لا يؤثر على فرصهم وقدراتهم لتكون قادرة على القيام بالتطور والتقدم[3].

---

[1] محمد الطاهر قادري : **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص ص50-51.

* برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية، الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة وفي هذا التعزيز الذي صدر في عام 1981 تحت عنوان " الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة " تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها.

[2] هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون : **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الأولى، 2016 ص ص44-45.

[3] Edwin ZACCAÏ : **Qu'est-ce que le développement durable ?**, Centre d'Etudes du développement durable, Institut de Gestion de l'Environnement et d'Aménagement du Territoire(IGEAT), Université Libre de Bruxelles-Belgique, P1.

المطلب الرابع : التنمية الزراعية والريفية المستدامة

يعتبر بعد الاستدامة في سياسات وبرامج التنمية الريفية عبر دول العالم أهم بعد لتحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر وخاصة في المناطق الريفية، حيث ومنذ تبني سياسة التنمية المستدامة عملت معظم الدول على جعل برامج وسياسات التنمية ترتكز على بعد الاستدامة وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج التنموية وخاصة الريفية منها بفعالية وجعل التنمية الريفية تشمل البعد البيئي وتحقق الاستدامة في مشاريعها وبرامجها، وجعلها شاملة ومتواصلة ومتكاملة لجميع المجالات، لهذا لابد من معرفة دور وعلاقة التنمية الريفية المستدامة بمحوري تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر التي ترتكز أساسا على التنمية الزراعية المستدامة.

1- مفاهيم حول التنمية الريفية والزراعية المستدامة : التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية الريفية هي مجموعة من السياسات الاجتماعية، الريفية، الزراعية، والاقتصادية التي تتضمن كلا من تنمية الموارد البشرية الريفية والتنمية الاقتصادية على حد سواء لتحقيق السياسة الاجتماعية للمجتمع بشكل عام وتنمية المجتمعات الريفية بشكل محدد، والتنمية المستدامة هي القاعدة المشتركة لتفاعل السياسات الاجتماعية والريفية الزراعية التي تهدف إلى رفع قدرة المجتمعات الريفية وقابليتها للنمو، يتبين هنا الترابط الكبير بين التنمية الريفية المستدامة والتنمية الزراعية المستدامة[1].

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة العالمية التنمية الزراعية المستدامة من خلال تقريرها بعنوان : "التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية " بأنها : " التنمية الزراعية المستدامة هي التنمية الزراعية التي تسهم في تحسين كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة على الصمود، وتأمين الإنصاف الاجتماعي/المسؤولية الاجتماعية للزراعة ونظم الأغذية، بهدف ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، اليوم وفي المستقبل "[2].

يؤكد هذا التعريف على الدور المحوري للتنمية الزراعية المستدامة في استدامة الأمن الغذائي ومحاربة الفقر ضمن استراتيجيات الاستدامة، والمحافظة على التوازن البيئي وحمايته وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية للجميع سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية.

أما مفهوم التنمية الريفية المستدامة فهو لا يختلف كثيرا عن سابقه، حيث تعرف التنمية الريفية المستدامة بأنها : "العلمية التي يتم من خلالها إحداث التغيرات المؤسسية البنائية والوظيفية التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية وغير الحكومية لرفع مستوى معيشة السكان الريفيين وتحسين مستوى معيشتهم من خلال إعداد وتنمية الموارد البشرية وزيادة درجة مشاركتهم في عمليات التنمية، مع زيادة درجة الوعي البيئي لهؤلاء السكان فيما يتعلق بترشيد استخدام الموارد الطبيعية عن طريق نشر المعارف البيئية الصحيحة وترشيدهم إلى الاتجاهات البيئية السليمة بصورة تضمن ممارسات وسلوكيات بيئية سليمة" [3].

أي أن التنمية الريفية تعني التحسين الكيفي والنوعي للأنشطة الاقتصادية الممارسة في المجال الريفي مع ضمان استدامتها، كما أنها لا تعني تصنيع منطقة ريفية أو إقامة أنشطة اقتصادية بها، بل إنها عملية متشابكة تعمل على تنمية الموارد المحلية ومحاربة الفقر الريفي وكل المشاكل التي يتخبط فيها العالم الريفي.

[1] توفيق تمار : مرجع سابق، ص78.

[2] تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، منظمة الأغذية والزراعة العالمية، مرجع سابق، ص40.

[3] توفيق تمار : مرجع سابق، ص ص80-81.

2- التنمية الزراعية والريفية المستدامة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية والفقر: إن جوهر التنمية المستدامة يتمثل بتحقيق الأمن الغذائي للبشر وهو ما يعني القضاء على الفقر، وقلة تعرض البشر للأمراض، لذلك جاء عقد مؤتمر القمة العالمية للأغذية عام 1996، وقد صدر عن المؤتمر إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، وقد عبر المؤتمر عن طبيعة نظرته للأمن الغذائي العالمي بما يلي [1]:

- التأكيد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع.

- توطيد الإرادة السياسية والالتزام الجماعي والوطني على تحقيق الأمن الغذائي للجميع، وبذل جهد متواصل من أجل استئصال الفقر في جميع الدول، وجعل الهدف المباشر هو خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015.

- رؤية المؤتمر أن عدم حصول أكثر من 800 مليون نسمة، في جميع أنحاء العالم ولا سيما في البلدان النامية، على ما يكفي من غذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية أمر لا يحتمل، ووضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه.

- التأكيد من جديد أن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية التي يسودها السلام والاستقرار هي الركيزة الأساسية التي تمكن من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي ولاستئصال الفقر.

- الاعتراف بأن الفقر سبب رئيسي لانعدام الأمن الغذائي، ولذا فإن التقدم بخطى مطردة نحو استئصال الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء. كما أن للصراع والإرهاب والفساد والتدهور البيئي دورا ملموسا في انعدام الأمن الغذائي. إن الأمر يقتضي زيادة إنتاج الأغذية، ويجب أن يتحقق ذلك في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

- تأكيد الحاجة الملحة إلى المبادرة الآن باتخاذ التدابير الواجبة للوفاء بالمسؤولية عن تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والقادمة، وأن تحقيق الأمن الغذائي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها الأولى على كاهل كل حكومة من الحكومات.

- إن الغذاء لا ينبغي أن يستخدم أداة للضغط السياسي والاقتصادي، والتأكيد من جديد أهمية التعاون والتضامن الدوليين، وضرورة الامتناع عن الانفراد باتخاذ تدابير لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرض الأمن الغذائي للخطر.

- التسليم بما للتنمية الزراعية والسمكية والريفية المستدامة في كل من المناطق ذات الإمكانيات المنخفضة والمناطق ذات الإمكانيات المرتفعة من أهمية للأمن الغذائي.

وقد تم تبني فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة كإطار جديد لتنفيذ الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21 وهذا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد تم وضع مصفوفة تربط بين المجالات البرامجية في الفصل 14 والقضايا الرئيسية للتنمية الريفية، والأهداف الإنمائية للألفية والقضايا الأخرى المستجدة كما يوضحه الجدول رقم 05، وهذا بالتركيز على تحقيق الهدف الأول الأساسي والمتمثل في استئصال الفقر المدقع والجوع، والهدف 7 المتمثل في ضمان الاستدامة البيئية والهدف 8 المتمثل في إنشاء شراكة عالمية لأغراض التنمية، ومن هنا يتأكد دور التنمية الزراعية والريفية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر ضمن السياسات والاستراتيجيات الدولية والمنظمات الحكومية والغير الحكومية[2].

---

[1] هادي أحمد الفراجي : **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص75-77.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة**، لجنة الزراعة، الدورة التاسعة عشر، روما 13-14 أفريل 2005، من الموقع الالكتروني للمنظمة : http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4236a/J4236a00.htm تاريخ الإطلاع : 2018/04/07.

الجدول رقم (05): المجالات البرامجية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21 وإدماج القضايا الرئيسية للتنمية الريفية

المجالات البرامجية في الفصل 14	القضايا الرئيسية للتنمية الريفية كما حددها المجلس ولجنة الزراعة	الأهداف الإنمائية للألفية والقضايا الأخرى المستجدة
1- استعراض السياسات الزراعية، وتخطيطها والبرمجة المتكاملة وبخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة		الهدف 1 – استئصال الفقر المدقع والجوع الهدف 7 – ضمان الاستدامة البيئية الهدف 8 – إنشاء شراكة عالمية لأغراض التنمية
2- ضمان المشاركة الشعبية وترويج تنمية الموارد البشرية لأغراض الزراعة المستدامة	بناء قدرات المؤسسات الريفية، وانشاء ارتباطات أفضل بين الإرشاد والبحوث؛ والحد من آثار مرض الإيدز	جميع الأهداف الإنمائية للألفية تحسين مشاركة المجموعات الريفية المهمشة (مثل السكان المحليون، والعمال المعدمون، وصيادو الأسماك وغيرهم). زيادة تفشي الأوبئة الصحية انسحاب الحكومة ونمو المجتمع المدني [إذ بينما ارتؤيت المشاركة في 1992 كمجال لنشاطات محددة، فقد دخلت الآن مناهج المشاركة في المسار الرئيسي لمعظم جوانب عمل التنمية الزراعية والريفية المستدامة.]
3- تحسين إنتاجية المزرعة والنظم الزراعية من خلال تنويع العمالة الزراعية وغير الزراعية وتطوير البنية الأساسية	تحسين نظم سبل المعيشة الريفية مع إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة، وتوفير الخدمات الزراعية، وإمكانات الوصول إلى الأسواق، والمشروعات الزراعية وتنظيم الأعمال، وتحديد ودعم التطبيقات الزراعية الجيدة من أجل إنتاج وتصنيع وتسويق وإعداد أغذية سليمة ومغذية بأساليب تكون مستدامة من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية.	الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8 الهدف 3 – من الأهداف الإنمائية للألفية : ترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عمليات التوسع العمراني والحاجة إلى إنماء علاقات أفضل بين الريف والمدينة، مع إيلاء اهتمام خاص للأغذية وأسواق العمل والتحويلات المالية العمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية توسيع وتركيز الشركات الخاصة في القطاع الخاص تأثير العولمة والنظم التجارية ثورة تقانة المعلومات وزيادة إنتاجية الابتكارات ذات الأساس العلمي الإدارة المستدامة للمخلفات الزراعية
4- تخطيط الموارد الزراعية والإعلام والتعليم لأغراض الزراعة	الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى	الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8
5- صيانة الأراضي وإحياؤها	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8 النزاعات وحالات الطوارئ المعقدة إدماج الاستدامة في برامج الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها
6- المياه لأغراض الإنتاج المستدام للأغذية والتنمية الريفية المستدامة		الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8 تغير المناخ وتقلباته
7- الصيانة والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المستدامة		الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8
8- الصيانة والاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للزراعة المستدامة		الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8
9- الإدارة المتكاملة للآفات ومكافحتها في الزراعة		الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8
10- تغذية النباتات المستدامة لزيادة إنتاج الأغذية		الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8
11- نقل الطاقة إلى الريف لزيادة الإنتاجية		الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8
12- تقييم تأثيرات الإشعاعات عالية التوتر على النباتات والحيوانات والناجمة عن تآكل طبقة الأوزون في الغلاف الجوي		الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة، لجنة الزراعة، الدورة التاسعة عشر روما 13–14 أفريل 2005، من الموقع الالكتروني للمنظمة : http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4236a/J4236a00.htm تاريخ الإطلاع : 2018/04/07.

وللتنمية الزراعية والريفية المستدامة، كما صممت أساسا، أبعاد متعددة تتمثل في استدامة السلسلة الغذائية (بدءا من المنتجين حتى المستهلكين، مع جميع الخطوات والتفاعلات المتعلقة بإمدادات المدخلات والتصنيع والتسويق فضلا عن إنتاج المواد الأولية)، واستدامة

استخدام الأراضي والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين، والتفاعلات التجارية ضمن عمليات التنمية الزراعية والريفية المستدامة * لضمان سبل معيشة وافية وأمن غذائي داخل الأقاليم وفيما بينها. وتظل هذه القضايا صحيحة، لكن الظروف التي تعالج فيها هذه القضايا قد تغيرت.

وفي الوقت الراهن، التزم العالم بالتصدي للتحديات التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق حقوق الإنسان مع التركيز على استئصال ظاهرتي الفقر والجوع (الهدف الإنمائي الأول للألفية) وترويج تنمية الموارد البشرية (الأهداف الإنمائية للألفية 2 إلى 6) وضمان الاستدامة البيئية (الهدف الإنمائي السابع للألفية)، وتأسيس شراكة عالمية لتحقيق التنمية (الهدف الإنمائي الثامن للألفية). ومن بين التحديات التي ينبغي للأعمال المتعلقة بالتنمية الريفية والزراعية المستدامة أن تتصدى لها ضمن هذا الإطار الجديد : العولمة والنظم التجارية، والنمو وتركيز المشروعات الزراعية الصناعية الخاصة، وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة وتطوير الإنتاج الحيواني، والتوسع العمراني، وتطور تقانة المعلومات، وإعادة هيكلة البنية المؤسسية للتنمية الريفية (انسحاب الدولة ونمو المجتمع المدني)، وتغير المناخ وتقلباته وزيادة تفشي الأوبئة، والنزاعات وحالات الطوارئ المتشابكة وتزايد انتاجية الابتكارات العلمية[1].

وقد تبنى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام خمسة مبادئ لتحقيق الأمن الغذائي المستدام ومحاربة الفقر حيث اعتمدت القمة العالمية للأمن الغذائي في روما خمسة مبادئ تعبر عن الاتجاه العالمي للعمل المنسق من جانب جميع أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وهي [2]:

– **المبدأ 1** : الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية، والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج.

– **المبدأ 2** : تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل، وتلافي الإزدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

– **المبدأ 3** : بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج المسار وشامل للأمن الغذائي يتألف من :

– " اجراءات مباشرة للمكافحة الفورية للجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف، بما فيها من برامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية، وبرامج التنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف " .

– **المبدأ 4** : ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دورا قويا من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق وفعاليتها.

– **المبدأ 5** : ضمان التزام جميع الشركاء التزاما مستداما وكبيرا بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة، والموجهة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

---

* قرر أول مؤتمر قمة للأرض (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية)، الذي عقد في ريو دي جانيرو في 1992، إدماج فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الفصل 14 من خطة عمله الشاملة للقرن الحادي والعشرين. وأدرج مفهوم التنمية المستدامة في تقرير عام 1987، الذي أعدته لجنة بروندتلاند حول البيئة والتنمية كوسيلة لتحويل الانتباه بعيدا عن الاهتمامات القطاعية الضيقة وتوجيهها نحو منهج يهتم بصورة شاملة بالأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وفي عام 1991، أصبح مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، كما حدده مؤتمر الزراعة والبيئة الذي عقدته المنظمة (منظمة الأغذية والزراعة العالمية) بالاشتراك مع هولندا، في هيرتوجيبوش (دن بوش)، إطارا لتركيز اهتمام متزايد على القضايا المستدامة ضمن عمليات التنمية الزراعية والريفية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة**، مرجع سابق.

[2] هادي أحمد الفراجي : مرجع سابق، ص78.

خلاصة الفصل :

لقد شكلت المجتمعات الريفية عبر مختلف الأزمنة الفئة الكبرى من التجمعات السكانية، ومع كبر وتنامي حجم هذه المجتمعات الريفية تفاقمت لها معدلات الفقر ونقص الغذاء والأمراض والأوبئة، مما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة لسكان هذه الأوساط، الأمر الذي استلزم البحث عن آليات لتحسين ظروف معيشة السكان في الأقاليم الريفية العالمية التي يشكل سكانها الغالبية العظمى من فقراء العالم وهو ما تجسد عبر سياسات التنمية الريفية التي قامت بصياغتها مختلف دول العالم للخروج من المعدلات المتدنية في المستوى المعيشي لسكان هذه الأقاليم.

تمثل التنمية الريفية المدخل الصحيح والفعال للتنمية القومية، ذلك لأن هناك ارتباطا عضويا بين المجتمع القروي الصغير والمجتمع القومي الكبير، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، هذا فضلا عن جذور التنمية القومية وأصولها تبدأ عادة من تراب الواقع الريفي، ولكي تحقق برامج التنمية الريفية أهدافها المبتغاة، فلابد أن يضع المسئولون عن تصميم البرامج الإنمائية الريفية وتخطيطها في اعتبارهم مجموعة من الأسس والمعايير التي تكون بمثابة شروط ينبغي توافرها وأخذها في الاعتبار في عملية التنمية الريفية.

ترتكز التنمية الريفية على جملة من الأبعاد والمضامين التي تشكل أساسيات عملياتها، على غرار تحقيق التنمية الزراعية ومحاربة الفقر فجوهر ما تصبو إليه التنمية الزراعية خاصة في جانبها الاجتماعي هو تحقيق الأمن الغذائي، لهذا فإن التنمية الريفية ومن خلال بعدها الأول الأساسي المتمثل في التنمية الزراعية تسعى من خلال سياساتها وبرامجها المختلفة إلى تحقيق الأمن الغذائي، عبر تطوير وتنمية نظمها الزراعية واستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية، الذي يعتبر مطلب الكثير من دول العالم عامة والدول النامية خاصة، وهذا بهدف المساهمة بعد ذلك في التقليل من معدلات الفقر وخاصة الريفي منه.

بعد تبني مبادئ التنمية المستدامة ضمن مختلف الهيئات الدولية وعبر مختلف دول العالم، كان لابد من تحقيق التنمية الريفية في إطار الاستدامة، حيث يتطلب تحقيق ذلك، البدأ بوضع سياسات واستراتيجيات مثلى للتنمية الزراعية والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر والفقر الريفي، وهو ما تسعى إليه العديد من دول العالم عبر مختلف المنظمات والهيئات الدولية، وبعد انعقاد العديد من المؤتمرات العالمية في مجال التنمية الريفية والزراعية المستدامة قامت هذه المنظمات الدولية بالعمل على إدماج القضايا الرئيسية للتنمية الريفية ضمن المجالات البرامجية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21، ووضع أهم البرامج التي من شأنها تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية والمتمثل في استئصال ظاهرتي الفقر والجوع مع حلول 2030.

الفصل الثالث : مسار التنمية المحلية والتنمية الريفية بالجزائر

تمهيد :

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتنمية المحلية ومن ثم التنمية الريفية في الفصل الثاني، كان لابد من وضع الموضوع في إطاره العملي، من خلال معالجة محور مسار التنمية المحلية والتنمية الريفية في الجزائر وتتبع أهم سياساتهما، والبرامج التي تم صياغتها في إطار هذه السياسات والتي تهدف في المقام الأول العمل على تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية الريفية والحضرية.

عرف مسار التنمية المحلية بالجزائر عدة توجهات منذ الاستقلال، حيث كانت التوجهات الأولى تندرج ضمن مراحل التخطيط الموجه بين الستينات والثمينينات، تم التوجه بعد ذلك نحو برامج محددة في المراحل الأولى لسياسة الانفتاح الاقتصادي نحو اقتصاد السوق 1990-2000، ليتم تحديد مجموعة من البرامج للتنمية المحلية والتي تمحورت ضمن السياسات والبرامج المرافقة والمدعمة للاصلاحات الاقتصادية ما بعد سنة 2000، والتي جاءت نتيجة لزيادة موارد الخزينة العمومية وارتفاعها بشكل كبير بعد تعافي أسعار البترول وزيادتها في الأسواق العالمية، فكانت هذه البرامج تخص جميع نواحي الحياة للمواطنين وفي جميع أقاليم الدولة الريفية والحضرية.

التنمية الريفية في الجزائر تتطابق مع التنمية المحلية في الـ 979 بلدية المصنفة ريفية، وبالتالي فإن أهداف برامجها تتطابق وعليه ظهرت التنمية الريفية وإعادة حيوية المناطق الريفية كمواضيع ذات أولوية في سياق التدخلات الحكومية سواء في إعطاء السياق القانوني لها أو من خلال وضع المخططات والاستراتيجيات التنموية والبرامج المرافقة لها، والتي وضعت لتفعيل إستراتيجية التنمية الريفية .

ركزت هذه الاستراتيجيات على ضرورة مرافقة سكان الريف، عن طريق التنسيق الأفضل بين مختلف الفاعلين والشركاء المحليين والجهويين والمواطنين، لأن التنمية الريفية وإحياء الريف ليست مجرد أنشطة اقتصادية تركز على الزراعة وإنما هي أداة شاملة لجميع مجالات الحياة في الريف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.

وعليه سنقوم بداية في هذا الفصل بإعطاء صورة أولية عن برامج التنمية المحلية من خلال التطرق إلى أهم أهدافها ركائزها، طرق إدارتها وتمويلها، وفي نقطة ثانية نتطرق إلى أنماط برامج التنمية المحلية ومراحل تطورها في الجزائر، وارتأينا في المبحث الثالث التعرف على أهم السياسات التنموية التي عرفها الريف الجزائري منذ الاستقلال، وذلك من خلال تتبع السياق التاريخي لهذه السياسات وأهم أهدافها، وفي نقطة أخيرة التطرق إلى أهم البرامج المرافقة لهذه السياسات خلال الفترة 2000-2016 وأهم طرق دعمها وتمويلها .

المبحث الأول : التنمية المحلية في الجزائر، أهدافها وركائزها

تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية التي يتم من خلالها تحقيق التنمية الشاملة للدول، والجزائر كغيرها من الدول تعتمد على هذا المنحى التنموي المحلي في برامجها وسياساتها التنموية، وهذا بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها، بغية تحسين مستوى معيشة السكان في الأوساط المحلية وتحقيق التوازن في البرامج التنموية بين أقاليم الدولة المختلفة الحضرية والريفية منها، وترتكز التنمية المحلية في الجزائر على جملة من الأسس التي تساهم في تحقيقها، وتعتمد كذلك على الإدارة المحلية الممثلة في البلدية والولاية في تنفيذها، كما تستند هي الأخرى على جملة من الإجراءات التمويلية كأي برنامج تنموي، حيث تم تنظيم هذه الإجراءات والطرق عبر مختلف القوانين والمراسيم الخاصة بالتمويل المحلي والإدارة المحلية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذه النقاط الخاصة بتنظيم التنمية المحلية بالجزائر.

المطلب الأول : أهداف التنمية المحلية بالجزائر

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الواقعي والهادف إلى إشباع وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم، لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة تشمل المجالات التالية [1]:

1- الأهداف الإدارية والسياسية : تسعى برامج التنمية المحلية في الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإدارية والسياسية تتمثل أساسا في النقاط التالية :

- تكريس العمل المؤسساتي وتغليبه على العمل الشخصي من خلال وضوح الأهداف والوسائل والغايات؛
- تقرير استقلالية المؤسسات وتقريب سلطة القرار من المواطن لتستجيب لتطلعاته الحقيقية والمستعجلة؛
- تعزيز قدرات الحكومة في مراقبة أثر سياستها الاقتصادية على الأحوال المعيشية للسكان؛
- تقوية القدرات الإدارية والفنية لأجهزة الإدارة المحلية ومختلف الهيئات الحكومية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني لتمكينها من تنفيذ برامج التنمية المحلية؛
- اذكاء روح المسؤولية لدى الاطارات الوطنية والمحلية؛
- التقليل من البيروقراطية التي تنشأ من بعد الإدارة عن المواطن؛
- تمكين السلطات المحلية من تنشيط عملية التنمية وحل المشاكل العاجلة باتخاذ المبادرات اللازمة في اطار الخطة الوطنية من خلال تزويدها بالشروط والوسائل الضرورية لأداء مهامها (المالية، البشرية، التشريعية).

2- الأهداف الاقتصادية :

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية والوطنية وترشيد استعمالها؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة وترقية الملائمة منها للأقاليم مع مراعاة خصوصية كل منها؛
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وحتى بين جماعات ومناطق واقعة بنفس الإقليم؛
- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية؛
- تلبية الحاجات المحلية من المنتجات الصناعية والزراعية وإحلال الوطنية منها محل الأجنبية؛
- تنويع النشاطات الانتاجية في الجماعات الإقليمية وخاصة الريفية مع تكييف الإنتاج وفق الحاجات الاجتماعية المحلية؛

[1] أحمد شريفي : **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 123-124.

- تطوير العلاقات السلعية النقدية من خلال التكامل والتبادل بين القطاع الزراعي والصناعي والخدماتي؛
- تشغيل اليد العاملة المحلية ومواجهة مشكلة البطالة أو التخفيف من حدتها وتكوينها تكوينا صناعيا (تطوير القدرات التكنولوجية للبلديات)؛
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص؛
- تشجيع انشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المنتجة للثروات؛
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها بالتوافق مع مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

3- الأهداف الاجتماعية : تتمثل الأهداف أساسا في النقاط التالية [1]:

- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين عبر تحسين البنية التحتية وتوفير مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية في المناطق الريفية والحضرية؛
- إقحام المواطن في تحديد الاحتياجات وإشراكه في الأعمال المراد القيام بها وتشجيع أطر المساهمة الشعبية بإشراك مختلف الفاعلين المحليين؛
- تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية بهدف خلق شروط الاستقرار السكاني والتقليل أو الحد من الهجرة الريفية نحو المدن؛
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة، الشؤون الاجتماعية والدينية)؛
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة المهمشة وإدماجها في المجتمع؛
- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل؛
- تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري من أجل تحقيق التوازن الإقليمي؛
- التصدي للآفات الاجتماعية والعمل على نشر الفضيلة عبر مختلف الوسائل المشروعة والممكنة؛
- تشجيع المشاركة وزيادة القدرات والتعاون على نطاق واسع بين مختلف المنظمات المحلية غير الحكومية التطوعية من أجل إحياء وبعث روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع.

4- الأهداف الإقليمية والبيئية :

- تثمين الموارد الطبيعية والبشرية للريف ورفع قدرته على الاستقطاب والمنافسة والتكامل مع القطاع الحضري؛
- الحفاظ على التوازنات الاجتماعية في الأوساط الريفية ودعم النشاط الفلاحي الذي يعتبر مكونا أصيلا ورئيسيا في الاقتصاد الريفي؛
- وضع نموذج لتنمية الأقاليم الريفية والحضرية ونظامها الانتاجي من أجل زيادة قدراتها وحركيتها في إطار رؤية تساهمية؛
- ضمان تكامل أمثل بين المستويات الثلاثة (المحلية والجهوية والوطنية) وتنمية مستدامة؛
- الاستعمال العقلاني للفضاءات والموارد الطبيعية وإمكانيات الأقاليم لتحقيق إنتاج ذي جودة عالية وذا قيمة مضافة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم المبنية أساسا على الديمومة؛
- المحافظة على الطاقات والموارد الطبيعية وإعادة الاعتبار للتراث الثقافي من خلال إعطاء عناية خاصة لحسن إدارة الأقاليم؛
- المحافظة على نظافة الوسط الريفي والحضري بتكثيف برامج التحصيل والحفاظ على المساحات الخضراء والطابع الجمالي وحماية الأراضي الزراعية والثروات المائية الجوفية والبحرية وإلزام مقاولات الانجاز أخذه بعين الاعتبار.

[1] أحمد شريفي : **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 125-126 .

المطلب الثاني : ركائز وأسس التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكرا مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى 08 ولايات شمالية ثم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية لأن 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة .

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات، وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر، فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا وتسييرا تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية PCD إلى جانب البرامج القطاعية غير الممركزة PSD، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس والركائز التالية[1]:

1- تدخل الدولة : إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن الدولة تتولى وظائف التوجيه والتنظيم والضبط والتنسيق والمراقبة بين مختلف الفاعلين، فضلا عن وظائف الدعم لإيجاد مناصب الشغل وعلى الاستثمار. والمطلوب منها لهذا الغرض إيجاد الإطار القانوني والإداري الضروري لإدارة سليمة قصد تحسين أداء الخدمة العمومية وتحديد سياسة مالية تكون في مستوى طموحات وأهداف الحكومة[2].

يتعين على الدولة السهر على إعادة التوزيع العادل للثروات الوطنية بإنجاز ما يلزم من الهياكل القاعدية وتأمين مختلف الخدمات الاجتماعية، خاصة لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة أو المهمشة.

ويجب على الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية وهي ممثلة الدولة على المستوى المحلي أن تساهم من جهتها إسهاما أكثر فعالية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية . ومن المحبذ بهذا الشأن أن تضطلع الولايات والبلديات التي يتعين عليها السعي في سبيل تعزيز الديمقراطية ودعم اللامركزية وتوسيع عملية فك التمركز الإداري، ومن المحبذ أن تضطلع بدور أكثر فعالية في تحريك التنمية والاستعمال السديد للموارد البشرية وللإمكانيات والثروات في برامج تعود بالخير والمنفعة وتؤثر إيجابيا على الحياة المحلية[3].

وفي هذا الإطار لابد من القيام بمجموعة من الاصلاحات على مستوى الجماعات المحلية، فقد أصبحنا معتادين في الجزائر على الحديث كثيرا عن الإصلاح الاقتصادي، لكننا لا نتحدث عن الإصلاحات التي تؤثر على المؤسسات ومناخ الأعمال والنظام المصرفي

[1] أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، مجلة علمية الكترونية محكمة، السنة السادسة، العدد 40، شتاء 2009، نقلا من الموقع الالكتروني للمجلة : http://www.ulum.nl/d175.html . تاريخ الإطلاع : 2013/11/09.

[2] رئاسة الجمهورية : **كلمة رئيس الجمهورية في افتتاح ندوة الحكومة والولاة**، الجزائر، الأحد 25 جوان 2006، من الموقع الإلكتروني : http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/2006/06/html/D250606.htm . تارخ الإطلاع : 2013/12/02.

[3] المرجع نفسه.

والتي من النادر أن يتم تنفيذها في مجال التنمية المحلية، على الرغم من أهميتها ودورها الحاسم في الواقع هذا التقسيم ليس أقل من مفهوم جديد لتنظيم الدولة. وتوزيع جديد للقوى الاقتصادية بين القيادة المركزية والمستويات المحلية[1].

2- المشاركة الشعبية : باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مسعى يعتمد الديمقراطية التشاركية التي تستند إلى رؤية التنمية المستمدة من مشاركة المتعاملين المحليين، والشفافية، ومسؤولية جميع فروع المجتمع والمتعاملين المحليين، من إدارة ومنتخبين وأفراد المجتمع المدني ومواطنين.

ويجب أن تطبع مشاركة الموطنين إعادة صياغة رؤية التنمية المحلية لكي تواكب هذه التنمية برامج الجماعات المحلية وتدعم ديمقراطية المجتمع ومساندة المجتمع المدني في عمله القائم على الترقية (أو التنمية الذاتية المركزية) [2].

وفي إطار ترقية وتنفيذ سياسية جوارية جديدة، طورت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على المستوى المحلي مقاربة تشاركية جديدة قائمة على[3]:

- إدماج المقاربة التشاركية في برامج التنمية المحلية ؛
- استكمال العملية النموذجية لإدماج المقاربة التشاركية في إعداد عمليات التدقيق الحسابي الاجتماعي الاقتصادي على مستوى 25 بلدية ؛
- تكوين حاملي شهادات على المستوى المحلي على المقاربة التشاركية ؛
- استكمال برامج دعم التنمية المحلية المدمجة على مستوى الولايات النموذجية (سطيف، ميلة، خنشلة، تيبازة، باتنة أم البواقي) في انتظار تعميم العملية ؛
- تنظيم ندوات ولقاءات حول ترقية المقاربة الإقليمية والتشاركية .

3- التخطيط : يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة PSC، والتخطيط الاقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممركزة PSD والمخططات البلدية للتنمية PCD .

4- اللامركزية : من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية، باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا واقليميا والقاعدية منطلقا ووجهة، إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره [4]:

- اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والانتمائية ؛
- العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي؛
- تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية؛

---

[1] Abdelmadjid BOUZIDI : **Economie Algérienne**, Achevé d'imprimer sur les presses ENAG, Alger- Algérie, 2011, P90. Par Intérim .

[2] ندوة رئيس الجمهورية مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية، **حول سياسة التنمية المحلية**، 21 جويلية 2008، نقلا من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: www.interieur.gov.dz . تارخ الإطلاع : 2013/11/01.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية : **ترقية المقاربة التشاركية**، نقلا عن الموقع الالكتروني للوزارة : http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=5&s=4 . تاريخ الإطلاع : 2013/12/02.

[4] أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق.

- تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد الشعب ؛
- تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الامكانيات المحلية ؛
- تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب .

5- التوازن الجهوي : شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا ومتزامنا، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الانتاجية للسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر الجزائري.

6- الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان : أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري، وتحسين إطار معيشته وتأهيله من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وهي بذلك تسعى لبناء الإنسان الجزائري المتكامل فكريا وروحيا وبدنيا وتحسين مستواه المادي.

7- الاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية : أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية، وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي ، أما الاعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الأجنبية فيشكل تهديدا خطيرا لها ويقود حتما إلى التبعية ويرهن مستقبل البلد، لكن الجزائر عملت على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية[1] .

المطلب الثالث : إدارة التنمية المحلية في الجزائر

تشكل الإدارة المحلية أداة الحكومة في التنمية المحلية، وهي تربط بين الجهود الشعبية والحكومية على المستوى المحلي في التخطيط والتنفيذ للمشاريع والبرامج التنموية، ويختلف تشكيل الإدارة المحلية ومجالات تدخلها في التنمية المحلية حسب خصوصيات ونظام كل دولة.

يتم تمثيل الإدارة المحلية في الجزائر من خلال أسلوب اللامركزية عن طريق الجماعات المحلية، والتي هي حسب الدستور الجزائري ممثلة في الولاية والبلدية، والتي تعتبران القاعدة الأساسية للدولة لتنفيذ ومتابعة برامج وسياسات الدولة التنموية على المستوى المحلي، ومن هنا برزت أهميتها في تسيير وتنفيذ برامج التنمية المحلية، لذا سنعالج في هذه النقطة مهام الجماعات المحلية في الجزائر وتنظيمها وأهم الأدوار المنوطة بها في مجال التنمية المحلية.

1- تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر : لم تكتف السلطات الجزائرية بالنص على اللامركزية في المواثيق فحسب بل ضمنت ذلك دساتيرها المتعاقبة حيث نصت المادة 09 من دستور 1963 على أنه " تتكون الجمهورية الجزائرية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها واختصاصاتها وتعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية "وجاء أيضا في المادة 36 من دستور 1976 " المجموعات الإقليمية هي الولاية والبلدية، إن البلدية هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في القاعدة " كما ورد أيضا في المادة 15 من دستور 1996 "إن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية "[2].

[1] أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق.

[2] أحمد شريفي : **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص77.

أ – البلدية : تعتبر البلدية هي نقطة التنمية المحلية والاجتماعية والثقافية. وتعمل على إشباع حاجيات المواطنين وتحسين شروط معيشتهم. وحسب القانون 11-10 المتعلق بالبلدية[1]:

– تعرف البلدية "بأنها هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون".
– البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.
– تساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه.

ب– الولاية : حسب المادة 01 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية[2] :

– تعرف الولاية بأنها الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.
– هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.
– تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون .

2– مجالات تدخل الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية : تساهم الجماعات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر من خلال مجموعة من الآليات التي أسند تنفيذها وإنجازها لها، وهذا بتحديد مجالات تدخلها في التنمية المحلية ومن هنا يبرز دور البلدية والولاية في التنمية المحلية عن طريق تحديد مجالات تدخلها في التنمية كما يلي :

2–1 دور البلدية في التنمية المحلية ومجالات تدخلها : إن للبلدية في الفكر الإداري الجزائري أهمية بالغة فهي تشكل الهيئة القاعدية والجماعة الإقليمية للدولة، إضافة إلى تعاملها المباشر مع المواطنين في حل مشاكلهم، فهي بذلك نواة الدولة على المستوى المحلي، ورمز الديمقراطية المتجسدة في تشكيلات مجالسها المحلية المنتخبة من الأحزاب السياسية المتعددة، الأمر الذي يجعلها تتأثر بكل جديد سواء كان سياسيا أو اقتصاديا[3].

من هذا المنطلق جاء إصلاح البلدية لعام 2011 المتمثل في القانون 10/11، والذي حدد بصورة واضحة هيئات البلدية ومجال نشاطها في ظل تجسيد التنمية المحلية على المستوى البلدي.

إن إقرار الهيئات اللامركزية كمحرك أساسي وشريك للدولة في بلورة البرنامج التنموي المحلي لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة منطقية لما عرفته الإدارة المحلية الجزائرية من تطور منذ الاستقلال، في سعيها المتواصل من أجل إحقاق تنمية محلية شاملة ومتوازنة.

ولقد حدد قانون البلدية مختلف مجالات تدخلها في التنمية المحلية وهذا لتجسيدها بطريقة فعالة، ومن هذه المجالات نذكر الآتي[4] :

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : القانون رقم 11–10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، المواد 01، 02، 03.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : القانون رقم 12–07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية، المادة 01 .
[3] جمال زيدان : **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع– دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد10/11**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر– الجزائر، 2014، ص ص 98– 99.
[4] أحمد شريفي : **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص79.

أ- مجال التهيئة والتنمية : أوجب القانون على البلدية إعداد مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه، والذي ينبغي أن يكون منسجما مع مخطط الولاية ومخططات التهيئة العمرانية، وتبادر وتشجع كل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في حدود إمكانياتها ومقدرتها، والنشاطات الاجتماعية التي من شأنها التكفل بالفئات الهشة.

ب- التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز : يتعين على البلدية أن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات واحترام الأراضي وقواعد استعمالها ومراقبة عمليات البناء والمحافظة على البيئة والتراث العمراني من حيث الطبيعة والآثار والطابع الجمالي والمعماري وحماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

ج- المجال الاجتماعي والثقافي : أعطى المشرع الجزائري بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن، وألزم البلدية بإنجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المادية، كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية.

د- المجال الاقتصادي : تتمتع البلدية بإمكانية الاستثمار في المجالات الاقتصادية طبقا للتشريع المعمول به، وطبقا لما جاء به قانون 99-08 فإن تدخل البلدية في ميدان الاستثمارات يتمثل في تخصيص رأس مال على شكل استثمارات تستند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية، وتمثل البلديات في أجهزة التداول الخاصة بصناديق المساهمة[1].

2-2 دور الولاية في التنمية المحلية ومجالات تدخلها : اعتبرت الولاية منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي أيضا منطقة إدارية للدولة، ثم عزز قانون 1990 الذي رسخ أهمية التنمية المحلية لهذه الجماعة العمومية في بابه الثالث –اختصاصات المجلس الشعبي الولائي-: " يتخذ المجلس الشعبي الولائي كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بكل ولاية "، ولا سيما : الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي والسكن[2].

وتعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية، وفي هذا الإطار يمكن تحديد دورها من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في[3] :

أ- مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهياكل الأساسية : حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، كما تبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شأنه فك العزلة عن الأرياف.

ب- المجال الثقافي والسياحي : تسعى الولاية بموجب مخططها إلى إنشاء مرافق ثقافية وتقديم دعمها ومساعدتها لهذه المرافق، كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالمنطقة بالتنسيق مع البلديات، كما تتخذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

[1] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص ص 271-272.

[2] نصر الدين بن شعيب، مصطفى شريف : **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة – الجزائر، العدد10-2012، ص162.

[3] فؤاد بن غضبان : مرجع سابق، ص ص267-269.

جـ- المجال الاجتماعي : تمارس الولاية مهاما كثيرة ذات طبيعة اجتماعية نذكر منها المساهمة في برامج التشغيل بالتشاور مع البلديات أو المتعاملين الاقتصاديين، كذلك توليها لإنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات والمساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية، والعمل على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية، وغيرها من البرامج الاجتماعية.

د- المجال الاقتصادي، الفلاحي والمالي : تبادر الولاية وتعمل على تجسيد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي، وترقية الأراضي الفلاحية وحماية الثروة الغابية والحيوانية، وتساعد البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه، بالإضافة إلى المصادقة على مخطط الولاية في المجال الاقتصادي، كما تقوم بترقية الاستثمار على مستوى المنطقة وتقدير النفقات الواجب تخصيصها في هذا المجال.

المطلب الرابع : طرق تمويل التنمية المحلية في الجزائر

يعد التمويل أهم عنصر في عملية التنمية المحلية، فهو الضامن والموفر للأموال اللازمة التي تساهم في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المحلية، وكغيرها من الدول ترتكز الجزائر في تمويلها للتنمية المحلية على موارد محلية ذاتية وأخرى خارجية حيث تشكل الجباية المحلية والتمويل الذاتي ومداخيل الأملاك وإيرادات الاستغلال أهم هذه الموارد المحلية الذاتية، في حين تشكل الأموال المخصصة لبرامج التنمية المحلية سواء في إطار البرامج الخاصة والقطاعية أو في ظل برامج المخططات البلدية للتنمية أو الصناديق الخاصة أهم الموارد الخارجية لتمويل التنمية المحلية في الجزائر.

1- الموارد المالية المحلية الذاتية : تسمى أيضا بالإيرادات المالية الذاتية المحلية، وهي التي تتم جبايتها بواسطة الجماعات المحلية ضمن حدودها الإقليمية أو تجبى عن طريق الحكومة المركزية. ومن هنا فالتمويل المالي المحلي يتميز عن غيره (التمويل المالي الخارجي) بالخصائص التالية [1]:

- مورد محلي يقع في نطاق الحدود الإقليمية للإدارة المحلية؛
- مورد ذاتي مستقل في تقدير سعره وتحصيله ومتابعته؛
- مورد سهل التسيير والتقدير والتحصيل.

تشمل الإيرادات الذاتية للإدارة المحلية الضرائب والرسوم المحلية المباشرة والغير مباشرة إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة. وتختلف هذه الإيرادات من بلد إلى آخر حسب الإمكانيات المالية المتوفرة والأنظمة الاقتصادية المتبعة والمشرع الجزائري نص على هذا النوع من الإيرادات في مختلف قوانين الجماعات المحلية، بما في ذلك قانون البلدية رقم 10/11 وقانون الولاية 07/12 الجديدين من خلال المادتين 169 و152 على التوالي، حيث اعتبر البلدية والولاية مسئولة عن تسيير مواردها وعن تعبئة حصيلتها الخاصة بـ [2]:

- حصيلة الموارد الجبائية والرسوم.
- الإعانات.
- مداخيل ممتلكاتها.
- الاقتراضات.

[1] عمار بريق، حنان بن زغبي : **الموارد المالية للجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر العدد 07، جانفي 2018، ص243.

[2] المرجع نفسه.

وفيما يلي نركز على الإيرادات الذاتية التي تمول ميزانية الإدارة المحلية [1]:

1-1 الجباية المحلية : إن الركيزة الأساسية للميزانية المحلية تتمثل في الإيرادات الجبائية من ضرائب ورسوم، من منطلق إعتبار هذه الأخيرة موارد مالية لا يمكن للجماعات المحلية الاستغناء عنها كوسيلة رئيسية لتحقيق تنميتها المحلية.

وإذا عدنا للإطار القانوني الذي ينظم مجال الموارد الجبائية، نجده يتمثل في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الصادر في 1976/12/09*، والذي يميز من خلال أحكامه بين ثلاث أنواع من الضرائب: ضرائب محصلة لفائدة البلديات فقط وأخرى لفائدة الجماعات المحلية وثالثة محصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية.

أ- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات فقط : وفي هذا النوع نميز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

أ-1 الضرائب المباشرة : يمكن أن نحدد في هذا النوع الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والغير مبنية وكذا رسم التطهير[2]:

- الرسم العقاري**: هو رسم حددته مضمون المادتين 248 و 249 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يدفع بصفة سنوية على مجمل الأملاك العقارية المبنية، وغير المبنية، المنتشرة على مستوى التراب الوطني، وهو يشمل بالنسبة للعقارات المبنية (البنايات المخصصة لإيواء الأشخاص أو تخزين المنتوجات، المباني ذات الطابع التجاري والصناعي الأراضي الغير مزروعة المستخدمة للاستعمال التجاري أو الصناعي كالأسواق)، ويعفى من تحصيل هذا الرسم العقاري على مجمل المباني التي هي ملك خاص للدولة، وكذا مجموع المباني التي تدخل في إطار الأوقاف.

أما بشأن الرسم على العقارات الغير مبنية فيطبق حسب المادة 261 من قانون الضرائب سالف الذكر على الأراضي المتواجدة في قطاعات عمرانية أو يراد تعميرها، المحجرات والأراضي الفلاحية.

- رسم التطهير : يتمثل في الرسم على القمامات المنزلية، يدفع سنويا على كل الملكيات العقارية المبنية لفائدة البلديات التي يتواجد بها مصلحة رفع القمامات المنزلية، ويحدد المبلغ المخصص لهذا الرسم على أساس عدد السكان لكل بلدية على النحو الآتي :

- 300 دج لكل مسكن موجود ببلدية عدد سكانها أقل من 50000 نسمة؛
- 400 دج لكل مسكن يتواجد ببلدية بها 50000 ساكن أو أكثر؛
- 800 دج لكل محل تجاري يتواجد ببلدية تحتوي على أقل من 50000 ساكن؛
- 1000 دج لكل محل تجاري أو حرفي يوجد ببلدية عدد سكانها يعادل أو يفوق 50000 نسمة؛
- من 1000 إلى 4000 دج بالنسبة للمحلات الصناعية والتجارية والحرفية ومايشابهها، والتي تتسبب في إحداث درجة كبيرة من التلوث أعلى من درجة الأصناف السابقة.

---

[1] جمال زيدان : مرجع سابق، ص ص 47-49، بتصرف.

* صدر بموجب الأمر 01/76 المؤرخ في 1976/12/09 المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، معدل ومتمم بمقتضى القانون رقم 36/90 الصادر في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لعام 1991، والقانون 25/91 المؤرخ في 1991/12/18 المتضمن قانون المالية لسنة 1992.إنطلق في تطبيق هذا الرسم العقاري على العقارات غير المبنية بموجب قانون المالية لعام 1992.

[2] جمال زيدان : مرجع سابق، ص ص48-49.

**" تحدد القيمة المالية لهذا الرسم في مجال العقارات المبنية وفقا لجداول حسابية تتضمن تقييم قائم على المناطق والمناطق الفرعية، حيث يتم ترتيب البلديات حسب هذه المناطق بحكم نصوص تنظيمية تحدد مقاييس كل منطقة، فعلى سبيل المثال فيما يخص تحديد مبلغ الرسم على المباني المستعملة كسكنات، يتم على أساس نسبة 3%، هذه الأخيرة تحسب بناء على عملية حساب المبلغ المالي الكلي للعقار الناتج عن حاصل ضرب مساحة المبنى في سعر م^2 الواحد، أما بشأن الرسم على العقارات الغير مبنية فتحسب القاعدة الضريبية من ناتج حساب سعر م^2 أو الهكتار مقارنة بمساحة الأرض".

أ–2 الضرائب الغير مباشرة : ويندرج ضمن هذا الصنف الرسوم التالية [1] :

– الرسم على الذبح : تحصله البلديات بمناسبة ذبح الحيوانات : الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الجمال، ويقوم حسابه على أساس وزن لحوم الحيوانات التي يتم ذبحها بمعدل 5 دج للكيلوغرام الواحد، و يتوزع كما يلي:

– البلدية: 3.5 دج للكيلوغرام.
– صندوق حماية الصحة الحيوانية: 1.5 دج للكيلوغرام.

– رسم الإقامة : يؤسس هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد للإقامة إذ لا يقل عن 10 دج و لا يزيد عن 20 دج دون أن يتجاوز 50 دج عن كل أسرة، ويتم تحصيل هذا الرسم عن طريق أصحاب الفنادق وأصحاب المحلات المستعملة لإيواء المعالجين والسواح، ويدفع تحت مسؤوليتهم إلى قابض الضرائب بعنوان مداخيل الجباية المحلية للبلدية.

– الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية : وهو رسم غير مباشر، استحدث هذا الرسم بموجب المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000، حيث تم انشاء رسم خاص على الإعلانات والصفائح، باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني، ويؤسس هذا الرسم على [2]:

– الإعلانات على الأوراق العادية المطبوعة أو المخطوطة باليد من 20 إلى 30 دج /1م^2 وأكثر؛
– الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيز ما، قصد إطالة بقائها أو كانت مغطاة بزجاج أو مادة أخرى من 40 إلى 80 دج/1 م^2 أو أكثر؛
– الإعلانات المدهونة أو بصفة عامة المعلقة في مكان عمومي من 100 إلى 150 دج/1 م^2 وأكثر؛
– الإعلانات المضيئة المكونة من مجموعة حروف أو إشارات موضوعة بصفة خاصة 200 دج؛
– الصفائح المهنية من كل المواد المخصصة للتعريف بالنشاط ومكان ممارسة العمل من 500 إلى 750دج/م^2 وأكثر.

ب– الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية : ونعني به مجموع المبالغ المالية الضريبية المحولة إلى ميزانيات الجماعات المحلية (البلدية والولاية) وكذا الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)، بمعنى أن تحصيلها مشترك بين هذا الأخير والبلديات والولاية، وهي على نوعين، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني[3]:

ب–1 الدفع الجزافي : بناءا على المادتين 208 و 209 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإن هذا الرسم يمس مجموع الأجور والمنح، الريوع والمعاشات التي تتعرض إلى خصم جزافي للتكفل بتمويل الأشخاص الطبيعية والمعنوية كالجمعيات والهيئات المؤسسة داخل الجزائر لممارسة نشاط معين*.

ويتم حساب هذا الرسم بنسبة 6% تخصم من الأجور و1% من ريوع المعاشات، أما عملية توزيع حاصل الدفع الجزافي يتم وفقا للكيفية المحددة بالقرار الوزاري المشترك رقم 94/51 المؤرخ في 1994/01/21 على النحو التالي :

– 30% من مجموع حاصل الدفع الجزافي توجه إلى البلدية التي تم فيها التحصيل؛

[1] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي : مرجع سابق، ص13.
[2] خيضر خنفري : مرجع سابق، ص105.
[3] جمال زيدان : مرجع سابق، ص ص51–53.
* يعفى من الدفع الجزافي كل الشباب والمؤسسات الذين يمارسون مشاريع إستثمارية في إطار ترقية الاستثمار عن طريق شهادة إدارية تسلمها لهم وكالة ترقية ودعم الاستثمار(A.P.S.I)، وكذا منح التأمين على البطالة والتقاعد المسبق.

– 70% من مجموع حاصل الدفع الجزافي يحول إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية، هذه الحصة بدورها تصبح موضوع توزيع جديد حسب الكيفية التالية : (20% تبقى لفائدة حساب الصندوق المشترك للجماعات المحلية، 20% تحول للولايات، 60% تحول للبلديات).

ب–2 الرسم على النشاط المهني : هو رسم قديم النشأة، عرف مرحلتين أولاهما دامت إلى غاية 1995 كان فيها مقسما إلى رسمين هما : الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على المهن غير التجارية. إلا أن صدور قانون المالية لعام 1996 أدخل هذا الرسم على مرحلة جديدة من خلال إلغاء الرسمين السابقين، وبلورة تحصيلها المالي في رسم موحد هو الرسم على النشاط المهني. وتحدد نسبة الرسم على النشاط المهني بـ 2.5%، هذه الأخيرة موزعة كما يلي :

– 0.7% من حاصل الرسم يحول إلى الولاية؛
– 1.66% من حاصل الرسم حصة عائدة للبلدية؛
– 0.14% من حاصل الرسم يدفع في حساب الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ج– الضرائب المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية[1]:

ج–1 الرسم على القيمة المضافة : طبق هذا الرسم بأربع معدلات في البداية ثم خفض إلى نسبتين ابتداء من قانون المالية لسنة 2001 وهما : 17% و07%، ويتم توزيع محصلة هذا الرسم كما يلي:

– 85% لصالح الدولة. – 06 % لصالح البلدية. – 09 % لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ج–2 الضريبة على الأملاك : يتم توزيع محصلة الضريبة على الأملاك كما يلي:

– الدولة: 60% – البلدية: 20 % – الصندوق الوطني للسكن: 20 %

ولا تمثل الموارد الناتجة عن الممتلكات إلا نسبة 08% في هيكل موارد البلديات، ويحدد معدل هذه الضريبة بـ 2.5%.

ج–3 قسيمة السيارات : يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة، وتتوزع حصيلة هذه الضريبة كما يلي :

– الدولة : 20% – الصندوق المشترك للجماعات المحلية : 80%

إن تعريفات قسيمة السيارات تحدد حسب سن السيارة وحمولتها بالنسبة لكل نوع.

1–2 التمويل الذاتي : التمويل الذاتي يعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، يحدده القانون ويتراوح عموما بين 10% و20% من مجموع الإيرادات[2]. حيث أن القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 2010/04/27 حدد نسبة الاقتطاع بـ 10% من إيرادات التسيير.

إن مبلغ التمويل الذاتي يستغل في تمويل صيانة الهياكل السوسيو اقتصادية التابعة للبلدية، النقل المدرسي، وكذا العمليات التي تسعى لتحسين الظروف المعيشية للسكان والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية.

[1] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي : مرجع سابق، ص ص13-14.
[2] خيضر خنفري : مرجع سابق، ص121.

1-3 مداخيل الأملاك : وتتمثل في الإيجارات والثمن الناتج عن تأجير المرافق العامة المحلية أو تشغيلها وإدارتها مقابل أثمان محددة تعود على المجالس المحلية[1]. ولقد أشار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثامنة إلى أن إيرادات الأملاك والممتلكات لا تتجاوز 08% من المجموع العام لإيرادات تسيير البلدية، وهي نسب جد قليلة مقارنة بما تملكه الجماعات المحلية من إيرادات وأملاك متنوعة.

1-4 إيرادات الاستغلال المالي : تتشكل إيرادات الاستغلال المالي من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الوزن الكيل والقياس، وعوائد الرسوم عن الذبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم أو حفظها بالإضافة إلى الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي، والمتاحف العمومية، والحظائر العمومية[2].

إن التمويل الذاتي ومداخيل الأملاك وإيرادات الاستغلال المالي تمثل موارد غير جبائية ناتجة عن توظيف الجماعات المحلية لمواردها الخاصة المرتبطة باستغلال أملاكها.

2- الموارد المالية المحلية الخارجية : نظرا لكون الإيرادات المحلية تشكو من قلة مواردها الذاتية والحكومة المحلية لا تسمح بإرهاق المواطن بعبء الضرائب المضافة للإدارات المحلية، لذلك تلجأ الإدارات المحلية إلى موارد أخرى خارجية أو غير ذاتية تأتي بنسب كبيرة عن طريق الإدارة المركزية، أو المؤسسات العامة أو الصناديق المالية التابعة لها، وفيما يلي نشير إلى أهم هذه الموارد الخارجية [3]:

2-1 الإعانات والمساعدات المالية : نعني بها الأموال التي تحصل عليها البلدية دون مقابل سواء من الدولة أو الأفراد أو المؤسسات الخاصة من خلال ما يقدمونه من هبات وتبرعات، الوصايا، الجهود الذاتية، ....إلخ، وهي :

أ- الإعانات الحكومية : تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من إيرادات الجماعات المحلية في جميع الدول العربية تأتي من الإعانة الحكومية التي تدرجها الحكومات المركزية في موازناتها العامة لهذه الوحدات، وعموما فإن إعانات الدولة إلى البلديات في الجزائر تأتي عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية المنشأ بموجب المرسوم رقم 266/86 بتاريخ 1986/11/04 والمتضمن تنظيمه وطريقة توزيعه للأموال بين البلديات، حيث يقوم هذا الصندوق بالتوزيع العادل بين الجماعات المحلية وفقا للمعايير التالية :

- الوضعية المالية للبلدية؛
- عدد السكان.

وتحصل البلديات على منحة التوزيع بالتساوي إذا كان معدلها أقل من المعدل الوطني (المعدل الوطني : مجموع موارد البلديات إلى عدد السكان، أما البلدية فيساوي مجموع مواردها المالية إلى عدد سكانها).

وتجدر الإشارة إلى أن دور الصندوق لا يتوقف على ذلك بل يقوم بتقديم الإعانات الاستثنائية من أجل توازن البلديات التي تواجه وضعية مالية صعبة جدا، كما يقدم إعانات لمواجهة الكوارث والأحداث الطارئة.

وأما عن إعانات التجهيز والاستثمار والمرتبطة بالإعانات في المشروعات التي تقوم بها الجماعات المحلية (سواء كانت مشاريع جديدة أو إصلاحات كبرى) فتقدمها الدولة عن طريق المخططات البلدية للتنمية PCD أو المخططات القطاعية غير الممركزة PSD.

[1] عمار بريق، حنان بن زغبي : مرجع سابق، ص ص250-251.
[2] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي : مرجع سابق، ص ص14-15.
[3] عمار بريق، حنان بن زغبي : مرجع سابق، ص ص251-252.

ب– إعانات الأفراد والمؤسسات (التبرعات والهبات) : وتتكون من حصيلة ما يتبرع به المواطنين والمؤسسات والشركات إما مباشرة إلى الإدارة المحلية أو بصورة غير مباشرة وذلك بالمساهمة في تنفيذ وتمويل أحد المشاريع المحلية.

والهبات تشمل العطاءات النقدية أو العينية سواء كانت محلية أو خارجية، ويشترط المشرع الجزائري في قانون البلدية 10/11 في المادة 171 منه على أن قبول الهبات والوصايا الأجنبية يخضع للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية.

2–2 القروض المحلية : وهي الأموال التي تحصل عليها الإدارة المحلية عن طريق اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة مقابل تعهد البلدية برد قيمة القرض وفق الشروط المحددة في عقد القرض، على أن تستخدم هذه القروض المحلية في تنمية المشاريع الاستثمارية التي تعجز ميزانيتها العادية عن تغطية نفقاتها.

فكثيرا من الأحيان تتعرض البلدية إلى عجز مالي، يعيقها في تحقيق وإنجاز مشاريعها التنموية على المستوى المحلي أمام هذا الوضع سمح قانون 10/11 للبلدية اللجوء إلى الاقتراض بغرض تغطية العجز، وهذا وفقا لعقود تبرمها مع الأشخاص المعنوية دون واسطة، بالنظر إلى ميزة الشخصية الاعتبارية التي تتمتع بها، والتي تمنحها إستقلالية في التعاقد[1].

المبحث الثاني : أنماط برامج التنمية المحلية ومراحل تطورها في الجزائر

لقد ساهمت برامج التنمية المحلية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال في تحسين ظروف معيشة السكان في الكثير من مناطق وأقاليم الدولة المختلفة، وعرفت سياسة وإستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر مرحلتين أساسيتين في تنفيذ برامجها الأولى في ظل نظام التخطيط الموجه (1967-1989) والثانية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو سياسة الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق وذلك بعد سنة 1990، وتتمثل البرامج التنموية المحلية التي استخدمتها الجزائر في كلتا المرحلتين في المخططات البلدية للتنمية PCD والمخططات القطاعية للتنمية PSD، وهي تعتبر من أهم أنماط برامج التنمية المحلية التي اعتمدتها الجزائر في مختلف مراحلها التنموية، وحتى مطلع سنة 2000 رافقت كذلك هذه البرامج الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وصولا إلى البرنامج الخماسي الأخير حيث كان لنصيب برامج التنمية المحلية فيها الحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات والأموال التي تم ضخها للإصلاحات والإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول : أنماط برامج التنمية المحلية في الجزائر

يتم تجسيد التنمية المحلية في الجزائر عن طريق نمطين من البرامج، الأول بلدي يتم على مستوى البلدية ويتمثل في المخطط البلدي للتنمية PCD، والثاني قطاعي على مستوى الولاية ويتمثل في المخطط القطاعي للتنمية PSD، إلا أنه سبق تطبيق هذين البرنامجين نوع آخر من البرامج والتي استخدمت خلال فترة الستينات إلى نهاية السبعينات أي تقريبا من 1966 إلى 1978 ويتعلق الأمر بالبرامج الخاصة للتنمية المحلية .

1– البرامج الخاصة : اهتمت السلطة المركزية بالمناطق الثانية من البلاد، حيث وضعت لها برامج خاصة بها لحل مشاكلها المحلية يعود إنشاؤها إلى سنة 1966، وكانت هذه البرامج الخاصة على شكل خطط استثمارية لتطوير تلك المناطق المختلفة[2].

[1] جمال زيدان : مرجع سابق، ص58.

[2] السعيد بريبش، بسمة عولمي : **التمويل المحلي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر**، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول : تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2008، ص ص 2-3.

ويقصد بالبرنامج الخاص تلك الوثيقة التي تحدد تنمية اقتصاد الإقليم لمدة معينة والتغيرات في المستوى المعيشي للسكان المحليين، فهي تعتبر أداة فعالة آنذاك لمحو مخلفات الاستعمار الفرنسي.

وقد أضحت البرامج الخاصة جزء لا يتجزأ من سياسة التنمية المحلية دون منازع، في الواقع انطلقت البرامج الخاصة في أواخر 1960 لتطال بعد الاستقلال عدة بلديات وكان الهدف منها القضاء على الفوارق الجهوية.

كما أبرز الميثاق الوطني الصادر سنة 1976 مدى أهمية تلك البرامج ودورها في تحقيق التنمية المحلية والوطنية والنهوض بالمناطق الفقيرة وتعد هذه البرامج الخاصة من قبل الجماعات المحلية، وأكد الميثاق نفسه على ضرورة تواصل البرامج الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية.

بلغت التكلفة الإجمالية للبرامج الخاصة باستثناء الصناعة بالأسعار العادية ما قيمته 8.56 مليار دينار جزائري تتوزع بالشكل الموالي [1]:

– 6.68 مليار دينار جزائري قبل سنة 1974، 1.88 مليار دينار جزائري بعد سنة 1974، والموزعة على بلديات تابعة لولايات : عنابة قسنطينة، تبسة، قالمة، أم البواقي، سكيكدة وجيجل.

يضاف إلى هذه المبالغ تلك التي تتعلق بالبرامج الخاصة في كل من ورقلة 300 مليون دج سنة 1966 وباتنة 700 مليون دج، إلا أنه لم يدخل حساب هذه المبالغ الإجمالية كلفة البرنامج الخاص لمناطق الجنوب الذي تقرر أواخر سنة 1978 والذي يقدر بأكثر من مليار دينار جزائري.

لقد امتدت البرامج الخاصة بين سنوات 1966-1978 بمعدل برنامج خاص لكل سنة تقريبا، كما أعدت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حصيلة اقتصادية واجتماعية للعشرية 1966-1978 تخص البرامج الخاصة التي لم تمس كل البلديات وإنما مست فقط عشر (10) ولايات.

2– المخطط البلدي للتنمية PCD : هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات إنجاز المنشآت التجارية، وتتضمن المادة 86 من القانون رقم 08/90 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل المخطط يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية [2].

العمليات الواردة في المخططات البلدية للتنمية PCD تغطي معظم احتياجات البلدية. حيث أن نقاط التدخلات الأساسية للقطاعات المعنية تبقى أكثر وضوحا من خلال هذه المخططات، بما في ذلك قطاع الغابات (إعادة التشجير)، التنمية الزراعية (حماية وترميم التربة)، وتوفير العمالة (أو ما يسمى "العمالة الكاملة" المفتوحة بشكل دائم وعرضي) حيث لأول مرة في تاريخ التنمية بالجزائر ومن خلال المخططات البلدية للتنمية، نشهد حركة تنموية تقودها "من الأعلى" (الخطة المركزية) نحو "الأسفل" (البلدية) والتي تعتبر

[1] السعيد بريبش، بسمة عولمي : مرجع سابق، ص3.

[2] موسى رحماني، وسيلة السبتي : **واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي حول :" تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية "، جامعة باتنة – الجزائر، يومي 26 – 27 افريل 2004، ص 8.

المستوى الأساسي للخطة، على أن يأخذ في الاعتبار التوازن الإقليمي والذي ينطوي على مشاركة الجهات الفاعلة في التنمية على مستوى المنطقة الجزئية أو "المنطقة المادية المتجانسة " وهذا من خلال المسئولون المحليون المنتخبون[1].

عرفها مرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973 بأنها برامج أعمال قصيرة المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني. وتنجز هذه المخططات بمراحل سنوية، حيث على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها، وعرضها على موافقة الوصاية (الولاية)[2].

وترسخت فكرة المخططات وتحقيق التنمية المحلية فعلا بعد سنة 1974 وكان وضع المخطط يتبعه أهداف معينة وتتمثل أهداف المخطط البلدي للتنمية فيما يلي [3]:

- ترسيخ مبدأ لا مركزية التخطيط عن طريق إسهام البلديات في إعداد وتنفيذ المخطط؛
- إنشاء مؤسسات الإنجاز على المستوى المحلي؛
- توزيع متوازي للاستثمارات المحلية؛
- كسر العزلة الجهوية عن الأرياف بشكل خاص عن طريق بناء التجهيزات الاجتماعية والثقافية؛
- إنشاء شبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير وإنجاز التهيئة العمرانية؛
- تكفل البلديات بمشاكلها الخاصة من خلال حصر مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي للتنية.

3- المخطط القطاعي للتنمية PSD : هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها [4].

عند إعداد المخططات القطاعية يؤخذ بعين الاعتبار آفاق التنمية للجماعات المحلية في ثلاثة أبعاد (الديموغرافية النشاطات والتجهيزات السوسيو اقتصادية، البعد المجالي). نظريا، المخططات القطاعية تسعى لتقوية مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي، وذلك عن طريق [5] :

- تنمية الاستثمار؛
- البحث عن التوازن بين الموارد المحلية والموارد الوطنية؛
- تنمية القطاع الإنتاجي للاستجابة للحاجيات المحلية؛
- خلق مناصب شغل جديدة؛
- تحسين مستوى الاستجابة للحاجيات الاجتماعية خاصة في مجال السكن، التعليم، الصحة؛
- فك العزلة عن المناطق النائية؛
- تحقيق التناسق بين البرامج المسطرة على المستوى المركزي وتلك المسطرة على المستوى المحلي.

---

[1] Zoubir SAHLI : **Expérience algérienne en matière de développement local : les plans de développement communal**. In: Economie rurale. N°166, 1985. P 52. http://www.persee.fr/doc/ecoru_0013-0559_1985_num_166_1_3146 . Cité le : 19/05/2018.

[2] خيضر خنفري : مرجع سابق، ص ص 122-123.

[3] السعيد بريبش، بسمة عولمي : مرجع سابق، ص ص5-6.

[4] موسى رحماني ، وسيلة السبتي : مرجع سابق، ص8.

[5] خيضر خنفري : مرجع سابق، ص ص 127-128.

المطلب الثاني : التنمية المحلية في ظل مرحلة التخطيط الموجه (1967-1989)

لقد كان لنصيب برامج التنمية المحلية نصيب أوفر من نصيب الاستمارات التي قامت بها الجزائر في ظل نظام المخططات، تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من [1]:

- ✓ حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة؛
- ✓ استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن؛
- ✓ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

1- المخططات التنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1979 : لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية، حيث هدفت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كان أهمها تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد نام بالإضافة إلى تدعيم القاعدة الصناعية وضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية.

امتازت الفترة 1967-1979 بكونها فترة تصنيع وتخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية، وكانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، فالمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) [2].

تعكس كمية وهيكل الاستثمارات خلال الفترة 1967-1977 عزم الحكومة الجزائرية على اختيارها للتحول السريع للاقتصاد. ويوضح تحليل الهيكل الاستثماري للخطط الثلاثة المتتالية التي تغطي الفترة 1967-1977 (محتوى حسابات نسب رأس المال القطاعي) طبيعة الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد والمتمثلة في : إنشاء صناعة جذابة، إعداد القطاع الزراعي وتدريب واسع النطاق، والذي ينبغي أن يسمح بتحفيز عملية نمو مستمرة ذاتيا[3]. ويمثل الجدول التالي توزيع الاستثمارات الحكومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977[4] .

الجدول رقم (06) : توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977

القطاع	المخطط الثلاثي 1967-1969		المخطط الرباعي الأول 1970-1973		المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	
	مليار دينار جزائري	النسبة %	مليار دينار جزائري	النسبة %	مليار دينار جزائري	النسبة %
الزراعة	1.9	20.7	4.35	12	8.9	7.3
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74.1	61.1
قطاعات أخرى	2.37	25.8	11.15	30.7	38.2	31.6
المجموع	9.17	100	36.30	100	121.2	100

المصدر : وليد عبد الحميد عايب : الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص208.

[1] أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق.

[2] وليد عبد الحميد عايب : **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص209.

[3] Hamid TEMMAR : **L'économie de L'Algérie 1974-2014. Tome I - les stratégies de développement économique**, Office des Publications Universitaires, Alger, Edition 01, 2015, PP 40-41.

[4] وليد عبد الحميد عايب : مرجع سابق، ص208.

يوضح لنا الجدول توجه السلطات الحكومية في تنفيذ برامج التصنيع، حيث تجاوزت حصة القطاع الصناعي نسبة 50% من حجم الاستمارات الحكومية الكلية، حيث وصلت إلى 53.4% خلال الفترة 1967-1969، وإلى 57.3% خلال الفترة 1970-1973، وتجاوزت 61% خلال الفترة 1974-1977، وفي نفس الوقت نلاحظ أن القطاع الزراعي هو الذي دفع ثمن التغيرات، حيث انخفضت حصته من 20% خلال الفترة 1967-1969 إلى 3.7% خلال الفترة 1974-1977 ولقد هدفت إستراتيجية التصنيع إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية.

2- المخطط الخماسي الأول للتنمية (1980-1984) : منذ أوائل الثمانينات، سلطت مجموعة كبيرة من المؤلفات الضوء على الأهمية المتزايدة للمناطق والأقاليم في عمليات النمو والتنمية، وإمكانية وضع سياسات إنمائية فعالة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في القارة. حيث تم الاعتراف بأساس وضرورة التدخل العام الحكومي على المستوى الإقليمي لتحقيق التنمية[1]، وهذا ما قامت به الجزائر بصياغة المخططات الخماسية بعد دراسة وتحليل للمخططات السابقة واتباع سياسة تنموية جديدة تمثلت في المخططات الخماسية.

خطت الجزائر سنة 1980 خطوة جديدة في طريق التخطيط، فاعتمدت فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدتها المخططات الثلاثة السابقة، وهي فترة خمس سنوات، ويدل ذلك على اكتساب الدولة تجربة معتبرة في التنظيم الاقتصادي، وعلى اعتماد أهداف اقتصادية طويلة الأمد.

وكما اتسعت فترة المخطط الخماسي الأول اتسعت أيضا كمية استثماراته لترتفع تكاليف برامجه إلى 560.5 مليار دج ولقد كان توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول بين الاستثمارات المنتجة مباشرة والاستثمارات شبه المنتجة، والاستثمارات غير المنتجة على النحو التالي [2]:

- الاستثمارات المنتجة 297.61 مليار دج، منها 59.4 مليار دج للزراعة و213.21 مليار دج للصناعة و25 مليار دج لمقاولات الإنجاز؛
- الاستثمارات شبه المنتجة 46.2 مليار دج، منها 23.8 مليار دج للنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية و17.8 مليار دج للتخزين والتوزيع و4.6 مليار دج للسياحة؛
- الاستثمارات غير المنتجة 216.69 مليار دج للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

3- المخطط الخماسي الثاني للتنمية (1985-1989) : في أعقاب الخطة الخماسية الأولى، فإن الخطة الثانية للفترة 1985-1989 هي جزء من برنامج العشر سنوات 1980-1990، مما يؤكد حدوث تغيير نهائي مع الاستراتيجية السابقة للنمو غير المتوازن لصالح صناعة السلع الإنتاجية. ويوجه الاستثمار العام نحو المياه والصحة والإسكان، وتعزيز الموارد البشرية وخاصة التكوين المهني والتقني، وطرح مشكلة التخطيط المكاني وتهيئة الإقليم، ويعيد للزراعة مكانا أكثر أهمية[3].

ويتميز المخطط الخماسي الثاني بميزتين : الأولى أنه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول 1980-1984 من حيث الإهتمام القوي بالتسيير، والثانية أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري.

---

[1] Abdelkader SID AHMED : **Le Développement Asiatique, Quels Enseignement pour les économies arabes, Eléments de Stratégie de Développement – le Cas de l'Algérie**, Editions Publisud – Isprom, Paris-France, 2004, P18.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول : **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر– الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر– الجزائر، 1999، ص ص 10-12.

[3] Hammid TEMMAR : Op Cit , P103.

وكشأن جميع المخططات السابقة فقد اعتمد المخطط الخماسي الثاني 1985-1989*، في تحليله للوضعية الاقتصادية العامة للبلاد ومتطلبات التنمية، حالة الاقتصاد الوطني من جهة وحالة الاقتصاد الدولي من جهة أخرى.

وانطلاقا من تلك الوضعية الإقتصادية الوطنية والدولية وتحديد متطلبات التنمية في مرحلة السنوات الخمس للمخطط 1985-1989 فقد تقرر تحديد برامج استثمارية تقوم على المحورين التاليين [1]:

أ- استثمار وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة، وهي عملية مرتبطة بالتسيير والإنتاج، ويهدف الخماسي الثاني من ورائها إلى تحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية في الزراعة، الصناعة والإنجاز التي تشكو من الإنخفاض.

ب- تدعيم شروط اسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتمثل في شبكات الطرق بمختلف أنواعها، والسكن والتكوين، والصحة وغيرها .

ولقد اتضح من ملاحظة توزيع تكاليف برامج استثمارات هذا المخطط أنه يقدم الهيكل التالي :

- القطاع المنتج 367.02 مليار دج أي ما يقارب ما نسبته 44.6 % من مجموع تكاليف برامج استثمارات المخطط.
- قطاع وسائل الإنجاز 33.2 مليار دج أي ما نسبته 4.03% من مجموع تكاليف برامج المخطط.
- القطاع شبه المنتج 60.53 مليار دج أي بنسبة تقدر تقريبا 7.35% من مجموع استثمارات المخطط.
- قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية 362.13 مليار دج أي تقريبا ما نسبته 44% من مجموع الاستثمارات.

وهو توزيع يعبر بصفة واضحة عن اهتمام المخطط الخماسي الثاني بالجانب التنظيمي، فعمل على توفير شروط اسناد القطاع المنتج في إطار الأولويات المحددة التي نصت عليها توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني[2].

4 – نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات التنموية للفترة (1967–1989) : لقد ساهمت الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الجزائر في ظل نظام المخططات (1967-1989) في تعزيز وتحقيق بعض أهداف التنمية المحلية، فهذه الاستثمارات مست القطاعات الثلاثة الأساسية للتنمية، سواء القطاع المنتج والمتمثل في الصناعة والزراعة أو القطاع الشبه المنتج والمتمثل في النقل والسياحة والتخزين والتوزيع والمواصلات السلكية واللاسلكية، أو القطاع الغير منتج والمتمثل في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية وبرامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر تسيرها للإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي (PSD) ومخططات بلدية للتنمية (PCD) وكان نصيبها من المخططات كما يبينه الجدول رقم (07) الموالي [3]:

*- صادق المجلس الشعبي الوطني في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1984 على مشروع قانون المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، كما ناقش وصادق أيضا على مشروع قانون المخطط السنوي 1985. ويبدو على هذا المخطط حرصه الكبير على احترام توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد بين 19 إلى 22 ديسمبر 1983، وهي التوصيات التي جسدتها اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثانية عشرة، المنعقدة بين 22 إلى 24 ماي 1984، في شكل توصيات رئيسية.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول : مرجع سابق، ص ص136-139، بتصرف

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول : مرجع سابق ص 140.

[3] أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق.

الجدول رقم (07): نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات 1967-1989

الوحدة مليار د.ج

البيان	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	المخطط الخماسي الأول	المخطط الخماسي الثاني
الصناعات التحويلية	0.49	1.19	4.01	27.08	58.50
السياحة	0.34	0.70	1.5	21.77	1.50
النقل	–	0.80	6.49	12.719	1.80
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.37	1.51	4.742	15.00
التخزين والتوزيع	–	–	1.00	18.190	08.00
شبكة النقل	0.45	1.14	3.09	19.668	43.60
المناطق الصناعية	–	–	0.70	1.968	01.90
السكن	0.34	1.52	8.30	53.729	86.45
التربية والتكوين	0.81	3.31	9.95	36.633	45.00
الصحة والحماية الاجتماعية	–	1.69	1.905	9.142	40.97
الهياكل الأساسية الإدارية	–	0.85	1.399	7.198	10.14
المخططات البلدية للتنمية	–	600	–	27.232	–
برامج خاصة	–	–	–	11.3650	–
استثمارات أخرى	0.09	0.257	10.32	21.55	60.20
المجموع	9.06/2.95	27.75/14.74	110.22/56.44	459.210/253.33	550/384.81

المصدر : أحمد شريفي : تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، مجلة علمية الكترونية محكمة، السنة السادسة، العدد 40 شتاء 2009، نقلا من الموقع الالكتروني للمجلة :http://www.ulum.nl/d175.html .

هذه البرامج على ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1967-1984)، غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان مأمولا منها على أكمل وجه تمثلت في [1]:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.
- نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.
- تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية.
- ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

[1] أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق.

المطلب الثالث : التنمية المحلية في ظل مرحلة الاقتصاد الحر (ما بعد 1990)

لم يكن لبرامج التنمية المحلية خلال السنوات الأولى من محاولة التوجه نحو اقتصاد السوق (ما بعد 1990) نصيب كبير من البرامج التنموية العامة للدولة، حيث أن هذه الفترة عرفت تغيرات كثيرة في مستوى الأداء الاقتصادي، فبرزت قضية نقص المداخيل النفطية وتفاقم أزمة الدين الخارجي كأهم المظاهر الاقتصادية في الجزائر، مما جعل هناك انكماش في الاقتصاد أدى إلى نقص الانفاق الحكومي على المشاريع التنموية وخاصة المحلية منها، وانصب التفكير الحكومي على الآليات التي يتحقق من خلالها التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث عملت على القيام بجملة من الاصلاحات الاقتصادية وهيكلة الدين الخارجي وإعادة جدولته، بهدف تحقيق التوازنات العامة للاقتصاد والانتعاش الاقتصادي.

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في[1]:

- إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982.
- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.
- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

مع صدور دستور1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية*. غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

1- الأفكار الرسمية الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية (التوجه نحو اقتصاد السوق) : كما كان للمحاولة التنموية الأولى (1962-1989) سندا ايديولوجيا، فالمحاولة الثانية 1990- آفاق القرن الواحد والعشرين أيضا لها سند نستطيع وصفه هو الآخر بالسند الإيديولوجي : يتمثل في « الليبرالية » التي تعد من الناحية النظرية أساس بناء اقتصاد السوق، فجوهر الأفكار الرسمية الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية، يكمن في إحداث قطيعة شاملة مع المنظومة الاقتصادية التي عرفتها المحاولة الأولى، وذلك بوضع الإطار المؤسساتي المنظم والموجه للاقتصاد الوطني في محاولة لتحريره من التوجيه المركزي الذي كان خاضعا له بصفة رسمية، طيلة ثلاثة عقود من الزمن.

---

[1] أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق.

* **فالمظهر السياسي** تميز بعدم الاستقرار منذ سنة 1989 حيث تعاقب على إدارة شؤون البلاد سبع تشكيلات حكومية وأربعة رؤساء دولة، أما **المظهر الاقتصادي**، فقد تميز بالإضافة إلى اختلال منظومة الإنتاج وتقادم أداتها وعدم تكيفها مع متطلبات التنمية حسب احتياجات الاقتصاد الوطني، بنقص حاد في السيولة النقدية بالعملة الصعبة، حيث لم يعد يطرح للنقاش إلا هذا العنصر الأخير، الأمر الذي يجزم أن مسألة التوازنات العامة للاقتصاد والانتعاش الاقتصادي ترتبط ارتباطا وثيقا بمعالجة أزمة الدين التي تغرفها الاقتصاد الجزائري، وعليه فقد وردت بشأنها مفاهيم ومصطلحات عديدة نذكر منها مصطلحين هامين هما إعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها. لقد تم ذلك بالنسبة للأولى في الفترة 1989-1993، أما بالنسبة للثانية فكانت ما بين 1994-1998.

أما **المظهر الاجتماعي** فيمكن حصره في تضاؤل فرص التشغيل وتدهور علاقات العمل، واضمحلال عنصر الحماية الاجتماعية في أوسع معنى لها. للمزيد من التفصيل يمكن الإطلاع على :
- سعدون بوكبوس : **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص207-208.

إن أول عنصر يمكن توضيحه ضمن التوجه الجديد هو ذلك المتعلق برفع اللبس عن دور الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية، فالأفكار الجديدة توصي بأن ينحصر دور الدولة في مواصلة آداء ثلاث وظائف أساسية في الحياة الاقتصادية الوطنية هي [1]:

- الوظيفة الإدارية للتنظيم والتأطير والتحكيم.
- وظيفة توزيع الدخل.
- وظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي.

أما العنصر الثاني فيكمن في إعادة هيكلة المؤسسات المالية والنقدية، بكيفية تضمن النجاعة الاقتصادية التي يتطلبها اقتصاد السوق.

بلغ العجز النقدي في نهاية عام 1990 ما مقداره 190 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 9.5 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة، وبالنسبة للعجز المالي للشركات العمومية المشمولة بالبنوك الأولية من خلال إعادة التمويل مع بنك الجزائر، فقد بلغت قيمته 126 مليار دينار جزائري أي حوالي 6 مليارات دولار أمريكي في ذلك الوقت [2].

لقد تم بداية خلال مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق بالقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وكانت هذه الاصلاحات الاقتصادية التنموية على مرحلتين حيث كانت الأولى من سنة 1990 إلى 1994، والثانية من سنة 1995 إلى 1998، وسنقوم بسرد أهم التوجهات التنموية المحلية في المرحلتين فيما يلي :

2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989-1994 : لقد قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي وذلك بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989، حيث قامت الجزائر بتوقيع الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990، وذلك بسبب عجز ميزان المدفوعات، حيث قام الصندوق بتمويل هذا العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات، وبالمقابل فقد ألزم الصندوق الدولة بضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي، وذلك من خلال ضغط عجز الموازنة وتقليل الإنفاق الحكومي، وتبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار ومراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي[3].

أما الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني فقد تم الإمضاء عليه في جوان 1991 ومدته ثمانية عشر شهرا، ويتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يلزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنتها رسالة حسن النية والمتضمنة مواصلة تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وضرورة تحقيق فائض في الموازنة والتحكم في التضخم وتنويع الصادرات.

أما المحاولة الثالثة لتحقيق الاستقرار فكانت دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة 1992-1993 حيث كانت العودة للاقتصاد الإداري، وكانت هذه المرحلة تحت شعار اللاءات الثلاث* (لا لتخفيض قيمة الدينار، لا لإعادة الجدولة، لا للخوصصة).

---

[1] سعدون بوكبوس : **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، ص ص215-216.

[2] Abdelmadjid BOUZIDI : **Les Années 90 de l'Economie Algerienne, les Limites des Politiques Conjoncturelles**, ENAG/Editions, Alger, 1999, P24.

[3] وليد عبد الحميد عايب : مرجع سابق، ص ص 220-221.

* حيث أن السياسة الكينزية المطبقة في الجزائر لم تؤتي أكلها خلال الفترة 1992-1993 وحاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولا بالاقتراض من الجهاز المصرفي، والنتيجة كانت مخالفة تماما للأهداف التي يتم البحث عنها، حيث أن قيمة الدينار كانت مبالغ في تقييمها، مما قلص إيرادات الصادرات وشجع المستوردين عوض المنتجين كما أن عجز الموازنة العامة بلغ 7.8 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993. وفي ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ انخفاض الصادرات من المحروقات من 10.9794 مليار دولار سنة 1992 إلى 9.8796 مليار دولار سنة 1993. وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات وفي نفس الوقت سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره -4.30 مليار دولار تم تمويله باستهلاك احتياطات الصرف، كما أن معدل البطالة بلغ 33 % سنة 1993. وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداء من سنة 1994.

لقد قامت الجزائر بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كمحاولة ثالثة مدتها 12 شهرا (11 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995) وإعادة جدولة الديون العمومية وهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو قدره 3% سنة 1994 و6% خلال سنة 1995، وذلك بنية استيعاب اليد العاملة، كما يهدف البرنامج إلى تخفيض التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي، بالإضافة إلى استعادة التوازن الخارجي وبعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق (البرنامج مع الجزائر خاصة فيما تعلق بالسياسة الميزانية والنقدية، وتحرير التجارة تم تنفيذه بدقة)، وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لا حقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية وتطبيق برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد[1].

3- العناصر الأساسية لبرنامج تعديل الاقتصاد (التصحيح الهيكلي) 1995-2000 : إن رسم التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في ظروف اقتصادية تتميز بسرعة التغيير، ينطلق من وصول البرنامج إلى تحقيق أهدافه فيما يخص التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني وكذلك تحقيق أهدافه فيما يخص الانتعاش وإعادة بعث عملية النمو من جديد. حيث تم تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها [2] :

فمن حيث تجسيد هذه الأهداف تم التأكيد بأن " التعديل " قد أعاد التوازن لميزانية الدولة سنة 1995 وحقق فائضا جوهريا في سنة 1996، كما تم تقدير معدلا للنمو يساوي 4% في نفس السنة بالقيمة الحقيقية، مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 5% في الفترة ما بين 1997 حتى سنة 2000. أما على الصعيد الخارجي فإن تدعيم سعر البترول، وزيادة الصادرات بالحجم من المحروقات، عمليتان من شأنهما تحقيق توازن ميزان المدفوعات في سنة 1996 وتحقيق فائض يتزايد ابتداء من سنة 1998، مما يؤدي إلى تخفيض احتياجات التمويل أي تخفيض الطلب على مصادر التمويل الخارجي.

أما فيما يتعلق بالدين الخارجي فإن الفائض في الحساب الجاري، الذي سوف يظهر ابتداءا من سنة 1998 سيسمح بمعالجة الديون، بحيث إن تحقيق هذا الفائض مع نمو الناتج المحلي الخام بالقيمة، عمليتان تؤديان إلى تخفيض مخزون الدين إلى نسبة أقل من 50% من الناتج المحلي الخام في سنة 2000. في نفس الفترة يسمح الأثر المشترك لزيادة الصادرات وتمديد آجال أعباء الدين عن طريق إعادة الجدولة لنسب خدمة الدين بالاقتراب من 30%، أما الاحتياطي بالعملة الصعبة المخصصة لتغطية الواردات قد وصل إلى مستوى يضمن 4 أشهر من الاستيراد في نهاية سنة 1996، على أن يتضاعف هذا الاحتياطي بأكثر من ثلاث مرات في نهاية سنة 1998.

لقد سمح العمل ببرنامج التثبيت في الفترة ما بين أفريل 1994 ومارس 1995، المسند بإتفاق تأييد من صندوق النقد الدولي بامتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني بصفة جوهرية .

ساهم أيضا توازن الأسعار النسبية وتقليص عجز الخزينة الذي بلغ مستوى 4.4% من الناتج المحلي الخام في سنة 1994، وصرامة السياسة النقدية، في تحقيق نتائج جد إيجابية فيما يخص الاستقرار النقدي، من أجل تدعيم هذا الاستقرار النقدي وتحفيز عملية استئناف النمو وضعت السلطات العمومية الجزائرية، ابتداءا من أفريل 1995 برنامج تعديل للمدى المتوسط (جوان 1995- ماي 1998)، مسند باتفاق تسهيل التمويل الموسع*.

لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي مصحوبة بإعادة جدولة الديون وبمشروطية تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق أما عن مضمون تلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، تشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية

[1] وليد عبد الحميد عايب : مرجع سابق، ص ص221-222.

[2] سعدون بوكبوس : مرجع سابق، ص ص231-232، بتصرف.

* تسهيل التمويل الموسع يقصد به : الإجراء الذي يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي بقوة كي يحقق التشغيل المرغوب، مع العمل على تحقيق الاستقرار المالي (تخفيض التضخم، تخفيض العجز في الميزانية وتطهير ميزان المدفوعات) . في الحقيقة أن تسهيل التمويل الموسع هو اتفاق ثان تلا مباشرة الاتفاق الأول المتمثل في اتفاق التثبيت «Standby» مع صندوق النقد الدولي.

الداخلية منها والخارجية، وتتمثل الأهداف والإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995- 1998 فيما يلي [1]:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%؛
- مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر؛
- خفض العجز في الحساب الخارجي الجزائري من 9.6% من الناتج المحلي الخام سنة 95/94 إلى 2.2 % سنة 98/97؛
- رفع الإدخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ 5.5 % من الناتج المحلي ما بين 98/97-95/94.

ولقد تم تخصيص مبلغ 6.2 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

المطلب الرابع : التنمية المحلية في ظل البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية (2000-2016)

تعتبر سنة 2000 نقطة التحول في مسار التنمية في الجزائر منذ الاستقلال، فبعد التوجه نحو اقتصاد السوق والقيام بجملة من التعديلات الهيكلية اللازمة لترسيخ مبادئه والتي تمت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي* بإعادة جدولة الديون وتخفيض قيمتها والقيام بجملة من التعديلات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد، وتحقيق معدلات نمو مقبولة خلال الفترة من 1995-2000، وبعد عودة الاستقرار السياسي وتحسن الوضع الأمني وزيادة الإيرادات المالية المتأتية عن الجباية البترولية والتي كانت نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، قامت الجزائر ببرامج تنموية كبيرة من أجل تحقيق ودعم الاصلاحات الاقتصادية، وهذا بتخصيص أموال ضخمة للإنفاق الاستثماري لمختلف هذه البرامج التنموية، والتي كان لنصيب التنمية المحلية جزء كبير ضمن مختلف مراحلها بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وصولا إلى البرنامج الخماسي الأخير 2010-2014.

فبالإضافة إلى البرامج التنموية : المخططات البلدية للتنمية (PCD) والمخططات القطاعية اللامركزية (PSD)، هناك برامج مرافقة ومدعمة للإصلاحات الاقتصادية استفادت منها الجماعات المحلية في جانب التنمية المحلية، وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها ومن أهم هذه البرامج :

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) : يهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي واعادة إنعاش الفضاء الوطني، وسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى [2].

---

[1] وليد عبد الحميد عايب : مرجع سابق، ص ص222-223.

* تتكون برامج التثبيت والتكييف الهيكلي من مكونين أساسيين، سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وسياسات التكييف الهيكلي ويختص بها البنك العالمي وتركز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي، وبالتالي فهاتين السياستين هي محصلة تعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[2] كلمة السيد الطيب لوح (وزير العمل و الضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف أيام 30 ماي – 15 جوان 2007، نقلا عن الموقع الالكتروني : www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../au_100607_ar.doc . تاريخ الإطلاع : 2013/11/30.

أعد هذا البرنامج وشرع في تنفيذه سنة 2001 ويغطي الفترة 2001-2004 ويهدف إلى إعادة انعاش وتحريك الاستثمار العمومي وإعطائه دفعة أولى قوية من خلال غلافه المالي البالغ 525 مليار دج منها 114 موجهة للتنمية المحلية في صورة برامج قطاعية غير ممركزة ومخططات بلدية للتنمية، حيث ركز على دفع وتحريك ودعم التنمية المحلية وتهيئة الاقليم وتحقيق التوازن الجهوي [1] .

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) : يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية [2].

وقدر غلافه المالي 9000 مليار دج منها 1981 مليار دج مخصصة للولايات والبلديات في شكل برامج قطاعية غير ممركزة ومخططات بلدية للتنمية، بما يعادل 22 % من الغلاف المالي الاجمالي للبرنامج.

3- برنامج الاستدراك : تقوده وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرر في لقاء الولاة مع الحكومة المنعقد في شهر جوان 2006، ويتوفر على غلاف مالي قدره 60 مليار دج، ذا بعد جواري يهدف إلى معالجة بعض الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتلبية الحاجات الأكثر إلحاحا والتي لم يتم التكفل بها من خلال البرامج التنموية السابقة والحالية[3].

4- البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) : يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014.

وخصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بـ 21.214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) يشمل [4]:

- برنامجا جاريا (أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي).
- برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي).

وكان لهذا البرنامج عدة أهداف فيما يخص جانب تعزيز التنمية المحلية بالبلاد، حيث عمل من خلال غلافه المالي الكبير إلى توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، وشملت هذه الأهداف فيما يخص جانب التنمية المحلية دعم التنمية البشرية، مكافحة البطالة، تحسين ظروف العيش في الريف الاستمرار في توسيع قاعدة السكن بمختلف صيغه، مواصلة التجديد الفلاحي والريفي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

5- برنامج تنمية مناطق الجنوب : تبقى اشكالية التنمية لمناطق الجنوب مرتبطة ارتباطا وثيقا باحترام الأنظمة البيئية السهلية في الواحات والصحاري التي تميز هذه المناطق والحفاظ على مواردها النادرة، وفي ضوء مختلف مخططات التنمية والبرامج الخاصة، استفادت مناطق

---

[1] أحمد شريفي : **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 128 .

[2] كلمة السيد الطيب لوح (وزير العمل و الضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي ، مرجع السابق .

[3] أحمد شريفي : **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص128-129 .

[4] عابد شريط، ياسين جلول بن الحاج : **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية – البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا-**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2- الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2015، ص ص95-96.

الجنوب مثلما استفادت المناطق الأخرى من البلاد من مجهود استثماري معتبر حيث أنشئ صندوق خاص لتنمية مناطق الجنوب يدل على إرادة الدولة لانتهاج سياسة تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم، وهو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بهذه الجهة من الوطن لإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد [1] .

أنشئ الصندوق من خلال قانون المالية لسنة 1998 وحدد بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 200-242 المؤرخ في : 16 أوت 2000.

6- برنامج تنمية الهضاب العليا : تم الإعلان عن هذا البرنامج في سبتمبر 2005، بمخصص مالي قدره 620 مليار دينار موزعة على النحو التالي[2]:

- تحسين ظروف معيشة السكان باستثمار إجمالي يقدر بـ: 288.5 مليار دينار، تمس كل من قطاع السكن، التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي، الصحة، توصيل السكان بشبكات المياه والغاز والكهرباء، الشبيبة والرياضة الثقافة، التشغيل والتضامن الوطني ؛
- ترقية التنمية الاقتصادية باستثمار إجمالي يقدر بـ: 233 مليار دينار، موجهة لتنمية الفلاحة والغابات وتهيئة الري الفلاحي، تنمية الهياكل القاعدية للنقل، تنمية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والسياحة؛
- تعزيز مصالح الدولة باستثمار إجمالي يقدر بـ : 36.8 مليار دينار للمشاريع البلدية للتنمية، 11.3 مليار دينار لقطاع العدالة، 29 مليار دينار لانطلاق ورشة انجاز مدينة بوغزول الجديدة.

7- البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية الحالية : إن اجتماع الحكومة مع الولاة المنعقد سنة 2006 برئاسة رئيس الجمهورية، قد شكل محطة هامة في مسار تقييم عمل الدولة والجماعات المحلية، وسمح الاجتماع بتعزيز استراتيجية التنمية المحلية عبر ادماجها ضمن رؤية أشمل للتنمية المستدامة، وكان هذا التقييم يرمي إلى بلوغ هدف أساسي يتمثل في إخراج سياسة التنمية المحلية من دائرة نقائصها وتكييف ترتيباتها لخدمة آليات مناسبة أكثر وتندرج ضمن مسار تشاركي واعتماد مسعى التنفيذ الأمثل لبرنامج دعم النهوض بالريف (الامتلاك على المستوى المحلي للمبادئ والأسس والمقاربات المنهجية والوسائل والأدوات، و المسائل المتعلقة بمجموع التدابير الداعمة لتنفيذ برنامج دعم النهوض بالريف، عبر كامل مراحل انجازه، منذ المرحلة النموذجية إلى مرحلة الحصيلة، ومن ثم إلى مرحلة تعميم برنامج 2009-2013)[3].

تشكل هذه البرامج أداة فعالة للتدخلات التنموية في الأقاليم الريفية، وتساهم عبر مشاريعها المختلفة سواء ما تعلق منها بالجانب الفلاحي والذي يعزز المؤشرات الاقتصادية أو ما تعلق منها بالجانب الريفي والذي يعزز المؤشرات الاجتماعية في زيادة معدلات التنمية الريفية ومؤشراتها المختلفة، وبالتالي فهي تتكامل مع عمليات التنمية المحلية المختلفة وتساهم في تحقيقها على مستوى الأقاليم الريفية .

[1] عبد الفتاح علاوي : **دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر – واقع و آفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2008، ص 7.

[2] عادل بونقاب : مرجع سابق، ص 88.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية : **تقرير حول حصيلة برامج التنمية المحلية**، اجتماع الحكومة مع الولاة، الجزائر 25 جوان 2006، نقلا من موقع الوزارة : http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/ ، تاريخ الإطلاع : 2013/11/16.

المبحث الثالث : مراحل تطور سياسات التنمية الريفية في الجزائر (1962–2016)

يشكل سكان الريف الجزائري نسبة كبيرة من مجموع السكان، وتعتبر الغالبية الكبرى من البلديات الجزائرية هي بلديات ريفية بالكامل (979 بلدية من بين 1541 هي ريفية بكليتها)، وعليه عرفت السياسات الداعمة للتنمية في الأقاليم الريفية عدة مراحل ومخططات بهدف تحسين الصورة التنموية للريف ومستوى معيشة سكانه، حيث بدأت هذه السياسات منذ الاستقلال من خلال نظم وسياسات التسيير الذاتي والثورة الزراعية، إلى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في سنة 2004، وصولا إلى السياسات الحالية للتجديد الفلاحي والريفي، والتي رافقتها جملة من البرامج الداعمة لتنفيذها في كل مرحلة، والتي من شأنها إعادة حيوية المناطق الريفية، وتحقيق التنمية المحلية وأهدافها على مستوى الأقاليم الريفية.

المطلب الأول : سياسات التنمية الريفية بعد الاستقلال وإلى غاية سنة 2000

لقد صاغت الجزائر منذ الاستقلال عدة برامج تنموية في جميع المجالات والأقاليم، حيث عرف الإقليم الريفي عدة سياسات تنموية بدأت من نظم وسياسات التسيير الذاتي والثورة الزراعية، وعليه سنتطرق في هذه النقطة إلى أهم سياسات التنمية الريفية التي عرفتها الجزائر عقب السنوات الأولى للاستقلال وإلى غاية سنة 2000.

1– مرحلة التسيير الذاتي (1962–1970): بدأت السياسات الزراعية الأولى بعد الاستقلال مع إصدار نصوص حول سياسة التسيير الذاتي اعتبارا من عام 1963، وكان القطاع الزراعي يتألف من جهة من القطاع الذاتي التسيير والذي يضم حوالي 2000 مستثمرة تمثل أغنى الأراضي، ومن ناحية ثانية القطاع الخاص التقليدي، ويتكون من مزارع صغيرة ومتوسطة الحجم[1].

وجاءت هذه السياسة كمرحلة أولى من السياسات بإعطاء الأولوية للجانب الاجتماعي (1962-1970)، فعندما استعادت الجزائر الأملاك الفلاحية التي كانت للمعمرين وأقامت نظام التسيير الذاتي على ما يقرب من 2,8 مليون هكتار من أخصب الأراضي ضمن المساحة الفلاحية الصالحة، كانت القيمة المضافة للهكتار الواحد تتناقص سنويا بـ 4,7% والقيمة المضافة حسب العامل تتناقص بـ 3,5% (بدأ الاتجاه نحو الانخفاض منذ بداية الخمسينات). فكانت شروط الإنتاج ومستوياته في القطاع الفلاحي طيلة هذه الفترة بمعدل نمو متوسط لمؤشر الإنتاج الفلاحي يبلغ 0,6 %، هذا الاتجاه نحو الركود ناجم بصفة أساسية عن إرث وعن مسار انطلق قبل الاستقلال بكثير تميز بتراجع الاستثمار وتدهور الجهاز الإنتاجي (قدم البساتين، عدم تجديد أجهزة الري الفلاحي وتجهيز القطع الأرضية، وصيانة غير كافية للعتاد الفلاحي.. ..إلخ) . غير أن الصادرات الفلاحية والغذائية ظلت مرتفعة بأكثر من ثلث إنتاج القطاع طيلة هذه الفترة [2].

2– مرحلة الثورة الزراعية أو محاولة تحويل الوسط الريفي (1971–1980) : خلال هذه المرحلة التي تميزت بمعدل إنتاج فلاحي بلغ 0.88% تم اتخاذ العديد من الاجراءات، منها على وجه الخصوص الثورة الزراعية في 1971 التي كانت ترمي إلى تحويل عالم الفلاحة والريف وإدماجه في المسار الشامل لتنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية بالارتباط مع جهود سياسة التصنيع للبلاد.

كانت العملية التي أطلقت في عام 1971 تحت اسم "الثورة الزراعية" تهدف بالأساس إلى إعادة تنظيم هيكل ملكية الأراضي الخاصة للفلاحين، مع إعطاء الأولوية للذين لا يملكون أرضا، مما اضطر إلى القيام بالعمليات التالية [3]:

– تحسين القدرة الشرائية لهذه الفئات الاجتماعية والمتمثلة في الفلاحين وفتح سوق لمنتجات الصناعة الوليدة .

---

[1] Chérif MESBAH **: Historique et place de la vulgarisation en Algérie**, Cahiers Options Méditerranéennes ; Vol .2(1) , CIHEAM, Paris –France, 1993, P31.

[2] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : **سياسة التجديد الريفي**، أوت 2006، ص19.

[3] Ahmed HENNI **: Essai sur l'Economie Parallale – Cas de l'Algérie-**, ENAG/EDITIONS, Alger-Algérie, 1991, P93.

– تجميد تأجير الأراضي.

من المؤكد أن تجريم سياسة التسيير الذاتي والتسويق بسبب هراء البيروقراطية، راجع إلى سوء فهم هذه السياسة ومحاولة طمسها، حيث أثارت الثورة الزراعية كل المشاعر وأصبحت محل اهتمام جزء كبير من الناس وبشكل رئيسي، في حين أن الخبراء من جانبهم اعتبروا أن هذا الوضع الزراعي ينبع من الخيارات التي تم اتخاذها. وبالنظر إلى الأولوية الممنوحة للصناعة كان من المنطقي أن تدفع الزراعة الثمن وأن تكون محتضرة[1].

نظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 والمؤرخ في 1971/11/08 لتجاوز ذلك، بسعيها للقضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل [2]:

- زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة؛
- القضاء على علاقات الإنتاج القديمة.

وبصفة عامة فإن الثورة الزراعية ترمي للقضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية.

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت المرحلة الأولى (جوان 1972) بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، أما المرحلة الثانية والتي انطلقت في جوان 1973، فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد، وبدأت المرحلة الثالثة في نوفمبر 1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، والذي لا يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد، أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار.

3– مرحلة الإجراءات الأولى للتحرير وتحسين إنتاج القطاع الفلاحي (1981–1990) : امتازت هذه العشرية بانطلاق اجراءات لتطبيق سياسة اقتصادية جديدة، حيث تم تحرير تسويق الخضر والفواكه، كما شرع في تنفيذ عملية تحول تفضي إلى تحرير تدريجي للقطاع الفلاحي ككل، من خلال الاصلاحات الاقتصادية لعام 1987 بإعادة تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا والنظام التعاوني، ويلاحظ خلال هذه الفترة زيادة سنوية متوسطة لمؤشر الانتاج الفلاحي الذي بلغ 2.23 %[3].

تتضمن إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي تكوين المزارع الفلاحية العمومية (DAS) في 1980 من خلال دمج قطاع التسيير الذاتي وقطاع الثورة الزراعية في قطاع واحد، يتمثل في القطاع الفلاحي خاصة من حيث المساحة الخاصة بكل مزرعة، إذ أنه رغم إجراءات الإصلاحات السابقة إلا أنه لم يتم القضاء على شساعة الملكيات الزراعية التي كانت منتشرة منذ 1962. وكذلك من حيث مستوى الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ويضاف إلى ذلك تحسين عملية التسيير والتخلي على المركزية والبيروقراطية التي عانت منها مزارع الدولة سابقا

[1] Salah MOUHOUBI : **Les Choix de L'Algérie, le Passé Toujours Présent**, Office des Publications Universitaires, Alger, 02-2011, P49.

[2] فوزية غربي : **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاد والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2007–2008، ص ص 96–97.

[3] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق، ص20.

وكان لها أثر سلبي على المردود الفلاحي للمزرعة حيث تتركز عملية إعادة الهيكلة على إنشاء 5000 مزرعة فلاحية اشتراكية، وكان محدد لها أن تنتهي في نهاية عام 1980.

ومضمون إعادة الهيكلة تناول قطاع التسيير الذاتي وتعاونيات المجاهدين وكل التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية العاجزة التي تقدر بحوالي 6000 تعاونية تتسع لـ 1.5 مليون هكتار ومليون نخلة موزعة على 100000 مستفيد[1].

4- مرحلة اجراءات التعديل الهيكلي (1990-2000) : منذ 1987 (انطلاقة الإصلاحات) إلى صيف 2000 (بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) اتجهت السياسات الفلاحية المقترحة والمعتمدة إلى استكمال القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشريات السابقة . وفي خضم إصلاحات 1988 وخاصة ضمن برنامج التعديل الهيكلي تم الشروع في إصلاحات مهمة جدا والمتمثلة في : إلغاء القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات، وتفكيك الإجراءات الإدارية لتخصيص العملات الأجنبية، وتحرير الأسعار وتخفيض المساعدات وتخفيض قيمة الدينار، والانتقال التدريجي إلى نظام صرف مرن.

سمح برنامج التعديل الهيكلي (1995-1997) الذي مس عدة قطاعات، منها الفلاحة، بتعميق الجهود التي تم الشروع فيها، وتميزت النتائج خلال هذه المرحلة بارتفاع معتبر في معدل نمو الإنتاج الفلاحي بـ 4% وبنمو سنوي يتجاوز معدلات نمو قطاعات النشاط الأخرى (3,3% مقابل 1% للصناعة و 2,3% للخدمات)[2].

المطلب الثاني : سياسة التنمية الريفية من سنة 2000 إلى 2006

تعتبر سنة 2000 سنة محورية في سياسات التنمية بالجزائر عموما والتنمية الريفية على وجه الخصوص، وعرفت التنمية الريفية في هذه الفترة قفزة نوعية في شكل ومضمون السياسات والبرامج المرافقة لها، حيث تميزت هذه الفترة بإنعاش الأنشطة الفلاحية وبداية وضعها موضع إنسجام وبتوسيع الدعم إلى المجال الريفي عن طريق برامج تهتم بجميع مجالات الحياة في الريف الاجتماعية والثقافية وغيرها، للخروج من دائرة السياسات السابقة التي كانت تركز كثيرا على الجانب الاقتصادي والمتمثل في الميدان الفلاحي، وتجسد ذلك من خلال ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي توسع مجال تدخله في سنة 2002 إلى المجال الريفي، وأصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

عرفت سياسة التنمية الريفية خلال الفترة 2000-2006 عدة مراحل وتوجهات تمثلت في الآتي :

1- مرحلة إنعاش الأنشطة الفلاحية وبداية وضعها موضع انسجام (2000-2004) : لقد قامت الدولة ابتداء من سنة 1999 والعودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004).

لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية، وتوجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد[3].

[1] كمال حوشين : مرجع سابق، ص ص114-115.

[2] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق، ص20 .

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مايو 2012، ص 3.

يشكل هذا المخطط عملية تعميق القطيعة مع الطرق المركزية والنمطية التي سادت سابقا، وعبر إرادة في إدخال الفلاحة في العصرنة مع تسارع عملية تحديث المستثمرات وآثار التحرير، فالآفاق المفتوحة كانت ملائمة لتعبئة استثمارات مكثفة تم توجيهها بطريقة أفضل، وسمحت بمعدل نمو للإنتاج الفلاحي بلغ 6%، ومع ذلك يظل الميزان التجاري للمواد الغذائية دائما في عجز، مما يجعل تغطية الحاجات الغذائية للأسر من بعض المواد الأساسية تعتمد على الواردات[1].

2- توسيع الدعم إلى المجال الريفي : لقد تم توسيع الدعم إلى المجال الريفي في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002 لإدماج دعم العالم الريفي ونتيجة لذلك أصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وبهذا ومع هذا البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حددت أهداف أوسع تمثلت في النقاط التالية : تعزيز الأمن الغذائي تثمين كل الموارد المتاحة، حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب، فقد تم إيلاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب، الهضاب العليا، الجبال).

تم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، يجب أن تكون إذن ناجعة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا[2].

3- بعث الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004: لقد تم بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في سنة 2004، وذلك بعد تعيين الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية بداية 2004، بعدما أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تمثل تنفيذ هذه الاستراتيجية في المقام الأول في العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لأن تأخذ مكانها في الوسط الريفي مع إشراك أكبر السكان المستفيدين وممثليهم في مختلف مراحل تعيين وتصور وتنفيذ ومتابعة هذه البرامج، وقد وضعت استراتيجية التنمية الريفية المستدامة أربعة محاور أساسية للتنفيذ [3]:

- ✓ إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم؛
- ✓ دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة؛
- ✓ تثمين متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الأقاليم؛
- ✓ الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق العمليات.

توفر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في نهاية الأمر إطار وشروط انعاش الأقاليم الريفية وتتوعد بالتحسن الجذري في صيغ تدخل السلطات العمومية فهي تسمح بـ [4]:

- ✓ مواجهة تطور الإقليم الريفي من منظور مستديم بتنظيم التعاضد بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوفير الشروط السانحة للنجاعة الاقتصادية والاجتماعية والاستمرارية الإيكولوجية للنشاط التنموي، عن طريق المحافظة على هذه البيئة؛
- ✓ إدراج في البداية هيئات تأطير وتمويل النشاطات الاقتصادية والتجهيزات العمومية؛
- ✓ مرافقة مشاريع التنمية الشاملة المبتكرة وفق سياق تصاعدي ومفتوح؛

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق، ص21 .

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص4.

[3] المرجع نفسه، بتصرف.

[4] العيرج عودة : مرجع سابق، ص 64.

- ✓ استخدام مقاربة إقليمية للتنمية الريفية تضع حدا للمقاربات المتماثلة والمركزية؛
- ✓ تأسيس التنمية الريفية المستدامة على العمل الجواري واللامركزي؛
- ✓ تشجيع الإبداع التنظيمي والمؤسساتي كعامل لترقية سكان الأرياف إلى مستوى فاعلين نشيطين ومسؤولين عن تنمية محيطهم الإقليمي.

من حيث النتائج والمؤشرات، ظل القطاع الزراعي في سنة 2004 القطاع الثالث في الاقتصاد من حيث المساهمة في القيمة المضافة. ويمثل 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض طفيف مقارنة بعام 2003 (9.7%) ويصنف بعد قطاع الطاقة (37.9%) وقطاع الخدمات (21%). أما فيما يتعلق بالتوظيف، لا يزال القطاع الريفي بالغ الأهمية لأنه يجمع في عام 2004 حوالي 42% من إجمالي القوى العاملة. وقد ساهمت بشكل كبير في نمو العمالة حيث ارتفع عدد سكانها بنسبة 16.2%، أي ما يعادل تقريبا قوة العمل الحضرية (17%). استخدمت الزراعة حوالي 20.7% من السكان النشطين في عام 2004 (1617125 وظيفة) أو 14.5% أكثر من العام 2003 (1412340 وظيفة) على الرغم من انخفاض طفيف في حصتها النسبية (21.1 % في عام 2003). لا تزال الزراعة تفوق بكثير القطاع الصناعي من حيث اليد العاملة، الذي لا يمثل سوى 13.6% من السكان النشطين وقطاع البناء الذي لا يمثل سوى 12.4% من القوى العاملة[1].

أما عن مجمل النتائج للفترة 2000-2006 للقطاع الفلاحي والريفي، فقد عرفت تطورا ملحوظا حيث [2]:

– منذ عام 2000 بدأ هذا القطاع فترة نمو تميزت بالاستقرار النسبي بالرغم من الظروف الجوية الصعبة. ويظهر ذلك من خلال معدلات النمو الإيجابية التي استقرت على مدى السنوات الثلاث من 2004 إلى 2006، مع معدلات 6.41% 2.02% و 4.71%، على التوالي.

– في الواقع، سجل الإنتاج الزراعي نموا مطردا. وقد ارتفعت قيمته من 359 مليار دينار جزائري في عام 2000 إلى 668 مليار دينار جزائري في عام 2006. وينطبق الشيء نفسه على القيمة المضافة الزراعية التي ارتفعت من 322 مليار إلى 548 مليار في نفس الفترة. أي إعطاء القطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% في المتوسط السنوي.

– تم الحصول على هذه العروض على الرغم من الانخفاض الكبير في الميزانية القطاعية في عام 2006 بقيمتها الثابتة (73 مليار دينار في عام 2006 مقابل 79 مليار دينار في عام 2005) وظلت عند نسبة 3% من ميزانية الدولة للسنة الثالثة على التوالي. هذا الرقم هو أيضا متوسط الفترة 2000-2006.

المطلب الثالث : سياسة التجديد الريفي من 2006 إلى 2009

بعد تبني الجزائر لعدة سياسات للتنمية الريفية وصياغة مجموعة من البرامج المرافقة لها لتدعيم مسار النهوض بالتنمية في الأقاليم الريفية، ومن خلال تشخيص الوضعية التي يعيشها الوسط الريفي الجزائري ما بعد بعث استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، ألزم الأمر بعث سياسة أخرى للتنمية الريفية ولدعم تجديد الأقاليم الريفية تمثلت في سياسة التجديد الريفي في 2006، والتي كانت من خلال مجلس الحكومة في فيفري 2006، ليتم المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية في 01 أكتوبر 2006، ووضع برنامج لتنفيذها وهو برنامج دعم التجديد الريفي الذي تم بعثه في سنة 2007.

[1] Slimane BEDRANI : **Algérie, L'agriculture, l'agro-alimentaire, la pèche et le développement rural**, Les Monographies du CIHEAM, Options Méditerranéennes, Edition 2008, PP40-41.

[2] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural : **Rapport sur la Situation du Secteur Agricole 2006**, Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information, P3.

1- سياسة التجديد الريفي (المفهوم والمضمون) : يهدف التجديد الريفي المرسوم ضمن إطار سياسة وطنية والمتفاعلة مع مجموع المؤسسين الفاعلين (المحليين والوطنيين) إلى تجديد الرؤية تجاه العالم الريفي ورسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية واجتماعية قوية ولا سيما العمل على إدراج طرق تناول جديدة ومناهج تأطير جديدة مرافقة ومدعمة لطاقات السكان والمؤسسات الملتزمة بسياسة الإقليم هذه[1].

تحقيقا لهذه الغاية، توجد نظم للتوجيه والتشجيع والدعم، بحيث يجب أن تكون المشاريع طويلة الأجل، ويستند مفهوم الاستدامة الخاص بسياسة التجديد الريفي إلى قيم مثل القبول الاجتماعي، الربحية الاقتصادية، التضامن المؤسسي الجواري، الابتكار واحترام البيئة. مع استغلال ثروات المنطقة من أجل حياة أفضل، إقامة مشروع أو إعطاء زخم جديد التدريب في أي سن، ... هي روح سياسة التجديد الريفي[2].

ويأخذ التجديد الريفي في الحسبان الأبعاد الأربعة للسياسة الديناميكية للتهيئة العمرانية وهي [3]:

- التوجيهات والخيارات المعبر عنها في المخططات التوجيهية المعروضة للتهيئة العمرانية؛
- سياسة التصنيع؛
- سياسات القطاعات؛
- سياسات الأقاليم.

إن سياسة التجديد الريفي تعرض فكرة أنه لا تنمية دون تكامل التدخلات وتعاضد الموارد والوسائل. وقد قامت هذه السياسة لتحقيق ذلك وضمان شروط تجسيدها بوضع الشروط على مستوى مقاربات التنمية وأدوات التشخيص والبرمجة وادماج القطاعات فيما بينها والتقييم مما يسمح بالشروع في التنمية الريفية على أسس جديدة وممكنة الاشتغال على الدوام. ومن خلال التأكيد على اللامركزية وتحديد مسؤولية الفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية فإن هذه السياسة تتموضع بعزم وتأتي في إطار إعادة تأسيس الدولة وديمقراطية المجتمع والحكم الأمثل للأقاليم الريفية.

إن سياسة التجديد الريفي تلتمس دعما لقدرات المؤسسات المكلفة بالتنمية الريفية وكذا قدرات الفاعلين المنضمين لتنفيذ سياسة التجديد إلى جانب وضع إطار قانوني يسمح بتأطير تنمية الأقاليم الريفية على تنوعها واختلافها. إن كل هذا هو أقل الشروط التي يجب توفيرها لكي تندرج التنمية ضمن سيرورة دائمة وفعالة[4].

2- أسس سياسة التجديد الريفي ومبادئها التوجيهية :

2-1 أسس التجديد الريفي : إن تنمية المناطق الريفية بصفة متوازنة ومنسجمة تمر حتما عبر إدماج الأنشطة والأعمال الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد توزيعا متوازنا. غير أنه يجب على هذه الأنشطة والأعمال بتوخي أن تبحث عن الرفاهية الفردية والاجتماعية

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **التجديد الريفي (العرض العام)**، من موقع برنامج دعم التجديد الريفي : http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/index.htm تاريخ الإطلاع : 10-02-2014.

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire : **Développement Rural en Algérie-Tous Ensemble Pour le Renouveau Rural** , Document D'orientation, Message de Monsieur le Ministre Chargé du Développement Rural, P26.

[3] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **التجديد الريفي (العرض العام)**، مرجع سابق.

[4] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **مقال بعنوان الجزائر المتحركة، التجديد الريفي**، من الموقع الإلكتروني لبرنامج دعم التجديد الريفي : http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/REF%20ARTICLESALIRE.htm . تاريخ الإطلاع : 10-02-2014.

لسكان الريف عن طريق جهود الإدماج الاجتماعي لدعم روابط التضامن مع خلق الشروط الضرورية لآفاق جديدة للتشغيل والحصول على دخل وبضمان تحسين شروط الحياة والحصول على الخدمات الأساسية.

إن تنمية الوسط الريفي يتطلب حيوية اقتصادية قوية للمناطق الريفية ستقوم على عصرنة المستثمرات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية، والبحث على منافذ التسويق، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة. بالإضافة إلى ترقية سياسة لمرافقة السكان لا لإسعافهم عن طريق [1] :

- إقامة مشاريع انطلاقا من القاعدة مع السكان وفي شفافية؛
- ترقية أنماط اتصال وقنوات جديدة؛
- ترقية أدوات جديدة للمرافقة والضبط والمتابعة والتقييم.

ضف إلى ذلك توفير شروط التحكم في مبادئ المسار المزدوج للعولمة والمحلية للفاعلين والمؤسسات على التنظيم وتثمين تراثهم الاقتصادي والثقافي والبيئي بدون تدميرها والتموقع في السياق الإقليمي وفي مسار العولمة.

يستند تطبيق سياسة التجديد الريفي على الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي أعدت في جويلية 2004 والتي تجد مرجعيتها خصوصا في برنامج الحكومة لشهر ماي 2004 الذي يؤسس العلاقة بين إعادة إحياء الفضاءات الريفية وسياسة تهيئة الإقليم بهدف تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لكل الأقاليم دون إقصاء أو تهميش[2].

2-2 المبادئ التوجيهية لسياسة التجديد الريفي : وتمثلت فيما يلي [3]:

- ✓ دعم شروط التنمية المنسجمة و المتوازنة؛
- ✓ دعم الترابط الإجتماعي ومكافحة التهميش والإقصاء؛
- ✓ دعم التكاملية ما بين العمران والريف؛
- ✓ تنظيم التآزر ما بين المشاريع و البرامج وتعاضد جهودها؛
- ✓ إقحام المجتمع المدني ودعم السياسة التساهمية؛
- ✓ بناء المشاريع بشكل تصاعدي (من الأسفل إلى الأعلى)؛
- ✓ دعم عمليات اللامركزية بحيث لا تلحق ضررا بمن هو عرضة لذلك ولا سيما في المناطق الريفية النائية جدا؛
- ✓ دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد (الإعلام، التمويل والموارد الطبيعية).

3- الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي : تهدف سياسة التجديد الريفي إلى[4] :

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية؛

---

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق، ص29.

[2] نفس المرجع : ص45.

[3] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **مقال بعنوان الجزائر المتحركة، التجديد الريفي**، مرجع سابق.

[4] رياض طالبي، عبد الرحمان القري : **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة – الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011 ، ص 5.

– تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية؛

– تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها بـ:

- ✓ تشجيع تثمين الموارد المحلية ؛
- ✓ تحفيز اقتصاد جواري بتنظيم تضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ استغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج ذي نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية؛
- ✓ تشجيع تنويع الأنشطة وتعدد الأنشطة لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي؛

– تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي؛

– المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي.

المطلب الرابع : سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009–2016)

السياسة الحالية للتنمية الريفية تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تم انتهاجها في شهر فيفري 2009 من خلال الخطاب المؤسس لرئيس الجمهورية في بسكرة، خلال الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي، وهي امتداد للسياسة السابقة من حيث البرامج والأهداف وطرق التسيير.

1– أهداف ورؤية سياسة التجديد الفلاحي والريفي : تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل". يمر هذا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية على المدي المتوسط الذي يذهب رأسا إلى ضمان الأمن الغذائي. تتمثل الإستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

عند انطلاق السياسة، أشار رئيس الدولة إلى أنه " يجب أن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية ". لهذا الغرض، تم أخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية [1]:

– فلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني؛
– إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد؛
– فاعلون مجندون أحسن وإشراكهم أكثر؛
– تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية في البداية والنهاية؛
– ضبط اقتصادي فعال؛
– جهاز للتأطير وللبحث والتنمية ناجع أكثر؛
– تسويق يضمن تثمين أفضل للإنتاج؛

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص5.

– تجنيد وتثمين مستدام للمورد المائي؛
– تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة.

هذا كله بهدف الحد من نقاط الضعف في شراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة قوية من الجهات الفاعلة المختلفة وظهور حكم جديد في السياسة الفلاحية من خلال دعم [1]:

- ✓ زيادة الإنتاج الوطني للمنتجات الاستهلاكية الواسعة (القمح الصلب، الحليب) لضمان الحد الأدنى من التغطية بمعدل 75 ٪ من المتطلبات؛
- ✓ تحديث ونشر التطورات التكنولوجية في المستثمرات الفلاحية (التكيف مع الري، التسميد، المكننة، استخدام البذور وتحسين الشتائل ...)؛
- ✓ إنشاء أنظمة تنظيمية مشتركة، تجمع روابط مختلفة في القطاعات ذات القاعدة العريضة (SYRPALAC) مثل الحبوب، الحليب، البطاطس، زراعة الزيتون واللحوم ... إلخ، وتهيئة الظروف لاستقرار السوق؛
- ✓ تعميم وتوسيع شبكات الري الزراعية التي تستهدف 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014، ضد ما يقرب من 900000 هكتار سنة 2009؛
- ✓ تنمية القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية البذور والنباتات ومتطلبات الشتائل ؛
- ✓ تطوير مناطق ريفية متوازنة، منسجمة ومستدامة.

2– الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي : تتمحور السياسة حول ثلاث ركائز متكاملة [2]:

التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي .

أ – الركيزة الأولى : التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، فالريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للاكتساب والتثمين.

بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (م.و.ت.إ ق.2025).

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال السهوب، الصحراء) .

[1] Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural : **La politique de renouveau agricole et rural en Algérie**, MADR, Novembre 2010, P1.
[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص ص 6-7.

يشرك التجديد العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض... إلخ) ، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي ...) .

وفي الأخير يسهر عبر النشاطات التي يدعمها، على ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين : حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي.

ب – الركيزة الثانية : التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد . فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية : الحبوب والبقول الجافة، الحليب اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل .

ثم أضيف أيضا عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي : الأول نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك والثاني يتعلق بعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية، كما يندرج هذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد.

جـ – الركيزة الثالثة : برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين القيام بها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يهدف إلى :

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية ؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع ؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات .

د – الإطار التحفيزي : تكملة للركائز الثلاث، يشتمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة، في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي أساسا [1]:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره، حسب الحاجيات المتلقاة؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

لقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى، في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) الذي جند ما يقارب 1000 مليار دينار (10 ملايير أورو) من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير، الإدارة المركزية واللامركزية) ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي ولدعم الأسعار عند الاستهلاك.

وكان توزيع هذه الميزانية على الركائز الثلاثة للتجديد الفلاحي والريفي ضمن المخطط الخماسي (2010-2014) على النحو التالي :

الشكل رقم (07) : السجل المالي المتوقع لـ 2010–2014 للتجديد الفلاحي والريفي

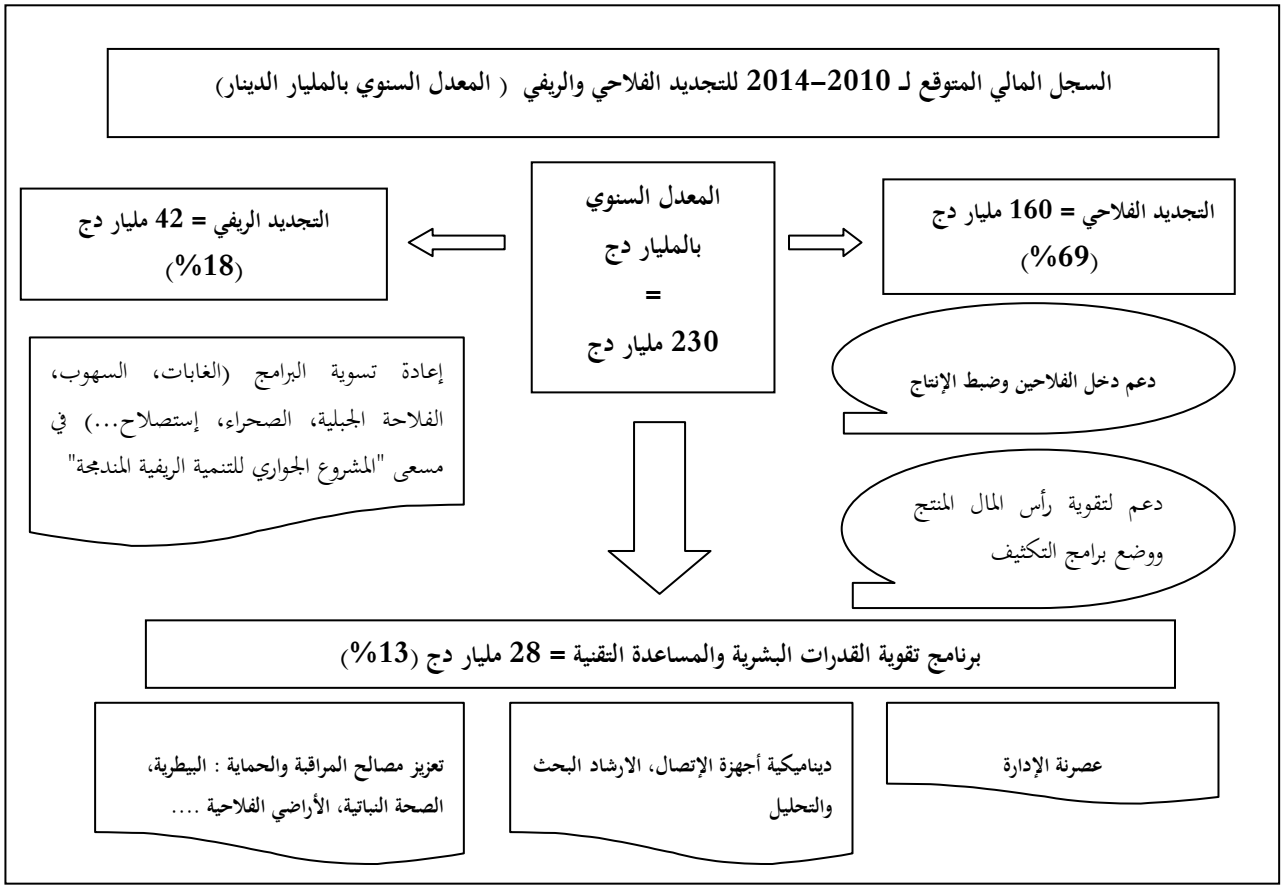

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مايو2012، ص28.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص 8.

ومن هنا كان لهذه الميزانيات الضخمة المرصدة لسياسات التجديد الريفي والفلاحي الدور والأثر الكبير في تعزيز مؤشرات التنمية الريفية ومن ثم التنمية المحلية بالأقاليم الريفية، حيث تم الوصول إلى بعض النتائج والآثار المترتبة عنها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

ففي الجانب الاقتصادي ومن خلال تقييم نتائج التجديد الفلاحي في مارس 2014، بلغ معدل النمو للقطاع الفلاحي 9.8 % لسنة 2013، في حين بلغت قيمة الإنتاج الفلاحي لنفس السنة 2555.5 مليار دينار جزائري موزعة بنسبة 34.1 % لقيمة الإنتاج الحيواني ونسبة 27.6% لقيمة الإنتاج النباتي، وكانت هذه القيمة موزعة على المناطق الكبرى للبلاد على النحو التالي [1]:

– 42.3% للسواحل والسهوب بقيمة 1080.3 مليار دج، 17.2% في الجبال بقيمة 440.8 مليار دج، 23.6% للهضاب العليا بقيمة 603.5 مليار دج، 16.9% في الجنوب بقيمة 431 مليار دج.

أما في الجانب الاجتماعي ومن خلال تقييم نتائج التجديد الريفي في مارس 2014، فالمؤشرات الرئيسية للآثار والنتائج لتنفيذ برامج التنمية الريفية عبر إطلاق أكثر من 8300 مشروع جواري هي [2]:

– الوصول إلى أكثر من 8000 تجمع ريفي موجودة على مستوى 1432 بلدية؛
– استفادة أكثر من مليون ومائة ألف أسرة ريفية، أي ما يقرب من 6 ملايين نسمة؛
– إنشاء أكثر من 268000 وظيفة معادلة لمناصب دائمة، منها 107000 تعود لمروجي المشاريع أو المستفيدين منها من خلال عمل فردي ؛
– خلق نشاطات جديدة من خلال إنشاء بساتين وغرس الأشجار على مساحة 74000 هكتار بما في ذلك 61300 هكتار من أشجار الزيتون، يستفيد منها 80000 أسرة ريفية؛
– إنشاء وحدات أسرية لتربية الماشية لصالح 9800 من أصحاب المشاريع بما في ذلك 247 امرأة.

وسمحت الإجراءات السابقة للتجديد الريفي في إطار الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلال وتثمين الأنشطة المحلية الموردة للدخل كذلك بتحقيق العمليات الرئيسية التالية [3]:

– 277500 هكتار من المزارع بما في ذلك 79000 هكتار من الفاكهة. ومن هذه المساحة فإن أكثر من 65000 هكتار منها تم غرس فيها 31000 هكتار من أشجار الفاكهة في عام 2013؛
– 19000هكتار من تحسين الأراضي بما في ذلك 6000 هكتار في عام 2013، من أجل تحسين الممارسات الزراعية والغلات لسكان الريف؛
– أكثر من 100000 هكتار من العمل في مجال الغابات، بما في ذلك 26000 هكتار في عام 2013، لتحسين الحالة الطبيعية لمرات الغابات؛
– أكثر من 2200000 متر مكعب من التصحيحات الإقليمية، بما في ذلك 321000 متر مكعب في عام 2013 للمساهمة في مكافحة تآكل المياه وحماية الهياكل الهيدروليكية؛
– برنامج هام لتعبئة الموارد المائية من خلال تطوير وبناء أكثر من 2100 نقطة مياه، منها 1044 نقطة خلال عام 2013؛
– انفتاح سكان الريف من خلال انجاز أكثر من 12400 كم من المسالك الريفية بما في ذلك أكثر من 3000 كم في 2013.

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural : **Evaluation de la mise en œuvre du renouveau agricole**,Compagne agricole 2013 Bilan Final, 20ème Session d'évaluation trimestrielle-Alger, 08-09 Mars 2014, P2-4.
[2] Ministère de l'agriculture et du développement rural : **Evaluation de la mise en œuvre du renouveau rural**, 20ème Session d'évaluation trimestrielle-Alger, 09 Mars 2014, P13.
[3] Ibid, P14.

3– البرامج الرئيسية لتنمية الشعب الإستراتيجية للفلاحة في آفاق 2019 : لقد تم القيام بعدة جلسات وندوات وطنية من أجل إعداد الخطط العريضة لتنمية القطاع الفلاحي في آفاق 2019، حيث تم صياغة جملة من البرامج والأهداف المطلوب الوصول إليها لتنمية الشعب الاستراتيجية للفلاحة الجزائرية في آفاق 2019.

وهذه الأهداف التي تم صياغتها تمحورت حول النقاط الأساسية التالية [1]:

أ– نحو نموذج نمو جديد لمجابهة الانخفاض الحاد في الموارد المالية من خلال :

– استخدام الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، في إطار عمل على وجه الخصوص الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين الخاص والعام؛

– ظهور المزارع الحرجة قاطرة النمو الزراعي؛

– تنمية أكثر استدامة للقطاعات الاستراتيجية (الحبوب، الحليب، العلف، اللحوم والبقول الجافة) واستبدال الواردات بكتلة من بعض المنتجات الزراعية والغذائية ؛

– بناء شعب زراعية وزراعة غذائية مخصصة للتصدير والسماح للجزائر بتنويع مواردها بموارد مالية خارجية؛

– تطوير الأداة التنظيمية الوطنية .

ب – الأهداف التنموية للقطاعات الإستراتيجية 2019 وتمثلت فيما يلي :

– متوسط نمو قدره 5 % ؛

– قيمة إنتاج أكثر من 4000 مليار دينار جزائري، (2900 مليار دينار في عام 2015)؛

– خلق ما يقرب من 1500000 فرصة عمل؛

– تخفيض 30 % في فاتورة استيراد المواد الغذائية عام 2015 (= 2 مليار دولار لكل بديل، مسحوق الحليب، القمح الصلب، بذرة البطاطا، لحم البقر والطماطم الصناعية) ؛

– ترشيد الواردات إلى 360 مليون دولار، لمنتجات (الحليب، منتجات الألبان، اللحوم الحمراء، الماشية، الأسماك مدخلات الدواجن، البذور، أشجار الفاكهة، الخضروات والفواكه الطازجة ...) ؛

– مضاعفة الصادرات الزراعية بـ (1.1 مليار دولار).

ج– الأصول الرئيسية للزراعة الجزائرية وتمحورت حول :

– مجموعة واسعة من البيئات الزراعية المناخية؛

– إمكانية الإنتاج ووضعها في السوق على طول السنة وخارج الموسم؛

– منتجات عالية الجودة، والمنتجات المحلية ...؛

– انخفاض استخدام المواد الكيميائية (الحيوية، الملصقات للمنتجات ذات الجودة، ...) ؛

– سوق كبيرة (محلية وقريبة من الأسواق الخارجية : حوض البحر الأبيض المتوسط، البلدان الإفريقية، وغيرها...) ؛

[1] Chérif OAMRI : **Objectifs de développement des filières stratégiques de l'Agriculture**, Direction du contrôle et du développement de la production agricole, MADRP, 02 Juin 2016, PP 2- 3.

د– بخصوص قيود التصدير : تم مناقشتها في المجلس المشترك بين الوزارات ليوم 2016/02/28 والتي تخص الفواكه والخضروات والمنتجات القابلة للتلف، حيث ستستفيد من جهاز الممر الأخضر، والجمارك هي المسئولة عن تخفيف الإجراءات للسيطرة، ومعالجة سجلات التصدير، لتدخل المنتجات القابلة للتلف في نفس اليوم[1].

المبحث الرابع : البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية (2000–2016) وطرق دعمها وتمويلها

لقد رافق سياسات التنمية الريفية التي تم تبنيها في الجزائر منذ سنة 2000 مجموعة من البرامج لتحقيق أهداف هذه السياسات التنموية ومن ثم الوصول إلى مستويات محسوسة من التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية، وبدأت هذه البرامج مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث تم وضع جملة من البرامج ضمن هذا المخطط، ليتم فيما بعد تبني البرامج المنطوية على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي تم تبنيها مع بداية تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، والتي اعتبرت أداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي في 2006، والتي رافقها أيضا برنامج دعم التجديد الريفي كبرنامج داعم لهذه السياسة للفترة 2007-2013، ومع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بقي الاعتماد على برامج التجديد الريفي المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وعلى برامج للتجديد الفلاحي الهادفة إلى زيادة المنتجات الفلاحية والإنتاجية.

وعليه منذ سنة 2000 كان الاعتماد دائما على برامج ريفية وأخرى فلاحية ضمن جميع السياسات التي تم تبنيها خلال هذه الفترة، كما أن وسائل دعم وتمويل هذه البرامج عرفت هي الأخرى تنوع كبير سواء في قيمة ونسبة الدعم أو في الصناديق الخاصة بها منذ سنة 2000 وهذا بهدف تطوير طرق الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف.

المطلب الأول : برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2006)

لقد تم صياغة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مع بداية سنة 2000، ليتم توسيعه ليشمل الجانب الريفي في سنة 2002، ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ولقد رافق هذا المخطط مجموعة من البرامج التي من شأنها تحسين قيمة الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام، وتحسين أيضا مستوى معيشة السكان في الجوانب الحياتية الأخرى غير الاقتصادية .

1– أهداف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) : يعطي برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) إجابة واضحة عن الكثير من النقاط المهمة في القطاع الفلاحي على المدى القصير والمتوسط، ولعل الأهداف المسطرة لهذا البرنامج منذ إنطلاقته في سنة 2000 تعكس بقوة هذه الإجابة. وتتمثل الأهداف المحورية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) في النقاط الرئيسية التالية [2]:

– خلق تنمية فلاحية متطورة ومستديمة وذلك من أجل :
- رفع الإنتاج وعوائده.
- الوصول إلى الإكتفاء الذاتي في الغذاء للسكان.

– وضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقدم التصحر وحماية البيئة.

– تكييف الفلاحة مع التغيرات المناخية، خاصة ضد الجفاف المدقع.

[1] Chérif OAMRI : Op Cit, P12.

[2] أحمد مدابي، عبد القادر مطاي : **دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية " PNDAR " في دعم التنمية المحلية**، مداخلة مقدمة للملتقي الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية – واقع وآفاق، جامعة برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2008، ص ص2-3.

- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية، مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة.
- تأهيل المستثمرات الفلاحية، وتدعيم أنشطتها الفلاحية.
- ترقية وتثمين الحرف الريفية بالتركيز على أنشطة التنمية وسكان الريف.
- خلق شروط ملائمة ودائمة لضمان العودة إلى المنطقة الأصلية.
- دفع الفضاءات أو الأقاليم الريفية من أجل تحسين الحياة اليومية لسكان الريف.

2- البرامج المرافقة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية : يتم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) في إطار برامج متنوعة تدور أساسا حول تحسين ظروف ممارسة الأنشطة الزراعية، والغابات الزراعية – الرعوية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وسيوفر تنفيذ عمليات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الفرصة لتعبئة وتكييف أنظمة الدعم للتنمية الريفية، حيث تم في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال عملياته في المناطق الريفية بتعبئة موارد مالية كبيرة (أكثر من 15 مليار دينار جزائري في عام 2004)[1]. وتخص أهم البرامج له ما يلي:

2-1 البرامج الفلاحية : تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثلة فيما يلي [2]:

أ- دعم تكييف أنظمة الإنتاج : يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية، أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها دون تجزئتها.

ب- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع : في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأمهات والفحول الحيوانية)، للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعدا استراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج، وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الأساسيين.

ج- دعم إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز : يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الإمتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدد لكيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للإستصلاح بالمناطق الصحراوية السهبية والجبلية، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وإنجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي.

كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق، ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج إستصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاثة سنوات.

[1] Omar BESSEOUD : **La stratégie de développement rural en Algérie**, Options Méditerranéennes : Série A, Séminaires Méditerranéens n. 71, CIHEAM, Montpellier –France, 2006, P84.

[2] محمد غردي : مرجع سابق، ص ص 136-137.

د- دعم البرنامج الوطني للتشجير : بالإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة، فيهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والإقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق النخيل،...إلخ)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال إستغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و350 هكتار لزراعة الكروم، و156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و18000 هكتار للعناية بالأشجار، و1500 هكتار للتحسين العقاري.

هـ- دعم إستصلاح الأراضي بالجنوب : لقد جاء برنامج إستصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإستغلال الإقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الإقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل الذي يعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيفسح فيها المجال للإستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع إستثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية.

2-2 البرامج الريفية : للتكفل الفعلي بعالم الريف والإحاطة بمختلف مشاكله واحتياجاته تم توسيع المخطط وأصبح يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR، وفي هذا السياق تم إنشاء دائرة وزارية تعرف بالوزارة المنتدبة للتنمية الريفية لوضع تصور ورؤيا إستراتيجية لتحقيق التنمية الريفية في إطار متكامل ومتناسق، كما تم تحديد أهم المحاور التي تبنى عليها التنمية الريفية وهي على النحو التالي[1]:

أ- إقامة شراكة محلية وإندماج متعدد القطاعات في الأقاليم الريفية، للتخلص من النظرية القطاعية أو الأحادية لعملية التنمية الريفية والتي ظلت مقتصرة لمدة على القطاع الفلاحي ومتجاهلة باقي الجوانب الأخرى والمرتبطة بالإنسان في حد ذاته باعتباره يؤثر ويتأثر بالتنمية الريفية وهو الطرف الفاعل فيها والمستفيد من نتائجها.

ب- دعم وتنويع النشاطات الاقتصادية المنتجة والمبدعة والتي لها قيمة فنية، تساهم في تحسين الدخل الفردي للمواطن الريفي، وتبعث في الوسط الريفي الديناميكية والفعالية، وتدعم الميزة التنافسية بين أفراد المجتمع الريفي لتقديم الأجود والأفضل في المجال الاقتصادي.

جـ- العمل على تثمين موارد وثروات الإقليم واستغلالها استغلالا عقلانيا للمحافظة عليها والمحافظة على التوازن البيئي وتجنب كل مظاهر التلوث البيئي.

د - العمل على الجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإدارية وتنسيق الأعمال والبرامج التنموية قصد تحسين الإطار المعيشي لسكان الريف.

ما يجب أن نشير إليه هو أن السلطة المركزية على أعلى مستوى، أخذت على عاتقها مسؤولية تنمية الريف، مما يبرر مدى حرص السلطة على تحقيق قفزة نوعية في عملية التنمية الريفية وإشراك جميع الفاعلين على مستوى مركزي ومحلي وريفي وكل حسب دوره ووظيفته، مع حشد وتوفير الإمكانيات المالية والمادية اللازمة لإنجاحها وفق ما هو مخطط له.

[1] الأخذاري بن صالح : **التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق – دراسة ميدانية لبلدية الإدريسية بولاية الجلفة 2007-2012–** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 03- الجزائر، 2015-2016، ص ص 143-144.

يعكس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الإرادة لإنشاء ديناميكية للتنمية المحلية واللامركزية، بمشاركة الجهات الفاعلة المحلية (المؤسسات العامة والإدارات التقنية، الجماعات المحلية، المنظمات المهنية، الجمعيات، المجموعات القروية والمجتمعات المحلية ...)[1].

3- بعض نتائج برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية : إن توجهات البرامج الفلاحية تعتمد على حتميات سوسيو-اقتصادية وتقنية (أكسبت الفلاحة بالجزائر ارتفاعا في المردود والإنتاج الفلاحيين)،كما أن معظم العمليات التي تبنتها وزارة الفلاحة تهدف إلى إعادة بناء المجال الفلاحي، حماية النظام الإيكولوجي الهش واستصلاح الأراضي الخاصة بالفلاحة. اعتمدت هذه التدخلات على العوائق المناخية التي أهملت من قبل في المخططات الوطنية السابقة[2].

منذ سنة 2000 التي شهدت إنطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سمح بربح يفوق 500000 هكتار للمساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، فيما يخص الري فقد شهد توسع معتبر للمساحة المروية، حيث مرت المساحة المروية من 350000 هكتار سنة 2000 إلى 835000 في نهاية 2006، بمكاسب 485000 هكتار من المساحة المروية[3].

الهدف النهائي من هذه العمليات كلها هو رفع مداخيل الفلاحين وذلك بالدعم المادي (زراعة الحبوب، الري التشجير، الاستصلاح، وتكثيف الزراعة..). وقد قام الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة بتمويل هذا المشروع والذي أدى إلى صرف حوالي 40 مليار دينار جزائري، وهي قيمة تفوق أربع مرات ما صرف في المعدل السنوي للفترة (1995-1998) و10 مرات ما صرف سنة 1993[4].

بشكل عام من الناحية الاقتصادية، 6 سنوات بعد وضع البرنامج أعلنت وزارة الفلاحة في 2006 عن استفادة 350000 مستثمرة فلاحية من الأموال في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية (PNDR) وإنشاء مليون منصب عمل أتبع بعد ذلك ببرامج أخرى تجسد ما يسمى بالتجديد الفلاحي، والجدول التالي يبين تأثير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على بعض المؤشرات الكلية والذي أعد من طرف وزارة الفلاحة كتقييم للبرنامج السالف الذكر[5].

الجدول رقم (08) : تطور بعض المؤشرات للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
1- الأثر على بعض المؤشرات الكلية							
معدل نمو الإنتاج الفلاحي(%)	15.15-	18.70	0.01	29	6.41	2.02	4.71
معدل نمو القيمة المضافة (%)	-	13.38	1.30-	17	3.10	2.44	4.48
القيمة المضافة الفلاحية (مليار دينار)	322.1	411	475	496	511	524.2	547.7
حصة القيمة المضافة الفلاحية من PIB (%)	8.4	9.7	9.3	9.7	8.4	6.97	6.6
القيمة المضافة الفلاحية/ القيمة المضافة الكلية (%)	9.58	11.81	11.39	11.72	10.18	7.83	7.7

[1] Omar BESSAOUD : Op Cit, P84.

[2] عمر بسعود : **الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية "إنسانيات"، -Numéro 22 - 2003, mis en ligne le 30 septembre 2012,. URL : http://journals.openedition.org/insaniyat/7027 ; DOI : 10.4000/insaniyat.7027 .Consulté le 21 /07/ 2018.

[3] علي هواري مولاي : **الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر - الجزائر، 2015-2016، ص 121.

[4] عمر بسعود : المرجع السابق.

[5] علي هواري مولاي : المرجع السابق، ص122.

عدد مناصب الشغل المستحدثة	142287	171000	163499	179291	166203	132428	104323
2- إمتدادات PNDAR							
عدد المستثمرات الفلاحية المستهدفة التراكمية	-	147500	181019	250428	307720	348239	386821
3- تنمية الموارد الجديدة وتثمينها							
تعزيز المساحة الزراعية (هكتار/سنة)	37905	29286	8268	9167	79163	61043	40476
توسع مساحات الأراضي المسقية (التقطير، الرش) (هكتار)	350000	527400	610000	625000	793000	825206	835197
4- تطور البنية التحتية والخدمات							
تنشيط مؤسسات الخدمات (سنة) التراكمية	-	2226	5192	14767	20855	22113	22216
فتح المسالك بالكيلومتر (سنة)	-	2347	2304	5001	6624	7195	8450
الكهرباء الريفية بالكيلومتر (سنة)	-	615	803	1143	1254	1445	1725
5- عمليات حماية الموارد							
المساحة التي تحققت فيها الحماية	-	2554800	2528952	2655476	2546214	2642791	2792645
مزارع الغابات (هكتار/سنة)	83203	11412	8138	13546	14285	23738	32000
المزارع الرعوية (هكتار/سنة)	72471	25645	38840	34178	29526	33984	29334

- المصدر:

- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural : Rapport sur la Situation du Secteur Agricole 2006, Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information, P5.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR منذ بداية تطبيقه سنة 2000 وإلى غاية سنة 2006 بداية تطبيق سياسة التجديد الريفي والبرامج المرافقة لها، كان لها أثر متباين على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى الكلي أو المحلي، فعلى مستوى بعض المؤشرات الكلية عرف معدل نمو الإنتاج الفلاحي تذبذبا خلال فترة المخطط، حيث كانت نسبته بالسالب سنة 2000 والمقدرة بـ - 15.15% لتبلغ أكبر معدل لها سنة 2003 بما نسبته 29،% في حين تراجعت هذه النسبة قليلا لتبلغ 2.02% و4.71% لسنوات 2005 و2006، وهو ما أثر بالمقابل على معدل نمو القيمة المضافة وحصة القيمة المضافة الفلاحية من الناتج الداخلي الخام على الرغم من أن القيمة المضافة الفلاحية عرفت تزايدا مستمرا خلال فترة المخطط، حيث كانت تقدر بـ 322.1 مليار دينار سنة 2000 لتبلغ ما قيمته 547.7 مليار دينار سنة 2006، أي بزيادة تقدر بـ 58.8%، وساهم المخطط في استحداث 1059031 منصب شغل خلال الفترة 2000-2006، وهو ما ساهم في تحسين الظروف الاجتماعية للسكان المحليين على مستوى الأقاليم الريفية.

وفي مجال تأهيل المستثمرات الفلاحية في إطار PNDAR بلغ عدد المستثمرات الفلاحية المستهدفة في نهاية سنة 2006 (386821 مستثمرة) استفادت من مختلف برامج الدعم والصناديق المخصصة لها من أجل تأهيلها وزيادة إنتاجيتها.

أما فيما يخص البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان، فقد زادت مؤسسات الخدمات لتصل 22216 مؤسسة في نهاية 2006 بأنواعها المختلفة (الصحية والتعليمية والثقافية ...)، وتم فتح ما يقارب 31921 كيلومتر من المسالك الريفية للسكان خلال

الفترة 2000-2006، وإمداد الفلاحين والسكان بما يقارب 6985 كيلومتر من الكهرباء الريفية خلال نفس الفترة، مما ساهم في تحسين ظروف الإنتاج والمعيشة لغالبية سكان المناطق الريفية.

كما كان للمخطط نتائج إيجابية في مجال تنمية الموارد الجديدة وتثمينها وعمليات حماية الموارد حيث زادت المساحة المسقية من 350000 هكتار سنة 2000 إلى 835197 هكتار سنة 2006، بالمقابل زادت المساحة المحمية ضد التصحر والإنجراف لتبلغ في نهاية 2006 (2792645 هكتار)، وتم في نفس الإطار توسيع المزارع الغابية والرعوية من سنة إلى أخرى حيث بلغت مساحة المزارع الغابية في نهاية 2006 (186322 هكتار) والمساحة الرعوية 263978 هكتار.

لقد كان للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية نتائج جد إيجابية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وهو ما أدى إلى مساهمته الكبيرة والفعالة في دعم التنمية المحلية وذلك من خلال [1]:

- رفع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي من خلال خلق مناصب عمل دائمة والتي بلغت 1059031 منصب شغل وهي تمثل أكثر من 55% من نسبة التشغيل العام.
- توسيع حجم المساحة الصالحة للزراعة ورفع مردوديتها.
- حماية الموارد الفلاحية المختلفة من خلال القيام بعمليات هامة كاستصلاح الأراضي، التشجير، فتح المسالك الفلاحية، عمليات التحسين العقاري...إلخ.
- القيام بالتهيئة وتحسين الحياة الاجتماعية الريفية برد الاعتبار لسكان الريف كشق الطرقات، بناء المساكن الريفية وتقديم الدعم للإستثمار، دعم الحرف التقليدية، رد الإعتبار للمرأة في العمل الريفي...
- تدعيم ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي في الكثير من المنتوجات الفلاحية النباتية والحيوانية، وتوفير المادة الأولية للصناعات الغذائية.

المطلب الثاني : البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية (2006-2016)

لقد تم إعداد سياسات التنمية الريفية الحالية بناء على تشخيص وضعية الأقاليم الريفية وتقييم السياسات السابقة التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، ولتنفيذ هذه السياسات خصصت برامج لتحقيقها على مستوى الواقع، وهذه البرامج تمثلت في برنامج دعم التجديد الريفي والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومختلف برامجها الفرعية، وتندرج هذه البرامج في إطار كل من محوري التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وهي على النحو التالي :

1- برامج التجديد الريفي : وهي البرامج المرافقة لسياسة التجديد الريفي لسنة 2006، ولسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009، والتي ترمي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه السياسات.

بما أن التجديد الريفي يهدف إلى حماية وصنوان وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية [2] :

[1] أحمد مداني، عبد القادر مطاي : مرجع سابق، ص12.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **التجديد الفلاحي والريفي – الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية : http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الإطلاع : 2014/01/23.

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى. وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48).
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.
- عقد كفاءة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يعطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية. تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

وبنيت برامج التجديد الريفي على أساس مقاربة تجديدية للتنمية الريفية (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة) وتستهدف في المقام الأول، المناطق حيث ظروف الإنتاج أكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين (الجبال، الهضاب العليا والصحراء) . كما أنها تهدف إلى إعادة الاندماج في الاقتصاد الوطني، للمناطق المهمشة من خلال تثمين الموارد المحلية والمنتجات المحلية. هذه المناطق مرشحة لتكون مصدرا للصادرات الفلاحية الجزائرية.

لتحقيق هذه الأهداف، فإن التجديد الريفي بحاجة إلى استخدام أداتين: نظام معلومات برنامج دعم التجديد الريفي ونظام دعم القرار من أجل التنمية المستدامة، لاستخدام هذه الأدوات فإنه يطبق حسب الحالة، إحدى المقاربتين[1]:

المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أو المشروع الجواري لمكافحة التصحر، التي تنطوي على إدارة التنمية المحلية من قبل المجتمعات الريفية المستهدفة.

2- برامج التجديد الفلاحي : والتي تهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية [2]:

- وحدات الاستبيان الحقلية.
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات والبنيات التحتية.
- التكوين.

[1] الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا لحوض البحر المتوسط (سيام SIHEAM)، **حول الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط**، الجزائر، 6 فيفري 2014، الملف الصحفي، ص ص 08-09 .

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **التجديد الفلاحي والريفي – الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، مرجع سابق.

وهذه البرامج الثلاثة يمكن توضيحها في الشكل التالي :

الشكل رقم (08) : البرامج الثلاثة الرئيسية للتجديد الفلاحي

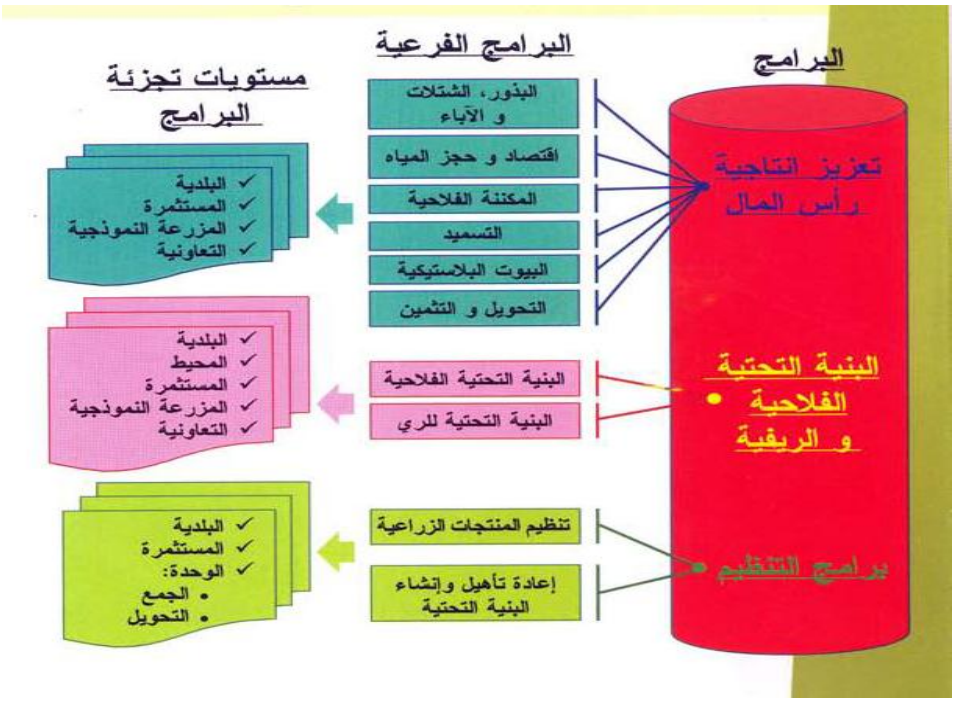

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : التجديد الفلاحي والريفي – الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية : http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf . تاريخ الإطلاع : 2014/01/23.

يتضح من الشكل أعلاه أن برامج التجديد الفلاحي تهدف بالأساس إلى تنمية الإنتاج الفلاحي وتقوية مردوديته وهذا من خلال التركيز على تعزيز إنتاجية رأس المال في البرنامج الأول، عن طريق توفير البذور والشتلات والمياه واستخدام المكننة الفلاحية والتسميد وغيرها من الأدوات المساهمة في تنمية الإنتاج، ويضاف إليه البرنامج الخاص بتنمية البنية التحتية الفلاحية والريفية كبرنامج ثاني يهدف إلى توفير ظروف حياة أحسن للفلاح وللإنتاج، ويخص البرنامج الثالث إنشاء نظام تنظيمي بهدف تنظيم المنتجات الفلاحية وإعادة تأهيل وإنشاء البنية التحتية لتأمين استقرار المعروض من المنتجات الواسعة الاستهلاك وكذلك ضمان حماية لدخل المزارعين.

3- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI):

يشكل المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية . ولأنه مبني على أساس مسعى المشاركة فهو يساعد على الاندماج القاعدي لمختلف التدخلات والموارد المالية، والميزانيات القطاعية والمحلية بالنظر للأهداف المتوخاة.

ولذلك فإن البرنامج الجواري للتنمية الريفية هو وسيلة لتدعيم قدرات التدخل المندمج على المستوى الإقليمي (البلدية والتجمع السكاني الريفي...). إن وضع عدة برامج جوارية للتنمية الريفية جنبا إلى جنب يسمح بالتوصل في مجال التنمية الريفية إلى برمجة بالأهداف على مستوى إقليم معين (البلدية الريفية والدائرة أيضا وحتى الولاية ومنطقة التخطيط).

هذا المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية مجدد في طريقة بناء المشاريع، وقد تم اختباره في الميدان منذ العام 2003 وهو يستجيب لطموحات السكان والسلطات المحلية ولكنه يحتاج دائما إلى بذل جهود التوعية والتكوين. ويندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية ضمن

أساسيات سياسات الدولة في التنمية الريفية، ويستبق في صيغ طرحه خاصة في مجال تحميل المسؤولية للسكان وتآزر الجهود العمومية والخاصة، وفقا للامركزية وعدم التمركز وتطبيق قانوني البلدية والولاية بعد مراجعتهما[1].

المشروع الجواري للتنمية الريفية يمكن أن يتم في جميع المناطق الريفية في البلاد كجزء من هذا الجهاز التنموي والذي يعني أي مشروع يدعم مشاركة المجتمعات الريفية بغرض الوصول في النهاية إلى [2]:

- الاستغلال الرشيد والأفضل للموارد الطبيعية وتثمينها؛
- الحفاظ على التراث المختلف وتثمينه؛
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع والخدمات وكذلك المتعددة النشاطات؛
- تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المخصصة للاستخدام الجماعي.

والمخطط التالي يبين كيفية إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية :

الشكل رقم (09) : مراحل إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية

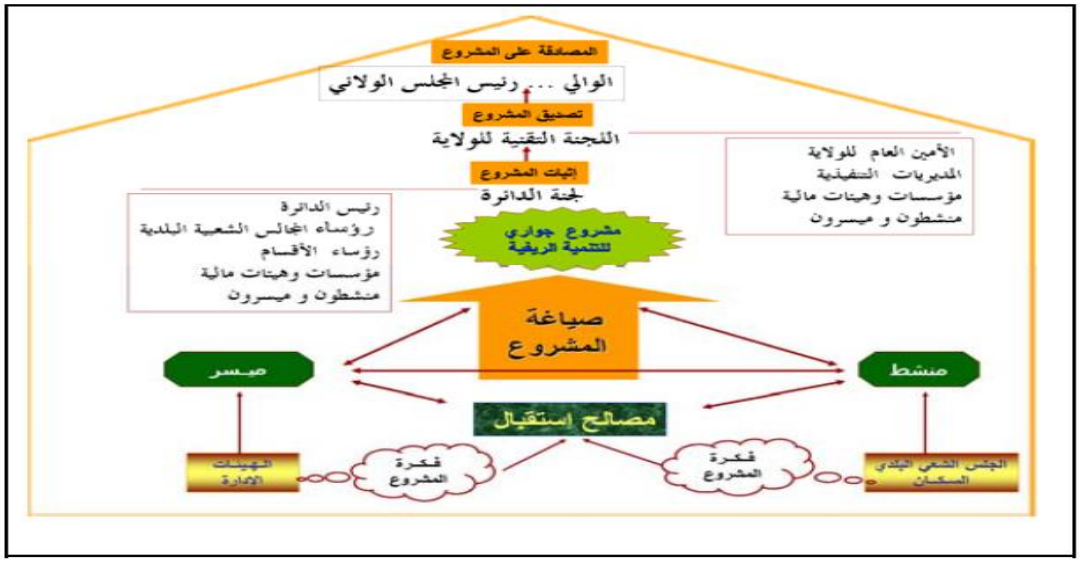

المصدر : الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية: سياسة التجديد الريفي، أوت 2006، ص 79.

إن خلايا التنشيط الريفي البلدي، واللجان التقنية للدائرة والولاية كانت حازمة في المبادرة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي تشكل أداة التدخل المفضلة على مستوى المناطق الريفية، وباعتبار أن هذه المشاريع قائمة على أساس مسعى تساهمي متصاعد، فإنها تشجع الإندماج القاعدي لمختلف التدخلات القطاعية والموارد المالية العمومية والخاصة.

وهكذا، يمكن استغلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، عند الحاجة، بشكل أخص، لتدارك التأخر المتراكم في مسار تنمية بعض الأقاليم، وكذا من أجل التحفيز على الابتكار، من خلال إدراج نشاطات اقتصادية جديدة، وقد تم إعداد مذكرة منهجية مضبوطة

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق، ص ص 79-80 .

[2] Ministre Délégué Chargé du Développement Rural : **Conception et mise en oeuvre d'un Projet de Proximité de Développement Rural, Guide Des Procedures**, Ministere de l'Agriculture et du Développement Rural, Version Juin2004, P10.

قصد المبادرة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على أساس العبر المستخلصة من السنة النموذجية، أرسلت إلى مجمل الولايات من قبل الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية[1].

– المبادئ الأساسية للمشروع الجواري : يقوم المشروع الجواري على جملة من المبادئ الأساسية نذكر منها[2] :

– إن مشاريع التنمية الريفية هذه هي مشاريع متكاملة موحدة تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية.

– توحد أهداف برامج الدولة وتجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب وتلازم ديناميكية الإقليم ضمن سيرورة دائمة واقتصادية حيوية مع قبول اجتماعي لها.

– هذا البرنامج هو فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العمومي (تمويل الإشمارات ذات الإستعمال الجماعي) والقطاع الخاص (استثمارات ذات استعمال فردي)، كما أنه يجند المصالح العمومية و أصحاب المشاريع والمؤسسات.

– يعمل هذا البرنامج على توافر كفاءات الفاعلين المحليين (أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين) ضمن خلية تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– إن المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة يعني كل مشروع يحتوي على أنشطة ترافق السكان والمؤسسات في الوسط الريفي والتي تعمل لبلوغ هدف مشترك (موضوع موحد) يسعى إلى :

- تحقيق ظروف نوعية لحياة السكان عن طريق إعادة الإعتبار للقرى والقصور من جهة، وترقية الهياكل القاعدية والتجهيزات الإجتماعية الاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي من جهة أخرى.
- الزيادة والتنويع في مداخيل السكان بواسطة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للخيرات والخدمات وكذا ترقية النشاط التعددي.
- تحفيز الاستغلال العقلاني والحث على التثمين الأمثل للموارد الطبيعية وللمتلكات.
- دعم قدرات المؤسسات الريفية والسكان.

إن سياسات التنمية الريفية تركز في المقام الأول على توفير مناصب العمل وتحسين ظروف الحياة في الأقاليم الريفية وبصفة عامة ركزت سياسة التنمية الريفية من خلال العمل في هذا المجال على متابعة تنفيذ واستقبال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية[3] .

وقد صممت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كمشاريع متكاملة ومتعددة القطاعات، ومنجزة على أقاليم ريفية محددة مسبقا من أجل السماح باستقرار المجتمعات الريفية، وهي تهدف إلى التكامل مع عمليات التنمية المحلية (الكهرباء الريفية فتح وتحديث شبكة الطرق، التزود بالمياه، الصحة، التعليم ...) والتي تمول في غالب الأحيان من الخزينة العمومية، وتنفذ من خلال البرمجة والترتيب الإقليمي (البلدية، الدائرة، الولاية ...) [4].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الحكومة : تعليمة رقم 01 مؤرخة في 27 جانفي 2008 إلى السيدة والسادة الولاة، بخصوص برنامج دعم التجديد الريفي للفترة 2007-2013.

[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **التجديد الريفي (العرض العام)**، مرجع سابق.

[3] Slimane BEDRANI :OP Cit, P49.

[4] Adel MOULAI : **Repenser le Développement Rural en Méditerranée, Cas de l'Algérie**, Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, Bari, Italie, 8-11 mai 2008, PP101-102.

المطلب الثالث : البرنامج الاستثنائي دعم التجديد الريفي (2007-2013)

يعد هذا البرنامج مرافق لسياسة التجديد الريفي، ولقد تم بعث هذا البرنامج استجابة لتنفيذ أهداف سياسة التجديد الريفي منذ انطلاق هذه السياسة في 2006.

1- البرنامج وأهدافه : بحكم معرفة الواقع الميداني وذهنية الفاعلين المحليين التي تم تقديرها بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم تعاون عليها كل من السكان المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب والسلطات المحلية والوطنية، فإن سياسة التجديد الريفي قد تبنتها في ديسمبر 2006 ندوة الحكومة والولاة تحت رئاسة رئيس الجمهورية مما سمح ببعث برنامج دعم التجديد الريفي لفترة 2007-2013 وبحكم أنها سياسة تشترك فيها أطراف فستصير مرجعا لكل من يهمه عالم الريف وتنميته[1].المخطط التالي يوضح المراحل التي أدت إلى سياسة التجديد الريفي وبعث برنامج الدعم للتجديد الريفي:

الشكل رقم (10) : مراحل بعث برنامج دعم التجديد الريفي

المرحلة 1 — 2003-2002

تشخيص واستشارة (عرض ما تم ودراسات وسبر آراء وزيارات للميدان وحاجات وآمال السكان) تقديم النتائج في مجلس الحكومة جويلية 2003

المرحلة 2 — 2004-2003

- ✓ خبرة النتائج وصياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة جويلية 2004 مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية للولايات على مستوى الجامعات المحلية .

المرحلة 3 — 2005-2004

- ✓ تنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .
- ✓ إنجاز الولايات لإستراتيجيتها للتنمية الريفية المستدامة .
- ✓ استغلال معلومات المرحلة التجريبية .

المرحلة 4 — 2006

- ✓ عرض سياسات التجديد الريفي (الرهانات، المفاهيم، القوة، المبادئ، الإجراءات، المقاربات، أدوات التنفيذ، المتابعة، التقييم والبرمجة) .
- ✓ مجلس الحكومة . (فيفري 2006)
- ✓ تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولاية . (مارس 2006)
- ✓ ندوة الحكومة والولاة . (جوان 2006)
- ✓ إنجاز وثيقة "التجديد الريفي" . (أوت 2006)

المرحلة 5 — 2006

المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة برنامج الدعم للتجديد الريفي وبعثه في أقرب الآجال . رئيس الجمهورية (1 أكتوبر 2006)

المصدر : الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، موقع برنامج دعم التجديد الريفي http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic.

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **مقال بعنوان الجزائر المتحركة، التجديد الريفي**، مرجع سابق.

إن تنفيذ سياسة التجديد الريفي تقتضي مرافقة في كل المستويات مما يجعلها تتضمن عدة نشاطات تتحرك معا والتي تشكل برنامج الدعم لهذه السياسة. ويحتوي هذا البرنامج على الإجراءات والأدوات المحددة في الوثائق الأخرى للسياسة والإستراتيجية.

ويعمل هذا البرنامج على منح الجواب لأهداف التجديد الريفي بإعطاء إطار وطرق لإعادة الحيوية المتزايدة للمناطق الريفية، ويهدف في الأخير إلى تسهيل تمليك الفاعلين والشركاء المتعددين في ديناميكية التنمية الريفية بحيث يصبحون متحملين للمسؤولية. إن برنامج دعم التجديد الريفي يهدف إلى [1]:

• مرافقة ودعم المنظمات المحلية (الجمعيات والاتحادات المهنية) والمؤسسات (العمومية، الخاصة والتعاونية)، ومنتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي وتحضر وتنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية؛

• مرافقة ودعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة والسلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني ومنهجي من جهة، وبضمان التخطيط المزدهر والنامي الذي يفرضه تطبيق استراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى .

ولتحقيق هذا الدعم، هناك جملة من المقاييس تسمح بجمع الأشخاص الذين بحكم مؤهلاتهم وخبراتهم ونوعية العلاقات التي تربطهم مع سكان الريف يكونون مؤهلين للقيام بوظائف المراقبة والتنشيط وتوجيه مختلف الشركاء . ولهذا ستنظم خلايا تنشيط ريفية على مستوى الدائرة وأخرى على مستوى الولاية تكون كلها مدعمة بمختصين تمنحهم إياها اللجان التقنية للدائرة والولاية المنصبة من طرف الوالي.

إن ضخامة عمل تجنيد الفاعلين الشركاء وكذا صعوبة المجالات التي يجب رعايتها تجعل الإجراء المقترح معقدا. وللاهتمام بهذين العنصرين، ينتظر عمل متطور بإحكام لتنفيذ سياسة التجديد الريفي في المناطق الريفية، ويتم توزيع سياسة دعم التجديد هذه على فترة تدرج تغطي سبع سنوات (2007-2013).

وتتشكل نقطة انطلاقة سياسة الدعم من المبادرات المحلية المجسدة في البرامج الجوارية المعروضة من طرف أصحاب المشاريع حسب الإجراءات المنصوص عليها، وإن هذه المشاريع ترتبط بالبرامج الحاملة لأهداف [2]:

* تحديث أو إعادة اعتبار لقرية أو قصر؛
* حماية وتثمين الموارد الطبيعية (الغابات، السهوب، الواحات، الجبال والسواحل)؛
* حماية وتثمين الممتلكات الريفية المادية (المنتوجات المحلية، البنايات، حماية المواقع، المنتوجات التاريخية والثقافية، تثمين التظاهرات التقليدية)؛
* تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي (السياحة الريفية، الصناعة التقليدية، المنتوجات المحلية، تثمين المواقع الثقافية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقات المتجددة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ...) .

زيادة على ارتباط المشاريع بهذه الأهداف فإن على المشاريع الجوارية أن تزود مستويين من البرمجة الإقليمية. فالأول يتعلق بتشكيل برنامج التنمية الريفية المتكاملة للدائرة في حين يخص الثاني دمج هذه البرامج في برنامج التنمية الريفية المتكاملة للولاية عن طريق جمع لمختلف الدوائر.

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **مقال بعنوان الجزائر المتحركة، التجديد الريفي**، مرجع سابق.
[2] المرجع نفسه.

2- مخطط عمليات سياسة دعم التجديد الريفي: لقد كان تبني سياسة التجديد الريفي من قبل السيد رئيس الجمهورية، متبوعا بإعداد ثم تنفيذ برنامج لدعم التجديد الريفي، بالنسبة للفترة 2007-2013، وقد أصدرت تسع عشرة (19) تعليمة حكومية من أجل تجسيد هذا البرنامج على النحو الآتي [1]:

- سنة 2007: المرحلة النموذجية؛ سنة 2008 : مرحلة الترسيخ؛ ومن سنة 2009 إلى سنة 2013 : مرحلة تعميم برنامج دعم التجديد الريفي.

إن التوجيهات 19 التي تم اتخاذها في ندوة الحكومة والولاة في ديسمبر 2006، قد صنفت إلى مجموعتين من القرار تتعلق الأولى ببعث و تنفيذ سياسة الدعم للتجديد الريفي (1 إلى 7)، في حين تخص الثانية اجراءات المرافقة المتخذة من طرف الوزارات المعنية (من 8 إلى 19). وترتبط النشاطات بواحدة أو أكثر من الأصناف الخمسة لإجراءات الدعم (الآليات والإجراءات، تنقل المعلومات، الدعم المؤسساتي، المتابعة والتمويل). ولقد نظمت هذه الأخيرة بالنظر لإجراءات وضع ميزانيات التمويل[2].

والجدير بالذكر أن برنامج دعم التجديد الريفي، قد سمح خلال مرحلتيه التحضيرية والنموذجية، بإعداد وتنفيذ 2323 مشروعا استفادت منه 277634 أسرة على مستوى 2654 بلدة تابعة لـ872 بلدية، وتمكن من استحداث 98265 منصب شغل.

وعلى صعيد آخر، وقصد تيسير برمجة أفضل للاستثمارات والتدخلات، تم تحويل نظام المساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية إلى نظام وطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية والمحلية) (SNADDR).

وقد تم تسجيل مبلغ خمسة ملايير دينار، بعنوان الولايات التي استعملت النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي، في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2007، كما سجل مخصص مماثل في قانون المالية لسنة 2008 [3].

المطلب الرابع : طرق دعم وتمويل البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية منذ سنة 2000

لقد تعددت وسائل دعم وتمويل البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية بالجزائر منذ سنة 2000، حيث عرفت هي الأخرى تنوع كبير سواء في قيمة ونسبة الدعم والتمويل أو في الصناديق الخاصة بها، وهذا بهدف تطوير طرق الدعم والتمويل لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف. وتمويل المشاريع الريفية المختلفة والتي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة في الأقاليم الريفية في الجوانب الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والبيئية.

1- تنوع صناديق الدعم المالي لسياسات التنمية الريفية منذ سنة 2000 : منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000 وأكثر من ذلك منذ سنة 2008، تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف، كما تنوعت الصناديق الخاصة لتلبية إحتياجات التنمية الريفية وهي تتمثل أساسا في[4] *:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الحكومة : تعليمة رقم 01 مؤرخة في 27 جانفي 2008، موجهة إلى الولاة، بخصوص برنامج دعم التجديد الريفي للفترة 2007-2013.

[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **مقال بعنوان الجزائر المتحركة، التجديد الريفي**، مرجع سابق .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الحكومة : المرجع السابق.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص ص28-29. بتصرف.

* للتفصيل أكثر في هذه الصناديق أنظر الملحق رقم (01).

- صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية
- صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين الفلاحين.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الإستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30 إلى 50%) مع التخفيض إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض، كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو أخيرا كتخفيض خاص لضبط الأسواق، مع تقوية القدرات المخصصة للمتابعة والتقييم والأنظمة المعلوماتية، كما تستعمل هذه الصناديق كذلك في دعم مختلف البرامج الخاصة بالتجديد الريفي على غرار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية وغيرها من النشاطات الداخلة ضمنها.

2- بعض التدابير المتخذة في الدعم لقطاع الفلاحة : لقد تم منذ سنة 2000 إتخاذ العديد من التدابير لدعم النهوض بالإنتاج الفلاحي، وتطورت هذه التدابير مع مرور السنوات وظهور السياسات الحالية للتنمية الريفية، ومن جملة التدابير التي تم اتخاذها لدعم قطاع الفلاحة منذ سنة 2000، وأكثر من ذلك منذ سنة 2009 نذكر الآتي[1] :

- استحداث قرض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين ؛
- إقرار دعم لتكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس، وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20٪؛
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25٪ إلى 45٪، فضلا عن القروض الإيجارية؛
- دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب (12 دينار/لتر ينتج ويسلم للمبنة تنشط في إطار إتفاقية، وتخصيص منحة للإدماج لفائدة محول الحليب : من 2 إلى 4 دنانير/ل و 5 دنانير لمن يجمع الحليب)؛
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية (4.500 دينار لقنطار من القمح الصلب، و3.500 دينار لقنطار من القمح اللين، و2.500 دينار لقنطار من الشعير)، ورفع أسعار البقول التي تدفع ثمنها هذه التعاونيات (العدس: 2.600 دينار الحمص: 3.000 دينار للقنطار)؛
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل والإبل)؛
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة)؛
- تعفى البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية والغذائية من الرسوم الجمركية، عند الإستيراد (المادة 54 من قانون المالية لسنة 2008)؛
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة (المادة 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المعدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009)؛
- وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية (200 مليار دينار سنويا) تحت تصرف هذا القطاع؛
- تحديد التدابير اللازمة، وتنفيذها، من أجل إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تنشط في إنتاج المعدات والتجهيزات المخصصة للفلاحة، بما في ذلك تلك الموجهة للري؛
- إعفاء آلات الحصاد والدرس المصنعة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة (المادة 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009)؛
- إخضاع المنتجات الآنية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـ 7٪:

[1] تدابير الدعم لفائدة قطاع الفلاحة، من موقع الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activites، تاريخ الإطلاع :2014/01/17.

- ✓ مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة ؛
- ✓ الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة. (المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009) ؛

– الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل (المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ؛

– إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة من خلال[1]:

- ✓ رفع مساحة المستثمرة الفلاحية بـ 5 و 10 هكتارات حسب المنطقة مع تطبيق تخفيضات على اتاوة الامتياز المحددة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الواسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين على أساس دفتر أعباء ؛
- ✓ توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي الواجب تطويره؛
- ✓ منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دج عن كل هكتار من أجل إستصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات.

– دعم خيار الفروع التي تشرك المنتجين الفلاحيين مع العاملين في نشاط التحويل؛

– تخصيص قروض مسيرة محددة الآجال توضع تحت تصرف وحدات الصناعات الغذائية (الملبنات ومصانع تصبير الطماطم) ، التي ستقدم بدورها تسبيقات مالية لمربي المواشي والفلاحين العاملين في مجال نشاطها؛

– إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين؛

– إشراك آليات القرض المصغر وإدماج حملة الشهادات في تنمية نسيج مؤسسات الخدمة الفلاحية وفي تحسين الاستشارة المقدمة لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل أصحاب الخبرة في هذا المجال .

3– أساليب التمويل المالي عن طريق القروض للبرامج : يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يدرس مشروع الإستثمار على هذا المستوى ويوجه المتعامل نحو القرض ونوع الدعم العمومي الملائم، وهكذا طور بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من القروض [2]*:

- قرض الرفيق، وهو قرض موسمي.
- قرض التحدي، وهو خاص بالتجهيز.
- قرض فدرالي، وهو نوع من قرض التحدي.
- قرض ممون.
- قرض إيجاري، وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي.
- قرض السكن الريفي.

تطلبت مثل هذه السياسة، إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والزراعة الغذائية، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الضمان على مستوى صندوق ضمان القروض لمرافقة القروض في القطاع.

[1] تدابير الدعم لفائدة قطاع الفلاحة : مرجع سابق.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص 29، بتصرف.

* للتفصيل في بعض أنواع هذه القروض أنظر الملحق رقم (02).

يمكن تقدير المستوى الحالي للاستثمار في القطاع الفلاحي والريفي انطلاقا من مستويات القرض ودعم المتعاملين، يبقى هامش التقدم كبيرا، للنظر للعدد الهام من الفاعلين الموجودين في القطاع الفلاحي، الذين بإمكانهم الإستثمار والإستفادة من دعم الدولة والقرض، مع العلم أنه مع الممارسة المعتادة للقرض، ستزيد من خطورة عدم التسديد، مما يجب على هذا الجهاز أن يولي عناية خاصة لهذه المسألة.

وتختلف قروض المؤسسات الممولة للقطاع الفلاحي فقط من حيث مدتها، ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين [1]:

– **قروض قصيرة المدى (قروض استغلال)** : وهي تلك القروض التي يجب استرجاعها في فترة قصيرة وعادة ما تكون موسم فلاحي*، وتسهل مثلا هذه القروض بقروض الحملة أو مصاريف الحملة، ومن بين هذه القروض نجد قرض الرفيق الذي بدأ تطبيقه والعمل به سنة 2008.

– **القروض المتوسطة الأجل** : وهي القروض التي تبقى عند المستفيد لفترة تتراوح ما بين 2 و 5 سنوات، وتتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية، كشراء الجرارات وآلات السقي.

– **القروض الطويلة الأجل** : وهي القروض التي لا ترد إلا بعد فترة طويلة تصل في بعض الأحيان حتى 25 سنة. وتعتبر هذه القروض تجهيزية ولكن قيمتها المالية كبيرة، وحيث تتمثل في القروض الخاصة بغرس بساتين الفواكه، بناء الإسطبلات وتجهيزاتها، بناء مأوى الدجاج وتجهيزاتها.

4– التمويل الغير الرسمي : يعتبر التمويل الغير رسمي سمة من سمات الاقتصاد الفلاحي ومصدر مهم من مصادر التمويل، فكلما اختلفت تلك المصادر ارتفعت قدرة الفلاح على توفير احتياجاته المالية، إذ يمتاز هذا القطاع بوجود أربع مصادر للتمويل وهي بالإضافة إلى الدعم الحكومي، والتمويل البنكي، والتمويل الذاتي، هناك التمويل الغير رسمي والذي أصبح تواجده في الجزائر عامل مهم لا يمكن تجاهله، وعليه عملت السياسات الفلاحية على تحديد أهم العناصر التي يعتمد عليها، انطلاقا من اعتباره مورد مالي يسمح للفلاح على تعبئة موارده الإنتاجية من قبل طرف غير رسمي، إذا أول تحدي يواجه تلك السياسات هو تحليل مستوى الاحتياجات المالية لدى الفلاح ومصادر التمويل التي يعتمد عليها.

وقد أدى عجز الدولة وقطاعها المصرفي في توفير الاحتياجات المالية للقطاع الفلاحي إلى فتح المجال أمام هذا النوع من أنواع التمويل الذي يتم بعيدا عن النشاطات المؤسساتية، حيث انتشر أكثر في منتصف التسعينات، ومع ظهور PNDA عملت الدولة على الخفض من حجم تلك الموارد نظرا لعدم تمكنها من تحديد حجمها ومدى مساهمتها في توزيع القيمة المضافة داخل القطاع، غير أن اختلاف مصادر تلك الموارد جعل من الصعب على الدولة التحكم فيها أو حتى تقييم دورها وفعاليتها داخل النشاط الفلاحي، ويعتبر من بين أهم تلك الموارد مايلي [2]:

– الاقتراض بين الأفراد. – تمويل الجمعيات والتعاونيات. – قرض المورد. – شراء المحاصيل قبل أن تكون جاهزة.

[1] توفيق تمار : مرجع سابق، ص157، بتصرف.

* يبدأ الموسم الفلاحي من أول أكتوبر وينتهي في 31 ديسمبر من السنة الموالية.

[2] زاوي بومدين : مرجع سابق، ص203.

خلاصة الفصل :

تعتبر التنمية المحلية من المواضيع المهمة في سياق السياسات التنموية في الجزائر، باعتبارها أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، لقد ساهمت برامج التنمية المحلية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال في تحسين ظروف معيشة السكان في الكثير من مناطق وأقاليم الدولة المختلفة، وعرفت سياسة وإستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر مرحلتين أساسيتين في تنفيذ برامجها الأولى في ظل نظام التخطيط الموجه (1967-1989) والثانية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو سياسة الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق وذلك بعد سنة 1990.

تتمثل البرامج التنموية المحلية التي استخدمتها الجزائر في كلتا المرحلتين في المخططات البلدية للتنمية PCD والمخططات القطاعية للتنمية PSD، وهي تعتبر من أهم أنماط برامج التنمية المحلية التي اعتمدتها الجزائر في مختلف مراحلها التنموية، وحتى مطلع سنة 2000 رافقت كذلك هذه البرامج الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وصولا إلى البرنامج الخماسي الأخير حيث كان لنصيب برامج التنمية المحلية فيها الحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات والأموال التي تم ضخها للإصلاحات والإنعاش الاقتصادي.

وكان من بين برامج التنمية المحلية والموجهة للوسط الريفي البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية، والتي تشكل أداة فعالة للتدخلات التنموية في الأقاليم الريفية، وتساهم عبر مشاريعها المختلفة سواء ما تعلق منها بالجانب الفلاحي والذي يعزز المؤشرات الاقتصادية أو ما تعلق منها بالجانب الريفي والذي يعزز المؤشرات الاجتماعية في زيادة معدلات التنمية الريفية ومؤشراتها المختلفة، وبالتالي فهي تتكامل مع عمليات التنمية المحلية المختلفة وتساهم في تحقيقها على مستوى الأقاليم الريفية .

لقد تنوعت السياسات التنموية الريفية والبرامج المرافقة لها منذ الاستقلال، حيث بدأت هذه السياسات بالتسيير الذاتي، مرورا بالثورة الزراعية ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000 والتي تعتبر سنة محورية في مسار الدولة التنموي، ليتم بعد ذلك بعث السياسات الحالية للتجديد الفلاحي والريفي، إن تنظيم السياسات الريفية منذ سنة 2000 كان انطلاقا من تحليل الماضي وتشخيص التجارب السابقة من أجل إدراك الحاجات الملحة للأقاليم الريفية وإعادة تحديد الأهداف المنوطة بالعالم الريفي، ليتم مرافقتها بمجموعة من البرامج التي من شأنها إعادة حيوية المناطق الريفية ووضعها ضمن المسار التنموي للدولة.

إن السياسات التي انتهجتها الجزائر في إطار التنمية الريفية، بمختلف مراحلها وبرامجها، قد أدت إلى تغيير صورة الأقاليم الريفي وإحداث تنمية متوازنة لبعض المناطق الريفية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، إلا أن هذه المساهمة تباينت درجتها حسب مختلف البرامج، ولذلك كان لا بد من تقييم أثر هذه المساهمة في التنمية المحلية من خلال دراسة تطبيقية لمقاربة الموضوع بصورة دقيقة، وهو ما سنقوم به في الفصل الرابع من خلال الدراسة التطبيقية على الجزائر والقياسية بمجموعة من الولايات.

الفصل الرابع : قياس وتقييم أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر للفترة 2000-2016

تمهيد :

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى برامج التنمية المحلية والتنمية الريفية بالجزائر، أمكننا فهم محتوى هذه البرامج، وكيفية تسييرها والأهداف المسطرة لها، ومن أجل معرفة أثر البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية بالجزائر على التنمية المحلية للفترة 2000-2016، وتقييم وقياس هذا الأثر، كان لا بد من تحليل هذا الأثر في البداية على الجزائر ككل من خلال المعطيات الإحصائية، ومن ثم القيام بدراسة قياسية لتقييم هذا الأثر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية على مجموعة من الولايات لمعرفة مدى أثر هذه البرامج المنطوية في إطار سياسات التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر خلال الفترة 2000-2016 .

إن هذه البرامج والمشاريع التي استفادت منها العديد من الولايات الوطنية حققت قفزة تنموية معتبرة، وساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان، وبالتالي فإن هذه البرامج التي استفادت منها الولايات في إطار سياسات التنمية الريفية تمكننا من تقييم الأثر الذي تلعبه هذه البرامج في التنمية المحلية، وهذا من خلال تحليل الواقع والأثر التنموي للبرامج في الجزائر ككل ومن ثم في الولايات بواسطة المعطيات الإحصائية المختلفة، ومن ثم قياس هذا الأثر الذي تلعبه البرامج في التنمية المحلية بمجموعة من الولايات في الجانب الاقتصادي وتحليله في الجانب الاجتماعي.

ولقد تم التطرق في هذا الفصل بداية ومن خلال المبحث الأول إلى تطور قيمة التمويل والدعم للقطاع الفلاحي وأثرها الاقتصادي على التنمية المحلية بالجزائر للفترة 2000-2016، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية الريفية بالجزائر للفترة 2000-2016، أما المبحث الثالث فخصص لمحددات الدراسة القياسية والمتمثلة في الولايات المعنية بالدراسة القياسية، لقياس أثر الدعم والتمويل للقطاع الفلاحي على المؤشر الاقتصادي للتنمية المحلية بمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016، في حين كان المبحث الرابع لإجراء الدراسة القياسية وتحليل نتائجها بالولايات.

المبحث الأول : تطور قيمة التمويل والدعم للقطاع الفلاحي وأثرها الاقتصادي على التنمية المحلية بالجزائر للفترة (2000-2016)

لقد أدى تعدد أساليب الدعم والتمويل للبرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية بالجزائر للفترة 2000-2016 إلى زيادة المخصصات المالية للقطاع الفلاحي والريفي لهذه الفترة، مما جعل قيمة التمويل والدعم تزيد من سنة إلى أخرى وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج معتبرة انعكست في تطور قيمة الإنتاج الفلاحي بالجزائر سواء النباتي أو الحيواني، وكان لهذا التطور أثر كبير على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية ومن ثم التنمية المحلية بالأقاليم الريفية، حيث انعكس على زيادة مناصب الشغل وقيمة المداخيل وتنوع مصادرها لسكان الأرياف، وانعكس كذلك على هيكل الواردات والصادرات الغذائية الجزائرية، فانخفضت قيمة الواردات الغذائية مع مرور السنوات وبالمقابل زادت قيمة الصادرات كذلك، إلا أن هذا المؤشر بقي ضعيفا مقارنة بحجم التطلعات والبرامج والأموال التي ضخت لتمويل مختلف السياسات الفلاحية منذ سنة 2000.

المطلب الأول : تطور قيمة القروض والدعم للتنمية الريفية منذ سنة 2000

لقد عرف نظام التمويل والدعم لسياسات التنمية الريفية بالجزائر نموا ملحوظا منذ سنة 2000 أي منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث زادت المخصصات المالية لقطاع الفلاحة من سنة إلى أخرى، وهذه المخصصات اختلفت حسب نوع النشاط الفلاحي والريفي والصناديق الخاصة بدعمه وتمويله، واختلفت حسب نسب الدعم ومعدل الفوائد للقروض والمحددة ضمن القوانين المنظمة للقطاع الفلاحي والريفي وأساليب تمويله.

منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تطور الدعم لصالح المستثمرين في المجال الفلاحي والناشطين في المناطق الريفية، فقد عرفت هذه الفترة أي منذ سنة 2000، استفادة الفلاحين والموالين في سنتي 2001 و2009 من مسح لديونهم والمقدرة بـ 15 مليار دج و41 مليار دج على التوالي، وهذا بهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي وتشجيع عالم الفلاحة على بذل الجهود المكثفة لتحديث النشاط الفلاحي وزيادة منتجاته على اختلاف أنواعها.

إضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ هذا المخطط، وما تلاه من سياسات وبرامج، غير أنه تم في سنة 2013 دمج مختلف الصناديق في صندوقين فقط. هذا إضافة إلى سياسة الدعم المعتمدة على القرض الفلاحي بمختلف صيغه الخاصة بالنشاط الفلاحي والنشاط غير الزراعي في المناطق الريفية[1].

في هذا المطلب سيتم التعرض لأهم التطورات التي صاحبت قيمة الأموال التي تم ضخها للتنمية الريفية عبر مختلف الصناديق التي تم إنشاؤها منذ سنة 2000، وكذا المصاحبة لمختلف صيغ القرض الفلاحي لهذه الفترة.

1- تطور قيمة أموال الدعم للتنمية الريفية منذ سنة 2000 :

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة إنشاء مجموعة من الصناديق الخاصة بدعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، لتشكل استمرارا لعمليات الدعم التي كانت عبر الصناديق التي تم إنشاؤها في ظل السياسات الفلاحية والريفية السابقة، حيث تم اعتماد إنشاء صناديق جديدة أو تغيير أخرى قديمة أو دمجها مع تلك المستحدثة مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000، وهذا من أجل مواكبة تطلعات الدولة التنموية، وتم تخصيص أموال ضخمة في ميزانية الدولة لهذه الصناديق يتم تحويلها للفلاحين كدعم ولسكان الأرياف

[1] توفيق تمار : مرجع سابق، ص156.

كبرامج تنموية والجدول التالي يوضح تطور مخصصات هذه الصناديق ومعدلات نفقاتها الفعلية من سنة 2000 إلى سنة 2013.

الجدول رقم (09) : تطور مخصصات صناديق الدعم ونفقاتها (مدفوعاتها) الفعلية للفترة 2000-2013

الوحدة : مليون دينار جزائري

الصندوق	الفترة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2013	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وأصبح منذ سنة 2005 الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) رقم الحساب (302-067)	مجموع مخصصات الصندوق	21144.9	37588.9	41074.2	46055.2	41512.4	29947.2	39633.1	25062.2	59254.2	58781.6	268762.82	668816.72
	النفقات (المدفوعات) الحقيقية	7000	23500	37407	45461.7	40500	27500	34000	4500	9465.9	9650	25061.57	264046.17
	رصيد نهاية السنة	14144.9	14088.6	3667.2	593.5	1012.5	2447.2	5633.5	20562.3	49788.3	49131.6	243701.12	404770.72
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP) رقم الحساب (302-071)	مجموع مخصصات الصندوق	154.6	383.4	407.7	178.5	317.7	404.5	1099.6	518.5	1469.3	1172.6	3993.98	10100.38
	النفقات (المدفوعات) الحقيقية	0	123	397.7	22.9	260	185.3	714.7	493.7	716	753.3	1316.29	4982.89
	رصيد نهاية السنة	154.6	260.4	10	155.6	57.8	219.1	384.9	24.8	753.3	419.3	2677.68	5117.48
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLCDDPS) رقم الحساب (302-109)	مجموع مخصصات الصندوق	-	-	500	4000	5660	5108	9068	16947.3	15512.4	15762.4	28804.77	101362.87
	النفقات (المدفوعات) الحقيقية	-	-	500	2000	5660	3200	3555.6	0	1000	2325	7063.09	25303.69
	رصيد نهاية السنة	-	-	0	2000	0	1908	5512.3	16947.3	14512.4	13437.4	21741.65	76059.05
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز	مجموع مخصصات الصندوق	-	-	-	2840.2	8840.2	15014.5	14404.5	28168.6	15270.39	16520.41	137306.44	238365.24

(FDRMVTC) رقم الحساب (111-302)	النفقات (المدفوعات) الحقيقية	-	-	-	2000	8840	13000	6500	8400	1000	3750	15892.84	59382.84
	رصيد نهاية السنة	-	-	-	840.2	0.2	2014.8	7904.6	19768.7	14270.39	12770.41	121413.6	178982.9
الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA) رقم الحساب (121-302)	مجموع مخصصات الصندوق	-	-	-	-	-	8500	8500	8500	14500	12000	121921	173921
	النفقات (المدفوعات) الحقيقية	-	-	-	-	-	0	8500	6000	5500	9914.5	40022.8	69937.3
	رصيد نهاية السنة	-	-	-	-	-	8500	0	2500	9000	2085.5	81898.19	103983.69
مجموع المخصصات الكلية للصناديق لكل سنة		21299.5	37972.3	41981.9	53073.9	56330.3	58974.2	72705.2	79196.6	106006.29	104237.01	560789.01	1192566.21
مجموع النفقات الحقيقية حسب كل صندوق وسنة		7000	23623	38304.7	49484.6	55260	43885.3	53270.3	19393.7	17681.9	26392.8	89356.59	423652.89

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

– Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables : Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale, Alger, 2007.

- Ministère des finances, Cour des comptes, Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, Alger,

– محمد غردي : القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع : التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03– الجزائر، 2011– 2012.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المخصصات المالية التي وضعتها الدولة لتمويل مختلف الصناديق التي تم إنشاؤها لدعم القطاع الفلاحي والريفي تختلف من سنة إلى أخرى وتتباين قيمة نفقاتها الفعلية من صندوق إلى آخر وهذا حسب الهدف والدور المنوط به، حيث عرفت مخصصات هذه الصناديق تطورا ملحوظا ومستمرا خلال السنوات 2000-2009 و2013، لتزداد من 21299.5 مليون دج سنة 2000 إلى 560789.01 مليون دج، أي زيادة بمعدل 26.32 مرة، لتبلغ قيمة المخصصات الكلية لهذه السنوات 1192566.21 مليون دج، وهو مبلغ كبير مقارنة بحجم النفقات الفعلية التي تم تنفيذها في إطار مختلف برامج الدعم المخصصة للقطاع الفلاحي والريفي خلال هذه السنوات، حيث لم يتم تنفيذ وإنفاق إلا ما قيمته 423652.89 مليون دج من هذه المخصصات، أي ما نسبته 35.52%، وهو ما يعكس ضعف تنفيذ البرامج التنموية للقطاع الفلاحي والريفي، رغم تعدد السياسات الفلاحية والريفية في هذه الفترة وتعدد البرامج المرافقة لها.

وشكل أكبر مخصص للدعم حسب الجدول رقم (09) للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) والذي أنشئ بموجب

قانون المالية لسنة 2000 وخصص له حساب في الميزانية يحمل رقم 067-302 يدمج فيه كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPA)، ليحل محله ومنذ سنة 2005 بموجب قانون المالية التكميلي لنفس السنة الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) وبنفس رقم الحساب في الميزانية، وبلغت مخصصات الصندوق للسنوات 2000-2009 و2013 ما قيمته 668816.72 مليون دج، في حين كانت مجمل نفقات الصندوق لنفس الفترة 264046.17 مليون دج، وهي تمثل ما نسبته 39.47% من مجموع المخصصات المالية لهذا الصندوق، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بحجم المخصصات والدور المنوط بالصندوق.

وبالتطرق إلى صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP) والذي أنشئ سنة 2000 برقم حساب تخصيص في الميزانية يحمل رقم (071-302)، فالملاحظ على مخصصات هذا الصندوق أنها اتسمت بالتذبذب خلال الفترة 2000-2009 و2013، رغم الأهمية البالغة والدور الكبير له في ترقية القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) ودعمه بالجزائر، حيث بلغت قيمة مخصصاته الكلية خلال الفترة 2000-2009 و2013 ما قيمته 10100.38 مليون دينار جزائري وبلغت نفقاته الفعلية لنفس الفترة 4982.89 مليون دينار جزائري، وهو مبلغ ضعيف مقارنة بحجم المخصصات المالية له والتطلعات التنموية الزراعية فيما يخص الصحة الحيوانية والوقاية النباتية والتي تحتاج إلى إنفاق ودعم كبير من أجل ترقيتها وتنميتها.

أما فيما يخص صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLCDDPS) والذي بدأ نشاطه منذ سنة 2002 بحساب تخصيص رقم (109-302)، فقد عرف هو الآخر تذبذبا في قيمة مخصصاته ونفقاته الفعلية، رغم تعدد النشاطات الموكل تمويلها لهذا الصندوق والمتمثلة أساسا في تنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية وتثمين منتجات تربية الحيوانات، وكذا حماية مداخيل المربين والفلاحين، وبلغت مخصصات هذا الصندوق للسنوات 2002-2009 و 2013 ما قيمته 101362.87 مليون دج، أما عن نفقاته الفعلية فبقيت هي الأخرى ضعيفة كما في حالة باقي الصناديق وقدرت بـ25303.69 مليون دج.

وبالعودة إلى صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC) والذي يعتبر من أهم الصناديق الممولة والداعمة للبرامج الريفية، والتي يهدف من خلالها إلى تثبيت سكان الأرياف للحد من النزوح الريفي وتشجيعهم على استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، وهذا لإشراك السكان المحليين في تنمية أقاليمهم، وعرفت نفقات هذا الصندوق ورغم أهميته في تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين تذبذبا هي الأخرى، رغم تزايد مخصصاته المالية من سنة إلى أخرى، حيث لم تتعد مجموع نفقاته الفعلية للفترة 2003-2009 و2013 ما قيمته 59382.84 مليون دج أي ما نسبته 24.91% من مجموع المخصصات الكلية لهذه الفترة والمقدرة بـ 238365.24 مليون دج.

أما عن الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA) والحامل لحساب تخصيص بالميزانية رقم (121-302) والذي يستفيد منه الفلاحون والمربون بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات الفلاحية، فعرف هو الآخر تخصيص مجموعة من المبالغ لتمويل نشاطاته منذ بداية إنشائه سنة 2005، حيث بلغت مخصصاته المالية للفترة 2005-2009 و2013 ما قيمته 173921 مليون دج في حين لم يستهلك من هذه المخصصات ولنفس الفترة إلا ما قيمته 69937.3 مليون دج.

وكخلاصة عن مجمل هذه الصناديق فالملاحظ أن قيمة المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي والريفي ورغم ضعف قيمتها فإن استهلاكها لم يكن بالمستوى المطلوب لحجم النشاطات والبرامج المخصص تمويلها من هذه الصناديق، رغم أنه تم الاستهلاك والإنفاق

بنسبة 100% لبعض الصناديق في عدد من السنوات، إلا أن حجم الإنفاق الكلي بقي ضعيفا مقارنة بحجم المخصصات ولم يتعد في مجمل السنوات 2000-2009 و 2013 ما نسبته 35.52%.

2- تطور قيمة القروض المخصصة لتمويل التنمية الريفية منذ سنة 2000 :

استطاع القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة تحسين وضعيته المالية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، حيث تم تخصيص تلك العوائد بهدف إنعاش مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي الذي شهد خلال بداية هذه الفترة عدة إصلاحات ناتجة عن انتهاج سياسة جديدة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية)، ومن أجل نجاح هذا المخطط كان من الضروري تفعيل دور القطاع المصرفي من حيث تحديث مختلف هياكله، وفي هذا الإطار استغلت المؤسسات المالية النشطة في تمويل القطاع الفلاحي فرصة مضاعفة مشاريعها واستثماراتها، إذ استطاع كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية من توفير الاحتياجات المالية للفلاح بصفة فردية أو جماعية في شكل جمعيات أو تعاونيات حيث تمكنت هاتين المؤسستين سنة 2008 من دراسة أكثر من 185 ألف مشروع والمقدرة بحوالي 195 مليار دج، تكفل كل من BADR و CNMA بتقديم 115 مليار دج كقروض بنكية متعددة الأنواع وبمعدلات فائدة مختلفة، في حين تم تقديم 80 مليار المتبقية في شكل دعم تمنحه [1].

ولقد تطورت قيمة هذه القروض منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، مع تطور حجم المشاريع والبرامج التي رافقت سياسة التنمية الريفية للفترة 2000-2016، كما تعددت هذه القروض واختلفت من حيث مدتها وآجالها الزمنية وأنواعها وكذا مصادرها، والجدول التالي يبين تطور قيمة القروض التي تم تخصيصها للقطاع الفلاحي بالجزائر منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2015.

الجدول رقم (10) : تطور قيمة القروض الفلاحية بالجزائر للفترة 2000-2015

السنوات	متوسط 2000 2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
قيمة القرض (مليون دينار جزائري)	4426.40288	73823.1884	88672.4638	94316.6667	173767.742	166138.406	166138.406	167351.095	8630.23256	17922.2222	43426.6129	45382	1049995.438

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 27 إلى 36، للسنوات من 2007 إلى 2016، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم- السودان.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة القروض الفلاحية بالجزائر عرفت تطورا ملحوظا منذ سنة 2000، وهذا بسبب تبني سياسات وبرامج فلاحية من شأنها تعزيز قيمة الاستثمار الفلاحي وتطويره، وهذا بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي والريفي، حيث بلغت قيمة القروض الفلاحية للفترة 2000-2015 ما قيمته 1049995.438 مليون دينار جزائري وهو مبلغ ضخم مقارنة بحجم النتائج المحصل

[1] بومدين زاوي : مرجع سابق، ص193.

عليها، إلا أن قيمة هذه القروض عرفت تذبذبا بين الصعود والنزول للفترة 2000-2015، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11) :تطور قيمة القروض الفلاحية بالجزائر للفترة 2000-2015

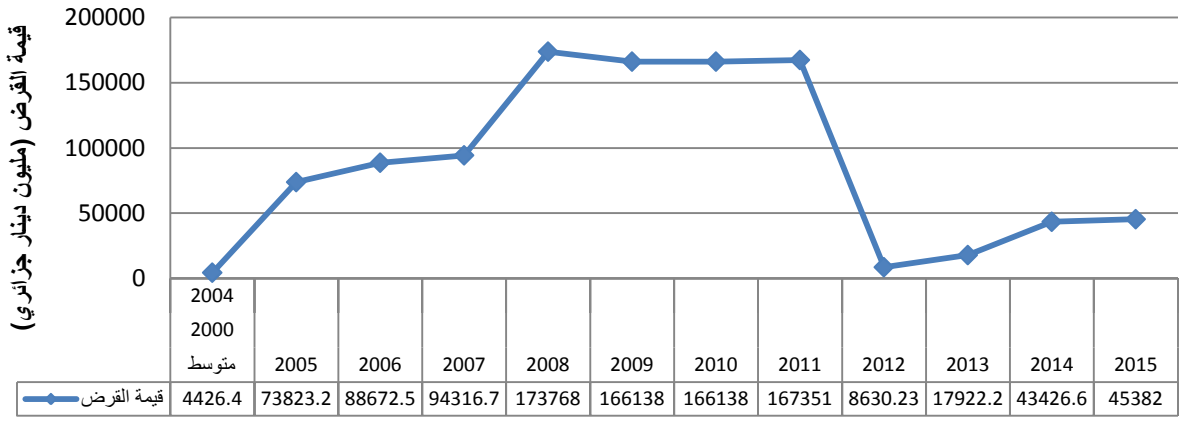

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10) ومخرجات Excel.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن قيمة القروض الفلاحية للفترة 2000-2015 بدأت بمستويات دنيا مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حيث بلغت قيمتها لمتوسط الفترة 2000-2004 ما قيمته 4426.4 مليون دج، وهو أقل معدل للفترة محل الدراسة، إلا أنها عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة ما بين 2005-2011 حيث بلغت أكبر قيمة لها خلال السنوات من 2008 إلى 2011، حيث تراوحت قيمة القروض لهذه الفترة مابين 166138 و173738 مليون دج، لتعرف بعد ذلك تراجعا في مستويات تقديم القروض للسنوات من 2012 إلى 2015، رغم استمرار البرامج الاستثمارية الفلاحية المعززة للنمو الاقتصادي في الميدان الفلاحي، وعليه فالملاحظ ومن خلال توزيع القروض خلال الفترة 2000-2015 أن المعدلات الكبرى لتقديم القروض كانت في السنوات الأولى التي تلي تطبيق أي سياسة فلاحية وريفية، وهذا بهدف إنجاح هذه السياسات وتحقيق أهداف البرامج المرافقة لها، وتجدر الإشارة أنه ومنذ سنة 2009 أصبح الشباك الوحيد للتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدما واجه الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي مشكلة عدم السداد مما أدى إلى حل جميع فروعه ووحداته الجهوية والمحلية .

المطلب الثاني : الآثار المترتبة عن الدعم والاستثمار على تطور بعض مؤشرات الإنتاج الفلاحي للفترة (2000-2016)

لقد ساهمت زيادة معدلات الدعم والقروض للقطاع الفلاحي في تحسين مستوى الإنتاج وتحقيق بعض الأهداف والنتائج الأولية التي تم وضعها في بداية كل سياسة للتنمية الريفية خلال الفترة من 2000 إلى 2016، حيث عرفت معدلات الإنتاج الفلاحي تطورا كبيرا خلال هذه الفترة، وساهمت في تحسين المؤشر الاقتصادي للتنمية الريفية بالأقاليم الريفية ومن ثم مؤشر التنمية المحلية، وهو ما سنسعى لتوضيحه من خلال هذا المطلب، بتتبع أهم التطورات في حجم الإنتاج الفلاحي سواء النباتي أو الحيواني وفي أهم شعب الإنتاج الرئيسية.

1- الأهداف والنتائج الأولية : إن مختلف سياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها منذ سنة 2000 ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى معيشة السكان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالوسط الريفي، حيث رافقت هذه السياسات برامج الاستثمارات العمومية التي تعتبر الممول الأساسي لها، فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية رافق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وسياسة التجديد الريفي لسنة 2006 رافقت البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي رافقت

البرنامج الخماسي للتنمية الأول (2010-2014) والثاني (2015-2019)، وخصص لقطاع التنمية الريفية ميزانية كبيرة في إطار هذه البرامج الاستثمارية، مما انعكس بالإيجاب على تنفيذ هذه السياسة ودعم البرامج المرافقة لها، وبالتالي تحقيق أهدافها وتعزيز مؤشرات التنمية الريفية ومن ثم التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية، وهذا انطلاقا من تحديد الأهداف المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني.

تم تحديد القيم والأهداف المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني، إثر اجتماعات التقييم الدورية وبالاستشارة بين الفاعلين المركزيين والجهويين، حيث تمثلت هذه القيم والأهداف في الآتي [1]:

- تحسين النسبة السنوية لنمو الإنتاج الفلاحي : المرور من 6 % في فترة 2008/2000 إلى 8,33 % في فترة 2014/2010 ؛
- نمو الإنتاج و تحسين إدماجه وجمعه ؛
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية ؛
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف، من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية لـ 730.000 أسرة ريفية أي ما يقارب 4.500.000 نسمة. تهدف هذه المشاريع أيضا إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية، من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي ؛
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي والصناعي ضمن الفروع ؛
- استحداث مناصب الشغل (750.000 معادلة مناصب دائمة) لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص فرص خلق مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة.

لقد تم تقسيم هذه القيم لكل بلدية وكل سنة من المخطط الخماسي، فهي مسجلة في عقود نجاعة موقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومديريات المصالح الفلاحية وكذا محافظات الغابات للولايات، لخلق روح المسؤولية في المصالح اللامركزية والتزامها صوب تنفيذ السياسة .

ومن خلال هذه القيم التي وضعت في إطار عقود النجاعة تم الوصول إلى جملة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عن سياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها، حيث سنعرض بداية أهم النتائج والآثار المترتبة عنها في الجانب الاقتصادي والتي نورد بعضها في ما يلي :

إن هذه النتائج والآثار الخاصة بالجانب الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية تم تجسيدها من خلال الدعم والاستثمار في القطاع الفلاحي عن طريق التجديد الفلاحي. وتعتبر الفلاحة اليوم قطاعا اقتصاديا واجتماعيا حيث تشارك بنسبة 8.9% في الدخل الوطني الخام وتشغل 2.5 مليون شخص في 1.2 مليون مستثمرة فلاحية وتربية المواشي[2].

إن تقسيم معطيات الإنتاج حسب المنطقة الطبيعية التي تنجم عن الأخذ بالحسبان للتنوع، تسمح بإيضاح المناطق الجديدة للإنتاج الفلاحي التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه المناطق . هكذا وحسب مؤشرات الإنتاج حسب المناطق الطبيعية فإن حصة قيمة الإنتاج الفلاحي سنة 2011 كانت 18 % بالنسبة للمناطق الجبلية، 23 % للهضاب العليا، 44% للسهول والساحل و16% للصحراء و الواحات.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق** ، مرجع سابق ، ص 10-11.

[2] الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا لحوض البحر المتوسط (سيام SIHEAM)، **حول الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط**، الجزائر، 6 فيفري 2014، الملف الصحفي، ص 10، من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :
http://www.minagri.dz/doc/dossier_de_presse_2014-02-06_ar.pdf تاريخ الإطلاع : 2014/02/06.

تسمح التغيرات المحدثة في استعمال التربة أثناء العشرية الأخيرة (2000-2010) بتسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الفلاحين لتثمين أحسن لمستثمراتهم والتكيف مع المتقلبات الثقيلة للسوق ، نذكر منها [1] :

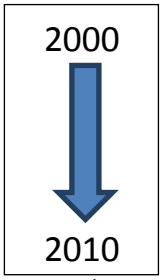

- انخفاض في الأراضي المتواجدة في راحة إلى 11%
- ارتفاع غرس الأشجار بـ 82%
- انخفاض المروج الطبيعية بـ 30%
- انخفاض في الأراضي الحلفاوية بـ 14%
- زيادة في المساحات المسقية بـ 99%

تعكس مدونة مختلف أنواع الدعم، التنوع الكبير للاستثمارات المشجعة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى المستثمرة . تتضمن هذه الاستثمارات الرئيسية عناصر أساسية ملائمة لتزايد مستدام للإنتاج الفلاحي:

- الحصول على البذور والشتائل والمكثرات واستعمالها ؛
- ترشيد استعمال مياه السقي ؛
- التجهيز الخاص والمكننة ؛
- الحصول على القرض الموسمي ؛
- انشاء وتوسيع المستثمرات عن طريق الامتياز للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والضمان العقاري ؛
- تأمين شراء الإنتاج، بفضل القرض الموجه للمتعاملين المدمجين.

2- الأثر على تطور مؤشرات الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) :

ومن خلال هذه المعطيات الأولية عن قيمة الإنتاج حسب المناطق والدعم والتمويل المقدم من طرف الدولة نعرض فيما يلي قيمة بعض مؤشرات الإنتاج الفلاحي للفترة 2000-2016 والتي جاءت كنتاج وأثر لسياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها منذ سنة 2000.

2-1 الإنتاج الفلاحي النباتي :

أ- الحبوب : لقد عرف إنتاج الحبوب في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 تذبذبا بين الزيادة والانخفاض، وهذا بسبب التغيرات المناخية الكبيرة وقلة الأمطار وتغير في مستويات الدعم والمساحة الزراعية الكلية المخصصة لهذا المنتوج، إلا أن إنتاج الحبوب يبقى في صدارة الإنتاج النباتي بالجزائر، حيث عرف إنتاج الحبوب الرئيسية (القمح، الشعير) زيادة كبيرة في قيمة الإنتاج وفي المساحة المخصصة له بعدما كان 9318290 قنطار سنة 2000 بمساحة 1056870 هكتار وبمردودية ضعيفة قدرت بـ8.8 قنطار / هكتار، بلغ سنة 2015 ما قيمته 37,554,894 قنطار وهذا بسبب زيادة المساحة الزراعية التي وصلت إلى 2,685,154 هكتار ومردودية الإنتاج التي بلغت 14 قنطار/هكتار، وهو معدل جد مرتفع مقارنة بسنة 2000، والجدول التالي يوضح المساحة الزراعية وقيمة الإنتاج للحبوب وللقمح بنوعيه (الصلب واللين) وكذا الشعير خلال الفترة 2000-2015 واللذان يعتبران أهم المحاصيل الزراعية للجزائر في شعبة الحبوب:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص 21 .

جدول رقم (11) : تطور المساحة الزراعية وقيمة الإنتاج للحبوب، القمح والشعير بالجزائر للفترة 2000-2015

الفترة	الحبوب		القمح الصلب		القمح اللين		الشعير	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
2000	1056870	9318290	544470	4863340	282100	2740270	215630	1632870
2001	2401810	26575340	1112180	12388650	724230	8003480	515690	5746540
2002	1844460	19514100	813890	9509670	584570	5508360	404400	4161120
2003	2900820	42643740	1265370	18022930	782200	11625590	782380	12219760
2004	3000000	40313000	1307590	20017000	703010	7290000	915440	12116000
2005	2349619	3525465	1042894	15687090	560850	8460185	684646	10328190
2006	1671140	40128100	1162880	17728000	620945	9151300	812280	12358800
2007	2873219	35978580	1187620	15289985	632257	7899640	971246	11866580
2008	1484843	15336140	726105	8138115	280466	2972210	435963	3959215
2009	3175919	61227000	1262842	23357870	585733	11093120	1250762	25666140
2010	2856190	45581000	1181774	20385000	573954	9142000	1018792	15039000
2011	2584195	42457000	1230414	21957900	442017	7151000	852379	12580800
2012	3061498	51336480	1342881	24071180	602895	10251125	1030477	15917150
2013	2708880	49109735	1180332	23323694	546910	9666796	897719	14986386
2014	2507955	34321780	1182127	18443334	469184	5918634	791843	9394009
2015	2685154	37554894	1314014	20199390	500708	6367916	802336	10305564
متوسط 2000-2015	2447660	34682540	1116086	17086446	555751	7702601	773873	11142382

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج الحبوب عرف تزايدا معتبرا في قيمة الإنتاج منذ سنة 2000 بداية تطبيق البرامج الفلاحية التي رافقت سياسات التنمية الريفية الحالية والتي بدأت بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي بداية من 2009، حيث قدر متوسط إنتاج الفترة 2000-2015 بـ 34682540 قنطار وبمتوسط مساحة قدرت بـ 2447660 هكتار لنفس الفترة وسجل أعلى مستوى إنتاج في سنة 2009 وقدر بـ 61227000 قنطار، وترجع هذه الزيادة في قيمة إنتاج هذه الشعبة الحيوية إلى زيادة الإنتاج في أهم محصولين لها والمتمثلين في القمح بنوعيه (الصلب واللين) والشعير، حيث يمثل إنتاج القمح والشعير معا ما نسبته تقريبا 98% من مجموع إنتاج الحبوب، ويمثل القمح اللين تقريبا أكثر من 50% من هذه النسبة، وتراوحت الكمية المنتجة له ما بين 4863340 قنطار سنة 2000 و 20199390 قنطار سنة 2015 وبمتوسط إنتاج للفترة قدر بـ 17086446 قنطار، وما بين 2740270 قنطار سنة 2000 و 6367916 مليون سنة 2015 بالنسبة للقمح اللين وبمتوسط إنتاج قدر بـ 7702601 قنطار، وفيما يخص الشعير فقد عرف تزايدا كبيرا في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2015، حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة بـ 11142382 قنطار، ليسجل

ارتفاعا في كمية الإنتاج من 1632870 قنطار سنة 2000 إلى 10305564 قنطار سنة 2015، إلا أن هذه الزيادة في كمية الإنتاج لم تكن بمعدل مستقر ما بين سنوات 2000 و2015، حيث عرفت تزايدا في سنوات وانخفاض في أخرى، وهذا راجع إلى تغير معدل المساحة المخصصة للإنتاج وتغير معدل المردودية الإنتاجية لهذه المنتجات الأساسية، وهو ما أدى إلى التذبذب في معدل نمو الإنتاج، وعليه فمردودية الإنتاج كانت وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (12) : تطور مردودية إنتاج الحبوب بالجزائر للفترة 2000-2015 الوحدة : قنطار /هكتار

الفترة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الحبوب	8.8	11.1	10.6	14.7	13.4	15.0	15.0	12.5	10.3	19.3	16.0	16.4	16.8	18.1	13.7	14.0
القمح الصلب	8.9	11.1	11.7	14.2	15.3	15.0	15.2	12.9	11.2	18.5	17.2	17.8	17.9	19.8	15.6	15.4
القمح اللين	9.7	11.1	9.4	14.9	10.4	15.1	14.7	12.5	10.6	18.9	15.9	16.2	17.0	17.7	12.6	12.7
الشعير	7.6	11.1	10.4	15.6	13.2	15.1	15.2	12.2	9.1	20.5	14.8	14.8	15.4	16.7	11.9	12.8

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مردودية الإنتاج بالنسبة للحبوب في الجزائر لم تكن بشكل وبمعدل مستقر، فهي مرتفعة في سنوات ومنخفضة في أخرى، فبالنسبة للحبوب بصفة عامة سجل أعلى معدل إنتاجية سنة 2009 بمستوى قدر بـ 19.3 قنطار / هكتار وهو معدل جد مرتفع مقارنة بسنة 2000 التي سجل فيها أقل مردودية إنتاج للفترة والتي قدرت بـ8.8 قنطار / هكتار، أما باقي السنوات فالمردويدية بها عرفت تذبذبا بين الزيادة والنقصان، إلا أنه ومن الملاحظ مع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2009 -2015 زادت مردودية إنتاج الحبوب حيث قدر متوسط مردودية إنتاج الفترة بـ 16.32 قنطار/هكتار، وهو متوسط جد مرتفع مقارنة بمتوسط فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الريفي للسنوات 2000-2008 والتي كان متوسط مدودية إنتاجها للحبوب بما يعادل 12.37 قنطار/هكتار، وبالنسبة لمردودية إنتاج القمح والشعير ومن خلال الجدول فالملاحظ أنها هي الأخرى لم تكن مستقرة، إلا أنها تتناسب في جل السنوات مع مردودية إنتاج القمح وبنسب متفاوتة بين المادتين، وهذا راجع إلى أن القمح والشعير يشكلان تقريبا ما نسبته 98 % من إنتاج الحبوب في الجزائر.

أما عن معدل نمو[1] وتطور الإنتاج للفترة ما بين 2000 و2015 فهي موضحة وفق الشكل التالي :

[1] تم حساب معدل نمو الإنتاج بالاستناد إلى مديرية الإحصاءات الزراعية وأنظمة المعلومات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية من خلال المعادلة التالية :
معدل نمو الإنتاج = [(مردودية الإنتاج للسنة ن \ مردودية الإنتاج للسنة ن-1) *100]-100.

الشكل رقم (12) : معدل نمو الإنتاج للحبوب بالجزائر ما بين 2000 و 2015

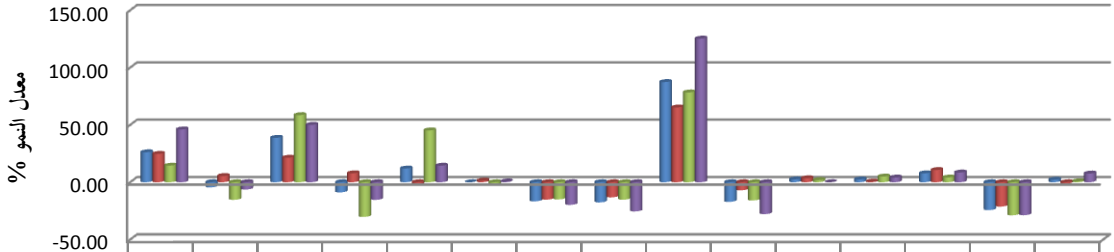

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو إنتاج الحبوب	26.14	-4.50	38.68	-8.84	11.94	0.00	-16.67	-17.60	87.38	-17.10	2.50	2.44	7.74	-24.31	2.19
معدل نمو إنتاج القمح الصلب	24.72	5.41	21.37	7.75	-1.96	1.33	-15.13	-13.18	65.18	-7.03	3.49	0.56	10.61	-21.21	-1.28
معدل نمو إنتاج القمح اللين	14.43	-15.32	58.51	-30.20	45.19	-2.65	-14.97	-15.20	78.30	-15.87	1.89	4.94	4.12	-28.81	0.79
معدل نمو إنتاج الشعير	46.05	-6.31	50.00	-15.38	14.39	0.66	-19.74	-25.41	125.27	-27.80	0.00	4.05	8.44	-28.74	7.56

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12) ومخرجات Excel.

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن معدل نمو إنتاج الحبوب من القمح والشعير عرف تذبذبا بين الزيادة في سنوات والنقصان في أخرى ويرتبط هذا المعدل ارتباطا وثيقا بمردودية الإنتاج التي بدورها ترتبط بالمساحة المزروعة وبكميات الأمطار المتساقطة بالدرجة الأولى فالملاحظ من الشكل أن معدل نمو الإنتاج عرف زيادة كبيرة في سنة 2009 حيث بلغ مستواه لإنتاج الحبوب ما مقداره 87.38% ولإنتاج القمح الصلب 65.18 % ولإنتاج القمح اللين 78.30 % ولإنتاج الشعير 125.27 %، وترجع هذه الزيادة الكبيرة في معدل الإنتاج لهذه السنة إلى زيادة المساحة المزروعة للحبوب والتي قدرت بـ 3175919 هكتار وزيادة مستوى تساقط الأمطار ولتحسن ظروف الإنتاج وتوفير مستلزماته مع إنطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في 2009، وتخصيص برامج استثمارية وتمويلية كبيرة لتحسين الإنتاج في هذه الشعبة، والملاحظ وبشكل عام ومن خلال الشكل فإن معدل نمو الإنتاج كان بالإيجاب في معظم سنوات الدراسة وبنسب متفاوتة تراوحت ما بين 2.19% في سنة 2015 و 87.38% في سنة 2009 بالنسبة للحبوب عامة، إلا أن هذا المعدل كان له إتجاه سلبي في بعض السنوات على غرار 2002، 2004، 2007، 2008، 2010 و2014 التي سجل بها أكبر معدل إنخفاض في نمو الإنتاج والذي قدر بـ – 24.31%، وهذا راجع إلى تذبذب تساقط الأمطار وقلتها في هذه السنة مقارنة بالسنوات السابقة لها، وبالرغم من ذلك فإن متوسط نمو إنتاج الحبوب للفترة 2009-2015 عرف تزايدا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة حيث بلغ متوسط نمو الإنتاج لهذه الفترة 8.69%، بزيادة قدرها 5.05% عن الفترة 2000-2008 التي كان متوسط معدل نمو الإنتاج بها يقدر بـ 3.64%، وهذا راجع إلى انتهاج سياسات جديدة للتنمية الريفية وتنفيذها عن طريق برامج التجديد الفلاحي والريفي وتوسيع الدعم المقدم للفلاحين من خلال ضخ ميزانيات ضخمة لتوسيع الإنتاج والمساحة المخصصة له خاصة في شعبة الحبوب.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك محاصيل أخرى تندرج ضمن شعبة الحبوب كالذرة Maîs، والذرة الرفيعة Sorgho، ولكن إنتاج هذه المحاصيل ضعيف جدا مقارنة بإنتاج القمح والشعير حيث لا يكاد يتجاوز نسبة 2% من مجموع إنتاج الحبوب.

ب– البقوليات : يندرج ضمن إنتاج البقوليات في الجزائر كل من " الفول الجاف، الفاصوليا الجافة، البازلاء الجافة، العدس، الحمص " وتعتبر هذه الزراعات من المكونات الأساسية في التركيبة الغذائية للمجتمع الجزائري، وقد عرف إنتاجها ومردوديتها تطورا ملحوظا في الفترة 2000–2015 وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (13) : تطور إنتاج وإنتاجية البقوليات بالجزائر للفترة 2000-2015

الفترة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
الإنتاج (قنطار)	218640	384360	435340	577480	580000	471060	440690	500830	401725	642890	723450	788170	842900	958330	937065	873922	611053
المساحة (هكتار)	63140	59470	62160	68010	72063	69240	66866	63510	61211	67448	74220	87296	85295	84993	90507	85068	72531
الإنتاجية (قنطار/هكتار)	3.5	6.5	7.0	8.5	8.0	6.8	6.6	7.9	6.6	9.5	9.7	9.0	9.9	11.3	10.4	10.3	8.2

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

بمطالعة معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج البقوليات عرف تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 وإلى غاية 2015، سواء من حيث الإنتاج أو المساحة أو الإنتاجية، حيث سجل متوسط كمية الإنتاج للفترة 2000-2015 ما قيمته 611053 قنطار، وبمتوسط مساحة للفترة قدر بـ 72531 هكتار، ليساهم في تحسين مردودية الإنتاج والتي قدر متوسطها لنفس الفترة بـ 8.2 قنطار/هكتار، وهو معدل جد مرتفع مقارنة بسابقاتها من الفترات قبل سنة 2000، إلا أن هذه الزيادة لم تكن مستقرة في بعض السنوات، فبعد الزيادة المستمرة والمسجلة في السنوات 2000 - 2004 من 218640 قنطار سنة 2000 إلى 580000 قنطار سنة 2004 عرفت معدلات الإنتاج انخفاض في سنوات 2005 و2006 و2008، إلا أنه سرعان ما عاودت وتيرة الإنتاج الارتفاع للسنوات من 2009 إلى 2015 والتي قدر متوسط إنتاجها بـ 823818 قنطار لتشكل زيادة بنسبة 84.89 % عن متوسط إنتاج الفترة 2000-2008 والتي قدر بـ445569 قنطار، أما عن أعلى معدل إنتاج فقد سجل سنة 2013 سواء من حيث الإنتاج والذي قدر بـ 958330 قنطار أو من حيث المردودية والتي قدرت بـ 11.3 قنطار/ هكتار، رغم انخفاض المساحة المخصصة لزراعة البقوليات والتي قدرت لنفس السنة بـ 84993 هكتار، ومع ذلك وبالرغم من تذبذب الإنتاج في بعض السنوات فإن إنتاج البقوليات شهد تزايدا مستمرا في السنوات الأولى التي تلت انتهاج السياسات الحالية للتنمية الريفية للفترة 2000-2016 بعد زيادة الدعم المخصص لهذه الشعبة وتوسيع المستمرات الخاصة بهذا المجال.

جـ – الخضر : عرف إنتاج الخضر في الجزائر هو الآخر زيادة كبيرة في كمية الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، وهذا يرجع بدرجة أولى إلى زيادة الاستثمار في هذه الشعبة وتوسيع المساحة الزراعية المخصصة لزراعتها فمتوسط إنتاج الخضر لهذه الفترة عرف زيادة معتبرة مقارنة بما سبقها من فترات، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج بعض محاصيل الخضر للفترة 2000-2015 :

الجدول رقم (14) : تطور إنتاج بعض محاصيل الخضر للفترة 2000-2015

الفترة	مجموع الخضروات	البطاطا	الطماطم	البصل	الثوم	الجزر
2000	33081560	12076900	3414470	3157410	356050	1486360
2001	33622030	9672320	3735340	4284910	334280	1561400
2002	38374160	13334650	4013640	4478460	360630	1586600
2003	49088610	18799180	4569330	5551100	420040	1607200
2004	54800000	18962700	5121950	6582150	523200	1981900
2005	59265500	21565499	5137795	6855000	464355	1635785
2006	5929130	21809610	5489336	7038732	535132	2292947
2007	55242790	15068590	5673134	8265915	545828	2527748
2008	60681320	21710580	5592491	7591658	559251	2540000
2009	72912950	26360570	6410343	9801602	599323	2712185
2010	86404430	33003115	7182353	10013036	644938	3238573
2011	95692325	38621936	7716055	11441710	539814	3421838
2012	104023180	42194758	7969630	11832676	776479	3541014
2013	118682650	48865380	9750753	13594917	930614	4023335
2014	122977470	46735155	10656093	13408767	922050	3868139
2015	124693277	45395769	11637658	14362804	1100067	3915631
متوسط الإنتاج	69716961.4	27136045	6504398.2	8641302.9	600753.19	2621290.9
المجموع	1115471382	434176712	104070371	138260847	9612051	41940655

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج الخضر بالجزائر استمر بوتيرة متزايدة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، حيث زادت كمية الإنتاج من 33081560 قنطار سنة 2000 لتصل إلى 124693277 قنطار سنة 2015 أي بزيادة قدرت بـ 4 أضعاف تقريبا، وبهذه الزيادة المستمرة في كمية الإنتاج كان مجموع إنتاج الفترة 1115471382 قنطار بمتوسط إنتاج قدر بـ 69716961.4 قنطار، وترجع هذه الزيادة في الإنتاج إلى توسيع المساحة الزراعية للخضروات وإلى تحسين مردودية الإنتاج من سنة لأخرى والتي ارتفعت من 120 قنطار /هكتار سنة 2000 إلى 244 قنطار /هكتار سنة 2015، ويشكل منتوج البطاطا المحصول الأساسي والكبير من بين محاصيل الخضر، حيث قدر حجم إنتاجه لنفس الفترة 434176712 قنطار بمتوسط 27136045 قنطار ليساهم بما نسبته تقريبا 40 % من إنتاج الخضروات، يليه إنتاج البصل ثم الطماطم بحجم إنتاج 138260847 و104070371 قنطار على التوالي، ثم باقي الخضروات من الفلفل والجزر والثوم والكوسة

وغيرها من المحاصيل وبنسب متفاوتة، ويرجع هذا التفاوت في نسب إنتاج هذه المحاصيل المشكلة لمنتوج الخضر للأهمية النسبية لها في استهلاك الجزائريين وتركيز عمليات الإنتاج والدعم على المحاصيل ذات الاستهلاك والطلب الواسع في تركيبة الغذاء للجزائريين.

د- إنتاج الزيتون وزيت الزيتون : رغم توجه معظم المستثمرين والعائلات الجزائرية إلى غرس الزيتون والمساحة الكبيرة للجزائر فإن إنتاج الزيتون يبقى ضعيفا مقارنة بدول قريبة كتونس والمغرب، إلا أنه ومنذ انتهاج السياسات الحالية للتنمية الريفية منذ سنة 2000 وإدراج هذه الشعبة ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ساعد في استفادة الكثير من العائلات من الدعم المخصص لتوسيع المساحات الزراعية للزيتون، وبالتالي زيادة الكمية المنتجة من هذه المادة الغذائية المهمة وزيادة إنتاج زيت الزيتون، ومع ذلك فإن الإنتاج عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة 2000، والجدول التالي يوضح تطور معدلات إنتاج الزيتون وتقسيماته بين المخصص للمائدة وللعصر في الجزائر خلال فترة 2000-2015.

الجدول رقم (15) : تطور معدلات إنتاج وإنتاجية الزيتون بالجزائر للفترة 2000-2015

الفترة	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)			إنتاج زيت الزيتون (لتر)	الإنتاجية	
		زيتون المائدة (قنطار)	زيت الزيتون (قنطار)	إجمالي إنتاج الزيتون (قنطار)		الزيتون (قنطار/هكتار)	زيت الزيتون (لتر/قنطار)[1]
2000	168080	347000	1824000	2171000	-	12.9	-
2001	177220	335000	1668000	2003000	-	11.3	-
2002	190550	477690	1441570	1919260	256000	10.1	17.8
2003	209730	634740	1041530	1676270	165780	8.0	15.9
2004	226337	587980	4100020	4688000	757070	20.7	18.5
2005	239352	857035	2307855	3164890	379170	13.2	16.4
2006	263352	648750	1962580	2647330	349920	10.1	17.8
2007	276253	817780	1271740	2089520	238170	7.6	18.7
2008	282460	910990	1629680	2540670	261260	9.0	16.0
2009	288442	982505	3769315	4751820	669765	16.5	17.8
2010	294200	1359368	1753152	3112520	288860	10.6	16.5
2011	311930	1927850	4179905	6107755	728050	19.6	17.4
2012	328884	1458260	2480140	3938400	429980	12.0	17.3
2013	348196	1749345	4038055	5787400	715970	16.6	17.7
2014	383443	2083507	2745093	4828600	479700	12.6	17.5
2015	406571	2333926	4203320	6537246	758892	16.1	18.1
المتوسط	274687.5	1094482.9	2525997.2	3622730.1	462756.2	12.9	17.4

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

[1] تم حساب معدل إنتاجية زيت الزيتون بالاستناد إلى مديرية الإحصاءات الزراعية وأنظمة المعلومات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية من خلال المعادلة التالية :
إنتاجية زيت الزيتون = [(إنتاج زيت الزيتون باللتر \ إنتاج الزيتون المخصص للزيت بالقنطار) *100].

بالإطلاع على معطيات الجدول أعلاه نجد أن إنتاج الزيتون ومردوديته عرفت تذبذبا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة من 2000 إلى 2015، فإنتاج الزيتون عرف انخفاضا كبيرا في سنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2007 حيث كان الإنتاج لهذه السنوات في حدود 2 ملايين قنطار، بينما تعتبر سنوات 2005، 2006، 2008، 2010 ذات إنتاج متوسط قارب 3 ملايين قنطار، في حين تعتبر باقي السنوات 2004، 2009، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 ذات مستويات مرتفعة من الإنتاج قارب أو فاق فيها معدل الإنتاج 4 ملايين قنطار، وبالرغم من هذا التذبذب في الإنتاج فإن المساحة الكلية المخصصة لأشجار الزيتون زادت وبشكل مستمر من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت المساحة تقدر بـ 168080 هكتار سنة 2000 بلغت المساحة 406571 هكتار سنة 2015، أي زيادة بأكثر من ضعفين، وعن تقسيمات إنتاج الزيتون بين المخصص للمائدة والمخصص للزيت فإن معدل هذين الأخيرين يتناسب وكمية الإنتاج الكلية، مع زيادة نسبية في المخصص للزيت وتفاوت معدله مع المخصص للمائدة من سنة لأخرى، حيث نجد أن هناك سنوات يتم فيها تحويل كميات كبيرة من الزيتون إلى العصر وإنتاج الزيت، فإنتاج زيت الزيتون وصل إلى حدود 7 ملايين لتر أو أكثر في سنوات 2004، 2011، 2013، 2015 وهي أعلى مستوى إنتاج وصل إلى 758892 لتر، وبالرغم من زيادة المساحة المغروسة بأشجار الزيتون خلال الفترة فإنتاج الزيتون وزيته عرف تذبذبا وهذا مرده بالدرجة الأولى إلى تذبذب مردودية الإنتاج، حيث زادت في سنوات وأنخفضت في سنوات أخرى والشكل التالي يوضح تطور إنتاجية الزيتون وزيت الزيتون خلال السنوات 2000-2015.

الشكل رقم (13) : تطور إنتاجية الزيتون وزيت الزيتون للفترة 2000-2015

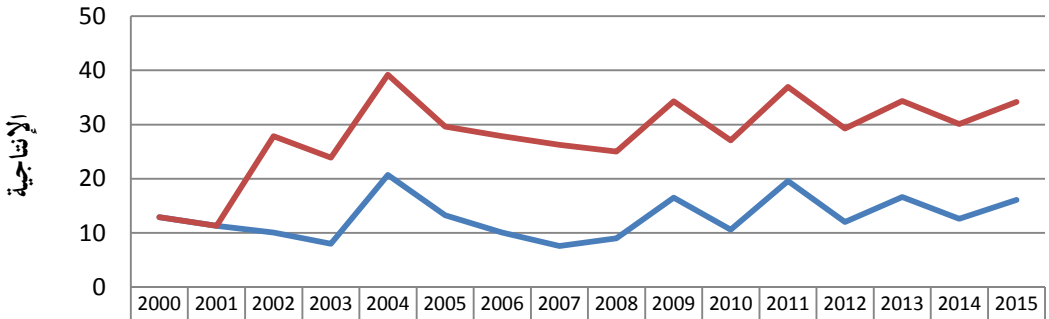

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاجية زيت الزيتون (لتر/قنطار)	0	0	17.8	15.9	18.5	16.4	17.8	18.7	16	17.8	16.5	17.4	17.3	17.7	17.5	18.1
إنتاجية الزيتون (قنطار/هكتار)	12.9	11.3	10.1	8.0	20.7	13.2	10.1	7.6	9.0	16.5	10.6	19.6	12.0	16.6	12.6	16.1

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15) ومخرجات Excel.

من خلال الشكل يتضح التذبذب الكبير في مردودية الإنتاج للزيتون مقارنة بزيت الزيتون، فالنسبة للزيتون نجد أن معدل إنتاجيته بلغ أعلى مستوى له سنة 2004 بمقدار 20.7 قنطار/هكتار، في حين سجلت سنة 2007 أدنى مستوى مردودية قدر بـ 7.6 قنطار/هكتار بينما عرفت باقي السنوات هي الأخرى تفاوت في معدلات الإنتاجية، أما بالنسبة لزيت الزيتون فمعدل إنتاجيته عرف استقرارا نسبيا لأنه مرتبط بالإنتاج المخصص للزيت وبمعدل اللتر/ قنطار وليس المساحة أو الظروف المناخية وغيرها، حيث تراوح معدل إنتاجيته بين 15.9 لتر/قنطار و18.7 لتر/قنطار، وبصورة عامة فإن إنتاجية الزيتون ومشتقاته بالجزائر تبقى ضعيفة مقارنة بحجم التطلعات والاستثمارات التي قدمت لهذه الشعبة، وهذا مرده بالدرجة الأولى إلى الاعتماد على الوسائل التقليدية وعدم استخدام التقانة الحديثة في عمليات التشجير والجني وكذلك في عمليات التصبير والعصر، مما أدى إلى ضعف القيمة المضافة من هذه المادة في غالبية السنوات في التركيبة الزراعية الكلية.

هـ- الفواكه : تنتج الجزائر أنواع عديدة من الفواكه حيث تشكل الحمضيات بأنواعها (البرتقال، المندرين، الليمون) والتمور المنتوجين الرئيسين في تركيبة إنتاج الفواكه، في حين يبقى إنتاج بعض المحاصيل الأخرى والتي تندرج ضمن الفواكه ذات النواة (كالتفاح، العنب

الخوخ، التين، الفراولة والرمان وغيرها) ذو إنتاج معتبر ويساهم في سد بعض الحاجيات الغذائية للمواطنين، والجدول التالي يلخص بعض نسب إنتاج الفواكه بالجزائر للفترة 2000-2015:

الجدول رقم (16) : تطور إنتاج بعض الفواكه بالجزائر للفترة 2000–2015 **الوحدة : ألف طن**

الفترة	الحمضيات			الفواكه ذات النواة			التمور		
	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاجية (ق/ه)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاجية (ق/ه)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
2000	4326350	41380	104.6	3980110	95217	41.8	3656160	101820	35.9
2001	4699600	48640	112.8	4275840	141570	43.8	4373320	104390	41.9
2002	5194590	52710	122.9	5031490	173070	49.6	4184270	120830	34.6
2003	5599300	56640	130.4	5696590	206460	51.3	4922170	128800	38.2
2004	6091110	59368	139.8	6190600	235570	51.4	4426000	136774	32.4
2005	6274060	62126	142.6	7732440	254804	55.2	5132934	147906	34.7
2006	6803450	62902	148.4	9809810	280387	60.3	4921880	154372	31.9
2007	6894670	63296	144.9	6907420	279752	39.1	5269210	159871	33.0
2008	6973665	64016	139.4	9226510	268033	51.3	5527650	162033	34.1
2009	8444950	63589	167.0	10153894	263332	54.2	6006960	160867	37.3
2010	7881110	63825	146.0	12330600	262698	62.6	6447410	161091	40.0
2011	11067500	64124	200.4	13821630	257395	68.6	7248940	162134	44.7
2012	10878320	65353	190.3	13588145	246409	68.4	7893570	163985	48.1
2013	12048510	64771	209.6	15401040	243550	76.3	8481990	164695	51.5
2014	12710030	66071	214.9	13965310	240356	69.7	9343772	164789	56.7
2015	13419940	59943	223.9	15388816	202381	76.0	9903770	166893	59.3
المتوسط	8081697.19	59922.12	158.61	9593765.3	228186.5	57.475	6108750.4	147578	40.9

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

– سهيلة مصطفى : الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص : إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2017، ص267.

بمطالعة معطيات الجدول أعلاه نجد أن إنتاج الفواكه بأنواعها المختلفة عرف تطورا مستمرا منذ سنة 2000، حيث زاد إنتاج الحمضيات من 4326350 قنطار سنة 2000 إلى 13419940 قنطار سنة 2015 أي بزيادة قدرت بأكثر من 3 أضعاف، وكانت هذه الزيادة بشكل مستمر طوال الفترة من 2000 إلى 2015 لتساهم في تحسين متوسط الإنتاج الذي قدر بـ 8081697.19 قنطار أي بنسبة زيادة تقدر بـ 186.8% عن إنتاج سنة 2000 بداية فترة الدراسة وتطبيق السياسات الحديثة للتنمية الريفية، واستمرت مستويات الارتفاع

ليس فقط في معدل الإنتاج وإنما كذلك في المساحة التي ارتفع متوسطها من 56786 هكتار لسنوات 2000-2008 إلى 63953 هكتار لسنوات 2009-2015 فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ونفس الشيء بالنسبة لمردودية إنتاج الحمضيات التي عرفت هي الأخرى نقلة نوعية حيث زادت من 104.6 قنطار/هكتار لسنة 2000 إلى 223.9 قنطار/هكتار لسنة 2015 أي بمعدل زيادة يقدر بالضعف، ويعتبر إنتاج البرتقال هو الأكبر ضمن تركيبة إنتاج الحمضيات خاصة وإنتاج الفواكه عامة في الجزائر، حيث يساهم تقريبا بما نسبته 75 % من إنتاج الحمضيات.

أما بخصوص الفواكه ذات النواة ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن إنتاجها قد تضاعف بحوالي 5 مرات منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2015، حيث ارتفعت الكمية المنتجة من 3980110 قنطار في سنة 2000 إلى 15388816 قنطار في سنة 2015، حيث استمرت هذه الزيادة بمعدلات متفاوتة من سنة إلى أخرى، وهذا يرجع بالأساس إلى زيادة الدعم والاستثمار في هذه الشعبة عبر البرامج المختلفة لسياسات التنمية الريفية لهذه الفترة، والذي صاحبه زيادة في غرس الأشجار المثمرة لهذه الفواكه والمساحة المخصصة لها حيث قدر متوسط المساحة المخصصة لإنتاج هذه الفواكه خلال الفترة 2000-2015 بحوالي 227409.93 هكتار أي بنسبة زيادة قدرت بـ 238.83% عن سنة 2000 بداية الفترة، ورافق هذه الزيادة في الأشجار المثمرة والمساحة ارتفاع في مردودية الإنتاج التي زادت من 41.8 قنطار/هكتار سنة 2000 إلى 76 قنطار/هكتار في سنة 2015، وهو معدل مقبول مقارنة بحجم الاستثمار والدعم المقدم لتنمية هذه الشعبة الغذائية الحيوية.

وبالنسبة لمنتوج التمور والذي يعتبر أحد أصناف الفاكهة الأكثر أهمية في الجزائر نظرا للميزة النسبية التي تتميز بها عن بقية الأصناف الأخرى، إذ تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا والثانية إفريقيا، وتشتهر الجزائر بصنف مميز من التمور "دقلة نور " والتي النن من أحسن الأصناف التجارية في العالم حيث تلقى رواجا في الأسواق الدولية والإقليمية، كما تملك أزيد من 800 صنف من التمور، مما يشكل مخزونا وراثيا هاما وبالتالي يشكل ناتج التمور دورا بارزا في بالبنيان الاقتصادي في الجزائر، كما يعتبر محصولا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه كأحد البدائل التنموية في الاقتصاد الوطني[1] .

وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (16) يتبن لنا أن إنتاج التمور شهد تزايدا كبيرا في معدلات الإنتاج والإنتاجية، حيث ارتفع معدل الإنتاج إلى أكثر من ضعفين بين سنة 2000 و2015، وذلك أن الإنتاج قدر سنة 2000 بـ 3656160 قنطار ليصل 9903770 قنطار سنة 2015، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة المساحة المخصصة للتمور من 101820 هكتار سنة 2000 إلى 166893 هكتار سنة 2015، أي بزيادة تقدر تقريبا بـ 61 %، وكذلك يرجع إلى زيادة مردودية الإنتاج التي ارتفعت من 35.9 قنطار/هكتار سنة 2000 إلى 59.3 قنطار/هكتار وهو أعلى معدل خلال الفترة، وبتقسيم معطيات الإنتاج حسب سياسات التنمية الريفية نجد أن متوسط الإنتاج عرف زيادة بين فترة (2000-2008) وفترة (2009-2015) ، حيث ارتفع متوسط الإنتاج من 4712621.6 قنطار خلال الفترة الأولى مرحلة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية منذ سنة 2000 وسياسة التجديد الريفي 2006 إلى المتوسط 7903773.1 قنطار للفترة الثانية والتي تخص مرحلة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي منذ سنة 2009 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 59.62 %، وهذه الزيادة تنسب كذلك إلى زيادة متوسط المساحة المخصصة لإنتاج التمور بين الفترتين من 135199.55 هكتار إلى 163493.42 هكتار، وإلى تحسن مردودية الإنتاج من 35.2 قنطار/هكتار لمتوسط 2000-2008 إلى 48.3 قنطار/هكتار لمتوسط 2009-2015.

[1] سهيلة مصطفى : **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص : إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2017، ص267.

وكملاحظة عامة نجد أن إنتاج الفواكه بصفة عامة عرف تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2000-2016 وهذا بسبب إجراءات الدعم الكبيرة المخصصة لهذه الشعبة في مختلف برامج التنمية الريفية لهذه الفترة مما سمح بزيادة المساحة المسقية والمثمرة لهذه المنتوجات ومنه زيادة الإنتاجية لهذه الشعبة.

2 – الإنتاج الحيواني : يشكل الإنتاج الحيواني في الجزائر إنتاج معتبر، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم شعبه الإنتاجية، فمعدلات الواردات مازالت في تزايد، خاصة في شعبة الحليب، إلا أنه ومنذ انتهاج سياسة التجديد الريفي في سنة 2006 وسياسة التجديد الفلاحي والريفي في 2009 تم إعطاء أولوية لزيادة الإنتاج الحيواني ورفع مستويات الدعم المخصصة لها، فعرف الإنتاج الحيواني بالجزائر هو الآخر تطورا منذ سنة 2000، وقبل أن نتعرف على الإنتاج الحيواني، لابد من المرور على تطور معدلات الماشية باعتبارها المصدر الأساسي للإنتاج الحيواني، والجدول التالي يلخص تطور معدلات الماشية للفترة 2000-2016 :

الجدول رقم (17) : تطور أعداد الماشية في الجزائر خلال الفترة 2000–2015 الوحدة : ألف رأس

الفترة	عدد الأبقار	عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الإبل	عدد الخيول البغال والحمير	إجمالي عدد المواشي	معدل نمو إجمالي عدد المواشي
2000	1595.38	17615.93	3026.73	234.22	264.2	22736.46	--
2001	1613.04	17298.79	3129.4	245.49	267.45	22554.17	0.81–
2002	1551.57	17587.74	3280.54	249.69	261.72	22931.26	1.64
2003	1560.54	17502.79	3324.74	253.05	262.72	22903.84	0.12–
2004	1613.7	18293.3	3450.58	273.14	245.78	23876.50	4.07
2005	1586.07	18909.11	3589.88	268.56	243.67	24597.29	2.93
2006	1607.89	19615.73	3754.59	286.67	238.87	25503.75	3.55
2007	1633.81	20154.89	3837.86	291.36	237.08	26155	2.49
2008	1640.73	19946.15	3751.36	295.09	230.46	25863.79	1.13–
2009	1682.43	21404.58	3962.12	301.12	235.89	27586.14	6.24
2010	1747.70	22868.77	4287.30	313.99	220.04	29437.80	6.29
2011	1790.14	23989.33	4411.02	318.76	225.29	30734.54	4.22
2012	1843.93	25194.2	4595.53	340.14	218.41	32192.21	4.53
2013	1909.46	26572.98	4910.70	344.02	210.09	33947.25	5.17
2014	2049.65	27807.73	5129.84	354.47	207.12	35548.81	4.51
2015	2149.55	28111.77	5013.95	362.27	185.38	35822.92	0.77
المتوسط	1723.47	21429.61	3966.01	295.75	234.64	27775.42	3.31

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

– سهيلة مصطفى : الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص : إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2017، ص267.

تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي : الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل والخيول، وبمطالعة معطيات الجدول رقم (17) نجد أن متوسط مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة 2000-2008 بلغ حوالي 24.124673 مليون رأس، وزاد متوسط عدد الرؤوس خلال الفترة 2009-2015 إلى ما يقارب 32.469239 مليون رأس، أي بمعدل زيادة يقدر بـ 34.58 % .

وخلال الفترة 2000-2015 بلغ متوسط عدد رؤوس الماشية 27.77542 مليون رأس لجميع الأنواع، تمثل الأغنام 77.15 % من المتوسط بـ 21.42961 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية بنسبة 14.27% التي تمثل في المتوسط 3.96601 مليون رأس، تليها الأبقار التي بلغ متوسط عدد رؤوسها للفترة 1.72347 مليون رأس ما يعادل 6.2 % من مجموع المواشي، (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%) ويمثل متوسط عدد الرؤوس للفترة لكل من الجمال والخيول 1.06 % و 0.8 % على التوالي بعدد 234.64 و295.75 ألف رأس على التوالي، وبالرغم من أن عدد رؤوس الماشية تزايد خلال المدة 2000-2015 إلا أن هناك سنوات عرف فيها معدل النمو تراجعا في عددها وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (14) : معدل نمو إجمالي عدد المواشي للفترة 2000-2015

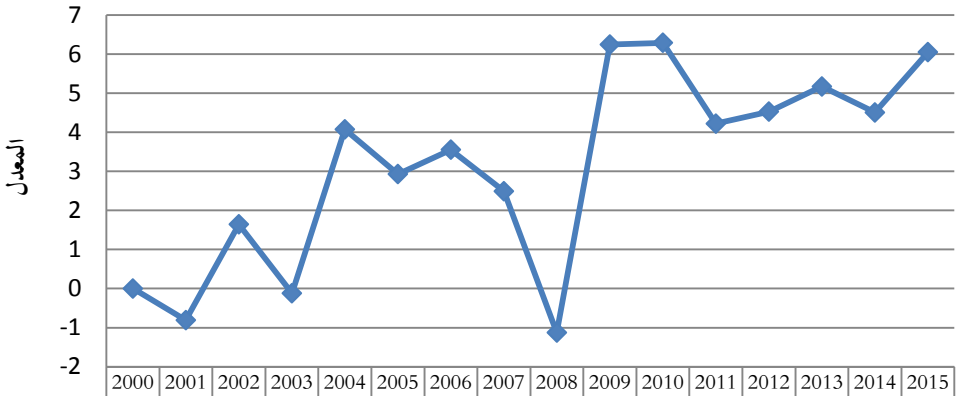

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو إجمالي عدد المواشي	0	-0.81	1.64	-0.12	4.07	2.93	3.55	2.49	-1.13	6.24	6.29	4.22	4.53	5.17	4.51	6.05

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (17) ومخرجات Excel.

من خلال الشكل يتبين أن معدل التغير النسبي في عدد إجمالي رؤوس الأغنام عرف تذبذبا في بعض السنوات، فمعدل النمو سجل تراجعا في السنوات 2001، 2003، 2008 بنسبة -0.81، -0.12، -1.13 على التوالي، إلا أن معدل هذا التراجع يعتبر ضعيف جدا مقارنة بحجم الزيادة في السنوات الأخرى، وهذا التراجع يرجع إلى أسباب منها الأمراض التي أصابت قطعان الماشية خلال السنوات المذكورة بالإضافة إلى نقص الأعلاف، في حين تباين معدل الزيادة في السنوات الأخرى وبلغ أعلى معدل له سنة 2010 بمعدل زيادة قدر بـ 6.29، وبالرغم من التذبذب الضعيف في بعض السنوات تم تسجيل معدل نمو إيجابي للفترة 2000-2015 قدر في المتوسط بـ 3.31، وهو ما سمح بزيادة الإنتاج الحيواني خلال الفترة، فقطعان الماشية تمثل المصدر الأول والأساسي للإنتاج الحيواني من خلال توفير اللحوم الحمراء والحليب والصوف، يضاف إليها باقي مصادر الإنتاج الحيواني الأخرى من الدجاج والنحل والتي تساهم بنسبة بسيطة في القيمة الكلية للمصادر الغذائية الحيوانية، والجدول التالي يمثل تطور قيمة الإنتاج الحيواني بالجزائر خلال الفترة 2000-2016 :

الجدول رقم (18) : تطور معدلات الإنتاج الحيواني بالجزائر للفترة 2000-2016

الفترة	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (1000 لتر)	البيض (1000 حبة)	العسل (قنطار)	الصوف (قنطار)
2000	2517830	1981360	1583590	2020000	10540	177090
2001	2598550	2010000	1637210	2160000	16390	181470
2002	2907620	1507000	1544000	3220000	19495	197520
2003	3004590	1568000	1610000	3302000	21000	200000
2004	3200000	1700000	1915000	3500000	28000	230000
2005	3015680	1685730	2092000	3444978	29910	235000
2006	2985000	1453000	2244000	3570000	25000	240000
2007	3201250	2605850	2184846	3813000	29590	223123
2008	3157570	3056950	2219708	3507575	33120	221887
متوسط 2000-2008	2954232	1951988	1892262	3170839	23672	211788
2009	3465956	2092253	2394200	3838298	40016	272402
2010	3816124	2816315	2632911	4379713	48803	261188
2011	4195529	3361279	2926959	4822477	47525	281373
2012	4397886	3653982	3088190	5326572	53201	310911
2013	4671997	4183967	3368067	5987024	61467	368815
2014	4862903	4634522	3548825	6060558	57139	367746
2015	5256474	4964417	3753766	6644.517	64269	371000
2016	5377548	5154350	3597017	6691912	71319	383725
متوسط 2009-2016	4505552	3857636	3163742	5468.884	55467	327145
متوسط 2000-2016	3684265	2848763	2490605	3861809	38634	266074

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Evolution de Production Animale (2009-2016).

- Office Nationale des Statistiques (ONS) : Statistiques Economiques, Agriculture, Production Animale (2000-2009). www.ons.dz/-Production-Animale-2000-2009,218-.html.

يشكل الإنتاج الحيواني مكونا أساسيا في التركيبة الغذائية للجزائريين، وقد عرف تطورا مستمرا منذ انتهاج السياسات الحالية للتنمية الريفية حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإنتاج الحيواني للفترة 2000-2016، عرف تزايدا سواء في نسبة إنتاج اللحوم الحمراء أو اللحوم البيضاء أو حتى إنتاج اللبن والبيض والعسل، فمتوسط إنتاج اللحوم الحمراء للفترة 2000-2008 بلغ 2954232 قنطار ليبلغ 4505552

قنطار للفترة 2009-2016 أي بنسبة زيادة تقارب 53 %، ورغم أن توجه استهلاك سكان الجزائر للحوم الحمراء يعتمد بالدرجة الأولى على لحم الغنم والماعز، إلا أنه في السنوات الأخيرة نجد أن هناك توجه نحو استهلاك لحم البقر وهذا بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بلحم الغنم والماعز مما زاد كمية الإنتاج والذبائح لهذا النوع.

وبالنسبة للحوم البيضاء فقد عرفت تزايدا مستمرا في كمية الإنتاج منذ سنة 2000 وإلى غاية 2016، حيث قدر متوسط إنتاج الفترة 2000-2008 بـ 1951988 قنطار، لتزداد بشكل حاد خلال الفترة 2009-2016 بمعدل نمو بلغ 97.62 % مسجلة متوسط إنتاج قدر بـ 3857636 قنطار، وترجع هذه الزيادة المستمرة في نسبة الإنتاج لهذه الشعبة إلى الدعم الكبير المقدم لإنتاج الدجاج وتوسيع المستثمرات الفلاحية المخصصة لها، وهو ما سمح أيضا بزيادة إنتاج مادة البيض المخصص للاستهلاك حيث قدر متوسط إنتاج الفترة 2000-2008 بـ 3170839 ألف حبة ليبلغ ما قيمته 4639150 ألف حبة لمعدل 2009-2016، وتعتبر الجزائر تقريبا محققة الاكتفاء الذاتي في هاتين المادتين (اللحوم البيضاء والبيض).

وفيما يخص إنتاج الحليب والذي يعتبر أحد أهم المواد الاستهلاكية فهو الآخر عرف زيادة مستمرة في كمية الإنتاج حيث قدر متوسط إنتاج الفترة 2000-2008 ما قيمتة 1892262 ألف لتر ليبلغ ما مقداره 3163742 ألف لتر لمتوسط 2009-2016 أي بزيادة قدرها 67.19 %، ويرجع هذا إلى توسيع المستثمرات الفلاحية المخصصة لإنتاج الحليب الذي أدى إلى زيادة عدد الأبقار الحلوب وبالتالي زيادة متوسط الكمية المنتجة لهذه المادة الأساسية والضرورية في غذاء الجزائريين. وارتفع معدل إنتاج العسل بشكل حاد حيث زاد متوسط الإنتاج من 23672 قنطار للفترة 2000-2008 إلى 55467 قنطار لمتوسط 2009-2016 أي بنسبة زيادة معتبرة بلغت 134.31 %، ويبقى إنتاج العسل في الجزائر ضعيفا مقارنة بحجم الامكانيات الطبيعية لها، وهذا راجع إلى قلة التعاونيات والمستثمرات المخصصة لإنتاجه وصعوبة الاستثمار في هذه الشعبة نظرا للتكاليف الكبيرة اللازمة لإنتاجه، حيث يبقى إنتاج هذه المادة مختصرا على تعاونيات عائلية صغيرة مخصصة للاستهلاك المحلي الأسري أو لاستخدامه في التداوي.

وبالرجوع إلى منتوج الصوف خلال الفترة 2000-2016 فقد ارتفع معدل تحصيله من المتوسط 211788 قنطار خلال الفترة 2000-2008 إلى 327145 قنطار للفترة ما بين 2009 و 2016 أي بمعدل نمو بين الفترتين بلغ 54.46 %، وترجع هذه الزيادة في معدل تحصيل الصوف بالأساس إلى زيادة عدد رؤوس الماشية التي تعتبر المصدر الرئيسي للصوف ما بين الفترتين.

المطلب الثالث : تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية

إن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام جد ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، حيث لا تساهم إلا بحوالي 7.6 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام محتلة بذلك المركز الرابع بعد كل من قطاع المحروقات، الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية وهذا حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2006، ويرجع ذلك إلى ضعف مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات وارتفاع مساهمة الواردات الزراعية بالنسبة لإجمالي الواردات[1]، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تطور واردات الجزائر من السلع الغذائية ومن ثم نستعرض تطور الواردات والصادرات الزراعية والغذائية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية لتحليل أهم هذه المساهمات.

1- تطور حجم واردات الجزائر من السلع الغذائية الكلية خلال الفترة (2000-2015) : تعاني الجزائر كغيرها من الدول من مشكل التبعية الغذائية للخارج، حيث تقوم بتغطية نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية المختلفة عن طريق الاستيراد، فبالرغم من السياسات

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال: **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01- الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، من كتاب المؤتمر- الجزء الأول، ص498.

الفلاحية والريفية التي انتهجتها لزيادة الإنتاج الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي بدءا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وصولا إلى السياسة الحالية المتمثلة في التجديد الفلاحي والريفي مازالت نسبة الواردات الغذائية في ارتفاع، خصوصا في مجال الحبوب والحليب وبعض الفواكه، والجدول التالي يوضح تطور حجم الواردات من السلع الغذائية الكلية خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (19) : تطور حجم الواردات من السلع الغذائية الكلية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015

الفترة	متوسط 2000-2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الواردات (ألف طن)	11425.56	12862.01	12031.39	13417.96	13785.10	13290.74	13428.91	10807.36	13518.70	12114.02	19463.82	20747.09
التغير النسبي في الكمية المستوردة (%)	-	12.57	6.46-	11.52	2.74	3.59-	1.04	19.52-	25.09	10.39-	60.67	6.59

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 27 إلى 36، للسنوات من 2007 إلى 2016، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم- السودان.

بمطالعة نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الواردات من السلع الغذائية الكلية عرف تزايدا مستمرا في السنوات من 2000 إلى 2015، مع تسجيل انخفاض في بعض السنوات، فحجم الواردات زاد من 11425.56 ألف طن لمتوسط الفترة 2000-2004 إلى 19463.82 و 20747.09 ألف لسنوات 2014 و2015 على التوالي، في حين بلغ معدل الاستيراد للسنوات 2005-2013 ما قيمته 12806.24 ألف قنطار، وبهذا سجل مؤشر التغير النسبي في الكمية المستوردة معدلات موجبة في معظم السنوات، أي أن الكمية المستوردة بقيت في ارتفاع، على عكس سنوات 2006، 2009، 2011، 2013 التي انخفض فيها حجم الواردات بنسبة 6.46، 3.59، 19.52، 10.39 % على التوالي، لتعاود الارتفاع وبشكل حاد بين سنة 2013 و2014 بنسبة 60.67 % وهو أعلى معدل زيادة خلال الفترة، وترجع هذه الزيادة الكبيرة في الكمية المستوردة خلال سنتي 2014 و 2015 إلى زيادة الكمية المستوردة من الحبوب، حيث عمدت الجزائر إلى شراء كميات كبيرة من القمح والشعير لتغطية احتياجات السنوات اللاحقة بعد تسجيل انخفاض محسوس في قيمتها في الأسواق العالمية.

2- تطور الواردات والصادرات الزراعية والغذائية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية : لا زال حجم الصادرات الزراعية والغذائية في الجزائر لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم الصادرات الكلية، بالمقابل ما زال معدل ونسبة حجم الواردات الزراعية والغذائية من إجمالي الواردات في ارتفاع، رغم السياسات التي انتهجتها الجزائر لزيادة الإنتاج والتقليل من حجم الواردات وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، وللوقوف على معدلات الصادرات والواردات الزراعية والغذائية ومدى مساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية للفترة 2000-2015 يمكن الإطلاع على معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم (20) : تطور الواردات والصادرات الزراعية والغذائية للجزائر بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية للفترة 2000-2015

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الفترة	إجمالي الصادرات	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الزراعية والغذائية من إجمالي الصادرات %	إجمالي الواردات	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالي الواردات %
متوسط الفترة 2000-2004	18310.69	125.84	37.19	0.89	16704.22	2407.56	1716.77	24.69
2005	44477.75	164.49	70.16	0.52	20049.57	4539.04	3277.10	38.98
2006	50578.66	164.51	88.26	0.49	21277.27	4676.99	3430.89	38.10
2007	56844.86	180.85	91.64	0.47	27445.90	6077.20	4467.63	38.42
2008	76825.75	302.54	124.85	0.55	39093.35	9242.16	7191.50	42.03
2009	45189.34	208.51	116.29	0.71	39297.54	7252.07	5477.59	32.39
2010	45189.34	208.51	116.29	0.71	41191.89	7826.71	5515.01	32.38
2011	45189.34	208.51	116.29	0.71	41191.89	7826.71	5515.01	32.38
2012	71865.80	840.03	604.33	02	50385.00	11244.49	8130.40	38.45
2013	65181.08	568.51	405.70	01.49	41336.30	11933.58	8353.72	49.07
2014	62884.29	772.54	323.15	01.74	29238.90	3560.70	2220.60	19.77
2015	37951.70	795.54	192.44	02.60	51733.01	11790.68	5793.84	33.99

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 27 إلى 36، للسنوات من 2007 إلى 2016، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم– السودان.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية في إجمالي الصادرات الكلية يبقي ضئيل جدا، على عكس الواردات التي تشكل نسبتها الكبرى من الواردات الزراعية والغذائية، فمستوى مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية في إجمالي الصادرات لم يتجاوز على أقصى تقدير ما نسبته 2% والتي كانت سنة 2012، في حين أن نسبة الواردات الزراعية والغذائية مازالت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات حيث قدرت نسبتها لمتوسط الفترة 2000-2004 ما قيمتها 24.69%، أما عن السنوات من 2005 إلى 2010 فقد تراوحت مابين 32.39% و42.03%، وتراوحت هذه النسبة بين 32.38% و49.07% للسنوات 2011، 2012 و 2013، في حين بلغت أدنى حد لها سنة 2014 لتبلغ 19.77% وهذا راجع إلى تدني أسعار البترول واتباع سياسة التقشف التي ترتب عنها تقليص فاتورة الواردات الكلية ومن ثم الزراعية والغذائية منها.

كل هذه المعطيات والإحصائيات تعكس ضعف وتدني الإنتاج الزراعي في الجزائر، وهكذا تبقى الجزائر تعاني من تبعية غذائية حادة وغير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يعني انعدام الأمن الغذائي الذي يشكل تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ويعد هذا الوضع نتاج سياسات تنموية فاشلة لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بالأولوية والاهتمام الكافي، حيث عانى من التهميش

في المخططات التنموية مع ضعف نصيبه من الاستثمارات الوطنية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي لم يواكب الطلب الإستهلاكي، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 6.5 مليار عام 2020 إذا لم يتدارك الوضع بالعمل على إنجاح البرامج الطموحة التي وضعت ضمن هذا البرنامج الأخير المخطط الخماسي الثاني 2010-2014، لدعم الأمن الغذائي كأولوية ضمن استراتيجية التنمية المستدامة[1].

المطلب الرابع : تطور الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2016)

إن القطاع الفلاحي في الجزائر مازال يعاني من ضعف مردوديته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فبالرغم من السياسات والبرامج التي صاغتها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره لتنويع مداخلها المحلية لم تتجاوز هذه المساهمة 14% على أقصى تقدير، ويزداد الحديث عن القطاع الفلاحي وأهميته الاستراتيجية ضمن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بالجزائر كلما حدث اضطراب وتراجع في أسعار البترول، وهذا بهدف جعله قطاع استراتيجي في الناتج الاجمالي بالنظر إلى الامكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر في الميدان الزراعي والذي يمكن أن يجعل منه مصدرا مهما للناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات، وسنحاول في هذه النقطة التطرق إلى مدى أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال تتبع تطور قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2015، ومتابعة تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى.

1- تطور قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2015 : تعتمد الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية في تكوين قيمة ناتجها الداخلي الإجمالي، ومازال العمل منذ سنوات عديدة على تنويع مصادر الدخل، خاصة في القطاع الفلاحي، حيث عملت على زيادة حجم استثماراتها ودعمها للقطاع الفلاحي منذ سنة 2000 بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وزيادة حجم هذا الدعم والاستثمار والبرامج المرافقة لها مع بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في سنة 2009، وهذا بهدف الوصول إلى معدل مساهمة يصل إلى 13% في الناتج الداخلي الإجمالي أي ما يعادل 4300 مليار دينار مع نهاية سنة 2019، ولقد ازدادت مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي منذ سنة 2000، إلا أن نسبة هذه المساهمة تغيرت مع حجم وقيمة الناتج الإجمالي وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (21) : تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 2000-2016

الوحدة : مليار دينار جزائري

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	الناتج الفلاحي (PA)	نسبة الناتج الفلاحي من إجمالي الناتج الداخلي %
2000	3698.6837	359	9.71
2001	3754.8708	421	11.21
2002	4023.4138	482	11.98
2003	4700.0404	529	11.26
2004	5545.8515	624	11.25
2005	6930.1534	647	9.34
2006	7837.0021	694	8.86

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال : مرجع سابق، ص 499.

2007	8567.9456	738	8.61
2008	10002.3447	757	7.57
متوسط 2000-2008	6117.8117	583.44	9.97
2009	8809.6208	974	11.06
2010	10447.3059	1023	9.79
2011	12109.5036	1197	9.88
2012	13560.5575	1457	10.74
2013	14092.6381	1677	11.90
2014	14489.7103	1744	12.04
2015	13812.764	1971	14.26
2016	14465.462	2034	14.06
متوسط 2009-2016	12723.4453	1509.625	11.72
متوسط 2000-2016	9053.64889	995.0802	10.75

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 A 2014,Office Nationale des Statistiques, Alger, Janvier 2016, PP 56-57.

– سهيلة مصطفى : الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص : إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2017، ص234.

يوضح الجدول رقم (21) أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت تزايدا معتبرا على مدار السنوات من 2000 إلى 2016، فالمعطيات المبينة فيه تشير إلى ارتفاع قيمة هذه المساهمة من 359 مليار دينار جزائري في سنة 2000 إلى 2034 مليار دينار جزائري سنة 2016، أي بزيادة تقارب الستة أضعاف، وبتقسيم معطيات الناتج بين فترتي تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الريفي 2000-2008، وفترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2015 نجد أن متوسط مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي قد زادت بين الفترتين، حيث بلغ متوسط المساهمة للفترة 2000-2008 ما يقارب 9.97% أي بما يعادل 583.44 مليار دينار من متوسط إجمالي الناتج للفترة الذي قدر بـ 6117.8117 مليار دينار، ليرتفع هذا المعدل إلى 1509.625 مليار دينار من إجمالي متوسط الناتج للفترة 2009-2016 والذي بلغ 12723.4453 مليار دينار، أي بمتوسط نسبة مساهمة للفترة قدر بـ11.72%، وبالرغم من زيادة قيمة الناتج الفلاحي من سنة إلى أخرى خلال الفترة، وكذلك بين الفترتين 2000-2008 و 2009-2016 إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي تبقى ضعيفة جدا، حيث بلغ أعلى معدل لها سنة 2015 بنسبة قاربت 14.26% لتبلغ في المتوسط للفترة 2000-2016 ما نسبته 10.75%، فالزيادة في الناتج الفلاحي لم تكن بمستوى الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي، والذي عرف زيادة معتبرة من 6117.8117 مليار دينار لمتوسط الفترة 2000-2008 إلى 12723.4453 مليار دينار لمتوسط الفترة 2009-2016 أي بزيادة قدرت بـ 6605.6336 مليار دينار وبمعدل زيادة قدر بـ 107.97% فاق معدل الزيادة في الناتج الفلاحي بين الفترتين والذي قدر بـ 926.185 مليار دينار، وهو ما يعكس ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرف القطاع الفلاحي

زيادة كبيرة في كمية الإنتاج مع ضعف القيمة المضافة لهذا القطاع الهام والاستراتيجي ضمن تركيبة القطاعات الأساسية في الجزائر، بالرغم من زيادة حجم الاستثمارات والاعتمادات المالية المخصصة لدعم تطوير وتنمية البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية والفلاحية.

2- تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر : تبقى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاع الفلاحي بدرجات متفاوتة، حيث تعتمد هذه المساهمة بالأساس على قطاع المحروقات لزيادة قيمته، فحجم الناتج الإجمالي عرف زيادة كبيرة في السنوات التي شهد فيها سعر البترول انتعاشا كبيرا، ولهذا من أجل معرفة مكانة القطاع الفلاحي ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى لا بد من تحليل تطور القيمة المضافة لبقية القطاعات الاستراتيجية مقارنة بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، حيث عرفت جميع القطاعات زيادة في قيمتها المضافة خلال الفترة 2000-2017، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (22) : تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة : مليار دينار جزائري

الفترة	الفلاحة	المحروقات	الأشغال العمومية البترولية	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصال	التجارة	الخدمات	مجموع القيم المضافة
2000	346.17	1616.31	42.90	290.74	292.04	275.92	436.29	130.44	3430.85
2001	412.11	1443.92	38.38	315.23	320.50	303.69	476.20	141.88	3451.95
2002	417.22	1477.03	39.99	337.55	396.93	340.98	509.28	153.88	3645.91
2003	515.28	1868.88	44.19	355.37	401.01	390.55	552.17	169.48	4296.96
2004	580.50	2319.82	49.29	388.19	458.67	512.56	607.05	183.55	5099.67
2005	581.61	3352.87	58.99	418.29	505.42	645.02	668.13	205.77	6436.13
2006	641.28	3882.22	64.26	449.49	610.07	743.53	728.36	226.22	7345.46
2007	708.07	4089.30	92.36	479.81	723.72	822.40	863.19	247.60	8035.49
2008	727.41	4997.55	86.71	519.50	869.98	863.77	1003.19	280.26	9348.41
2009	931.34	3109.07	94.76	577.03	1000.05	911.31	1151.62	318.57	8093.97
2010	1015.25	4180.35	63.31	616.69	1194.11	991.42	1279.47	358.91	9699.61
2011	1173.71	5242.09	70.70	663.25	1262.56	1049.77	1444.63	396.14	11302.90
2012	1421.69	5536.38	80.05	728.61	1411.15	1194.84	1649.96	460.34	12483.05
2013	1640.00	4968.01	58.13	765.44	1569.31	1462.80	1870.58	516.17	12850.47
2014	1771.49	4657.81	63.79	83.97	1730.19	1556.07	2070.07	564.87	13251.30
2015	1935.11	3134.24	57.38	919.37	1859.78	1665.37	2259.34	628.40	12459.02
2016	2140.30	3025.61	79.24	989.74	1993.65	1800.35	2341.30	399.63	13069.85

2017	2281.85	3666.02	85.42	1062.00	2117.39	1965.49	2123.86	777.70	14073.75
المتوسط	1068.91	3475.97	64.99	553.35	1039.81	971.99	1224.15	342.21	8798.60

المصدر : المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 A 2014,Office Nationale des Statistiques, Alger, Janvier 2016, PP 56-57.
- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : les Comptes Economiques de 2015 A 2017, N 824, Office Nationale des Statistiques, Alger, Aout 2018, P6.

تشير معطيات الجدول رقم (22) أن القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية قد تنامت منذ سنة 2000، وعرفت زيادة حادة في معدلاتها خلال الفترة 2000-2017، فقطاع المحروقات والذي يأتي في المرتبة الأولى من حيث القيمة المضافة عرف زيادة معتبرة من 1616.31 مليار دينار جزائري لسنة 2000 إلى 3666.02 مليار سنة 2017، مع تسجيل انخفاض في بعض السنوات والذي يرجع بالأساس إلى تدني أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، في حين تم تسجيل مستويات معتبرة من القيمة المضافة في بعض السنوات فاقت معدل القيمة المضافة للفترة 2000-2017 والذي قدر بـ 3475.97 مليار دينار بسبب زيادة أسعار البترول، على غرار سنوات 2007 2008، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، وعليه فإنه ليس من الجدوى الاقتصادية الاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع أساسي للقيمة المضافة، وهذا بسبب ارتباطه بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ولهذا كان لزاما على الجزائر البحث عن قطاعات أخرى منتجة ومدرة للثروة.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه، نجد أن قطاع التجارة يأتي في المرتبة الثانية من حيث القيمة المضافة، حيث زادت قيمته المضافة من 436.29 مليار دينار لسنة 2000 إلى 2123.86 مليار دينار لسنة 2017، وبمعدل زيادة قدر بـ 1149.67مليار دج بين متوسط الفترة 2000-2008 ومتوسط 2009-2017، أي من 649.31 مليار دينار إلى 1798.98 مليار دينار، وهو ما يعكس الأهمية البالغة لهذا القطاع في الجزائر لتنويع المداخيل خارج قطاع المحروقات، وبالعودة إلى القطاع الفلاحي الخاص بدراستنا نجده يحتل المرتبة الثالثة في تكوين القيمة المضافة، حيث ارتفعت قيمته بشكل حاد على مدى السنوات من 2000 إلى 2017، وانتقلت من 346.17 مليار دينار سنة 2000 إلى 2281.85 مليار دينار سنة 2017 أي زيادة بسبعة أضعاف تقريبا، وعرف هذا القطاع نموا معتبرا في معدل القيمة المضافة بين متوسط الفترتين 2000-2008 و2009-2017، من 547.73 مليار دينار إلى 1590.08 مليار دينار أي بمعدل زيادة قدر بـ 1042.35 مليار دينار أي بنسبة زيادة قاربت 190%، وهذا راجع بالأساس إلى زيادة معدلات الاستثمار في القطاع الفلاحي وزيادة الدعم المخصص لتنفيذ البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية والتي أدت إلى زيادة الكميات المنتجة في القطاع الفلاحي وارتفاع قيمته المضافة ضمن باقي القطاعات الأخرى خصوصا في السنوات التي تلت تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وأصبحت قيمته المضافة تضاهي القيمة المضافة للمحروقات بحوالي 60 % تقريبا في السنوات الأخيرة من 2015 إلى 2017.

إن قطاع البناء والأشغال العمومية يأتي بعد قطاع الفلاحة من حيث المساهمة في القيمة المضافة بمتوسط للفترة 2000- 2017 قدر بـ 1011.85 مليار دينار، يليه قطاع قطاع النقل والاتصالات بمعدل 949.48 مليار دينار لنفس الفترة، ثم قطاع الصناعة خارج المحروقات بمتوسط 545.01 مليار دينار، يليه قطاع الخدمات ليسجل معدل 334.37 مليار، ليكون قطاع الأشغال العمومية البترولية في المرتبة الأخيرة بمعدل ضعيف قدر لمتوسط الفترة بـ 64.59 مليار دينار جزائري.

إن هذه التباينات في القيمة المضافة لأهم القطاعات الإستراتيجية أدت إلى تفاوت نسب مساهمة كل قطاع في القيمة الإضافية الكلية، حيث يوضح الشكل رقم (15) أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تعد هي الأكبر خلال متوسط الفترة

2000-2017، بنسبة تقدر بـ 39.84%، يليه قطاع التجارة بنسبة مساهمة قاربت 13.83% وتأتي مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي القيم المضافة في المرتبة الثالثة بنسبة قدرت بـ 12.06% لمتوسط 2000-2017، حيث سجلت ارتفاعا محسوسا في معدلها من 9.64% لمتوسط الفترة 2000-2008 إلى 13.33% لمتوسط 2009-2017 أي بمعدل زيادة بلغ 38.27% بين الفترتين، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على تعاظم قيمة القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة، باعتباره أحد القطاعات المنتجة الهامة لزيادة القيمة المضافة للجزائر في ظل تدهور أسعار البترول وعدم استقرارها في العديد من السنوات، مما أدى إلى البحث على مداخيل أخرى خارج قطاع المحروقات، وهو ما تأتى من خلال القطاع الفلاحي بزيادة نسب مساهمته في القيمة المضافة الكلية مع تبني السياسات الحالية للتنمية الريفية، والتي رافقها زيادة في معدلات الاستثمار وتنويع البرامج التي تساهم في زيادة الإنتاج الفلاحي وقيمته، وتخصيص صناديق خاصة بالدعم المالي، وتحيين شبكات القروض وتنظيمها، وخلق أنواع جديدة منها على غرار قرض الرفيق والتحدي.

وتأتي بقية القطاعات الأخرى بنسبة لا تكاد تتجاوز 33.65% في مجملها من حيث المساهمة في القيمة المضافة الكلية لمتوسط الفترة 2000-2017، ويأتي في مقدمتها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 11.72%، يليه النقل والاتصال بنسبة 11%، ثم الخدمات والأشغال العمومية البترولية بنسب 3.87% و 075% على التوالي.

الشكل رقم (15) : نسبة مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة الإجمالية

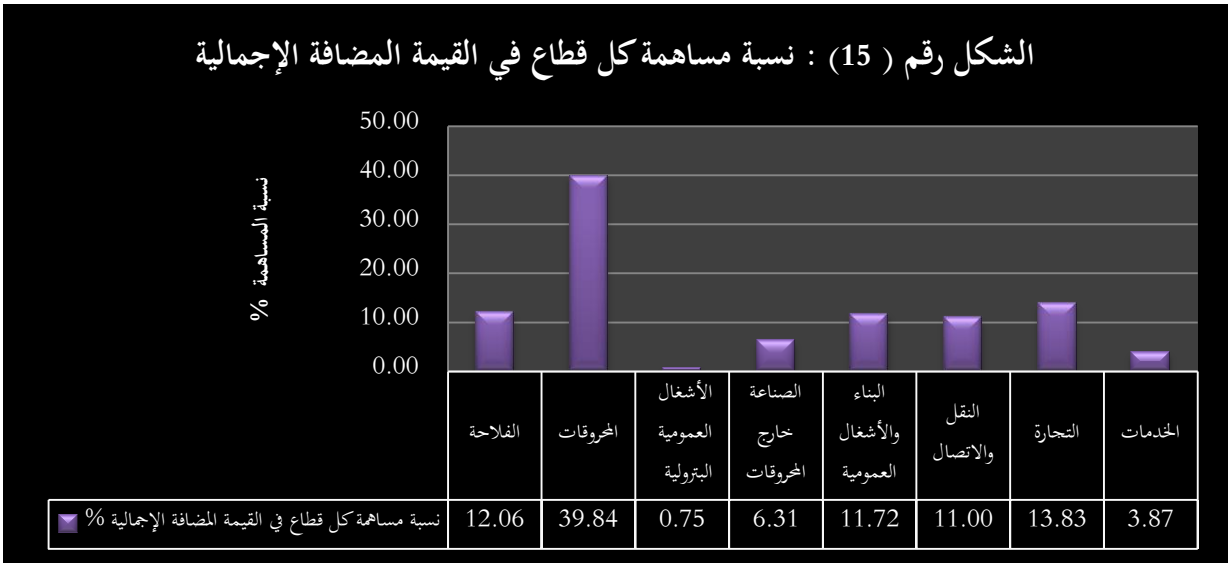

	الفلاحة	المحروقات	الأشغال العمومية البترولية	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصال	التجارة	الخدمات
نسبة مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة الإجمالية %	12.06	39.84	0.75	6.31	11.72	11.00	13.83	3.87

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (22) ومخرجات Excel.

من خلال ما تم عرضه من معطيات حول مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي والقيمة المضافة، يتضح تزايد الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في التنمية الشاملة على العموم والتنمية المحلية خصوصا مع مرور السنوات منذ سنة 2000، لما له من آثار اقتصادية على مستوى الأقاليم الريفية من خلال المساهمة في توفير مناصب الشغل وتحسين دخل العديد من الأسر، ورفع مستوى معيشتهم ليس فقط في الجانب الاقتصادي، بل في الجانب الاجتماعي كذلك، من خلال توفير الغذاء والدخل وترقية الفضاءات الريفية عن طريق توفير السكن الريفي ورفع قيمة مؤشر التنمية البشرية بالأقاليم الريفية، وهذه الآثار تم الوصول إليها بتطبيق البرامج المنطوية تحت جانب التجديد الريفي الذي تم الشروع في تنفيذه مع تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية منذ سنة 2000.

المبحث الثاني : تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية الريفية بالجزائر للفترة (2000–2016)

لقد ساهمت مختلف البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية في الجانب الاجتماعي المتعلق بالتجديد الريفي في تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف منذ سنة 2000، وساهمت في تطوير المؤشر الاجتماعي ضمن المؤشرات الكلية للتنمية الريفية ومن ثم التنمية المحلية بالأوساط الريفية، وساهمت كذلك في الحد من الهجرة الريفية لسكان الأرياف نحو المدن وهذا من خلال إطلاق عدد كبير من المشاريع الجوارية ومشاريع السكن الريفي والتي ما فتئت أن تجد أثرها الاجتماعي على مستوى الأقاليم الريفية الجزائرية، حيث احتوت على برامج متنوعة سواء في الجانب الصحي أو التعليمي أو البنى التحتية.

وسنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على أهم الآثار الاجتماعية للبرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية، ومعرفة هذا الأثر المترتب عن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والسكن الريفي في خلق مناصب الشغل وزيادة نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، والأثر كذلك على الأمن الغذائي وبعض مؤشرات التنمية البشرية الاجتماعية.

المطلب الأول : تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI للفترة (2003–2016)

يعتبر المشروع الجواري والذي تم اختباره في الميدان منذ العام 2003 أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية، ويشجع بحكم استناده على طريقة المشاركة بالإدماج في الأساس لمختلف التدخلات والموارد المالية والميزانيات القطاعية والمحلية في إطار الأهداف المرجوة، والتي تسمح بتحسين ظروف معيشة السكان في الأقاليم الريفية في جميع المجالات من أجل العمل على استقرار المجتمعات الريفية، وهو يهدف إلى التكامل مع عمليات التنمية المحلية المتمثلة أساسا في (التشغيل، السكن الريفي، الكهرباء الريفية، فتح المسالك والطرق، التزود بالمياه وتوفير شبكة الصرف الصحي، التعليم، الصحة ...)، وبهذا فإن لهذه المشاريع الجوارية آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية على مستوى التجمعات السكانية الريفية، ولهذا عملت الجزائر عن طريق وزارة الفلاحة ومديرية الغابات على صياغة العديد من هذه المشارع سواء في مرحلتها التجريبية 2003–2005 أو في مرحلة التعميم ابتداء من سنة 2006، حيث تضاعف عدد هذه المشاريع وزاد معها عدد المناطق والأسر المستهدفة، وتم صياغة هذه المشاريع بحسب البرامج والمواضيع الأربعة الجامعة والمحددة ضمن المشروع الجواري، لهذا سنحاول في هذا المطلب تحديد هذه البرامج الأربعة ومواضيعها، ومن ثم نتطرق إلى تطور عدد هذه المشاريع في الفترة 2003-2009، ومن ثم لمرحلة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي منذ سنة 2009.

1– البرامج والمواضيع الأربعة المندمجة بواسطة الأهداف لتنمية الإقليم الريفي : لقد تم تقسيم هذه المشاريع الجوارية حول أربعة برامج ومواضيع جامعة وموحدة، والمقترحة حسب الأهداف، وهي كالتالي [1]:

• **البرنامج الأول** يتعلق بصفة عامة **بتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف** وسيخص تحديث المدن الريفية والقصور والبالغ عددها 2871 (يتراوح عدد سكانها بين 1000 و 5000 نسمة وبمجموع يقارب 6 ملايين نسمة)، ولاسيما بتحديد الأعمال ذات الأولوية وبترشيد التدخلات العمومية.

• **البرنامج الثاني** والمسمى "**تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي**" وهو مدعو إلى ضمان دخل بديل لسكان المناطق الريفية بواسطة مشاريع إدخال أنشطة اقتصادية جديدة، وتقنيات جديدة، وترقية اقتصاد مرتبط بالتنمية المستدامة وحماية البيئة وتخفيف طابع التشغيل الهش في الوسط الريفي.

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق ، ص ص83–84 ، بتصرف.

• **البرنامج الثالث** يتعلق **بحماية الموارد الطبيعية وتثمينها**، وسيسعى إلى جعل هذه الأهداف وسيلة لخلق الثروة لصالح السكان المحليين (السياحة الريفية ، الثقافية ، البيئية ، الدينية ، الحرف والخدمات...).

• **البرنامج الرابع** يتعلق **بحماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي**، فإذا كان البرنامج، في ما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية يجري تنفيذه في إطار أهداف مكافحة التصحر وحماية أحواض المنحدرات، ومكافحة انجراف التربة في المناطق الجبلية وحماية الواحات ضمن مسعى البرنامج الجواري للتنمية الريفية المندمجة في بعده الحمائي وذلك الخاص بتثمين التراث الريفي، فهو يتوافق مع المناهج التي طورت في العديد من البلدان والتي كانت السبب في رد الاعتبار للوسط الريفي.

2- تطور عدد المشاريع الجوارية للفترة 2003-2009 :

لقد تم خلال المرحلة الأولى التجريبية لتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية للسنوات 2003-2005، باخراط السلطات المحلية والمنتخبين والإدارات والسكان والخبراء في المسعى العام لسياسة التنمية الريفية، وإعداد استراتيجيات للتنمية الريفية المستدامة بشكل تشاوري للولايات 48 وآفاقها العشرية، والقيام على سبيل التجربة بتنفيذ 1600 مشروع جواري للتنمية الريفية (203000 أسرة مستهدفة، وإنشاء 87000 منصب عمل في المناطق المعزولة، تهم 732 بلدية معنية عبر 1996 ناحية).

ولقد حددت استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة التي أعدتها الولايات 9100 ناحية محلية ستنطلق فيها ما يقارب 9100 مشروع جواري للتنمية الريفية للفترة 2005-2009 تمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما بين 5 و 6 ملايين نسمة، ويتعين إنجازها في أفق 2009[1]. وتم توزيع هذه المشاريع على الأسر المستهدفة والسكان والبلديات المعنية حسب مناطق البلاد كالتالي :

الجدول رقم (23) : توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للفترة 2005-2009

المعيار / المنطقة	المشاريع الجوارية	السكان المعنيون	الأسر الريفية المستهدفة	البلديات المعنية	النواحي
الساحل	3265	1810000	254000	302	2706
داخل البلاد	2361	1300000	212100	534	4135
الهضاب	2819	1311000	214000	382	2400
الجنوب	679	779000	127000	100	664
المجموع	9124	5200000	807100	1318	9905

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : التجديد الريفي، 2006، ص 82.

بمطالعة معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع الجوارية التي برمجت للفترة 2005-2009 قد تضاعف بحوالي أربع مرات ما كانت عليه خلال المرحلة التجريبية 2003-2005، كما أن عدد السكان المعنيون والذين خصتهم هذه المشاريع قد زاد ليبلغ 5200000 نسمة

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق، ص 81، بتصرف.

من سكان المناطق الريفية، وتمس بذلك حوالي 807100 أسرة مستهدفة، في 1318 بلدية و9905 ناحية، ووعن توزيع هذه المشاريع حسب المناطق فإنه كان لمنطقة الساحل الجزء الأكبر منها بمعدل 3265 مشروع، تليها منطقة الهضاب 2819 مشروع، ثم المناطق الداخلية للبلاد بـ 2361 مشروع، وفي الأخير منطقة الجنوب بـ 679 مشروع والتي تسجل تأخرا كبيرا في عدد المشاريع الجوارية وهذا بسبب طبيعتها وقلة السكان بها، وفيما يخص السكان المعنيون بهذه المشاريع الجوارية، فقد بلغت أكبر نسبة منهم في منطقة الساحل بمعدل 1810000 نسمة مست 254000 أسرة ريفية مستهدفة بـ 302 بلدية موزعة على 2706 ناحية، تليها منطقة الهضاب بـ1311000 نسمة تخص هذه المشاريع بهذه المنطقة 214000 أسرة تخص 382 بلدية موزعة على 2400 ناحية، وتبقى المنطقة الداخلية للبلاد بمستوى متقارب مع منطقة الهضاب حيث مست بها هذه المشاريع 1300000 نسمة، وأخيرا تأتي منطقة الجنوب حيث تم استهداف بها 779000 نسمة موزعة على 127000 أسرة في 664 ناحية من 100 بلدية معنية بهذه المشاريع، ولقد ساهمت هذه المشاريع للفترة 2003-2009 في تحسين الإطار المعيشي لعدد كبير من سكان الأرياف، وتقليل عمليات النزوح الريفي نحو المدن، حيث زادت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعديد من البلديات المستهدفة، مما سمح ببعث مشاريع أخرى مع انطلاقة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

3- تطور عدد المشاريع الجوارية للفترة 2009-2016 : منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 تم صياغة 6059 مشروع إلى غاية سنة 2011، من بينها 4165 مشروع تم الانطلاق فيه في 1241 بلدية . لقد نجحت المديرية العامة للغابات بنمط تنظيمها الموزع على كامل التراب الوطني في زمن قصير، في ضمان تغطية واسعة لهذه المشاريع.

بالنسبة للفترة ما بين (2009-2014) تقرر برمجة 12.148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة منها 6059 للفترة ما بين (2009-2011).

تبرز حالة التنفيذ بالنسبة لـ 2009-2011 كالآتي[1] :

- 6059 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة موافق عليها، من بينها 4165 تم الشروع فيه ؛
- 1241 بلدية معنية ؛
- 5187 قرية ريفية ؛
- 3.649.456 سكان الريف، معظمهم من المناطق المعزولة والنائية ؛
- مناصب الشغل المستحدثة : 133.880 ؛
- أسر ريفية مستفيدة : 681.200 .

تقارب نسبة انجاز تعهدات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة حوالي 30%. تبدو هذه النسبة ضئيلة نسبيا فيما يتعلق بمشاريع جوارية صغيرة . ويفسر ذلك بإجراءات التنفيذ التي كان من الواجب بناؤها تدريجيا والتي كان عليها احترام مبادئ التنافس والشفافية مع التجربة، يتوجب أن يجد تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة سرعته القصوى.

تهدف هذه المشاريع الصغيرة إلى تنمية قدرة التكفل بالتنمية من خلال التنظيمات القاعدية والنمو الاقتصادي عبر تنمية النشاطات الاقتصادية الجوارية . بذلك تتناول المعطيات المتبعة عدد الهيئات الإدارية والتنظيمات القاعدية والسكان المعنيين والأسر المستفيدة ومناصب الشغل المستحدثة.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص 24 .

وعن توزيع هذه المشاريع حسب البرامج والمواضيع الأربعة المنذمجة بواسطة الأهداف، فتوضح نسبة الإنجاز إلى غاية جوان 2016 ما نسبته 97.07 %، حيث تم الإنطلاق في تنفيذ 11793 مشروع جواري من أصل 12148 مبرمج للفترة 2009-2014، وتوضح مدونة التوزيع أن عملية البرمجة للمشاريع والتنفيذ قد عرفت تطورا ملحوظا للفترة 2009–2016 وهو ما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم (24) : تطور عدد المشاريع الجوارية المبرمجة والمنفذة حسب البرامج الأربعة للفترة 2009–2016

السنوات	وضعية المشاريع	توزيع عدد المشاريع حسب البرامج الأربعة				المجموع
		عصرنة القرى والقصور	تنويع الأنشطة الاقتصادية	حماية وتثمين الموارد الطبيعية	حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي	
2009	المبرمجة	252	556	1013	128	1949
	المنطلق فيها	239	596	991	87	1913
2010	المبرمجة	279	577	1030	141	2027
	المنطلق فيها	229	810	1188	87	2314
2011	المبرمجة	276	600	1051	156	2083
	المنطلق فيها	265	896	1216	67	2444
2012	المبرمجة	274	594	1052	157	2077
	المنطلق فيها	209	855	1247	59	2370
2013	المبرمجة	268	577	1037	153	2035
	المنطلق فيها	154	676	617	29	1476
2014	المبرمجة	259	564	1019	135	1977
	المنطلق فيها	122	605	532	17	1276
الوضعية الكاملة إلى غاية جوان 2016	المبرمجة	1608	3468	6202	870	12148
	المنطلق فيها	1218	4438	5791	346	11793

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- La Direction Générale des Forêts : Etat mise en œuvre des Projets Proximité du Développement Rural Intégré, PPDRI, Juin 2016.

بالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع الكلية التي تم برمجتمها للفترة 2009-2014 قد تزايد عددها بشكل منتظم تقريبا خلال الفترة، حيث بلغ عدد المشاريع المبرمجة لسنة 2009 ما يقارب 1949 لتبلغ نسبة المنطلق فيها إلى غاية جوان 2016 ما معدله 98.15 % أي 1913 مشروع، ليزداد عدد المشاريع المبرمجة في سنة 2010 ويبلغ 2027 مشروع، تم الإنطلاق في انجاز 2314 مشروع بعد إضافة مشاريع أخرى، وبلغ عدد المشاريع المبرمجة للسنوات(2011، 2012، 2013، 2014) ما مقداره (2083، 2077، 2035، 1977) على التوالي، حيث تم الانطلاق إلى غاية جوان 2016 في إنجاز (2444، 2370، 1476، 1276) مشروع لنفس السنوات على التوالي، وعرفت سنتي 2011 و 2012 زيادة في عدد المشاريع المنطلق فيها بمعدل 17.33 % و 14.10 % على التوالي، ويتم أحيانا زيادة عدد المشاريع بين المبرمجة والمنطلق فيها في العديد من البلديات على مستوى الوطن بناءا على احتياجات السكان المحليين ودراسات خلايا التنشيط الريفي والمصالح التقنية للدائرة والولاية، في حين بلغت نسبة المنطلق فيها والمنجزة لسنتي 2013 و2014 في جوان 2016 ما معدله 72.53 % و64.54 % على التوالي.

وعن تقسيم هذه المشاريع على البرامج والمواضيع الأربعة الجامعة للفترة 2009-2016، فقد سجل البرنامج الثالث المتعلق بحماية وتثمين الموارد الطبيعية النسبة الأكبر في عدد المشاريع بمعدل 51.05 % فيما يخص المشاريع المبرمجة والتي بلغ عددها 6202 مشروع خلال الفترة، وتم الإنطلاق في تنفيذ 5791 منها إلى غاية جوان 2016، ويعزى هذا المعدل الكبير في عدد المشاريع لهذا البرنامج إلى أهميته في تحسين ظروف معيشة السكان وخلق الثروة عن طريق السياحة الريفية والحرف والخدمات وغيرها من البرامج المنطوية ضمن هذا البرنامج.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه نجد أن البرنامج الثاني المتعلق بتنويع الأنشطة الاقتصادية يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المبرمجة والمنطلق فيها، حيث تم برمجة 3468 مشروع تم الانطلاق في انجاز 4438 مشروع، حيث تم زيادة عدد المشاريع لهذا البرنامج لجميع السنوات من 2009 إلى 2014، نظرا لأهميته البالغة في خلق أنشطة اقتصادية جديدة وتوفير مناصب الشغل وتنويع الدخول للسكان المحليين في الأقاليم الريفية.

وعن البرنامج الأول والذي يتعلق بتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف عن طريق عصرنة القرى والقصور، فهو يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع رغم أهمية هذا البرنامج في حياة السكان، حيث تم برمجة 1608 مشروع تم الانطلاق في انجاز 1218 إلى غاية جوان 2016، يليه في الأخير البرنامج الرابع والمتعلق بحماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي بـ 870 مشروع مبرمج، انطلق في انجاز 346 مشروع فقط منها إلى غاية جوان 2016، يعكس قلة التنفيذ لمشاريع هذا المحور طوال الفترة، حيث لم تبلغ نسبة الإنجاز له سوى 39.77 %، مما أدى إلى عدم زيادة عدد المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2009-2014.

إن هذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والموزعة على أربعة برامج أساسية، والتي تم برمجتها وتنفيذها منذ سنة 2009، كان لها أثر كبير في تحسين حياة العديد من سكان الريف، خصوصا في الجانب الاجتماعي، فحسب معطيات الجدول رقم (25) والمتعلق بأثر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة للفترة 2009-2014، بلغ عدد المناطق الريفية المستهدفة خلال الفترة 2009-2015 ما معدله 10436 ناحية أي بزيادة تقدر بـ 6215 منطقة عن الهدف المنشود للفترة والمقدر بـ4221 ناحية، وعدد البلديات 1489 بلدية لغاية 2014 أي بنسبة زيادة 64.89 % عن الهدف والمحدد بـ 903 بلدية، وعدد سكان الريف الذين مستهم هذه المشاريع 7493622 نسمة ممن يسكنون المناطق الريفية، أي بزيادة 806122 نسمة عن الهدف والمقدر بـ 6687500 نسمة، في حين بلغ عدد العائلات المستفيدة من هذه المشاريع 1378540 عائلة لغاية 2014 على مستوى التجمعات السكانية الريفية، بزيادة تقدر بـ 264120 عائلة بعدما تم تحديد هدف الوصول إلى 1114420 عائلة للفترة، كما بلغ عدد المناصب المقرر استحداثها ضمن هذه المشاريع 414792 منصب للفترة 2010-2015، استفاد منها 208413 شخص على مدار 6 سنوات، أي بنسبة تقدر بـ 50.24 %، وبلغ متوسط عدد المناصب المستحدثة للفترة

2010-2015 ما معدله 59256 منصب، استفاد منها في متوسط الفترة نفسها 29773 شخص، حيث زاد عدد المناصب لمتوسط الفترة 2010-2015 بمعدل كبير عن الفترة الأولى التجريبية 2003-2005 والتي بلغ متوسط المناصب المستحدثة فيها 29000 منصب.لقد ساهمت هذه المؤشرات المختلفة للمشاريع الجوارية في تحسين ظروف معيشة السكان في جميع مجالات الحياة، بما فيها المجال الاجتماعي وعملت على التكامل مع عمليات التنمية المحلية على تعزيز ورفع مؤشر التنمية الريفية بالمناطق الريفية وتحسين أداء الخدمات الاجتماعية المختلفة بهذه المناطق، وبالرغم من ذلك فإن هذا المؤشر لم يصل إلى المستوى المطلوب والمسجل في العديد من الدول.

الجدول رقم (25) : أثر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة للفترة 2009-2014 على بعض المؤشرات الاجتماعية

التفصيل		الهدف للفترة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المناطق المستفيدة	التراكمي	4221	1481	2372	5187	6404	8038	9487	10436
	المنجز في العام	/	1481	891	2815	1217	1634	1449	949
عدد البلديات المعنية	التراكمي	903	858	1023	1241	1403	1432	1489	/
	المنجز في العام	/	858	165	218	162	29	57	/
عدد السكان المعنيون	التراكمي	6687500	936312	2443044	3649456	5585310	5994421	7493622	/
	المنجز في العام	/	936312	1506732	1206412	1935854	409111	1499201	/
عدد الأسر المستهدفة	التراكمي	1114420	156052	407174	681202	930885	1109851	1378540	/
	المنجز في العام	/	156052	251122	274028	249683	178966	268689	/
عدد مناصب الشغل	المقرر استحداثها	414792	/	38882	52830	61495	74320	72193	72904
	المستفاد منها	208413	/	11320	21720	25114	39356	50215	51054

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على :

- La Direction Générale des Forêts : Impacts Des Projets de Proximité du Développement Rural Intégré PPDRI 2009-2010-2011-2012-2013-2014, Etat mise en œuvre, Juin 2016.

المطلب الثاني : الأثر على تطور عدد سكان الريف وبعض المؤشرات الخاصة بهم

إن الزيادة الكبيرة في عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للفترة 2003-2016 قد زاد من حجم المجتمعات الريفية المستهدفة وزيادة عدد البلديات والمناطق المعزولة المعنية بالمشاريع، وساهم في استقرار العديد من سكان الريف وتنويع مداخلهم، كما أن بعث العديد من مشاريع السكن الريفي قد ساعد كذلك في تثبيت السكان والحد من هجرتهم إلى المدن، إضافة إلى هذه العوامل فقد ساهم كذلك

الجانب الاقتصادي لسياسات وبرامج التنمية الريفية والمتمثل في الإنتاج الفلاحي أيضا في زيادة الإنتاج الفلاحي وقيمة الناتج الفلاحي، مما أدى كذلك إلى خلق العديد من مناصب الشغل وزيادة نصيب الفرد من الناتج الفلاحي وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، وبالتالي تحقيق مستويات مقبولة من التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية، وسنحاول في هذه النقطة التطرق بالتحليل إلى تطور بعض المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بزيادة عدد سكان الريف بالجزائر ومعدلات السكن الريفي، ومن ثم تتبع عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي والتي ساهمت في توفير دخل للأفراد على مستوى الأقاليم الريفية، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم بها.

1- تطور عدد سكان الريف بالنسبة إلى عدد السكان الإجمالي بالجزائر للفترة 2000-2016 : لقد تغيرت تركيبة السكان في الجزائر منذ سنة 2000، فبعدما كان سكان الريف يمثلون النسبة الأكبر من إجمالي السكان للفترة من 1960 إلى 1990، حيث كانت نسبتهم تتراوح من 50% إلى 70%، تراجع معدل سكان الريف مع مطلع التسعينات، بسبب الهجرة الكبيرة التي عرفها الريف الجزائري بسبب الظروف الأمنية، وبلغت هذه النسبة 41.69% سنة 1998 أي بما مقداره 12133.926 ألف نسمة من مجموع السكان البالغ عددهم 29100.863 ألف نسمة وهو ما توضحه معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم (26) : تطور عدد السكان الريفيين ونسبتهم إلى إجمالي عدد السكان بالجزائر للفترة 1998-2015

الوحدة : ألف نسمة

السنوات	عدد السكان الإجمالي	عدد السكان الريفيين	نسبة عدد السكان الريفيين إلى عدد السكان الإجمالي %
1998	29100.863	12133.926	41.69
2004	32312	13825.22	42.79
2005	33156	13158.92	39.69
2006	33722.97	13320.77	39.50
2007	34400	13684	39.78
2008	34800	13843	39.78
2009	35100	13970	39.80
2010	35635	13120	36.82
2011	36717	10941.666	29.80
2012	37939	11078	29.20
2013	38186	10921	28.60
2014	38934	10940	28.10

2015	39963	10357.8	25.92

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على :

– الديوان الوطني للإحصاء ONS.

– الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 27 إلى 36، للسنوات من 2007 إلى 2016، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم– السودان.

– توفيق تمار : التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص : علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2015–2016،، ص188.

وبالرغم من أن عدد سكان الريف عرف تزايدا بعد فترة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2000، والتي كان لسكان الريف نصيب كبير منها عبر السياسات المختلفة للتنمية الريفية خلال الفترة 2000-2016، إلا أن نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان بقت في تراجع، وهذا راجع بدرجة أولى إلى أن معدل الزيادة في عدد سكان الريف كان أقل من معدل الزيادة في عدد سكان الحضر، فبعدما وصلت نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان إلى أعلى معدل لها سنة 2004 والمقدر بـ 42.79 % أي بمعدل 13825.22 ألف نسمة من السكان الريفيين من إجمالي عدد السكان والمقدر عددهم لنفس السنة بـ 32312 ألف نسمة، بدأت نسبتهم في تراجع مستمر منذ 2004 وإلى غاية 2015، برغم أن عدد السكان الريفيين تزايد باستمرار في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 من 13158 ألف نسمة إلى 13970 ألف نسمة لتتراجع نسبتهم إلى إجمالي السكان من 39.69 % سنة 2005 إلى 39.80 % سنة 2009، وبحلول سنة 2010 بدأ عدد سكان الريف في تراجع بعدما كان 13120 ألف نسمة سنة 2010، بلغ عددهم 10357.8 ألف نسمة سنة 2015، لتتراجع نسبتهم باستمرار كذلك في هذه الفترة من 36.82 % سنة 2010 إلى 25.92 % سنة 2015، محافظة على نفس السمة للفترة السابقة والمتمثلة في تراجع عدد السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان، وبهذا تكون نسبتهم قد شكلت تراجعا مستمرا خلال إجمالي الفترة 1998-2015 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (16) : نسبة عدد السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان للفترة 1998–2015

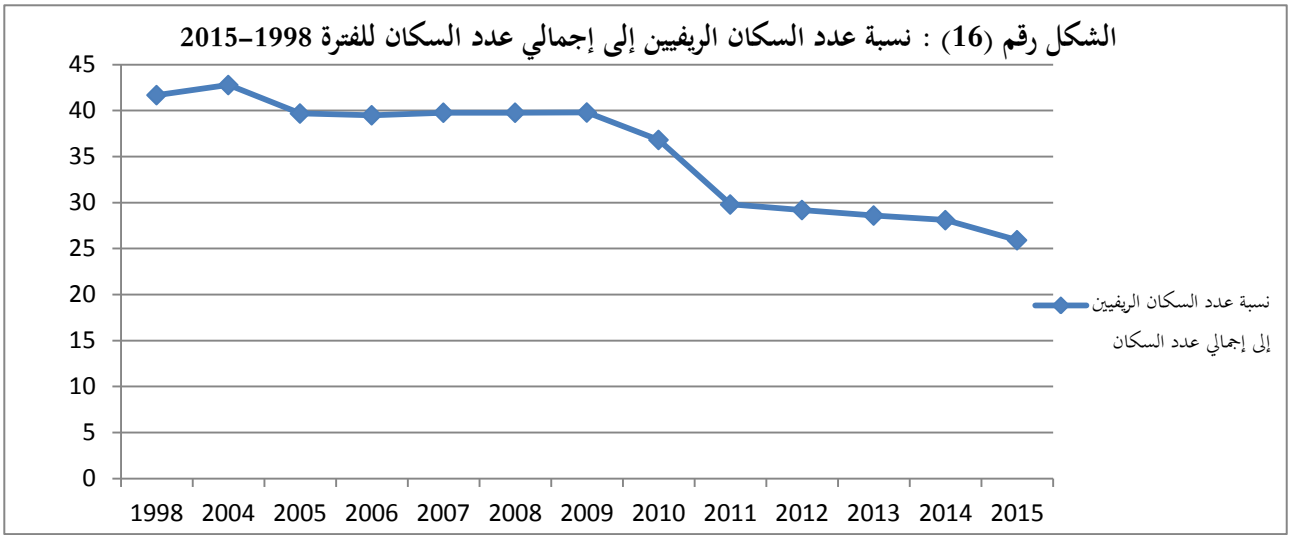

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (26) ومخرجات Excel.

إن تراجع عدد السكان في الوسط الريفي يعكس تغير تركيبة المجتمع الجزائري، فبعدما كان يسكن الريف ويعتمد بدرجة كبيرة على الفلاحة في تحقيق دخله خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي، نجد أن المجتمع الجزائري تحول من مجتمع الريف إلى مجتمع المدينة والحضر مع مطلع سنوات 2000، وأصبح معظم سكانه يقطنون المناطق الحضرية، وبالرغم من المجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة في توفير

مقومات التنمية على مستوى الأقاليم الريفية ومحاولة تثبيت السكان بالريف، عن طريق زيادة عدد المشاريع الجوارية والسكنات الريفية مع مرور السنوات، إلا أن نسبة الزيادة في عدد سكان الريف كانت أقل من معدل الزيادة في عدد سكان الجزائر إجمالا وعدد سكان الحضر على وجه الخصوص.

2- تطور عدد السكنات الريفية : إن السكن الريفي يندرج في إطار السياسة الوطنية للتنمية الريفية، ويهدف إلى ترقية الفضاءات الريفية وتثبيت السكان المحليين . ويرمي إلى مساعدة الأسر في بناء سكنات في محيطهم الريفي. ولقد تم بعث عدد كبير من مشاريع السكن الريفي في الجزائر، والجدول التالي يبين عدد السكنات الريفية التي تم الانطلاق فيها والمسلمة للفترة 2004-2012 :

الجدول رقم (27) : عدد السكنات الريفية في الجزائر التي تم الانطلاق فيها والمسلمة للفترة 2004-2012

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
عدد السكنات الريفية التي تم الانطلاق فيها	-	132756	137017	78852	79595	70853	52878	130012	213740	895703
عدد السكنات الريفية المنتهية والمسلمة	24045	42907	76287	88336	104968	91492	76239	66521	85 562	656357

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على احصائيات وزارة السكن والعمران والمدينة.

من خلال الجدول يتبين لنا أن الجزائر أعطت أولوية كبيرة للسكن الريفي، وهو ما يؤكده حجم السكنات المستفاد منها في إطار دعم السكن الريفي، حيث نجد أن عدد السكنات الريفية الذي تم الانطلاق في انجازها تزايد منذ سنة 2005 إلى 2012 ليبلغ إجمالي الاستفادات لهذه السنوات 895703 وحدة، تم الانتهاء وتسليم 656357 وحدة منها، وهو ما ساعد في تثبيت السكان والخفض من الهجرة نحو المدن، وخلق هجرة عكسية نحو المناطق الريفية وبعث نشاطات جديدة ومشاريع جوارية على مستوى المناطق الريفية، وبالتالي خلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة السكان، وهو ما يعكس الدور الكبير لبرامج دعم السكن الريفي في التنمية المحلية .

3- تطور تعداد اليد العاملة في القطاع الفلاحي والريفي للفترة 2000-2016 : تعتبر اليد العاملة في القطاع الفلاحي أحد أهم المؤشرات الاجتماعية لسكان الريف على وجه الخصوص، حيث تقطن غالبية اليد العاملة الفلاحية في المناطق الريفية، فتوفر مناصب الشغل يساعد في تحسين دخول الأسر الريفية ومن ثم تحسين مستوى معيشتهم، وعليه فزيادة اليد العاملة في الفلاحة يساعد في تحسين المستوى الاجتماعي للأسر الريفية، ومن ثم تحقيق معدلات ملموسة من التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية.

ولقد عرف تطور مؤشر اليد العاملة في القطاع الفلاحي تذبذبا بين الزيادة والنقصان مع مرور السنوات منذ انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000، وما تبعه من سياسات للتنمية الريفية، بالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة في مجال خلق مناصب الشغل بالأقاليم الريفية عن طريق البرامج المنطوية تحت هذه السياسات، وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم (28) أدناه، نجد أن عدد العاملين في الميدان الفلاحي تراجع خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الريفي من 2824000 عامل سنة 2000 إلى 2244147 عامل سنة 2008، أي انخفاض بنسبة 20.53 % بين السنتين، ومع انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 عاود معدل اليد العاملة في القطاع الفلاحي الارتفاع مجددا، حيث قدر عددهم 2358327 عامل في سنة 2009 ليبلغ

2608765 عامل سنة 2017 أي بزيادة تقارب 250438 عامل بنسبة زيادة تقدر بـ 10.61 %، وهذه الزيادة خلال الفترة 2009-2017 رفعت من متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي لتبلغ ما مقداره 2498663 عامل لنفس الفترة، أي بزيادة تقدر بـ 05.25 % عن متوسط اليد العاملة الفلاحية للفترة 2000-2008 والمقدر بـ 2373812 عامل.

الجدول رقم (28) : تطور تعداد اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة 2000-2017

السنوات	اليد العاملة الكلية (عامل)	اليد العاملة في القطاع الفلاحي (عامل)	نسبة اليد العاملة الفلاحية إلى إجمالي اليد العاملة %
2000	8802000	2824000	32.08
2001	9059000	2898000	31.99
2002	9249000	2204989	23.84
2003	9518000	2287353	24.03
2004	9747000	2234951	22.93
2005	9986000	2237867	22.41
2006	10202000	2212619	21.69
2007	10436000	2220389	21.28
2008	10315000	2244147	21.76
2009	10544000	2358327	22.37
2010	10812000	2420171	22.38
2011	10661000	2442632	22.91
2012	11423000	2476547	21.68
2013	11964000	2528972	21.14
2014	11454000	2550713	22.27
2015	11931000	2556654	21.43
2016	12117000	2545187	21.01
2017	12298000	2608765	21.21

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI). Main D'œuvre Globale, 2002-2017.
- La Direction Technique Chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi : Activité, Emploi et Chômage en Avril 2018, Office Nationale des Statistiques, Alger, P14.
– سهيلة مصطفى : الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص : إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2017، ص242.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه نجد أن اليد العاملة الكلية قد زاد باستمرار خلال الفترة 2000-2017، حيث بلغ عدد العمال في الجزائر 8802000 عامل سنة 2000، ليرتفع عددهم إلى 12298000 عامل سنة 2017، وسببت هذه الزيادة المستمرة في عدد العمال الإجمالي خلال الفترة 2000-2017 تذبذبا في نسبة اليد العاملة الفلاحية إلى إجمالي اليد العاملة، وهذا بسبب أن معدل الزيادة في عدد العمال الفلاحيين لم يكن بشكل مستقر، حيث عرف تزايدا في سنوات وتراجعا في أخرى، على عكس معدل الزيادة في إجمالي العمال وبلغت نسبة اليد العاملة الفلاحية إلى إجمالي العمال أعلى معدل لها في بداية الفترة بنسبة بلغت 32.08 % و 31.99 % في سنتي 2000 و 2001 على التوالي، لتعرف بعدها هذه النسبة تراجعا في عديد السنوات وتبلغ ما قيمته 21.21 % في نهاية الفترة، وبهذا التذبذب بلغ متوسط نسبة اليد العاملة الفلاحية إلى إجمالي اليد العاملة ما نسبته 23.24 % خلال الفترة 2000-2017، وهي نسبة ضعيفة جدا تعكس نقص مساهمة اليد العاملة الفلاحية في إجمالي اليد العاملة، وبالرغم من ذلك فإن مؤشر اليد العاملة الفلاحية يبقى ذو أهمية كبيرة ضمن المؤشرات الاجتماعية الكلية للتنمية الريفية والمحلية، فهو يساعد في توفير الدخل للعديد من الأسر الريفية وزيادة نصيب الفرد من الناتج والإنتاج الفلاحي، وبالتالي المساهمة في تغطية الفجوة الغذائية للعديد من سكان الأقاليم الريفية.

المطلب الثالث : الأثر على تعزيز الأمن الغذائي

يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج ووفرة المواد الغذائية . انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى 1971 مليار دينار سنة 2015، وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية نسبيا ثابتة حول نسبة 30 %. ومن خلال تحليل المعطيات المفصلة حول تركيبة هذه الواردات (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير)، تبين انخفاض محسوس بالنسبة للقمح الصلب والشعير وزيادة محسوسة بالنسبة للقمح اللين . مما يؤكد التغيرات الملاحظة في نفس الوقت في مجال الإنتاج الحيواني أكبر مستهلك للحبوب وكذا الحصة الغذائية للأسر. وتجدر الإشارة إلى أن حصة الواردات الزراعية والغذائية ضمن الواردات الإجمالية بقيت بدون تغيير، تتراوح بين 20 و 40 % أثناء هذه الفترة.

يبين تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه بعد ارتفاع ضعيف جدا بين 1962 و 1980 زاد بمعدل سنوي بحوالي 3% بين 1981 و 1990 و بـ 3,2% ما بين 1991 و 2000 و بـ 7,3% ما بين 2001 و 2011 . يسلط هذا النمو الضوء على الحيوية المدعمة للقطاع الفلاحي، فإن حجم إنتاج معظم المواد قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس، الطماطم الصناعية، البقول الجافة، العلف ... إلخ) غير أن هذا الإجراء يخفي التغييرات الهامة من سنة إلى أخرى (– 7,4 % في 2008 ، + 31,5 في 2009) [1].

نسبة النمو المسجل بالحجم (2009–2011)

- التذكير بالهدف المسطر السنوي 2009-2014: 8,3 %.
- النتائج المسجلة :
  - 2009: 31,5 %
  - 2010: 08,5 %
  - 2011: 10,6 %

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق، ص ص31-32، بتصرف.

إن قياس مؤشرات الأمن الغذائي تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك العديد من المؤشرات، وتركز معظمها على ميزان التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية، وسنحاول في هذه النقطة تحليل وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال المؤشرات التالية، والتي تستعمل من قبل العديد من الهيئات العربية المختصة في مجال التنمية الاجتماعية والزراعة :

- متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج الفلاحي.
- الإنتاج والميزان التجاري
- المتاح للاستهلاك
- الفجوة الغذائية
- معدلات الاكتفاء الذاتي

1- تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج الفلاحي بالجزائر للفترة 2000-2016 :

يمثل الناتج الإجمالي الفلاحي أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر من أهم مؤشرات معرفة الوضع الغذائي، فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، كما أن التغيرات الكبيرة في الناتج الفلاحي تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على القدرة المالية للدولة[1].

ولقد تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج الفلاحي بالجزائر للفترة 2000-2016، مع الزيادة الكبيرة التي عرفها مستوى هذين المؤشرين، وبالرغم من أن عدد السكان كذلك قد عرف تطورا خلال الفترة، إلا أن معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والفلاحي قد زاد باستمرار، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (29) : تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج الفلاحي بالجزائر للفترة 2000-2016

السنوات	عدد السكان (ألف نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دج)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دج/الفرد)	الناتج الفلاحي (PA) (مليار دج)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (ألف دينار/الفرد)
2000	30416	3698.6837	121.603	359	11.803
2001	32150	3754.8708	116.792	421	13.095
2002	32570	4023.4138	123.531	482	14.799
2003	33003	4700.0404	142.413	529	16.029
2004	32312	5545.8515	171.634	624	19.312
2005	33156	6930.1534	209.017	647	19.514
2006	33722	7837.0021	232.400	694	20.580

[1] **سهيلة مصطفى** : مرجع سابق، ص239.

21.453	738	249.068	8567.9456	34400	2007
21.753	757	287.424	10002.3447	34800	2008
27.749	974	250.986	8809.6208	35100	2009
28.708	1023	293.175	10447.3059	35635	2010
32.601	1197	329.806	12109.5036	36717	2011
38.404	1457	357.431	13560.5575	37939	2012
43.917	1677	369.052	14092.6381	38186	2013
44.794	1744	372.161	14489.7103	38934	2014
49.321	1971	345.639	13812.7635	39963	2015
49.853	*2034	354.546	14465.4620	40800*	2016

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول رقم : (21)، (26) أعلاه.

*** قيم مأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات، ص304.**

بالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي خلال الفترة 2000-2016، قد زاد بمعدل كبير بين بداية الفترة ونهايتها، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 121.603 ألف دج/نسمة لسنة 2000، ليبلغ 354.546 ألف دج/نسمة سنة 2016 أي بمعدل زيادة بلغ 232.943 ألف دج/نسمة وبنسبة زيادة تقارب 191.56 %، والملاحظ كذلك من الجدول أن المعدل العام لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي قد عرف تزايدا على مدار السنوات من 2000 إلى 2016، مع تسجيل تراجع وانخفاض في بعض السنوات، إلا أنه وبتقسيم فترات الدراسة على متوسط السنوات المحددة لسياسات التنمية الريفية الأساسية والمتمثلة في الفترتين (2000-2008) و(2009-2016) نجد أن المعدل العام قد ارتفع بشكل واضح بين الفترتين، حيث قدر المعدل العام لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي للفترة (2000-2008) بـ 183.765 ألف دج/نسمة، ليرتفع هذا المعدل خلال الفترة (2009-2016) بما نسبته 81.80 % ويبلغ 334.100 ألف دج/نسمة للمعدل العام للفترة، وهو ما يعكس التطور المحقق في مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بين الفترتين، مما ساهم في زيادة قيمة مداخيل الدولة وأفرادها بمعدل ومستوى حاد، وارتفاع كذلك مؤشر اعتمادها على ذاتها، وبالتالي تحسن المستوى الغذائي للجزائر وتغطية جزء كبير من الفجوة الغذائية.

بالمقابل وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم (29)، نلاحظ أن هناك تحسن في مستوى نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فلقد ارتفع هذا المستوى من 11.803 ألف دينار/نسمة سنة 2000 إلى 49.853 ألف دج/نسمة سنة 2016، أي بزيادة تقريبا أربعة أضعاف، والملاحظ كذلك أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي تزايد باستمرار خلال الفترة 2000-2016، مما أدى إلى زيادة المعدل العام لهذا المؤشر من 17.593 ألف دج/نسمة لمتوسط الفترة (2000-2008) إلى 39.418 ألف دج/نسمة لمتوسط الفترة (2009-2016)، وهو ما يدل على التحسن المحقق في دخول الأفراد ونصيبهم من قيم الناتج الإجمالي عموما والناتج الفلاحي وخصوصا مع مرور السنوات منذ سنة وتطبيق مختلف البرامج التنموية الفلاحية والريفية والتي تهدف بالأساس إلى تحسين وضعية الأمن الغذائي للبلاد، وهو ما بدأ بروزه خلال السنوات الأخيرة لتطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

ولتتبع تطور بقية مؤشرات الأمن الغذائي المشار إليها أعلاه، فإن بيانات الجدول رقم (29) تبين تطور قيم : الإنتاج والميزان التجاري المتاح للاستهلاك، الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي بالجزائر لمتوسط الفترتين (2000–2008) و (2009–2015)، ومن هذا الجدول سنحاول تحليل تطور كل مؤشر على حدى.

الجدول رقم (30) : تطور مؤشر الفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر لمتوسط الفترتين (2000–2008) و(2009–2015) **الوحدة : ألف طن**

الفترات	البيان	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي%
متوسط الفترة 2000–2008	مجموعة الحبوب	3209.25	6.55	7488.55	10691.25	7482.00–	30.02
	البطاطا	1719.62	0.16	103.37	1822.82	103.21–	94.34
	جملة البقوليات	47.69	1.01	166.30	212.98	165.29–	22.39
	جملة الخضر	3980.33	1.30	17.63	3996.66	16.33–	99.59
	جملة الفاكهة	2308.13	12.72	227.88	2523.29	215.16–	91.47
	السكر (مكرر)	0.00	8.38	958.59	950.21	950.21–	0.00
	جملة الزيوت والشحوم	61.42	7.50	682.42	736.34	674.92–	8.34
	جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء)	428.46	0.04	54.57	482.99	54.53–	88.71
	الأسماك	127.53	2.12	16.46	141.87	14.34–	89.89
	البيض	162.87	0.00	2.40	165.27	2.40–	98.55
	الحليب ومشتقاته	1641.64	11.12	2462.40	4092.92	2451.28–	40.11
متوسط الفترة 2009–2015	مجموعة الحبوب	4397.90	4.99	9360.02	13752.93	9355.03–	31.98
	البطاطا	4022.74	0.26	116.60	4139.09	116.35–	97.19
	جملة البقوليات	82.38	0.05	199.94	282.27	199.89–	29.18
	جملة الخضر	10362.39	4.63	31.07	10388.83	26.44–	99.75
	جملة الفاكهة	3816.04	15.02	383.74	4184.76	368.72–	91.19
	السكر (مكرر)	0.00	178.53	1387.37	1208.83	1208.83–	0.00
	جملة الزيوت والشحوم	69.05	4.87	714.01	778.19	709.14–	8.87
	جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء)	624.50	0.58	64.22	688.14	63.64–	90.75

	الأسماك	110.41	1.68	32.24	140.98	30.57–	78.32
	البيض	264.41	0.00	0.33	264.74	0.33–	99.88
	الحليب ومشتقاته	3200.80	9.75	2476.74	5667.79	2466.99–	56.47

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 27 إلى 36، للسنوات من 2007 إلى 2016، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم– السودان.

2– مؤشر إنتاج الغذاء والتجارة : يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس مدى قدرة البلد على توفير متطلباته من الغذاء، ومعدل تغطية احتياجاته من التجارة الخارجية عن طريق الواردات، وبالعودة إلى معطيات الجدول رقم (30) نجد أن متوسط الإنتاج لمجموعة الحبوب قد زاد من 3209.25 ألف طن لمتوسط 2000-2008 إلى 4397.90 ألف طن لمتوسط 2009-2015، ونفس الشيء بالنسبة لمنتوج البطاطا الذي ارتفع متوسط إنتاجه من 1719.62 ألف طن إلى 4022.74 ألف طن بين الفترتين، وسجل متوسط الإنتاج كذلك للبقوليات والخضر والفاكهة ارتفاعا بين الفترتين من (47.69، 3980.33، 2308.13) ألف طن إلى (82.38، 10362.39، 3816.04) ألف طن على التوالي، في حين لم يتم تسجيل أي مستوى إنتاج لشعبة السكر المكرر.

وبخصوص الإنتاج الحيواني فقد عرف متوسط إنتاجه هو الآخر زيادة بين الفترتين، حيث ارتفع معدل الإنتاج للزيوت والشحوم من 61.42 ألف طن لمتوسط الفترة الأولى إلى 69.05 ألف طن لمتوسط الفترة الثانية، وبالمقابل كذلك زاد متوسط الإنتاج لكل من اللحوم، البيض، الحليب ومشتقاته بين متوسط الفترتين من 428.46 ألف طن إلى 624.5 ألف طن بالنسبة للحوم، ومن 162.87 إلى 264.41 ألف طن بالنسبة للبيض، ومن 1641.64 إلى 3200.8 ألف طن بالنسبة للحليب ومشتقاته، في حين تراجع متوسط الكمية المنتجة من الأسماك من 127.53 إلى 110.41 ألف طن، إن هذه الزيادة في معدلات الإنتاج تدل على الدور الكبير الذي لعبته برامج التنمية الريفية في تحسين مستويات الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني، وبالتالي تحسين المستوى العام للأمن الغذائي بالبلاد.

وبالبرغم من أن معدلات الإنتاج قد زادت في معظم المجموعات السلعية الرئيسية، إلا أن الميزان التجاري للسلع الغذائية مازال عاجزا فمعدل الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية لم يتجاوز 10 ألف طن لمعظم المجموعات السلعية، في حين أن معدل الواردات الغذائية بقي في ارتفاع، حيث يتم تغطية العديد من الاحتياجات الغذائية عن طريق الاستيراد، وخصوصا في شعبة الحبوب والحليب، التي بلغ متوسط الكمية المستوردة لهاتين الشعبتين الأساسيتين في التركيبة الغذائية لمتوسط الفترة 2009-2015 ما مقداره 9360.02 و 2476.74 ألف طن على التوالي، وبهذا ما زالت الجزائر تعاني من تبعية كبيرة في هاتين الشعبتين رغم البرامج الفلاحية والريفية الكبيرة المسطرة لتطوير الإنتاج لهما.

3– تطور الكمية المتاحة للاستهلاك : بالرغم من أن الجزائر مازالت لم تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من الشعب الغذائية الرئيسية، إلا أن الكمية المتاحة للاستهلاك قد زادت بين متوسط الفترة 2000-2008 ومتوسط الفترة 2009-2015 في معظم المجموعات الغذائية الرئيسية، وهذا راجع بدرجة أولى إلى زيادة معدلات الإنتاج في غالبية الشعب، وكذلك إلى زيادة الكمية المستوردة من الغذاء لمعظم المجموعات لتغطية العجز في الاحتياجات الغذائية للمواطنين، فمتوسط الكمية المتاحة للاستهلاك بالنسبة للمجموعات الغذائية النباتية قد ارتفعت بين متوسط الفترتين، فزادت من 10691.25 ألف طن إلى 13752.93 ألف طن بالنسبة لمجموعة الحبوب، وارتفعت كذلك بالنسبة للبطاطا، البقوليات، الخضر، الفاكهة والسكر المكرر من (1822.82، 212.98، 3996.66، 2523.29، 950.21) ألف طن إلى (4139.09، 282.27، 10388.83، 4184.76، 1208.83) ألف طن لكل منتوج على التوالي.

وبالرجوع إل معطيات الجدول فيما يخص المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية الحيوانية نجد أنها كلها زادت هي الأخرى وبمعدلات متفاوتة بين متوسط الفترتين، وهو ما يدل على تحسن مستوى التركيبة الغذائية للمواطن الجزائري، وتنوع مصادرها بين ما هو نباتي حيواني.

4- الفجوة الغذائية : مازالت الجزائر تعاني من فجوة غذائية كبيرة في معظم المجموعات السلعية الغذائية، حيث لم تشفع لها زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي التي صاحبت السياسات الحالية للتنمية الريفية منذ سنة 2000 في تغطية احتياجاتها الغذائية بشكل ذاتي فالفجوة الغذائية والتي هي الجزء الممثل لكمية الواردات التي يتم بها تغطية الاحتياجات اليومية من السلع الغذائية للمواطنين سجلت معدلات سالبة لغالبية المجموعات السلعية، إلا أن معدل هذه الفجوة بقي مرتفعا بين متوسط الفترتين خصوصا في شعبة الحبوب والحليب والسكر المكرر، فقد قدرت الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب بـ 7482 ألف طن لمتوسط الفترة 2000-2008 و 9355.03 ألف طن لمتوسط الفترة 2009-2015، وبلغت ما قيمتة 2451.28 و2466.99 ألف طن بالنسبة للحليب ومشتقاته لمتوسط الفترتين على التوالي، في حين قدرت قيمتها بـ 950.21 و 1208.93 ألف طن بالنسبة للسكر المكرر لمتوسط الفترتين على التوالي، أما بقية الشعب الأخرى فمعدل الفجوة الغذائية لها تباين من منتج إلى آخر، إلا أنه وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم (30) نجد أن هذه الفجوة ما زالت في تزايد بين متوسط الفترتين لمعظم المجموعات السلعية بالرغم من أن معدل الإنتاج لها زاد بين الفترتين، وهذا يرجع إلى زيادة معدلات النمو السكاني مما يتطلب كميات كبيرة من الغذاء يتم تغطية غالبيتها عن طريق الاستيراد لعدم كفاية الناتج المحلي وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفجوة الغذائية .

5- تطور معدلات الاكتفاء الذاتي : بالإطلاع على معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في غالبية المجموعات السلعية الغذائية، بالرغم من أن نسبة الاكتفاء الذاتي عرفت تحسنا محسوسا بين متوسط الفترتين (2000-2008) و(2009-2015) لمعظم الفروع، ومع ذلك فإن نسب الاكتفاء الذاتي بقت دون المستوى المطلوب والمسطر ضمن مختلف البرامج التنموية الفلاحية والريفية، وعليه فالمتتبع لنسب الاكتفاء الذاتي من خلال الجدول يجد أن هناك مجموعات سلعية غذائية ذات نسب عالية لهذا المؤشر تقارب حد الاكتفاء الذاتي، على غرار منتوجات : البطاطا، الخضر، الفاكهة، اللحوم، الأسماك، البيض، والتي بلغ معدل الاكتفاء الذاتي لها لمتوسط الفترة 2000-2015 ما نسبته : 95.76 %، 99.67 %، 91.33 %، 89.73 %، 84.1 %، 99.21 % على التوالي، وهو ما يعكس التحسن الملحوظ في المستوى التغطية المحلية من الغذاء لهذه الشعب الرئيسية.

وبالمقابل تم تسجيل مستويات متدنية من نسبة الاكتفاء الذاتي لبقية الشعب الأخرى، فمنتوج الحبوب سجل نسبة ضعيفة تقدر بـ 31 % لمتوسط 2000-2015، وهي نسبة لا تعكس حجم الدعم والاستثمار المقدم لتطوير هذه الشعبة خلال الفترة، في حين تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الحليب ومشتقاته من 56.47 % لمتوسط 2000-2008 إلى 40.11 % لمتوسط الفترة 2009-2015 بالرغم من زيادة الإنتاج بين الفترتين، وهذا بسبب زيادة احتياجات السكان من هذه المادة مع تزايد النمو الديمغرافي، الذي كان معدل الزيادة فيه أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج، أما منتوج البقوليات فبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي له 25.78% لمتوسط 2000-2015، وعن أدنى مستوى لمعدل الاكتفاء الذاتي فقد تم تسجيله لكل من منتوج السكر المكرر والزيوت والشحوم، حيث بلغت نسبتها على التوالي من الاكتفاء الذاتي ما مقداره 0 % و 8.6 % للفترة، وهو ما يعكس العجز الكبير في إنتاج هاتين المادتين الأساسيتين.

وبالرغم من عدم وجود اكتفاء ذاتي لجميع المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، إلا أن الوفرة الغذائية (بالكلغ/ حريرات) لكل نسمة وفي اليوم هي في تزايد مستمر.كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (17) : تطور الوفرة الغذائية في الجزائر للفترة 1963 –2011

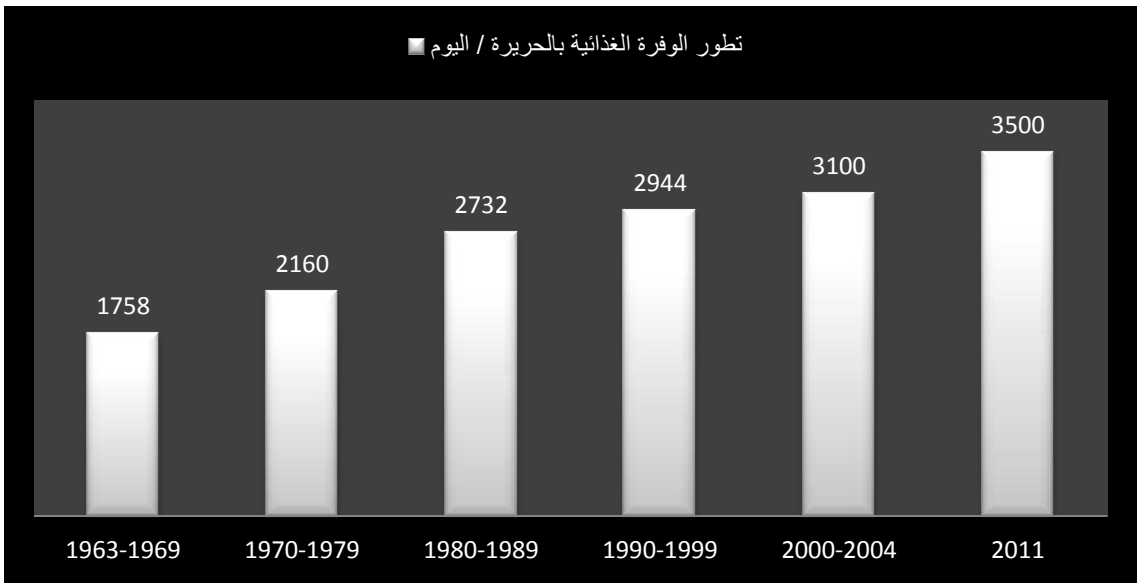

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Excel ومعطيات :

– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مايو 2012، ص ص31–32.

من الشكل نلاحظ أن الوفرة الغذائية من حيث الحجم هي في تزايد مستمر، فخلال خمسين سنة تضاعفت (1758 حريرة في اليوم لكل نسمة سنة 1962، 3500 في اليوم في سنة 2011)، وعلى اعتبار أن السكان تضاعفوا أربع مرات خلال نفس الفترة فإن الوفرة الغذائية تضاعفت 08 مرات، ولمواجهة هذا الطلب المتزايد فإن الإنتاج الوطني عرف نمو مستقر (7% سنويا في المتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة) ويغطي قيمة 70% من الوفرة الغذائية، أما 30 % المتبقية فيلجأ لتغطيتها عن طريق الاستيراد.

من المهم الإشارة إلى النمو الديمغرافي الذي يعد عاملا يتماشى مع تزايد الحاجيات الغذائية . فقد تطورت نسبة النمو الطبيعي بـ 3,5 % في السنوات 70–80 (ضغط ديمغرافي قوي) لينخفض إلى 1,78 % سنة 2006 ليعود تدريجيا للارتفاع منذ ذلك الحين ليبلغ 2,03 % اليوم وهي نسبة توافق تماما تجديد السكان (2012 الديوان الوطني للإحصائيات) [1].

المطلب الرابع : الأثر على مؤشرات محاربة الفقر الريفي والتنمية البشرية

تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة الفقر، والتي ترتكز بشكل أساسي في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من 70% من فقراء العالم في المناطق الريفية، وتجتهد معظم دول العالم على غرار الجزائر في الحد من هذه الظاهرة خصوصا في المناطق الريفية، حيث تبنت على مستوى الأقاليم الريفية سياسات واستراتيجيات للتنمية الريفية لتحقيق هدف القضاء على الفقر الريفي والذي يندرج ضمن الأهداف الانمائية للألفية، وبالتالي تطوير وتحسين مؤشر التنمية البشرية الريفي والوطني، وقد عرف هذين المؤشرين تحسنا في الجزائر سواء في مجال محاربة الفقر الريفي أو في مجال التنمية البشرية، وهو ما سنقوم بعرضه في هذه النقطة.

1– الأثر على محاربة الفقر الريفي : يؤثر الفقر الريفي على حياة ما يزيد على خمس سكان العالم، ويشكل فقراء الريف السواد الأعظم من الفقراء البلدان النامية، فعلى المستوى العالمي يعاني نحو 1.3 مليار نسمة من الفقر المدقع، ويعاني نحو 500 مليون نسمة من سوء

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق، ص31.

التغذية، وهناك نحو 940 مليون نسمة لا يحصلون على الغذاء الكافي، ونحو 1.2 مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية، وعلى مستوى الدول الصناعية يعيش حوالي 100 مليون نسمة دون خط الفقر، وتعاني أعداد كبيرة من فقدان المأوى وفرص العمل.

وخلال السنوات القليلة الماضية احتلت قضية الفقر عامة وقضية الفقر الريفي على وجه الخصوص أهمية كبرى على المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي التي شهدت عقد عدة مؤتمرات دولية ناقشت قضايا الفقر والفقر الريفي، ويعد الفقر الريفي محور الارتكاز عند مناقشة ظاهرة الفقر في الدول النامية، ومن ثم فإن استراتيجيات وسياسات وآليات الحد منه في المناطق الريفية يعد المدخل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة لا لصالح المناطق الريفية فحسب بل لصالح المجتمع بأكمله، فلا يزال نحو أكثر من 20% من سكان العالم يحصلون على دخل أقل من دولار أمريكي، ويعيشون في فقر مدقع، يقطن نحو 75% منهم في المناطق الريفية[1].

والجزائر وكغيرها من الدول عملت منذ الاستقلال على الخفض من معدلات الفقر عامة والفقر الريفي خاصة، حيث تبنت برامج تنموية لتحقيق ذلك، ولقد تراجع معدل الفقر بالجزائر حسب الاحصائيات الرسمية، إذ بلغ ما مقداره 5 % سنة 2013، بعدما سجل هذا المعدل ما مقداره 22.6% سنة 1995، ومنذ ذلك العام ومعدلات الفقر في الجزئر تتراجع خصوصا بعد سنة 2000 والتي بدأت فيها الإصلاحات والبرامج المدعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي جميع المجالات ومختلف أقاليم الدولة الحضرية والريفية منها، حيث انخفض هذا المعدل إلى 16.6% سنة 2005، ثم 6.2 سنة 2010، ليستقر عند 5% سنة 2013 حسب آخر البيانات المتاحة، وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (18) : تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 1995-2013

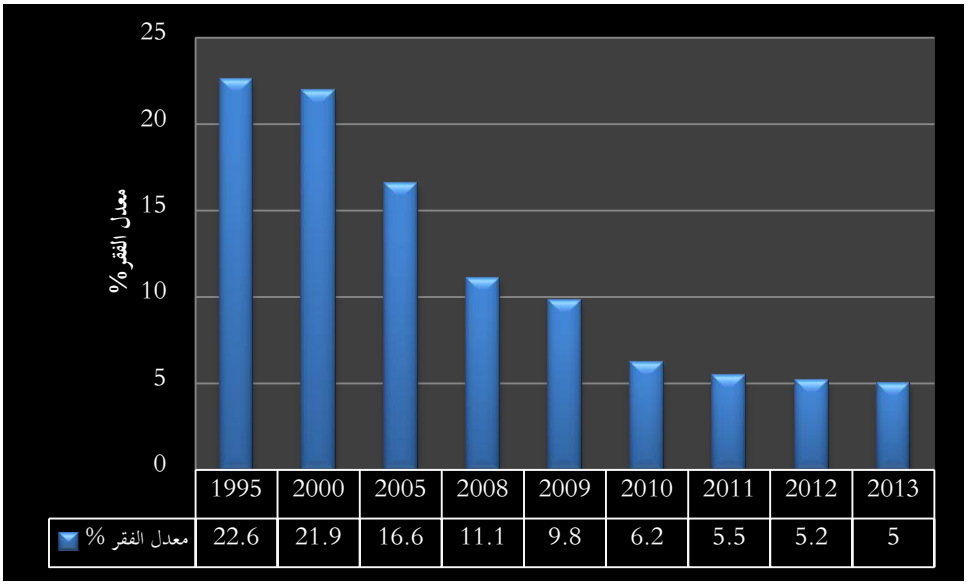

المصدر : من إعداد الباحث على مخرجات Excel والمعطيات الواردة في دراسة:

– تمزوت بلحول، فضيل عبد الكريم : الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في الجزائر، مجلة الرواق، المركز الجامعي غليزان – الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2017، ص 226.

[1] رائد فايز حتر، صلاح عبد القادر : **الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم – السودان 2009، ص1، بتصرف.

– يشير التقرير نفسه أنه وحسب توقعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقريره حول الفقر لعام 2001 الصادر أن نسبة تزيد عن 60 % من الفقراء سوف تستمر معاناتهم تحت نفس الظروف حتى عام 2025، ولن يتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر إذا ما استمرت معدلات التنمية في الدول النامية على حالها دون تغيير.

وقد قدرت دراسة للبنك الدولي عن الجزائر أن عدد الفقراء في عام 1995 بلغ 6360 ألف شخص أي 22.6% من سكان البلاد، حيث أن نسبة الفقر ارتفعت من 10% إلى 20% بين عامي 1988 و1995، وفي عام 1988 كما هو الحال في عام 1995 كان أفقر السكان في معظمهم ريفيين بنسبة 72% و 68% على التوالي، وتشير الدراسة أيضا إلى أن العلاقة بقت قائمة بين الفقر والبطالة سواء في 1988 أو 1995، فالبطالة أعلى بالفعل بين المحرومين في كل من المناطق الريفية والحضرية، 44% في المناطق الحضرية و35% في المناطق الريفية، مقابل 29 و24% بين غير الفقراء في عام 1995 وفي مقابل 28% و14% في عام 1988[1].

تظهر بيانات 2011/2010 أن المواطن الجزائري العادي أنفق في المتوسط نحو 262.86 دينار أو ما يعادل 8.14 دولار (وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011) يوميا. وكان نحو 0.5% فحسب من سكان الجزائر (أو نحو 170 ألف نسمة) يعيشون في فقر مدقع (على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم)، ولكن المثير للاهتمام أن البيانات أظهرت أن معدلات الفقر المدقع في المناطق الحضرية أعلى مما هي عليه في المناطق الريفية، وليس هذا هو واقع الحال في أغلب الأحيان. وباستخدام خط الفقر 3.10 دولار للفرد في اليوم (وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011)، يقدر أن معدل الفقر بلغ 3.3%. وعلى سبيل المقارنة، معدل الفقر الوطني الرسمي على أساس خط الفقر "المرتفع" يقدر أنه بلغ 5.5%. وتشير خطوط الفقر المناظرة إلى أنه بلغ ما يعادل 3.57 دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011 في المناطق الحضرية (ومعدل الفقر 5.8%) و3.18 دولار للمناطق الريفية (ومعدل الفقر 4.8%). وتظهر بيانات الجزائر أيضا أن التفاوتات أقل مما هي عليه في باقي أنحاء المنطقة، مع بلوغ مؤشر جيني 27.61[2].

وبخصوص تطور مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، والذي يدلنا عن الجزء من الأشخاص الذين يعانون من الحرمان والفقر من أوجه متعددة، فتشير بيانات المسح العام الرابع المتعدد المؤشرات (MICS4)*بالجزائر لسنة 2012، أن 1.65% من السكان يعانون من الحرمان المتعدد الأوجه، حيث تقدر هذه النسبة بـ 1% في المناطق الحضرية و2.7% في المناطق الريفية، وفيما يخص شدة الفقر والتي هي متوسط نسبة الحرمان للأفراد الذين يعيشون في الفقر متعدد الأبعاد فقد قدرت على المستوى الوطني بـ 36.07%، 34.88% في المناطق الحضرية مقابل 38.42% في المناطق الريفية، وعليه سمحت هذه المعطيات بتسجيل معدل 0.006 لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، وقدر هذا المؤشر بـ 0.003 بالمناطق الحضرية و 0.011 بالمناطق الريفية، وهو ما يوضحه الشكل التالي [3]:

[1] Ministère de l'Action Sociale et de la Solidarité Nationale : **Carte de la Pauvreté en Algérie**, Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, Alger, Mai 2001, P14.

[2] البنك الدولي : **الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم – حالة الجزئر–**، من الموقع الالكتروني للبنك :

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/global-poverty-puzzle-case-algeria تاريخ الإطلاع : 2018/04/18.

[3] - le Conseil Nationale Economique et Social (CNES) : **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Réalisé en Coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Algérie, conception et Impression ANEP, Rouiba- Alger, 2016, P39.

*(MICS4) : Quatrième Enquête à Indicateur Multiple 2012.

**(MICS3) : Troisième Enquête à Indicateur Multiple 2006.

الشكل رقم (19) : مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بالجزائر لسنة 2012

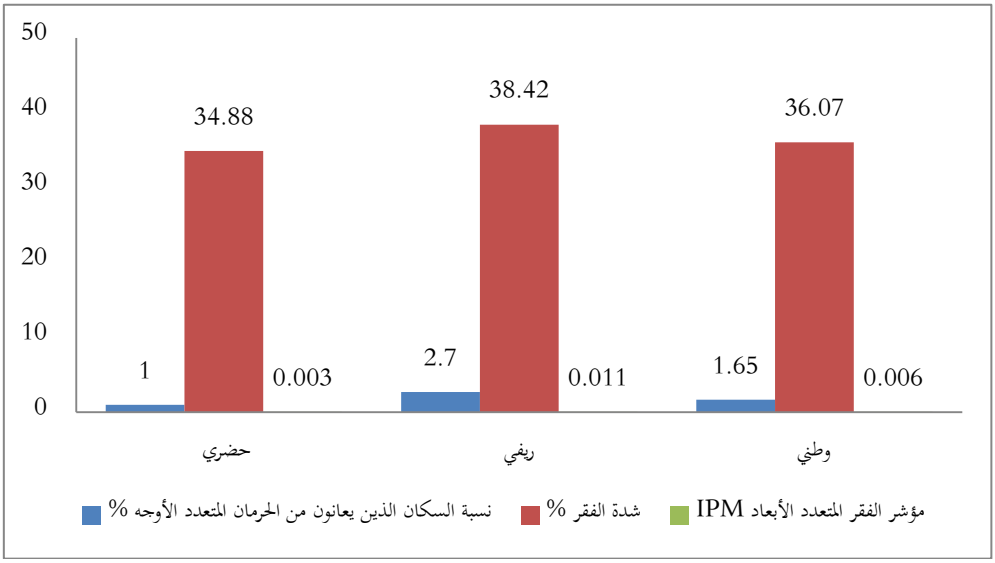

بالمقارنة مع النتائج المنشورة في التقرير الوطني للتنمية البشرية 2009-2010، فتشير بيانات المسح العام الثالث المتعدد المؤشرات (MICS3) بالجزائر لسنة 2006 أن هناك تحسن في مؤشر نسبة السكان الذين يعانون من الحرمان المتعدد الأوجه بين السنتن 2006 و2012، بعدما كان في 2006 بنسبة 1.74%، وفيما يخص مؤشر شدة الفقر فقد تحسن هو كذلك بين السنتين، حيث كان 42.09% على المستوى الوطني، 36.53% على مستوى الحضري مقابل 42.84% في المناطق الريفية.

من خلال الأرقام السابقة نجد أن الجزائر قامت بمجهودات كبيرة في مجال محاربة الفقر عموما والفقر الريفي على وجه الخصوص، حيث أن البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية منذ سنة 2000، ساهمت في تخفيض وطأة الفقر بالأقاليم الريفية، من خلال جملة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي تم إطلاقها والتي مست ما يقارب 1400 بلدية على المستوى الوطني في أكثر من 10000 ناحية محرومة، بالإضافة إلى المشاريع الجوارية فقد ساهم كذلك الاستثمار والدعم المقدم للقطاع الفلاحي في زيادة الإنتاج وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين دخل الأسر وبالتالي التخفيف من وطأة الفقر الريفي وتحسين مؤشر التنمية البشرية ضمن المؤشرات العامة للتنمية الاجتماعية في الأقاليم الريفية.

2- الأثر على التنمية البشرية وبعض مؤشراتها التركيبية : لقد تم بذل مجهود هام سنة 2005 من طرف الوزير المنتدب للتنمية الريفية لبناء مؤشر تنمية ريفية مستدامة* يجمع مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية وتنمية الاقتصاد الريفي والبيئة، تتناول أهم المؤشرات للقياس[1]:

- التربية والصحة
- السكن
- الكهرباء
- الماء الصالح للشرب والتطهير

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق، ص ص 31-32.

* للتفصيل أكثر في مركبات هذا المؤشر أنظر الملحق رقم 3.

- فك العزلة (الهاتف، التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، الطرق)
- المصالح البنكية
- الشغل في الفلاحة وخارج الفلاحة
- القيمة المضافة
- تدهور الموارد الطبيعية
- حماية البيئة
- التعمير.

تمت معاينة الإختلالات بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وبين البلديات الحضرية والريفية، مما أدى إلى وضع سياسة التجديد الريفي، منذ ذلك الحين، تم استعمال النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة كأداة توجيه وبرمجة وكلف المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بذلك.

ولقد تحسن هذا المؤشر مع تتابع البرامج التنموية منذ سنة 2000، ليس فقط في الأقاليم الريفية بل على المستوى الوطني، حيث اعتبر الريف أساس التدخلات للسياسات التنموية والبرامج المرافقة لها، نظرا للتفاوت الكبير في مستويات التنمية بين الأقاليم الريفة والحضرية ونظرا لما عاناه الريف من التهميش والحرمان، وتصنف الجزائر حسب دليل التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية الأخيرة ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة[1]، حيث تقدمت الجزائر سنة 2015 إلى المركز 83 عالميا من بين 188 دولة تدخل في تعداد هذا المؤشر بعدما كانت تحتل المركز 96 عالميا سنة 2011، وكانت تصنف ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، واحتلت بذلك المركز الأول مغاربيا والسادس عربيا لسنة 2015، محققة بذلك تقدما بـ 13 مركزا وتحسنا كبيرا في الترتيب العام للدول ضمن هذا المؤشر، وعرف مؤشر التنمية البشرية الوطنية تقدما كبيرا منذ سنة 2000، حيث تشير احصائيات البنك الإفريقي للتنمية أنه انتقل من معدل 0.644 سنة 2000 إلى 0.745 سنة 2015، أي بنسبة تحسن تقدر بـ 15.68%، والتي ترجع بالأساس إلى التحسن في الأبعاد الثلاثة الأساسية التي تدمج دليل التنمية البشرية المركب[2]، الجدول التالي أهم التطورات التي عرفها مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة 2000-2015 :

الجدول رقم (31) : تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر وعناصره المركبة الأساسية للفترة 2000-2015

السنوات / المؤشر حسب	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دليل التنمية البشرية *	0.644	0.686	0.697	0.705	0.714	0.724	0.732	0.737	0.741	0.743	0.745
الترتيب العالمي (من 188 دولة)	-	-	-	-	-	-	96	93	93	83	83

[1] توزع البلدان من حيث مستوى التنمية البشرية في أربعة أرباع حسب قيمة دليل التنمية البشرية الذي تتراوح قيمته بين 0 و1 على النحو التالي : الربع الأول للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، والربع الثاني للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، الربع الثالث للبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، والربع الثاني للبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، للمزيد حول الموضوع يمكن الإطلاع على :

- مكتب تقرير التنمية البشرية : **تقرير التنمية البشرية 2011 الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية، 2011 ص128.

[2] – يدمج دليل التنمية البشرية المركب الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية، يعكس متوسط العمر المتوقع عند الولادة القدرة عل عيش حياة مديدة وصحية، ويعكس متوسط الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة القدرة على اكتساب المعرفة، كما يعكس نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، للمزيد حول الموضوع يمكن الإطلاع على :

- مكتب تقرير التنمية البشرية : تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية، 2016، ص3.

دليل متوسط العمر المتوقع	0.808	0.740	-	0.855	-	0.866	0.869	0.868	0.877	0.880	-
دليل التعليم	0.481	0.540	-	0.580	-	0.612	0.627	0.641	0.659	0.673	-
دليل نصيب الفرد من الدخل الإجمالي	0.659	0.704	-	0.725	-	0.731	0.734	0.740	0.739	0.744	-

* هناك تضارب في قيمة هذا الدليل بين بيانات البنك الافريقي للتنمية وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر 2013-2015.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- African Development Bank : Indicators on Gender, Poverty, the Environmental and Progress Toward the Sustainable Development Goals in African Countries, Volume XVIII, 2017, PP 56-57.
- le Conseil Nationale Economique et Social (CNES) : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, Réalisé en Coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Algérie, conception et Impression ANEP, Rouiba- Alger, 2016, P39.

تقدم مؤشر التنمية البشرية الوطنية خلال فترة برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكملي لدعم النمو، وفترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الريفي، لما كان لهذه البرامج من آثار على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث تقدم هذا المؤشر من 0,644 سنة 2000 إلى 0,705 سنة 2008، واستمر هذا المؤشر في التحسن بعد ذلك بعد انطلاق سياسة التجديد الريفي والبرنامج الخماسي للتنمية مسجلا بذلك تقدما من 0.714 سنة 2009 إلى 0.745 سنة 2015 لتنتقل الجزائر ولأول مرة إلى مصف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة سنة 2012 بعدما تحسن ترتيبها وأصبح 93 دوليا، ليستقر ترتيبها بعد ذلك في الرتبة 83 لسنتي 2014 و2015.

وبخصوص المؤشرات التركيبية الثلاثة الأساسية لمؤشر التنمية البشرية فقد عرفت هي الأخرى تحسنا، حيث تقدم المؤشر حسب دليل متوسط العمر المتوقع من 0.808 سنة 2000 إلى 0.880 سنة 2014 (آخر سنة متاحة)، وتقدم المؤشر كذلك حسب دليل التعليم من 0.481 سنة 2000 إلى 0.673 سنة 2014 أي بزيادة كبيرة قاربت 39.91%، في حين بلغ المؤشر حسب دليل متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي ما قيمته 0.744 سنة 2014 بعدما كان يقدر بـ 0.659 سنة 2000، إن هذا التحسن في القيم للمؤشرات التركيبية الثلاثة الرئيسية هي التي سمحت بالتقدم في مستوى المؤشر العام للتنمية البشرية بالجزائر بين سنة 2000 و2015.

إن الحديث عن تطور مؤشر التنمية البشرية يقودنا للتفصيل عن أهم التطورات في الجوانب التركيبة لهذا المؤشر ولمؤشر التنمية الاجتماعية، والمتمثلة أساسا في : التعليم، الصحة، البيئة، الماء الصالح للشرب والتطهير.

2-1 التطور في مؤشرات التعليم : إن التقدم الذي عرفه مؤشر التنمية البشرية حسب دليل التعليم في الفترة 2000-2016 بالجزائر إنما راجع بالأساس إلى التطور في قطاع التربية والتعليم الذي تحقق خلال الفترة نفسها، سواء من حيث التعداد أو من حيث المؤشرات فالتعداد[1] عرف تزايد كبيرا بين 2000 و 2016 خصوصا في التعليم العالي، ومن حيث المؤشرات فقد عرفت تحسنا كبير حيث تراجعت نسبة الأمية من 24.9% سنة 2008 إلى 19.8% سنة 2016، وارتفع معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم الابتدائي من 104.9% سنة 2000 إلى 116.2% سنة، وبلغ هذا المعدل بالنسبة للتعليم الثانوي 97.6% سنة 2015 بعدما كان 64.7% سنة 2000، وارتفع معدل القيد

[1] فتعداد التلاميذ في التعليم الأساسي (الابتدائي، المتوسط والثانوي) بلغ 7989546 تلميذ للسنة الدراسية 2015/2014 بعدما كان 7712182 للسنة الدراسية 2001/2000، وقدر تعداد الطلبة في التعليم العالي 1283707 في 2014/2013 بعدما كان 541443 في 2001/2000 أي بمعدل زيادة قدر بـ **2**137.08% في حين بلغ تعداد المتربصين في قطاع التعليم والتكوين المهنيين 728082 في 2015/2014 بزيادة تقدر بـ97225 عن الموسم 2001/2000 الذي كان تعداده 323432 متربص، للتفصيل أكثر يمكن الاطلاع على :
- le Conseil Nationale Economique et Social (CNES) : Op Cit, P180.

الصافي للتعليم الابتدائي[1] من 89.2%سنة 2000 إلى 97.1% سنة 2015، وحقق بذلك معدل عدد سنوات الدراسة المتوقعة في مرحلة التعليم الأولي تحسنا من 14 إلى 14.4 سنة بين عامي 2012 و2015، وتراجع هذا المعدل قليلا بالنسبة لمجمل مراحل التعليم بعدما سجل انخفاضا محسوسا من 6.3 سنة لعام 2000 إلى 5.8 سنة لعام 2015.

الجدول رقم (32) : تطور أهم مؤشرات التعليم بالجزائر للفترة 2000-2016

المؤشر / السنوات	2000	2005	2008	2010	2015	2016
معدل الأمية %	–	–	24.9	22.3	20.4	19.8
معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم الابتدائي %	104.9	107.7	109.3	115.5	116.2	–
معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي %	64.7	78.8	76.8	97.2	97.6	–
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي* %	89.2	93.2	96.4	97	97.1	–
معدل عدد سنوات الدراسة المتوقعة للتعليم الأولي (سنة)	معدل 2012 (14 سنة)				14.4	–
معدل عدد سنوات الدراسة المتوقعة لمجمل مراحل التعليم (سنة)	6.3	6.4	6.3	5.5	5.7	–
معدل الإنفاق على التعليم من :	–	–	2011-2008		2015	–
1- الدخل القومي الإجمالي %	–	–	4.4		4.3	–
2- الانفاق العام الإجمالي %	–	–	20.3		11.4	–

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

– صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص ص 291-296.

– African Development Bank : Indicators on Gender, Poverty, the Environmental and Progress Toward the Sustainable Development Goals in African Countries, Volume XVIII, 2017, PP 54-55.

بالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه فيما يخص معدلات الإنفاق على التعليم بالجزائر، فنجد أن معدلات هذه الأخيرة جد ضعيفة إذا ما قورنت مع الدول المتقدمة أو حتى مع دول عربية في الجوار كتونس والمغرب، حيث لم تتعد نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الدخل القومي ما مقداره 4.4% لمتوسط 2008-2011 و4.3 لسنة 2015، في حين تراجع معدل الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام من 20.3% لمتوسط 2008-2011 إلى 11.4% سنة 2015، وبالرغم من نقص الإنفاق إلا أن مؤشر التنمية البشرية مرجحا بدليل التعليم قد تحسن، وهذا بسبب التقدم في بقية المؤشرات الأخرى غير مؤشر الإنفاق.

2-2 التطور في مؤشرات الصحة : تحسنت الخدمات الصحية بمستوى لم يرق بعد إلى حجم التطلعات التنموية المسطرة ضمن مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر في الفترة 2000-2016، فما زال الكثير من الناس يعانون من نقص كبير في التغطية الصحية، خصوصا

[1] معدل الالتحاق الاجمالي أو معدل القيد الإجمالي في التعليم يعرف بأنه عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة. في حين أن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم أو معدل القيد الصافي في التعليم يعرف بأنه عدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي لتلك المرحلة :
– صندوق النقد العربي : **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص ص 291-292.

في المناطق الريفية والمعزولة، فنسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية قدر لسنة 2015 بـ 95%، وتتفاوت هذه النسبة بين المناطق الحضرية والريفية حيث قدرت بـ 98% في المناطق الحضرية، في حين لم تتعد 88% في المناطق الريفية، وعرف معدل التغطية بالأطباء تحسنا بين سنة 2010 و2015، حيث ارتفع معدل عدد الأطباء لكل 100000 نسمة من 156 إلى 183 بين السنتين، وتراجع هذا المعدل بالنسبة للتغطية بالممرضين والممرضات من 253 إلى 244 بين السنتين، وانخفض كذلك معدل التغطية بالأسرة في المستشفيات من 582 فرد لكل سرير سنة 2010 إلى 617 فرد لكل سرير، بسبب أن معدل الزيادة في عدد السكان كان أكبر من معدل الزيادة في هذين المؤشرين، وقدر إجمالي الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015 بـ 7.2%، بينما تم تقدير الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام لسنة 2015 بـ 8.1%، حيث قسم هذا الانفاق بين العام والخاص بـ 78.8% للإنفاق العام و21.2% للإنفاق الخاص، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (33) : بعض المؤشرات الصحية في الجزائر لسنة 2015

المؤشر	إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق %		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية %		
	من الناتج المحلي الإجمالي %	من إجمالي الإنفاق العام %	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي
السنوات	2015		2015		2015		
القيمة	7.2	8.1	78.8	21.2	98	88	95
المؤشر	عدد الأطباء		عدد المرضين والممرضات		عدد السكان		
	لكل 100000 نسمة				مقابل كل سرير		
السنوات	2010	2015	2010	2015	2010	2015	
القيمة	156	183	253	244	582	617	

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

– صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 298.

وبالرغم من أن جل مؤشرات القطاع الصحي في الجزائر بقت متدنية، إلا أنه ومن الملاحظ أن الوضع الصحي للجزائريين تحسن قليلا مقارنة بالسنوات قبل 2000، حيث ساهم هذا التحسن في زيادة معدل العمر المتوقع عند الولادة من 70.2 سنة لعام 2000 إلى 75.3 سنة لعام 2016، وزاد المعدل الإجمالي للمواليد من 19.6 لكل 1000 نسمة سنة 2000 إلى 22.9 سنة 2016، وانخفض معدل الوفيات للأطفال الأقل من 5 سنوات من 39.7 لكل 1000 طفل سنة 2000 إلى 25.5 سنة 2015، وبقى المعدل العام للوفيات مستقرا تقريبا في حدود 5.1 شخص لكل 1000 نسمة خلال الفترة 2000-2016، وكذلك استقرت نسبة احتمال الإصابة بسوء التغذية عند معدل 5% تقريبا من مجموع السكان خلال الفترة نفسها، وبلغ معدل التغطية بلقاح الأطفال 99% من مجموع الأطفال سنة 2016، بعدما كان 97% سنة 2000، في حين سجل تراجع طفيف بين سنتي 2000 و2015 في معدل الإصابة بالسل من 74 شخص لكل 100 ألف نسمة إلى

75 شخص من كل 100 ألف نسمة[1]، كل هذه المؤشرات تدل على وجود تحسن ولو بسيط في المستوى الصحي لسكان الجزائر، وهو ما أدى إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية المعدل بدليل الوضع الصحي.

2-3 التطور في أهم مؤشرات حماية البيئة : يجسد موضوع حماية البيئة مدى التطور المحقق في مؤشر الاستدامة ضمن الأبعاد الثلاثة الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، ويسمح إلى جانب المؤشرات البشرية والاجتماعية والاقتصادية ببناء المؤشر العام للتنمية الريفية المستدامة وقياس أهم التطورات فيه، وسنحاول في هذه النقطة تتبع التطورات في نسب أهم المؤشرات المشكلة لهذا البعد.

أ- نسبة الربط بخدمات التطهير : يعد الربط بخدمات التطهير أحد أهم المؤشرات المحددة لمدى التوفيق في حماية البيئة، فعدم وجود شبكات الصرف الصحي يشكل أحد العوامل الرئيسية للتلوث البيئي وانتشار الأمراض، ولقد تحسنت نسبة السكان المستفيدين من خدمات التطهير نسبيا بين عامي 2000 و2015، حيث بلغت نسبتهم 88% من اجمالي السكان سنة 2015 بعدما كانت 84% سنة 2000، مع تسجيل تفاوت في هذه النسبة بين سكان الريف والحضر، حيث تحسنت وبمعدل مقبول هذه النسبة لسكان الريف وانتقلت من 72% سنة 2000 إلى 82% سنة 2015، وهذا بسبب جملة البرامج التنموية التي عرفها الريف الجزائر سواء عن طريق المشاريع الجوارية وعن طريق المخططات البلدية للتنمية PCD، في حين بقت نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي لاجمالي السكان في المناطق الحضرية مستقرة تقريبا في حدود 90% خلال الفترة .

الجدول رقم (34) : نسبة السكان المستفيدين من خدمات الربط بشبكة التطهير بالجزائر للفترة 2000-2015

السنة / النسبة %	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
من إجمالي السكان	84	85	86	86	86	87	87	87	87	87	88
من إجمالي سكان الريف	72	76	77	78	78	79	80	80	81	82	82
من إجمالي سكان الحضر	91	91	91	90	90	90	90	90	90	90	90

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-African Development Bank : Indicators on Gender, Poverty, the Environmental and Progress Toward the Sustainable Development Goals in African Countries, Volume XVIII, 2017, PP 56-57.

ب- نسبة الاستفادة من الربط بالماء الصالح للشرب : يشكل الماء الشروب أهم مورد يحتاجه السكان، فتوفر هذا المورد يسمح بتقليل الأمراض والأوبئة المتأتية عن عدم وجود الماء الصالح للشرب والمتمثلة أساسا في الكوليرا والملاريا، وعليه فإن توفر الماء الصالح للشرب يسمح بتعزيز المؤشر البيئي ضمن اجمالي المؤشرات البشرية والاجتماعية، إلا أن معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب تراجعت نوعا ما خلال الفترة 2000-2015، حيث بعدما بلغت هذه النسبة 90% من إجمالي السكان تراجعت قليلا واستقرت عند معدل 84% من اجمالي السكان للسنوات 2013-2015، وهذا التراجع سببه أن معدل الزيادة في السكان لم يقابله تحديث وتجديد شبكات المياه الصالحة للشرب، وعن تقسيم هذه النسبة بين المناطق الريفية والحضرية، فبيانات الجدول رقم (35) لا تشير إلى وجود تفاوت كبير في هذه النسبة بين الإقليمين في سنة 2015، حيث قدرت بـ 82% بالنسبة للريف و84% بالنسبة للحضر، في حين كان هناك تفاوت نوعا ما في

[1] African Development Bank : **Indicators on Gender, Poverty, the Environmental and Progress Toward the Sustainable Development Goals in African Countries**, Volume XVIII, 2017, PP 56-57.

هذه النسبة بين الريف والحضر في سنة 2000 بعدما كانت تقدر بـ 84% للأول و93% للثاني، وبالرغم من ذلك فإن معدل الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب يبقى معدل مقبول نوعا ما نظرا للتزايد الكبير في حجم السكان.

الجدول رقم (35) : نسبة الاستفادة السكانية من الربط بشبكة الماء الصالح للشرب للفترة 2000-2015

السنة / النسبة %	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
من إجمالي السكان	90	88	87	87	86	86	85	85	84	84	84
من إجمالي سكان الريف	84	83	83	83	83	83	82	82	82	82	82
من إجمالي سكان الحضر	93	90	89	88	88	87	87	86	85	85	84

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-African Development Bank : Indicators on Gender, Poverty, the Environmental and Progress Toward the Sustainable Development Goals in African Countries, Volume XVIII, 2017, PP 56-57

ج – تزايد المساحة الغابية : يرتكز تطور المؤشر البيئي بالإضافة إلى العاملين السابقين على زيادة المساحة الغابية، والتي تعتبر أساس التوازن البيئي والحد من الكوارث الطبيعية والبيئية، ولقد تزايدت المساحة الغابية بالجزائر مع تبني سياسات التنمية الريفية منذ سنة 2000 وما رافقها من مشاريع جوارية، التي كان من بين أهدافها الأربعة الأساسية حماية الموارد الطبيعية والتي تعد الغابة أهمها، ولقد تزايدت المساحة الغابية في الجزائر بمعدل مستمر منذ سنة 2000 مع مرور السنوات بفعل التشجير ومشاريع حماية المورد الغابي وتهيئته، حيث انتقلت مساحة الغابات من 1579 ألف هكتار سنة 2000 إلى 1948 ألف هكتار سنة 2015، أي بزيادة تقدر بـ 369 ألف هكتار وبنسبة بلغت 23.36%، وزادت معها كذلك مساحة الغابات المزروعة، حيث انتقلت هي الأخرى من معدل 345 ألف هكتار سنة 2000 إلى 544 ألف هكتار سنة 2014، إن هذا التقدم في المساحة الغابية سمح بتحسين المؤشر البيئي نوعا ما وتحسين ظروف معيشة السكان في الجانب الاجتماعي بخلق مناصب شغل جديدة في الميدان الغابي، وبالتالي تحقيق مستويات مقبولة من التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية.

الجدول رقم (36) : تطور المساحة الغابية بالجزائر للفترة 2000-2014

السنة / المساحة (ألف هكتار)	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مساحة الغابات	1579	1536	1689	1765	1842	1918	1926	1933	1941	1948
مساحة الغابات المزروعة	345	370	421	447	472	498	510	521	533	544

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

-African Development Bank : Indicators on Gender, Poverty, the Environmental and Progress Toward the Sustainable Development Goals in African Countries, Volume XVIII, 2017, PP 56-57

لقد تم القيام بالعديد من عمليات حماية البيئة في الريف الجزائري على غرار توسيع مساحة الغابة المشار إليها سابقا من خلال زيادة عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، وزيادة عددها في إطار الهدف الثالث المتمثل في حماية وتثمين الموارد الطبيعية حيث بلغ عددها منذ 2009 وإلى غاية 2016 ما يقارب 5791 مشروع تم الانطلاق في انجازه مقابل 6202 مشروع مبرمج لنفس الفترة، حيث تمثلت أهم

العمليات التي تم القيام بها في إطار هذا الهدف : منح ألواح الطاقة الشمسية للسكان، تصحيح مسار مياه الأمطار، بناء السدود والأحواض، التشجير وغرس التين الشوكي، فتح وتهيئة المسالك الريفية والغابية وغيرها من العمليات التي تم القيام بها في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والتي من شأنها تحسين مؤشر حماية البيئة والمساهمة في خلق مناصب الشغل وبالتالي تحسين الظروف الاجتماعية للتجمعات السكانية المحاذية للأقاليم الريفية والغابية.

إن مختلف سياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها التي طبقتها الجزائر منذ سنة 2000 كان لها آثار ونتائج جد إيجابية على مستوى الأقاليم الريفية خاصة وعلى مستوى الوطن ككل وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فمن الناحية الاقتصادية ساهمت هذه البرامج في جانبها الفلاحي من زيادة الإنتاج الفلاحي سواء النباتي أو الحيواني وزيادة قيمة الإنتاج الفلاحي ومعدل مساهمته في الناتج الإجمالي، ومن ثم المساهمة في تحسين ظروف معيشة السكان في الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل عن طريق مختلف البرامج سواء الفلاحية أو المشاريع الجوارية، وتحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر ونصيب الفرد من الناتج الفلاحي، ومن ثم تحسين الظروف الصحية والتعليمية للمواطنين وبالتالي زيادة مؤشر التنمية البشرية العام، وساهمت كذلك هذه البرامج في تحسين مؤشر حماية البيئة في جميع جوانبه وبالتالي فإن التحسين في مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي ومؤشر التنمية البشرية الاجتماعية ومؤشر البيئة والتي تعتبر مؤشرات تركيبية للمؤشر العام للتنمية الريفية المستدامة، قد ساهمت مجتمعة في تحسين هذا المؤشر والرفع من قيمته تدريجيا على مدار الفترة 2000-2016، وبالتالي تعزيز المؤشر العام للتنمية المحلية بالجزائر.

المبحث الثالث : محددات الدراسة القياسية بالولايات

بعد تحليل أثر البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر للفترة 2000-2016، عن طريق تتبع مستوى هذا الأثر المترتب عن زيادة قيمة القروض وأموال الدعم بداية على المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في قيم الإنتاج الفلاحي ومدى مساهمتها في حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تتبع هذا الأثر على أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية الريفية والمحلية والمتمثلة أساسا في مستوى الأمن الغذائي ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي والفلاحي، ونسبة الإكتفاء الذاتي وأهم المؤشرات الأخرى للتنمية الاجتماعية البشرية، كان لا بد من قياس وتقييم مستوى هذا الأثر على المستوى المحلي، عن طريق إجراء دراسة قياسية لمعرفة أثر أهم البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية على التنمية المحلية بمجموعة من الولايات خلال الفترة 2000-2016، وذلك من خلال معرفة الأثر المترتب عن تطور أموال الدعم المخصصة للقطاع الفلاحي والتمويل البنكي للقروض الفلاحية على تطور قيمة الإنتاج الفلاحي.

للقيام بهذه الدراسة تم تحديد مجموعة من الولايات الجزائرية لإجراء هذه الدراسة، وذلك بجمع سلسلة من المعطيات الإحصائية عن قيمة الدعم الفلاحي والقروض الفلاحية وقيمة الإنتاج الفلاحي لهذه الولايات للفترة 2000-2016، وبعد بحث طويل وحثيث والاتصال بمختلف الهيئات الإدارية المتدخلة في القطاع الفلاحي، تم الاحتفاظ بمعطيات ثلاث ولايات لاستخدامها في الدراسة القياسية، بعد استبعاد سبعة ولايات أخرى لعدم استكمال معطياتها الإحصائية المطلوبة.

يتم استخدام العديد من النماذج الخاصة بمنهجية الاقتصاد القياسي، في تقدير التأثيرات المترتبة عن المتغيرات الاقتصادية، وعليه سيتم استخدام أحد هذه النماذج والمتمثل في نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل) في تقدير أثر القروض الفلاحية والدعم المقدم للفلاحين كمتغيرين مستقلين على قيمة الإنتاج الفلاحي كمتغير تابع بولايات المسيلة ومعسكر وبرج بوعريريج خلال السلسلة الزمنية 2000-2016، وهذا من أجل تقييم الأثر المترتب عن هذين العاملين كأحد البرامج الرئيسية لسياسات التنمية الريفية بالجزائر منذ سنة 2000 على تطور المؤشرات الاقتصادية للتنمية المحلية من خلال تقييم هذا الأثر على قيمة الإنتاج الفلاحي، فالتحسن في قيمة الإنتاج

وزيادة مداخيل سكان الأرياف سوف يساهم بدوره في تحسين مستوى معيشتهم في الجوانب الأخرى الاجتماعية والبيئية للتنمية المحلية بالأقاليم الريفية.

قبل التطرق للدراسة القياسية وإعطاء المفاهيم الخاصة ببيانات البانل وأهم النماذج المستخدمة في تحليلها والطرق المستخدمة لاختيار النموذج، كان لا بد من إعطاء صورة أولية عن محددات هذه الدراسة بالتطرق إلى تطور بعض مؤشرات الإنتاج الفلاحي وقيمه وتطور قيم الدعم والقروض بالولايات محل الدراسة والمتمثلة في ولايات : المسيلة، برج بوعريريج ومعسكر، وهو ما سنقوم به في هذا المبحث.

المطلب الأول : تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولايات الدراسة للفترة (2009-2016)

يشكل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أداة تدخل مفضلة في الوسط الريفي في إطار المحاور الاستراتيجية لسياسة التجديد الريفي، فهو يسمح بتحفيز الاقتصاد الجواري بتنظيم تضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية، ولقد تطور عدد المشاريع الجوارية بجميع ولايات الوطن، حيث استفادت المسيلة وبرج بوعريريج ومعسكر على غرار باقي الولايات من عدد معتبر من هذه المشاريع، وكان توزيعها حسب المواضيع الأربعة الجامعة للفترة 2009-2016 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (37) : توزيع عدد المشاريع الجوارية حسب البرامج الأربعة الجامعة بولايات الدراسة للفترة 2009-2016

السنوات	وضعية المشاريع	توزيع عدد المشاريع حسب البرامج الأربعة (إجمالي الولايات الثلاثة)				المجموع
		عصرنة القرى والقصور	تنويع الأنشطة الاقتصادية	حماية وتثمين الموارد الطبيعية	حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي	
2009	المبرمجة	26	48	82	4	160
	المنطلق فيها	22	49	89	3	163
2010	المبرمجة	26	51	82	6	165
	المنطلق فيها	26	43	97	7	173
2011	المبرمجة	26	51	85	7	169
	المنطلق فيها	12	42	98	0	152
2012	المبرمجة	26	51	85	7	169
	المنطلق فيها	1	71	75	0	147
2013	المبرمجة	25	51	83	7	166
	المنطلق فيها	9	58	24	0	91

2014	المبرمجة	25	41	82	5	153
	المنطلق فيها	15	12	11	0	38
الوضعية الكاملة إلى غاية جوان 2016	المبرمجة	153	303	499	36	991
	المنطلق فيها	85	275	394	10	764

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- La Direction Générale des Forêts : Impacts Des Projets de Proximité du Développement Rural Intégré PPDRI 2009-2010-2011-2012-2013-2014, Etat mise en œuvre, Juin 2016.

بمطالعة معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع الكلية التي تم برمجتمها للفترة 2009-2014 في الولايات الثلاثة قد تزايد مع مرور السنوات خلال الفترة، وذلك ببرمجة أخرى جديدة في كل سنة، ليبلغ عددها الإجمالي المبرمج خلال الفترة 2009 – 2014 ما يقارب 991 مشروع مبرمج، تم الانطلاق في تنفيذ وانجاز 764 مشروع، لتبلغ تعهدات الإنجاز بهذه الولايات وإلى غاية جوان 2016 ما يقارب 77.09% وهي نسبة أقل من النسبة الوطنية والمقدرة بـ97.07%، مما يعكس تؤخر في تنفيذ وإنجاز هذه المشاريع على مستوى الولايات الثلاث، وبالرغم من ذلك فإن بعث مشاريع جديدة خلال الفترة كان له أثر كبير على مستوى الأقاليم الريفية للولايات، حيث تعكس مدونة عقود النجاعة التي تم إمضاؤها بين الوزارة ومديرية الغابات للولايات المعنية أن هناك توزيع متسلسل لهذه المشاريع خلال الفترة 2009-2014، وهذا بحسب احتياجات سكانها، فعدد المشاريع المبرمجة تراوح ما بين 153 و169 خلال سنوات الفترة 2009-2014، بينما اختلف نسبة المنطلق فيها والمنجزة حسب كل سنة بمعدل كبير، فنسبة المنطلق فيها لسنتي 2009 و2010 وإلى غاية جوان 20016 فاقت 100%، في حين تم تسجيل ما نسبته 89.94% و86.98% لسنتي 2011 و 2012 على التوالي من معدل المشاريع المنطلق فيها والمنجزة وإلى غاية جوان 2016، وتراجع معدل المنطلق فيها بشكل حاد في سنتي 2013 و 2014 بعد تسجيل ما نسبته 54.81% و24.83% للسنتين على التوالي، وهي نسبة أقل بكثير من النسبة الوطنية والتي تم تقديرها لمشاريع السنتين 72.53 % و 64.54 % على التوالي، وبالتالي فإن معدل الإنجاز انخفض مع مرور السنوات كلما اقترب برمجة المشاريع من سنة 2016، وهو ما يعكس بطء في التنفيذ والإنجاز لهذه المشاريع على مستوى الولايات.

وعن تقسيم هذه المشاريع بالولايات الثلاث على البرامج والمواضيع الأربعة الجامعة ومعدل تنفيذها للفترة 2009-2016 فقد سجل البرنامج الثالث المتعلق بحماية وتثمين الموارد الطبيعية النسبة الأكبر في عدد المشاريع بمعدل 50.03%، حيث بلغ عدد المشاريع المبرمجة لهذا البرنامج 499 مشروع خلال الفترة، وتم الإنطلاق في تنفيذ 394 منها إلى غاية جوان 2016، أما البرنامج الثاني المتعلق بتنويع الأنشطة الاقتصادية فيأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المبرمجة والمنطلق فيها حيث تم برمجة له 303 مشروع تم الانطلاق في انجاز 275 مشروع، حيث تم زيادة عدد المشاريع لهذا البرنامج لجميع السنوات من 2009 إلى 2014، نظرا لأهميته البالغة في خلق أنشطة اقتصادية جديدة وتوفير مناصب الشغل وتنويع الدخول للسكان المحليين في الأقاليم الريفية.

وعن البرنامج الأول والذي يتعلق بتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف عن طريق عصرنة القرى والقصور، فهو يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع رغم أهمية هذا البرنامج في حياة السكان، حيث تم برمجة 153 مشروع تم الانطلاق في انجاز 85 إلى غاية جوان 2016، يليه في الأخير البرنامج الرابع والمتعلق بحماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي بـ 36 مشروع مبرمج، انطلق في انجاز 10

مشروع فقط منها إلى غاية جوان 2016، يعكس قلة التنفيذ لمشاريع هذا المحور طوال الفترة، حيث لم تبلغ نسبة الإنجاز له سوى 27.77%، مما أدى إلى عدم زيادة عدد المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2009-2014.

المطلب الثاني : تطور بعض مؤشرات الدعم والقروض الفلاحية بولايات الدراسة للفترة (2000-2016)

لقد عرفت ولايات المسيلة ومعسكر وبرج بوعريريج تطورا كبيرا في حجم الإنتاج الفلاحي بنوعيه الحيواني والنباتي للفترة 2000-2016، وهذا بسبب استفادتها من العديد من البرامج التنموية الريفية، فاستفادت كغيرها من ولايات الوطن في الجانب الريفي من عديد المشاريع الجوارية، الذي سمح بتحسين ظروف معيشة السكان وباستقرارهم، مما أدى إلى توفر اليد العاملة التي توجه غالبيتها إلى القطاع الفلاحي وفي جانبها الفلاحي استفاد فلاحو هذه الولايات من حصة معتبرة من أموال صناديق الدعم المختلفة والقروض البنكية الممولة للقطاع الفلاحي على اختلاف أنواعها ومدتها.

1- تطور معدلات الدعم بولايات الدراسة خلال الفترة 2000-2016 : لا شك أن الدعم المخصص للقطاع الفلاحي والريفي يلعب دورا مهما من الناحية الاقتصادية في زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي، فالجزائر كغيرها من الدول عملت على تنويع مصادر الدعم للقطاع الفلاحي والريفي منذ سنة 2000، حيث تم إنشاء مجموعة من الصناديق المخصصة لذلك، استفاد منها نسبة كبيرة من سكان الأقاليم الريفية عبر مختلف ولايات الوطن، وخصوصا الفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي.

عرفت ولايات المسيلة ومعسكر وبرج بوعريريج ضخ أموال كبيرة لدعم القطاع الفلاحي والريفي والمساهمة في زيادة إنتاجيته ومعدلات النمو الاقتصادي لهذا القطاع الهام لغالبية السكان، ومن ثم تحسين مستويات دخولهم وإطارهم المعيشي الاجتماعي العام، حيث بلغ إجمالي قيمة أموال الدعم للولايات الثلاثة خلال الفترة 2000-2016 ما مقداره 15.280 مليار دج، وهو معدل سمح بتحسين ظروف الإنتاج بالولايات من تهيئة المستثمرات وفتح أخرى جديدة بأقاليمها الريفية، وكذا دعم وسائل الإنتاج المختلفة المادية والغير مادية، وحماية مداخيل الفلاحين، إلا أن معدل التغير في قيمة أموال الدعم طوال الفترة 2000-2016 لم يكن مستقرا بهذه الولايات مثلما يوضحه الشكل رقم (18)، حيث عرفت سنوات زيادة كبيرة وصلت إلى حد 2 مليار دج وعرفت أخرى تناقصا في قيمة الدعم وصلت إلى حدود 300 مليون دج بعدما بدأت قيمة الدعم في سنته الأولى المرجعية 2000 بـ 258.995 مليون دج للولايات الثلاث معا.

الشكل رقم (20) : تطور معدلات نمو قيمة الدعم بولايات الدراسة للفترة 2000-2016

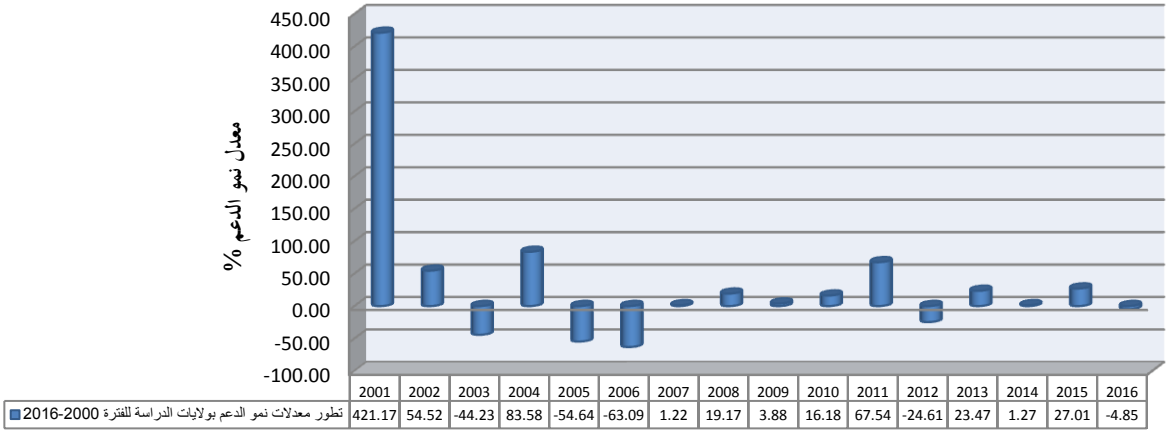

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تطور معدلات نمو الدعم بولايات الدراسة للفترة 2000-2016	421.17	54.52	-44.23	83.58	-54.64	-63.09	1.22	19.17	3.88	16.18	67.54	-24.61	23.47	1.27	27.01	-4.85

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات المصالح الفلاحية للولايات الثلاث ومخرجات Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل نمو مخصصات الدعم للقطاع الفلاحي والريفي بولايات معسكر والمسيلة وبرج بوعريريج عرف تزايدا كبير في قيمته بين سنة 2000 و2001، حيث بلغ هذا المعدل ما نسبته 421.17%، وهو أعلى قيمة وصلها هذا المعدل خلال الفترة 2000-2016، بعد ذلك ومنذ سنة 2001 بدأ معدل النمو في قيمة الدعم يستقر نوعا ما في نسبته، حيث تم تسجيل معدلات زيادة في سنوات (2002، 2004،2007، 2008، 2009، 2010، 2011 2013، 2014 2015). تباينت نسبة هذه الزيادة خلال هذه السنوات ما بين 67.54% في حدها الأعلى سنة 2011 وبين 1.22% في حدها الأدنى سنة 2007، في حين سجلت باقي السنوات الأخرى (2003، 2005، 2006، 2012 2016) تراجعا في معدل نمو الدعم والذي بلغ أكبر نسبة له ما بين سنة 2005 و2006 بنسبة بلغت 63.09%، وهذا راجع إلى أن قيمة الدعم في سنة 2005 كانت أكبر بكثير مما تم تقديمه في سنة 2006.

رغم تراجع معدلات الدعم في سنوات عديدة بولايات الدراسة، إلا أنه لم يأثر كثيرا على المستوى العام لقيمة الدعم خلال الفترة 2000-2016، فمتوسط قيمة الدعم خلال نفس الفترة للولايات الثلاث بلغ 898.862 مليون دينار جزائري، وهو معدل جد مرتفع إذا ما قورن بولايات أخرى، هذا الأمر ساهم في تحسين قيمة الإنتاج ومدوديته، وتحسين ظروف المعيشة لعديد الأسر الريفية بأقاليم الولايات الثلاث، وهو ما سمح بتحسين مؤشر التنمية المحلية بهذه الولايات.

2- تطور معدلات القروض الفلاحية بولايات الدراسة خلال الفترة 2000-2016 : تعتبر القروض الفلاحية أحد عوامل تكوين رأس المال اللازم للإنتاج الفلاحي، ولقد عرفت تطورا كبيرا في الجزائر منذ سنة 2000 سواء في قيمتها أو في تعدد أشكالها وأنواعها، فولايات المسيلة ومعسكر وبرج بوعريريج استفادت من مبالغ كبيرة في إطار هذه القروض على اختلافها، من قروض استغلال قصيرة المدى على غرار الرفيق والقرض الكلاسيكي، إلى قروض متوسطة وطويلة المدى على غرار التحدي وقروض تجهيزات الإنتاج، وقروض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM حيث استفاد العديد من الفلاحين بالولايات الثلاثة منها، فإجمالي القروض الموزعة بالولايات الثلاثة وبمختلف الصيغ للفترة 2000-2016 بلغ تقريبا 34.936 مليار دينار جزائري، وبلغ المتوسط السنوي لهذه القروض بالولايات المعنية 2.055 مليار دج وارتفعت قيمة هذه القروض بشكل حاد مابين بداية الفترة ونهايتها كما يوضحه الشكل رقم (18)، فبعدما كانت قيمتها 134.55 مليون دينار جزائري سنة 2000 وصلت إلى مقداره 5.301 مليار دج سنة 2016، وهو معدل زيادة جد مرتفع مقارنة بمعدل الزيادة الزيادة الوطنية خلال نفس الفترة، وترجع هذه الزيادة الكبيرة في معدل القروض الفلاحية بين الفترتين إلى بعث أنواع جديدة من القروض منذ سنة 2008 وبداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فقرض الرفيق بدأ العمل به سنة 2008، والقرض التحدي بدأ منذ سنة 2011، وتم في إطار هذه الأنواع الجديدة من القروض توسيع مجالات هذه القروض وتخفيض نسب الفوائد لها، فأصبحت تمول اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية وأغذية الحيوانات، وتطوير مستلزمات الري وتمويل اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج الأساسية، وتمويل كذلك بناء الهياكل القاعدية، وغيرها من العمليات التي يتضمنها التمويل عن طريق هذه الأنواع من القروض.

وفي هذا الإطار وبعد بعث هذه الأنواع الجديدة من القروض زاد متوسط قيمة القروض في الولايات الثلاثة بين الفترتين 2000-2008 و2009-2016 بمعدل كبير، فبعدل كان متوسط قيمة القرض بالولايات المعنية للفترة 2000-2008 ما قيمته 650.105 مليون دج، ارتفع هذا المعدل ليبلغ 3.635 مليار دج خلال الفترة 2009-2016، وهو ما سمح بزيادة معدلات نمو قيمة الإنتاج منذ سنة 2009 بمختلف أنواعه الحيواني والنباتي.

الشكل رقم (21) : تطور قيمة القروض الفلاحية بولايات الدراسة للفترة 2000-2016

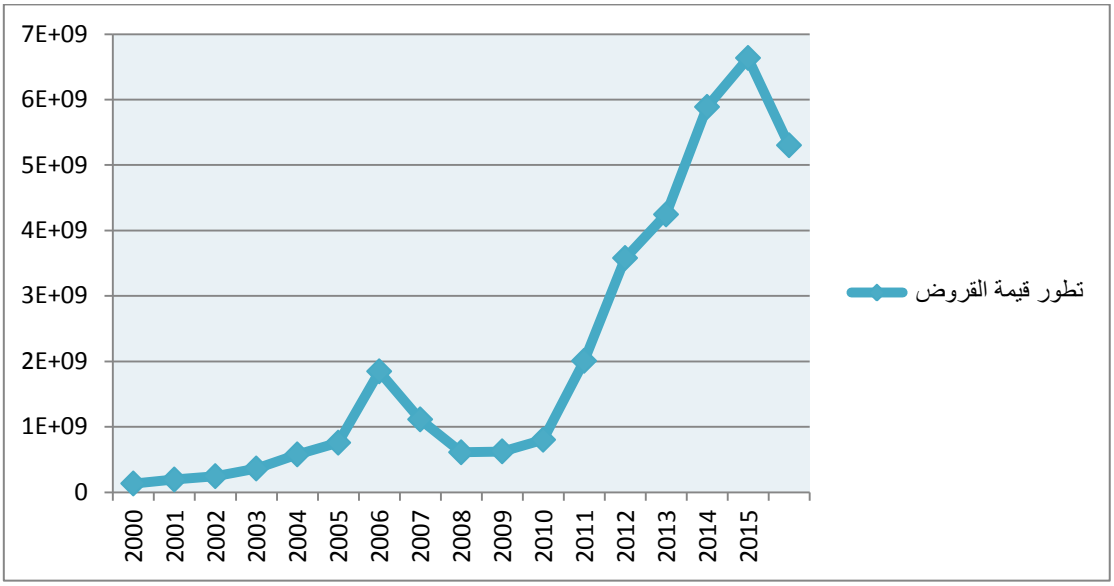

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي للولايات الثلاث ومخرجات Excel.

تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ سنة 2008 تم الاعتماد على الشباك الوحيد في تقديم مختلف أنواع الدعم والقروض للقطاع الفلاحي والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي تم وضعه بالشراكة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمديرية العامة للغابات، بعدما كان الدعم والقروض تقدم في السابق إلى جانب بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ سنة 2000 وحتى سنة 2008 من طرف كذلك الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

المطلب الثالث : تطور أهم مؤشرات الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة للفترة (2000-2016)

تساهم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وفي خلق مناصب شغل جديدة عن طريق بعث مشاريع اقتصادية في الأوساط الريفية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى استقرار السكان وتوفر يد عاملة يمكن أن توجه إلى القطاع الفلاحي، وبذلك فهي تساهم إلى جانب البرامج الداعمة للتنمية الفلاحية الريفية والمتمثلة في صناديق الدعم والقروض الفلاحية في تحسين مستوى الإنتاج وزيادة مردوديته وقيمته على مستوى الأقاليم الريفية المحلية، مما يؤدي إلى تحقيق مستويات معتبرة من التنمية المحلية بتلك الأقاليم، ولقد زاد معدل الإنتاج الفلاحي للولايات الثلاث مع مرور السنوات منذ سنة 2000، وهذا بعدما زادت قيمة الدعم والقروض الفلاحية والموجهة لتنمية هذا القطاع، وبزيادة معدلات الإنتاج للولايات الثلاث فإن قيمة الإنتاج عرفت هي الأخرى زيادة كبيرة خلال نفس الفترة.

1- تطور أهم مؤشرات الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة خلال الفترة 2000-2016 : عرف معدل الإنتاج تطورا ملحوظا في ولايات معسكر والمسيلة وبرج بوعريريج، وهذا حسب اختصاص كل ولاية ونوع الإنتاج الذي ترتكز عليه، فولاية معسكر تصنف في المستوى الثالث للإنتاج[1] في شعبتي الزيتون والبطاطا، وولاية المسيلة تصنف في المستوى الثالث لإنتاج اللحوم الحمراء والصوف، أما ولاية برج بوعريريج فتصنف في المستوى الثالث في إنتاج البيض، وفيما يلي تطور أهم المنتجات الفلاحية بالولايات الثلاث للفترة 2000-2016 في فروع الإنتاج النباتي والحيواني الأساسية.

[1] تم تقسيم الإنتاج الفلاحي الوطني حسب وزارة الفلاحة والتنمية إلى ثلاث مستويات، يتم تحديد فيها الولايات الرائدة في كل فرع من الفروع حسب ترتيبها في المستويات الثلاث.

1-1 الإنتاج النباتي : تقوم ولايات المسيلة وبرج بوعريريج ومعسكر بإنتاج مجموعة من المنتجات النباتية كغيرها من الولايات، إلا أن هذه الولايات ترتكز فيها أنواع معينة من هذه المنتجات على غرار الحبوب والخضر والزيتون.

أ- الحبوب : لقد عرف معدل إنتاج الحبوب الأساسية المتمثلة في القمح بنوعيه والشعير تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال الفترة 2000-2015 بولايات الدراسة إجمالا، فبعدما كان الإنتاج يقدر بـ 354310 قنطار سنة 2000 ارتفع إلى ما مقداره 2595896 قنطار سنة 2015، وبلغ أعلى مستوى له سنة 2009 بما قيمته 5289298 قنطار، ورغم التذبذب في مستوى الإنتاج، إلا أن المعدل العام لإنتاج الحبوب للولايات الثلاث ارتفع ما بين متوسط الفترة 2000-2008 ومتوسط 2009-2015، حيث قدر لمتوسط الأولى بـ 2238037 قنطار، وبلغ لمتوسط الفترة الثانية بـ 3500439 قنطار، أي بمعدل زيادة بلغ 56.4% وهو معدل أقل من معدل الزيادة الوطنية بين متوسط الفترتين والمقدرة بـ 77.2%، أي أنه لم يكن هناك زيادة في معدل إنتاج الولايات الثلاث مع انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي على غرار باقي ولايات الوطن، ومن حيث ترتيب الولايات الثلاث في إنتاج الحبوب في غالبية السنوات من 2000 إلى 2015 فتأتي برج بوعريريج في المرتبة الأولى ثم معسكر، تليهما المسيلة في المركز الثالث.

الجدول رقم (38) : تطور المساحة الزراعية وقيمة الإنتاج للحبوب بولايات الدراسة للفترة 2000-2015

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
الإنتاج (قنطار)	354310	1814290	1112400	3321440	2407500	2573000	3720000	3605900	1233500	5289298	3718440	2799400	4259705	4238168	1602170	2595896
المساحة (هكتار)	65298	200780	140196	287033	231567	191498	273174	275755	139612	306979	281068	182654	284894	286391	162653	238774
مردودية الإنتاج ق/هـ	5.43	9.04	7.93	11.57	10.40	13.44	13.62	13.08	8.84	17.23	13.23	15.33	14.95	14.80	9.85	10.87

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

بالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه نجد أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب بالولايات الثلاث عرفت عدم استقرار خلال الفترة 2000-2015، رغم أنها زادت بمعدل كبير بين بداية الفترة ونهايتها، حيث ارتفعت هذه المساحة من معدل 65298 هكتار سنة 2000 إلى 238774 هكتار سنة 2015، وبلغ متوسط المساحة للفترة 2000-2015 ما مقداره 221770 هكتار، هذا التذبذب في المساحة وفي مستوى الإنتاج أدى كذلك إلى عدم استقرار في مردودية الإنتاج بولايات الدراسة خلال نفس الفترة، حيث تم تقدير أعلى معدل لها سنة 2009 بما قيمته 17.23 قنطار/هكتار، وهو أقل من المعدل الوطني المسجل لنفس السنة والبالغ 19.3 قنطار/هكتار، إلا أنه ومن خلال الشكل رقم () فإن هذه المردودية لإنتاج الحبوب بالولايات الثلاث تتناسب مع تلك المسجلة على المستوى الوطني، رغم أنها أقل منها في جميع السنوات مما يعني أن إنتاج الولايات الثلاث من الحبوب كان أقل من معدل الإنتاج الوطني.

الشكل رقم (22) : تطور مردودية الإنتاج للحبوب لولايات الدراسة وللجزائر خلال الفترة 2000-2015

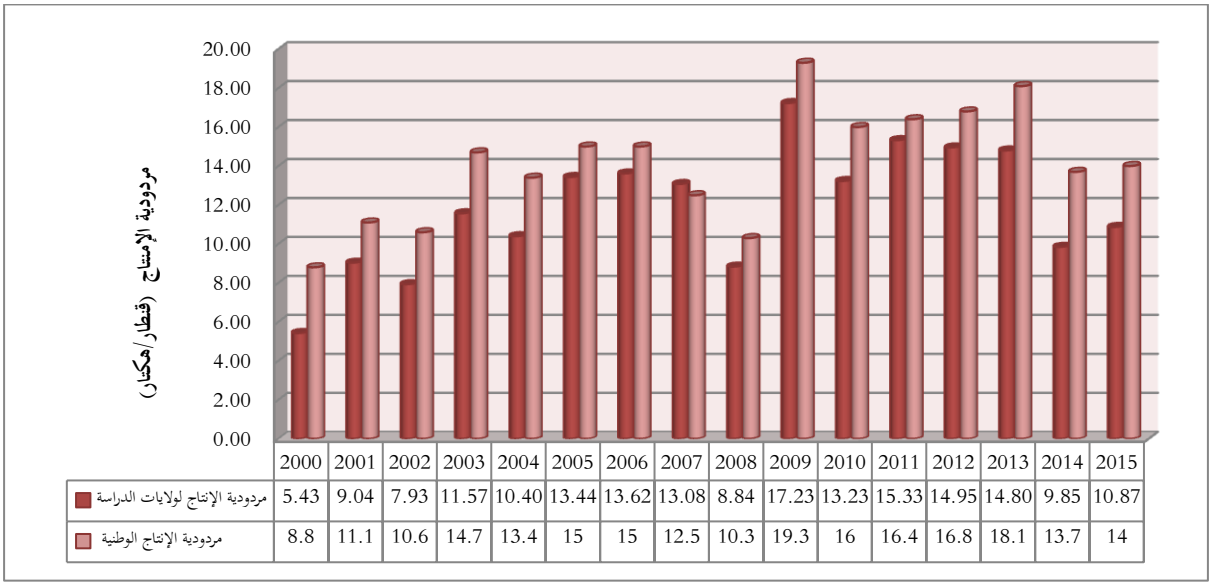

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مردودية الإنتاج لولايات الدراسة	5.43	9.04	7.93	11.57	10.40	13.44	13.62	13.08	8.84	17.23	13.23	15.33	14.95	14.80	9.85	10.87
مردودية الإنتاج الوطنية	8.8	11.1	10.6	14.7	13.4	15	15	12.5	10.3	19.3	16	16.4	16.8	18.1	13.7	14

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (38) ومخرجات Excel

ب- الخضر : يعتبر إنتاج الخضروات من المنتوجات المنتشرة عبر كافة ولايات الوطن، ولقد عرف معدل إنتاجها زيادة كبيرة على مستوى الولايات الثلاث خلال الفترة 2000-2015، حيث ارتفع معدل الإنتاج من 2502195 قنطار سنة 2000 إلى 10486913 قنطار سنة 2015، أي بمعدل زيادة قارب 4 أضعاف تقريبا، وهذه الزيادة في معدل الإنتاج كانت تقريبا في جميع سنوات الفترة بالولايات الثلاث حيث تم تسجيل معدل نمو بمستوى إيجابي لجميع سنوات الفترة 2000-2015 تقريبا، ما عدا بعض السنوات والتي تسجيل فيها انخفاض في معدل نمو الإنتاج وسجل معدلات سالبة على غرار سنة 2002 التي انخفض فيها هذا المعدل بمقدار 21.23%، وسنة 2007 بمقدار 19.12% وسنة 2013 بمقدار 19.73%، إن هذه الزيادة في معدلات إنتاج الخضر بالولايات الثلاث تؤكد على أنها فرع أساسي في تركيبة المنتجات الفلاحية بهذه الولايات، وبخصوص مستويات الإنتاج بين الولايات الثلاث فتأتي معسكر في المرتبة الأولى من حيث إنتاج الخضر حيث تستأثر بمعدل كبير بين الولايات الثلاث قارب 60% في غالبية سنوات الدراسة، وترتكز فيها بالدرجة الأولى زراعة البطاطا والبصل تليها في المرتبة الثانية ولاية المسيلة بنسبة قاربت 30% من إنتاج الولايات الثلاث من الخضر، ثم في الأخير ولاية برج بوعريريج.

الجدول رقم (39) : تطور معدل إنتاج الخضر بولايات الدراسة خلال الفترة 2000-2015

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
الإنتاج (قنطار)	2502195	3180220	2505110	4086310	5006450	5828510	6502921	5259500	5697892	7564807	8377582	9636454	12481603	10019494	10052694	10486913
معدل نمو الإنتاج%	27.10	21.23-	63.12	22.52	16.42	11.57	19.12-	8.34	32.77	10.74	15.03	29.52	19.73-	0.33	4.32	27.10

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

ج – الزيتون وزيت الزيتون : سجل إنتاج الزيتون بولايات الدراسة تحسنا في مستواه، خصوصا ولاية معسكر التي تعتبر من الولايات الرائدة في إنتاج هذه المادة، سواء ما كان موجه للمائدة أو للعصر لاستخراج زيت الزيتون، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات إنتاج الزيتون وزيته خلال بالولايات الثلاث خلال الفترة 2002-2015.

الجدول رقم (40) : تطور إنتاج الزيتون وزيت الزيتون بولايات الدراسة للفترة 2002-2015

الفترة	الإنتاج (قنطار)			إنتاج زيت الزيتون (لتر)
	زيتون المائدة	الموجه للعصر	إجمالي إنتاج الزيتون	
2002	166540	77780	244320	12360
2003	277090	11570	288660	1520
2004	183530	233130	416660	49090
2005	272355	98910	371265	17230
2006	214490	148680	363170	23060
2007	203290	32530	235820	4678
2008	297798	58575	356373	8574
2009	288172	173752	461924	31453
2010	388725	124565	513290	21974
2011	537198	251015	788213	37327
2012	395238	185062	580300	32920
2013	437094	199258	636352	32497
2014	514995	168208	683203	26964
2015	566341	231865	798206	36173
المتوسط	338775	142492.86	481268.29	23987.143

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على :

-Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), Série B (2000-2015).

يتضح من معطيات الجدول أعلاه أن إجمالي إنتاج الزيتون زاد خلال الفترة 2002-2015، فبعدما بلغ قيمة الإنتاج 244320 قنطار سنة 2002 منها 166540 قنطار موجه للتخزين واستعماله للمائدة ومنها 77780 قنطار موجه للعصر، ارتفع معدل إنتاج الزيتون ليصل 798206 قنطار سنة 2015 منها 566341 موجه للمائدة و231865 قنطار موجه للعصر واستخراج زيت الزيتون، وبمطالعة بيانات الجدول نجد أن الإنتاج عرف زيادة في عديد السنوات خلال الفترة 2002-2015، مع تسجيل انخفاض طفيف في بعض السنوات على غرار سنة 2007 التي تراجع فيها معدل الإنتاج ليصل إلى 235820 قنطار منها 203290 قنطار لزيتون المائدة والباقي موجه للعصر، أما إنتاج عن زيت الزيتون فلم يكن إنتاجه مستقرا على مدار السنوات من 2002 إلى 2015، وهذا راجع إلى الكمية الممنتجة من الزيتون والتي يتم توجيهها للعصر، حيث تعد نسبتها أقل من نسبة الموجه للمائدة في عديد السنوات.

وعن تقسيم معطيات الإنتاج بين الولايات الثلاث فإن ولاية معسكر تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الإنتاج، إلا أن النسبة الكبيرة من إنتاج الولاية يوجه إلى التخزين واستعماله في المائدة، وبهذا فهي تعتبر المصدر الأول لزيتون المائدة بين الولايات الثلاث، وأما ولاية برج بوعريريج فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة الإنتاج، وخصوصا الموجه للعصر واستخراج زيت الزيتون، حيث تعتبر هبي مصدره الأول

بين الولايات الثلاث، وبذلك تحتل ولاية المسيلة المرتبة الثالثة بين الولايات الثلاث، حيث تتباين فيها نسبة الموجه للمائدة وللعصر من سنة إلى أخرى.

2-1 الإنتاج الحيواني : يشكل الإنتاج الحيواني مكونا أساسيا في التركيبة الغذائية للإنسان، كما يعتبر مصدرا مهما لزيادة قيمة الناتج الفلاحي بالجزائر، ويرتكز الإنتاج الحيواني بالجزائر على فروع اللحوم الحمراء والبيضاء، والحليب والبيض والصوف، وبدرجة قليلة على العسل، وقد عرفت معدلات الإنتاج الحيواني زيادة كبيرة في جميع ولايات الوطن، على غرار ولايات المسيلة وبرج بوعريريج ومعسكر، حيث زادت فيها معدلات الإنتاج الحيواني في جميع الفروع السابقة وبمعدلات متفاوتة خلال الفترة 2009-2016، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (41) : تطور معدلات الإنتاج الحيواني بولايات الدراسة خلال الفترة 2009-2016

الفترة	اللحوم الحمراء (1000 قنطار)	اللحوم البيضاء (1000 قنطار)	الحليب (1000 لتر)	البيض (1000 حبة)	العسل (1000 قنطار)	الصوف (1000 قنطار)
2009	315,227	248,499	134282	560723	2,511	30,421
2010	326,302	328,477	154444	675575	2,061	31,397
2011	366,644	374,268	169372	700149	1,744	34,996
2012	371,537	418,949	181053	768472	2,450	36,405
2013	373,399	417,711	203107	804070	2,615	36,916
2014	398,764	452,755	220518	808398	2,772	37,635
2015	421,759	500,444	228605	909420	3,325	37,849
2016	411,216	528,053	212957	918277	2,972	38,952
متوسط 2009-2016	373,106	408,645	188042	768136	2,556	35,571

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرة الاحصائيات الفلاحية.

بمطالع معطيات الجدول أعلاه نجدل أن معدل إنتاج اللحوم الحمراء للولايات الثلاث ارتفع من 315.227 ألف قنطار سنة 2009 إلى 411.216 ألف قنطار سنة 2016، أي بمعدل زيادة يقدر بـ 30.45% بين السنتين، وبلغ متوسط إنتاج الفترة للولايات المعنية ما يقارب 373.106 ألف قنطار، وتحتل ولاية المسيلة المرتبة الأولى بين الولايات الثلاث والمرتبة الثالثة وطنيا في إنتاج هذه المادة المهمة، وزاد إنتاج اللحوم البيضاء بمعدل حاد خلال الفترة 2009-2016، من 248.499 ألف قنطار سنة 2009 إلى 528.053 ألف قنطار سنة 2015 أي بمعدل زيادة قارب 112.49%، في حين قدر متوسط إنتاج اللحوم البيضاء للولايات الثلاث خلال نفس الفترة 408.645 ألف قنطار احتلت فيه ولاية برج بوعريريج المرتبة الأولى في معدل الإنتاج لهذه المادة بين الولايات الثلاث والمرتبة الثامنة وطنيا.

وبخصوص إنتاج مادة الحليب فقد ارتفع معدل إنتاجها هو الآخر خلال الفترة 2009-2016، من 134282 ألف لتر لسنة 2009 إلى 212957 ألف لتر لسنة 2016، حيث قاربت نسبة الزيادة بين الفترتين ما قيمته 58.58% بمتوسط إنتاج للفترة بلغ 188042 ألف لتر وكذلك ارتفع معدل إنتاج البيض على مدار السنوات من 2009 إلى 2016 ليبلغ ما مقداره 918277 ألف بيضة سنة 2016 بعدما كان 560723 ألف بيضة سنة 2009، واحتلت ولاية برج بوعريريج الريادة في إنتاج هذه المادة الأساسية تليها المسيلة ثم معسكر.

وفيما يتعلق بالعسل والصوف فإن إنتاجهما تزايد خلال نفس الفترة كباقي المنتجات الأخرى، حيث تزايد معدل إنتاج العسل من 2511 قنطار سنة 2009 إلى 2972 قنطار سنة 2016، وبنفس المنوال تزايد إنتاج الصوف الذي تحتل فيه ولاية المسيلة الريادة في معدل الإنتاج بين الولايات الثلاث والمركز الثالث وطنيا من 30421 قنطار سنة 2009 إلى 38952 ألف قنطار سنة 2016.

إن هذه الزيادة في معدلات الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني للولايات الثلاث والذي يرجع بالأساس إلى تفعيل المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي بالولايات عن طريق الحصول على مختلف مستويات وأنواع الدعم والقروض اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية، قد ساهم في زيادة قيمة الإنتاج الفلاحي بشكل حاد خلال الفترة 2000–2016 بالولايات الثلاث.

المطلب الرابع : تطور قيمة الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة خلال الفترة (2000–2016)

عرفت قيمة الإنتاج الفلاحي في الولايات الثلاث تزايدا كبيرا مع زيادة معدلات الإنتاج في مختلف الشعب التي تعرفها هذه الولايات، حيث زادت قيمة الإنتاج من 63.833 مليار دج سنة 2000 إلى 208.088 مليار دج سنة 2016، أي بزيادة فاقت الثلاث أضعاف تقريبا، وبلغ متوسط قيمة الإنتاج للفترة 2000–2016 ما مقداره 123.548 مليار دينار جزائري، بعدما عرف هذا المتوسط زيادة في قيمته بين معدل الفترتين 2000-2008 و2009–2016، حيث بلغ متوسط قيمة الإنتاج للفترة 2000-2008 ما مقداره 82.653 مليار دج ليرتفع هذا المعدل ويصل إلى 169.555 مليار دج لمتوسط الفترة 2009-2016، أي بنسبة زيادة بلغت 105.14%، وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (23) : تطور قيمة الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة للفترة 2000–2016

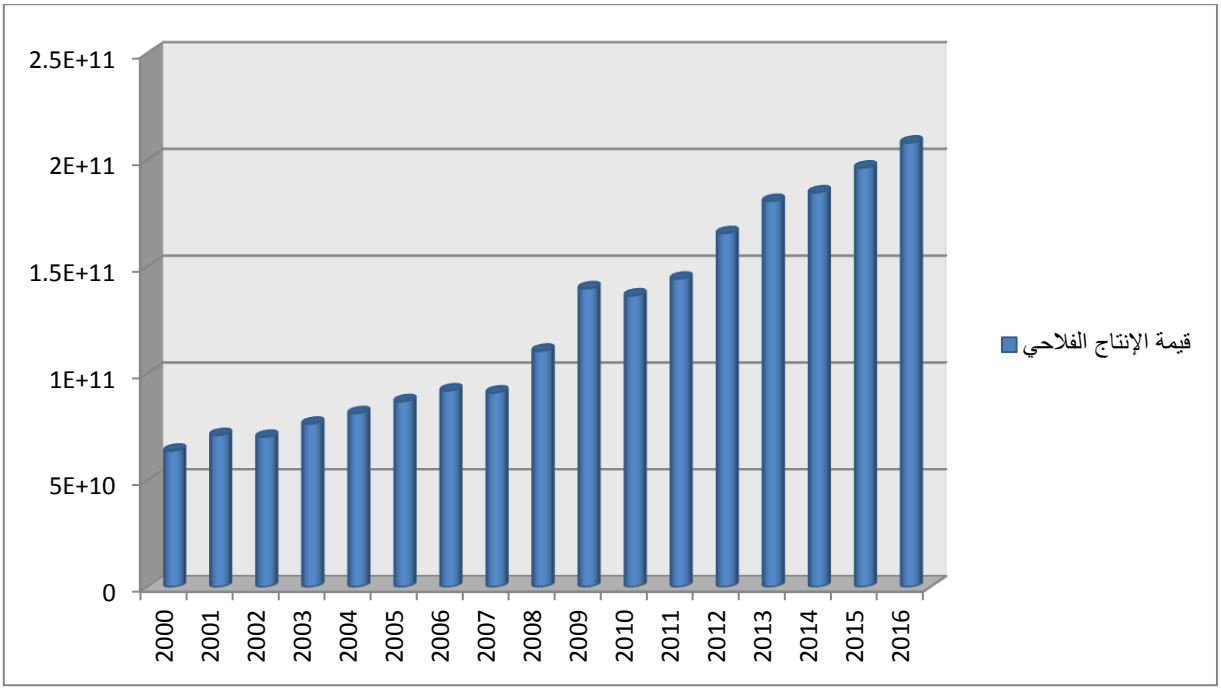

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مديريات المصالح الفلاحية للولايات الثلاث ومخرجات Excel.

وعرفت قيمة الإنتاج زيادة مستمرة تقريبا في جميع السنوات من 2000 إلى 2016، ما عدا في سنوات 2002، 2007 2010، وهو ما يؤكده معدل نمو قيمة الإنتاج للفترة 2000-2016 بالولايات الثلاث، حيث سجل هذا المعدل قيما سالبة خلال السنوات 2002، 2007 2010 وبلغ أعلى نسبة تراجع له سنة 2010 بمقدار 2.4%، بعدما انخفضت قيمة الإنتاج من 139.870 مليار دج سنة 2009 إلى

136.517 مليار دج سنة 2010، في حين سجل أعلى معدل زيادة في قيمة الإنتاج سنة 2009 بمعدل بلغ 26.42%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة مستويات الإنتاج في جميع الشعب تقريبا في هذه السنة والتي تعتبر سنة نموذجية في مستويات الإنتاج سواء بالنسبة للولايات الثلاث أو بالنسبة للجزائر ككل.

الشكل رقم (24) : معدل نمو قيمة الإنتاج الفلاحي بولايات الدراسة للفترة 2000-2016

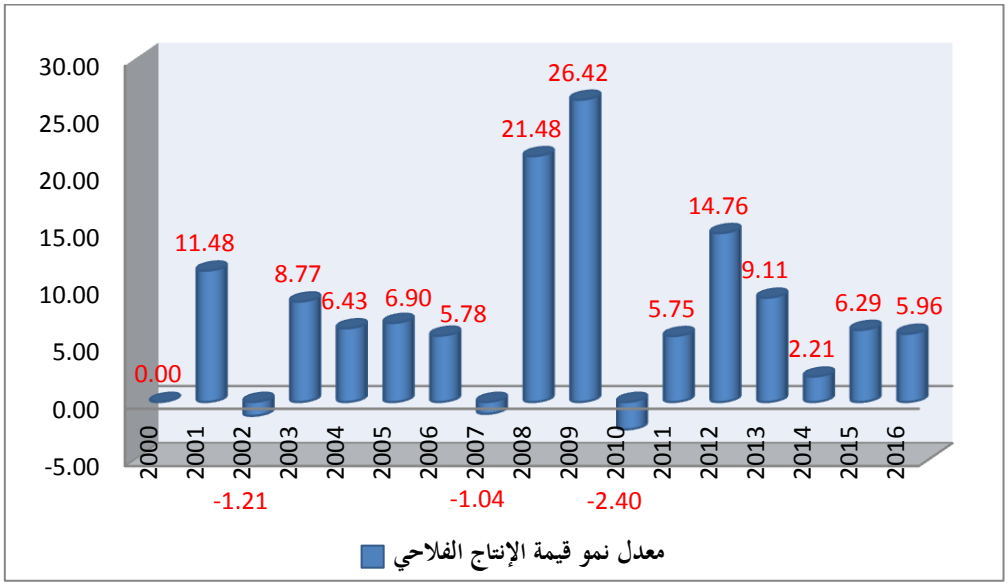

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مديريات المصالح الفلاحية للولايات الثلاث ومخرجات Excel.

إن الزيادة في قيم الإنتاج الفلاحي للولايات الثلاث والتي مردها بالدرجة الأولى زيادة مستوياته وارتفاع أسعار أهم المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ترجع بالأساس إلى الزيادة في معدلات الدعم والقروض الموجهة للقطاع الفلاحي والريفي، والتي عرفها هذا القطاع منذ سنة 2000، هذا التحسن في مستوى الإنتاج وقيمته سمح بتحسين الظروف المعيشية للكثير من الفلاحين والسكان في الأقاليم الريفية لهذه الولايات وتحقيق التنمية المحلية بها.

المبحث الرابع : الدراسة القياسية بالولايات

تعتمد غالبية الدراسات التطبيقية والقياسية على الأدوات الاحصائية من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعليه سيتم استخدام أحد النماذج المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل والتي تشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل) في تقدير الأثر المترتب عن الدعم والقروض الفلاحية كمتغيرين مستقلين على قيمة الإنتاج الفلاحي كمتغير تابع بولايات الدراسة للفترة 2000-2016.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

يعتبر البحث في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية من المواضيع المهمة التي تشغل تفكير الباحثين والأكاديميين في مجال العلوم الاقتصادية وتطبيقاتها، فالتغيرات التي تحدث في قيم الإنتاج الفلاحي عن طريق مختلف محدداته من التمويل والدعم وغيرها قد عرفت عدة دراسات وأبحاث سابقة تخص هذا الموضوع، لذلك سنقوم في هذه النقطة بعرض مجموعة من المواضيع والدراسات التي تطرقت إلى العلاقة

والأثر المتبادل بين التغيرات في قيم الدعم الفلاحي والريفي والقروض وأثرها على قيم الإنتاج الفلاحي وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات.

وحيث أن البحوث والدراسات السابقة تعتبر الأساس لما بعدها من دراسات، ونظرا لأنه لا يشترط في مقاربة الدراسات السابقة أن تكون تلك البحوث مرتبطة تماما بموضوع الدراسة، أو تلك البحوث التي تحمل نفس العنوان أو تدرس نفس الإشكالية، فلقد تم التطرق إلى مجموعة من المواضيع والأبحاث التي تطرقت إلى متغير أو أكثر من متغيرات الدراسة والتي نذكر منها :

1- دراسة زاوي بومدين [1] : في دراسة لتحليل العلاقة بين نفس متغيرات الدراسة التي سنقوم بها، قام الباحث بمحاولة لتقييم أثر مختلف أنواع وأساليب تمويل القطاع الفلاحي، من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، الدعم الحكومي على إنتاج القطاع الفلاحي، وهذا بأخذ عينة مكونة من 15 ولاية الممثلة للمنطقة الغربية للوطن حسب تقسيمات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، وقد تم استخدام نماذج تحليل البيانات المدمجة (بيانات البانل) كأسلوب للتحقق من فرضيات الدراسة والإجابة عن إشكاليتها الرئيسية والمتمثلة في : كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي؟.

بعد تحليل نتائج الدراسة واختبار جودة النموذج وتمييز النموذج الأمثل عن طريق استخدام المقاييس اللازمة لاختيار النموذج الأمثل، تم إثبات وجود علاقة إيجابية تجمع بين كل من القروض الفلاحية القصيرة والمتوسطة الأجل، الدعم الحكومي من جهة وإنتاج القطاع الفلاحي من جهة ثانية، في المقابل توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير بين هذه المتغيرات على المدى الطويل، وهذا بعد اختيار نموذج التأثيرات الثابتة الذي اعتبر النموذج الأمثل للدراسة.

2- دراسة محمد الشريف بن زاوي وهاجر سلاطني [2]: قدمت الدراسة فحصا عن أثر الإنفاق العام الاستثماري في البنى التحتية على الناتج المحلي الخام المتأتي من الفلاحة لعينة من الدول التابعة للإتحاد الأوروبي (بلجيكا، البرتغال إسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، اليونان، إيطاليا، ألمانيا) على إعتبار أن الإنفاق على البنى التحتية هو أحد أشكال الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية المختلفة على غرار القطاع الفلاحي، وتمت هذه الدراسة بالاعتماد على نموذج مقاطع زمنية (بانل) في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013، وتم إختيار أربع أنواع من الإنفاق الحكومي على البنى التحتية (الطرقات، المطارات، الموانئ والسكك الحديدية) لدراسة هذا الأثر للانفاق على الناتج الخام المتأتي من الأنشطة الفلاحية، أين توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من الطرقات والموانئ، وهذا موافق لما توصلت إليه دراسات سابقة فيما يخص الطرقات، في حين أنه لم يسبق فحص أثر الإنفاق على الموانئ، أما بخصوص الأثر لكل من المطارات والسكك الحديدية فقد كان غير معنوي، وتؤكد نتائج الدراسة أن الأنشطة الفلاحية ترتكز بشكل كبير على الطرقات في إيصال منتجاتها إلى الأسواق المحلية، حيث تؤدي شبكة الطرقات دور مهم في تخفيض تكاليف الأنشطة الفلاحية، ومن ثم على الموانئ كون عملية تصدير المنتجات الفلاحية ترتكز بشكل رئيسي على الموانئ أكثر منها على المطارات والسكك الحديدية.

3- دراسة هواري مولاي علي [3]: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، وللقيام بهذه الدراسة تم تقدير نموذجين، الأول لدراسة أثر الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي، أما النموذج الثاني فهو

---

[1] بومدين زاوي : **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر- الجزائر، 2015-2016.

[2] محمد الشريف بن زاوي، هاجر سلاطني : **دور الإنفاق العام على البنى التحتية في دعم الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي- دراسة مقطعية زمنية لعينة من الدول للفترة 2000-2013**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة – الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017.

[3] هواري مولاي علي : **الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر- الجزائر، 2015-2016.

لتقدير أثر الدعم الفلاحي على نمو الإنتاج الفلاحي، لتقدير العلاقة في المدى الطويل استخدمت الدراسة تقنية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive-Distributed Lag (ARDL) المقترح من قبل (Pesaran and Al 2001)، وهذا لمعطيات سنوية خلال الفترة 1970–2014، حيث أشارت النتائج إلى أن دعم الإنتاج الفلاحي والمنتجين يؤثر إيجابيا على النمو الفلاحي، ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في المقابل فإن الدعم الكلي للقطاع الفلاحي بغض النظر عن علاقته بالإنتاج والمنتجين يؤثر إيجابا على نمو الإنتاج الفلاحي والنمو الاقتصادي معا في المدى الطويل، ومن جملة النتائج المتول إليها كذلك أن مساهمة الدعم الكلي في نمو الإنتاج الفلاحي هي أكبر أهمية حتى من الدعم المقتصر على المصالح الفردية للمنتجين.

4– دراسة Olatunji Taofik Arowolo, Matthew Iwada Ekum[1] : في هذه الدراسة قام الباحثين بمحاولة لنمذجة دالة إنتاج الأغذية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل) ذات التأثيرات الثابتة لـ 15 مجموعة اقتصادية مختارة من دول غرب إفريقيا (ECOWAS) (نيجيريا وغيرها من دول غرب إفريقيا) للفترة 1990-2013 باستخدام أربعة مؤشرات من مؤشرات التنمية العالمية كمتغيرات تفسيرية، تم جمع المعطيات من عام 1990 إلى 2013 والخاصة بالمؤشرات الأربعة والمتمثلة في : الواردات الغذائية (نسبة من واردات البضائع%)، الأراضي الزراعية (نسبة من مساحة الأراضي%)، استهلاك الأسمدة (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)، التضخم (نسبة أسعار المستهلك السنوية %).

تم استخدام نموذج التأثير الثابت مع طريقة بيانات البانل، حيث أظهرت نتيجة التحليل أن للأراضي الزراعية واستهلاك الأسمدة تأثير إيجابي كبير على مؤشر إنتاج الأغذية في بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في حين أن الواردات الغذائية ومعدل التضخم لهما أثر سلبي كبير على مؤشر إنتاج الأغذية في بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتوقعت الدراسة أن 98.8% من التباين في إنتاج الغذاء بين بلدان (ECOWAS) يمكن تفسيره بالتفاوتات في الواردات الغذائية والأراضي الزراعية واستهلاك الأسمدة والتضخم. ولذلك أوصت الدراسة بأن تقوم دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بزيادة استهلاك الأراضي الزراعية والأسمدة وتقليل الواردات الغذائية ومعدل التضخم من أجل رفع مستوى إنتاجها الغذائي وزيادة فائض التصدير. وعليه فإن الدراسة تشير إلى أن دعم وسائل الإنتاج الفلاحي من أراضي زراعية وأسمدة سيكون له أثر كبير في دعم معدلات الإنتاج الزراعي والغذائي.

5– دراسة Yucan Liu, Richard Shumway and Al [2]: حاولت هذه الدراسة تقدير محددات نمو الإنتاجية ومدى تقاربها في دعم الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام التكامل المشترك لنتائج نماذج جديدة لبيانات البانل، حيث يتم فحص الآثار الديناميكية للصحة وآثارها غير المباشرة بين الدول، وما بين الصناعة ونمو إنتاجية العامل الكلي total factor productivity (TFP) وتقاربها لدعم الزراعة بالولايات المتحدة باستخدام الإجراءات التي تم وضعها مؤخرا لبيانات البانل من خلال نموذج تقدير النمو. حيث تم الوصول من خلال هذه الدراسة إلى إثبات ودعم الفرضية القائلة بأن نمو إنتاجية العامل الكلي يتلاقى إلى حالة مستقرة. تبين أن إمدادات الرعاية الصحية في المناطق الريفية وآثار الأبحاث من الدول الأخرى ومن القطاعات غير الزراعية لها تأثير كبير على معدل نمو الإنتاجية على المدى القصير والمدى الطويل، هذه النتائج تشير إلى فرص أكثر ثراء لصانعي السياسات لتعزيز نمو الإنتاجية، وعليه تؤكد الدراسة على أن دعم المؤشرات الاجتماعية للتنمية الريفية وتحسين خدماتها في الجوانب الصحية والتعليمية وغيرها بالأقاليم الريفية سيكون له تأثير كبير على زيادة معدل الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي. وبالتالي تحسين الناتج الخام للقطاع الفلاحي.

[1] Olatunji Taofik Arowolo, Matthew Iwada Ekum : **Food Production Modelling Using Fixed Effect Panel Data for Nigeria and Other 14 West African Countries (1990-2013)**. American Journal of Theoretical and Applied Statistics. Vol. 5, No. 4, 2016, pp. 208-218.
doi: 10.11648/j.ajtas.20160504.17; Published: July 8, 2016

[2] Liu Yucan, Richard Shumway and Al : **Productivity Growth and Convergence in U.S. Agriculture : New Cointegration Panel Data Results**. Applied Economics. 43 V. (February 2008). DOI ,10.1080/00036840802389087.
https://www.researchgate.net/publication/23752045.

تناولت معظم الدراسات السابقة العلاقة بين محددات الإنتاج الزراعي وقيمته، والمتمثلة أساسا في الدعم الذي يتم تقديمه من طرف الحكومات عبر برامجها التنموية المختلفة سواء ما تعلق منها بالجانب الفلاحي أو الريفي، وفي مختلف تقسيمات الدول ومقاطعاتها، كما أشارت هذه الدراسات إلى وجود علاقة بين قيمة الإنتاج الفلاحي والتمويل البنكي سواء عن طريق القروض القصيرة أو المتوسطة والطويلة الأجل، كأحد الوسائل التي تساهم في زيادة رأس المال اللازم لوسائل الإنتاج الزراعي، ويختلف الأثر المترتب عن كل من الدعم والقروض الفلاحية على قيمة الإنتاج الفلاحي باختلاف الدول وأقاليمها، وباختلاف كذلك المدة المخصصة لهذا الدعم والقروض .

وتعددت النماذج القياسية بتعدد الدراسات التي تدرس العلاقة المترتبة عن متغيري الدعم والقروض كأحد البرامج التي يتم تقديمها في المجال الفلاحي والريفي ومتغير قيمة الإنتاج الفلاحي، حيث كان من بين هذه النماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي تسمح بدراسة العلاقات الموجودة بين المتغيرات من حيث الزمان والمكان، فتم الاعتماد على هذه النماذج في دراستنا نظرا لوجود سلسلة زمنية تمثلت في السنوات التي تم تطبيق فيها البرامج الحديثة المرافقة لسياسات التنمية الريفية في الجزائر وذلك من سنة 2000 إلى 2016، وفي وجود عينة من الولايات الجزائرية المتمثلة في ولايات المسيلة ومعسكر وبرج بوعريريج.

وانطلاقا من تحديد النموذج الذي سيتم الاعتماد عليه في دراسة الأثر والعلاقات بين المتغيرات، سنقوم في البداية بتوضيح أهم المفاهيم الخاصة بنماذج السلاسل الزمنية المقطعية، ومن ثم نقوم بتحديد الأسلوب المتبع في اختيار النموذج الأمثل، وتقديم أهم المقاييس المستخدمة في المفاضلة بين النماذج لبيانات البانل.

المطلب الثاني : الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

يسمح لنا هذا العنصر بتوضيح أهم معالم النماذج القياسية والطرق المستخدمة في اختيارها، ولقد تعددت النماذج التي يمكن دراستها عن طريق بيانات البانل مع مرور السنوات وتطور هذه المقاييس القياسية، فكان من بينها نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات التجميعية، ويتم الاختيار بين هذه النماذج الثلاث لتحديد النموذج الأمثل والذي يمثل العلاقة بشكل جيد، باستخدام مجموعة من الطرق على غرار اختبار فيشر Test Fisherواختبار مضاعف لاجرانج LM واختبار Hausman، لذا سنقوم في هذه النقطة بتوضيح أهم هذه المفاهيم والمقاييس والتي تستعمل في تطبيقات نماذج البانل.

1- مفهوم نماذج البانل : تستعمل بيانات البانل في تحديد العلاقات بين المتغيرات والتي تتميز بوجود سلسلة زمنية باختلاف في أماكن أو عينات الدراسة، وهي أحد أساليب الاقتصاد القياسي الذي يدرس العلاقات بين الظواهر الاقتصادية.

1-1 مدخل لمفهوم الاقتصاد القياسي : الاقتصاد القياسي كما يشير إليه Trygve Haavelmo هو طريقة تهدف في الأساس إلى البحث في الربط بين النظرية الاقتصادية والقياسات الفعلية، باستخدام نظرية وتقنية الاستدلال الإحصائي، ويرى J.Geweke و J.Horowitz أن الاقتصاد القياسي يهدف بشكل عام إلى إعطاء محتوى تجريبي للعلاقات الاقتصادية لاختبار النظريات الاقتصادية والتنبؤ وصنع القرار ووضع وتقييم قرارات السياسة اللاحقة[1].

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية، والرياضيات، والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

[1] Badi H. Baltagi: **Econometrics , Springer Texts in Business and Economics,** Library of Congress Control Number: 2011926694,Springer Heidelberg Dordrecht London New York, Fifth Edition, 2011, P

هذا يعني أن الاقتصاد القياسي يحاول الاستعانة أولا بالنظرية الاقتصادية لتحديد المشكلة المراد دراستها ولأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، ومن ثم يستعين بالاقتصاد الرياضي لتوصيف العلاقات القائمة بين المتغيرات في شكل رموز ومعادلات، وأخيرا يستعين بعلم الإحصاء فيستفيد منها في تطوير واستنباط طرق القياس لتقدير معالم الصيغ المقترحة واختبار الفروض ومن ثم الوصول إلى النتائج الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالمشكلة المدروسة.

بذلك يمكن القول بأن الاقتصاد القياسي هو تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفروض عن الظواهر الاقتصادية، وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية[1].

2-1 مدخل لمفهوم نماذج البانل : تتكون بيانات البانل من الملاحظات على العديد من الوحدات الاقتصادية الفردية على مدى فترتين أو أكثر من الزمن وعادة ما يشار إلى الوحدات الفردية كوحدات مقطعية، وفي التطبيقات الاقتصادية والتمويلية يتم تمثيلها عادة من قبل الأفراد والشركات والعائدات على الأوراق المالية الفردية أو الصناعات أو المناطق أو البلدان[2].

بيانات البانل Panel Data أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية هي أحد الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي التي تقوم على دمج نوعين من بيانات سواء كانت السلاسل الزمنية Time Series Data أو بيانات لقطاعات مستعرضة Cross-Section Data بحيث يتم الحصول على بيانات غير متحيزة، أي أنها عملية دمج بيانات القطاعات المستعرضة (الأسرة، المؤسسات، الدول، البنوك...إلخ) عبر العديد من الفترات الزمنية، ويعتمد هذا الأسلوب على نموذج الانحدار الخطي المتعدد[3].

نظرا لأن دراسة بيانات البانل تتم في ثلاثة أبعاد : عدد المعاملات، عدد الفترات وعدد المتغيرات (التابعة والمستقلة في تحديد الشكل العام لمعادلة للانحدار) حيث يتطلب وضع بيانات البانل اهتماما أكبر، ولتمثيل النموذج نعتمد على المعادلة التالية لتمثيل العلاقة الاقتصادية المثالية المقدرة في إعدادات نماذج البانل [4]:

$$y_{ti} = x_{ti}\beta + \gamma_i + u_{ti}$$

$$\mathbf{i = 1, 2, \dots\dots, N \quad t = 1, 2, \dots T}$$

بحيث أن n هو عدد العوامل الملاحظة إذن هو بعد المقطع العرضي، T هو عدد الفترات في الملاحظة بحيث يمثل بعد وقت المجموعة و x_{ti} هو K عنصر معامل الصف المحتوى في المتغيرات المستقلة أو المتغيرات الوصفية للنموذج، المعامل γ_i هو ثابت وقتي تمييزي، وهو يعود حصرا على العامل i، u_{ti} يكون حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة **t** (بحيث يوزع على العوامل من خلال توزيع وقتي ثابت) أو غير عشوائي .

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله : **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، بدون تاريخ النشر، ص18.

[2] Hashem PESARAN : **Time Series and Panel Data Econometrics**, Oxford University Press, New York- United State of America, First Edition, 2015, P633.

[3] ضياء الدين عبد الله فاضل : **نموذج إحصائي لدراسة أداء البنوك التجارية في ضوء معايير التقييم الدولية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الإحصاء التطبيقي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2018، ص40.

[4] Phoebus J.Dhrymes : **Mathematics for Econom trics,** Springer New York Heidelberg Dordrecht London, New York – United State of America, Fourth Edition, 2013, P336.

1-3 أهمية نماذج البانل : اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة، ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من الإيجابيات، ويمكن تلخيص أهم فوائد البانل فيما يلي[1]:

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (Biased Estimates) في الانحدارات المفردة.

وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" (Unobserved Heterogencity) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

2- نماذج بيانات البانل : تضم الصياغة الأساسية لإنحدارات البانل والمقدمة من طرف قرين (Green,1993) ثلاث نماذج ممكنة تبعا لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية α_i (Individual Effect)، ويفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن وخاصا بكل وحدة مقطعية، فإذا كان الأثر الفردي α_i هو نفسه من أجل جميع الوحدات المقطعية فإن النموذج هو نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Ols Regression)، ويتم تقديره حسب طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary List Square)، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي α_i عبر الوحدات المقطعية فإن النموذج يتجزأ إلى نموذجين أساسيين : نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Mode)[2].

1-2 نموذج الإنحدار التجميعي (Pooled Regression Model PRM) : يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية (بيانات البانل) حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_{0(i)}$ **و** β_j **ثابتة** الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، حيث يمكن صياغة نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة الآتية [3]:

$$Y_{i.t} = \beta_0 + \sum_{j=0}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{i.t}$$

$$i = 1, 2, \ldots\ldots, N \quad t = 1, 2, \ldots T$$

[1] عابد العبدلي: **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية جدة- السعودية، مجلد 16، العدد 1، 2010، ص ص 17-18.

[2] محمد الشريف بن زاوي وهاجر سلاطني : مرجع سابق، ص204.

[3] زكريا يحي جمال : **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية،جامعة الموصل- العراق، العدد 21، 2012، ص ص270-271.

حيث أن : $E(\varepsilon_{i.t}) = 0$ و $var\ (\varepsilon_{i.t}) = \sigma_t^2$، تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة السابقة، بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءا من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدة مقداره (N^*T).

2-2 نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model FEM) : ويكون فيه الأثر الفردي α_i عبارة عن مجموعة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية (في دراستنا بكل ولاية)، وتوجد عدة طرق لتقدير هذا النموذج ومنها طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (الصورية) (Least Square Dummy Variable (LSDV، ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي [1]:

$$Y_{i.t} = D\alpha_i + \beta\ X_{i.t} + \varepsilon_{i.t}$$

حيث D هي مصفوفة المتغيرات الصورية، $Y_{i.t}$ و $X_{i.t}$ المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية α_i خلال الفترة الزمنية t، ويمكن كتابة النموذج السابق بشكل أكثر تفصيلا كما يلي :

$$\begin{bmatrix} Y1 \\ Y2 \\ \vdots \\ Yn \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & \dots & 0 \\ 0 & t & \dots & 0 \\ \vdots & & & \\ 0 & 0 & \dots & t \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a1 \\ a2 \\ \vdots \\ an \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X1 \\ X2 \\ \vdots \\ Xn \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon 1 \\ \varepsilon 2 \\ \vdots \\ \varepsilon n \end{bmatrix}$$

2-3 نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model REM): يفترض هذا النموذج بأنه يوجد حد ثابت واحد (γ) لجميع وحدات القطاع المستعرض، وتدمج اختلافات الحد الثابت داخل حد الخطأ، ويتم تقدير هذا النموذج باستخدام عدة طرق ومنها طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS[2]، ويعتبر الأثر الفردي α_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب، ويمكن إعطاء الصيغة الأساسية لهذا النموذج كما يلي [3] :

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: $i = 1,2,,,,,N$ و $t = 1,2,,,T$

$$\varepsilon_{i,t} = \alpha_i + u_t + u_{i,t}$$

يضم الخطأ العشوائي $\varepsilon_{i,t}$ ثلاثة مركبات تتمثل في الأثر الفردي α_i وخصائص البعد الزمني u_t، والمركبة الثالثة تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن.

3- أساليب اختيار النموذج الأمثل لمعطيات بانل : تتطلب المفاضلة بين النماذج الثلاثة السابقة الاختبارات التالية :

3- 1 إختبار فيشر Test Fisher : إن اختبار إحصائية F-Test للمقارنة بين تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وبين تقدير نموذج الانحدار التجميعي، حيث يتم صياغة الفرض العدمي والبديل لهذا الاختبار على النحو التالي [4] :

- الفرض العدمي H_0 : لا يوجد اختلاف بين الحدود الثابتة لكافة القطاعات (عدم معنوية الفروق بين النموذجين).

[1] محمد الشريف بن زاوي وهاجر سلاطني : مرجع سابق، ص204، بتصرف.
[2] ضياء الدين عبد الله فاضل : مرجع سابق، ص 96.
[3] محمد الشريف بن زاوي وهاجر سلاطني : المرجع السابق، ص ص204-205.
[4] ضياء الدين عبد الله فاضل : مرجع سابق، ص ص97-98.

– الفرض البديل H_1 : يوجد اختلاف بين الحدود الثابتة لكافة القطاعات (معنوية الفروق بين النموذجين).

ويتم الحصول على إحصائية الاختبار بتطبيق الصيغة التالية [1]:

$$\mathbf{F(N-1, NT-\ N-K) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}}$$

حيث : R^2_{FEM} معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة و R^2_{PRM} معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

K : عدد معلمات النموذج، N : عدد أفراد العينة، و NT : عدد المشاهدات.

ويتم رفض أو عدم رفض الفرض العدمي من خلال المقارنة بين F_0 المحسوبة مع F_t الجدولية بدرجات حرية $\mathbf{(N-1, NT-\ N-K)}$ أو المقارنة بين قيمة P-value ومستوى المعنوية المستخدم في الدراسة، ويعني عدم رفض الفرض العدمي أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم، بينما رفض هذا الفرض يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم[2].

3– 2 اختبار هوسمان (Hausman Test) : يقوم اختبار (Hausman 1978) على الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يتبط فيه الأثر بالمتغيرات، فالبرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار هوسمان Hausman، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود الارتباط وفي الحالة التي تكون فيها كل مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر كفاءة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي [3]:

$$\begin{cases} H_0 : E(\alpha_i / X_i) = 0 \\ H_1 : E(\alpha_i / X_i) \neq 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل :

H_0 : هي فرضية العدم عندما يمكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة **GLS** .

H_1 : هي الفرضية البديلة عندما يمكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS** .

[1] زكريا يحي جمال : مرجع سابق، ص274.

[2] ضياء الدين عبد الله فاضل : مرجع سابق، ص ص 98-99.

[3] شهيناز بدراوي : **تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان – الجزائر، 2015، ص ص 219-220.

وبالتالي تكون صيغة الاختبار لـ .Hausman على الشكل التالي :

$$\mathbf{H} = (\boldsymbol{\beta}_{\mathbf{OLS}} - \boldsymbol{\beta}_{\mathbf{GLS}})'[\boldsymbol{Var}(\boldsymbol{\beta}_{\mathbf{OLS}}) - \boldsymbol{Var}(\boldsymbol{\beta}_{\mathbf{GLS}})]^{-1}(\boldsymbol{\beta}_{\mathbf{OLS}} - \boldsymbol{\beta}_{\mathbf{GLS}}) \sim \boldsymbol{X}^{\mathbf{2}}(\boldsymbol{K})$$

بحيث :

$(\boldsymbol{\beta}_{\mathbf{OLS}} - \boldsymbol{\beta}_{\mathbf{GLS}})$ تمثل الفرق بين التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

و $\boldsymbol{Var}(\boldsymbol{\beta}_{\mathbf{OLS}}) - \boldsymbol{Var}(\boldsymbol{\beta}_{\mathbf{GLS}})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

وتتبع **H** تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيع ($\mathbf{X}^2$) مع درجة حرية **K** أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار **H** أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

3- 3 اختبار مضاعف لاغرانج (**Lagrange Multiplier Test**) : للمقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، يتم استخدام ذلك الاختبار في حالة عدم رفض الفرض العدمي من اختبار F-test في الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي، وقد تم تقديم هذا الاختبار بواسطة كل من Breusch & Pagan في سنة 1980، حيث يكون الفرض العدمي والبديل لهذا الاختبار على الصورة التالية [1]:

الفرض العدمي $\mathbf{H_0}$: عدم ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية (أو ملائمة نموذج الانحدار التجميعي – لايوجد فرق معنوي بين النموذجين).

الفرض البديل $\mathbf{H_1}$: ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية (أو عدم ملائمة نموذج الانحدار التجميعي – يوجد فرق معنوي بين النموذجين).

وتتمثل إحصائية الاختبار في الصيغة التالية :

$$\mathbf{LM} = \frac{\boldsymbol{NT}}{\mathbf{2}(\boldsymbol{T}-\mathbf{1})}\left[\frac{\sum_{i=1}^{N}\left(\sum_{t=1}^{T}\boldsymbol{\varepsilon}_{it}\right)^{2}}{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}\boldsymbol{\varepsilon}_{it}} - \mathbf{1}\right]^{2} \sim \boldsymbol{x}^{\mathbf{2}}$$

وقد أثبت كل من Breusch & Pagan أن إحصائية الاختبار السابقة تتبع توزيع كاي مربع $\boldsymbol{x}^{\mathbf{2}}$، وبمقارنة $\boldsymbol{x}^{\mathbf{2}}$ المحسوبة أي مضاعف لاغرانج (**LM**) مع $\boldsymbol{x}^{\mathbf{2}}$ الجدولية بدرجات حرية ($K-1$) يمكن أخذ قرار بعدم رفض أو رفض فرض العدم.

المطلب الثالث : منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم

بعد القيام بسرد مجموعة من الدراسات السابقة والمرور على الدراسة النظرية الخاصة بسياسات التنمية الريفية وأهم البرامج المرافقة لها والتي ترتبط بتحسين مؤشرات التنمية المحلية بالأقاليم الريفية الجزائرية، ومن ثم الإطلاع على أهم المفاهيم الخاصة بالأساليب القياسية المستخدمة وكيفية استعمالها في اختيار النموذج الأمثل، كان لابد من القيام بتحديد وضبط متغيرات الدراسة وأهم مصادرها قبل البدء في التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة القياسية وتقدير النموذج الأمثل الذي سيتم الاعتماد عليه في دراسة العلاقة بين المتغيرات .

[1] ضياء الدين عبد الله فاضل : مرجع سابق، ص ص 99-100، بتصرف.

1- منهجية الدراسة : اعتمدت هذه الدراسة على منهج الاقتصاد القياسي لاختبار صحة فرضياتها الرئيسية، حيث تتم الدراسة القياسية للعلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) لعينة من ثلاث ولايات جزائرية هي (المسيلة، برج بوعريريج، معسكر) للفترة من 2000 إلى 2016، وهذا بهدف دراسة أثر كل من الدعم الفلاحي والريفي من جهة والقروض الفلاحية من جهة ثانية على نمو قيمة الإنتاج الفلاحي والتي تؤثر بدورها على تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية والمحلية، حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود أثر لزيادة الإنفاق على القطاع الفلاحي والريفي كنوع من الإنفاق الحكومي على زيادة معدلات نمو قيمة الإنتاج الفلاحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة الكلية.

2- نموذج الدراسة المستخدم : وحتى نتمكن من استخدام النموذج النظري لتأثير الدعم الفلاحي والريفي والقروض الفلاحية على نمو قيمة الإنتاج الفلاحي على الواقع من خلال دراسة تطبيقية، اعتمدنا على دراسة كل من : Liu Yucan, Richard Shumway (2008) ، وشهيناز بدراوي (2015)، وزاوي بومدين (2016)، ومولاي علي هواري (2016)، و Olatunji Taofik Arowolo, Matthew Iwada Ekum (2016)،ومحمد الشريف بن زاوي وهاجر سلاطني (2017)، في تحديد نموذج الدراسة، حيث تم استخدام نفس الطريقة في تقدير دالة نمو قيمة الإنتاج لدراسة تأثير كل من الدعم والقروض على قيمة الإنتاج على النحو التالي :

$$Y=f(\mathbf{SUB},\mathbf{CREDIT})$$

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغة عامة مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز $\boldsymbol{X_{i,t}}$، كما يلي[1] :

$$\boldsymbol{Y_{i,t}} = \alpha_i + \boldsymbol{\beta X_{i,t}} + \boldsymbol{\varepsilon_{i,t}}$$

i=1,2,,,,,N t=1,2,,,T

حيث :

$\boldsymbol{Y_{i,t}}$: يمثل معدل نمو قيمة الإنتاج الفلاحي للولاية i وفي الفترة t.

α_i : ترمز للتأثير الخاص بكل ولاية عن طريق حصر محددات نمو قيمة الإنتاج الفلاحي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الولايات مع ثبات الزمن.

$\boldsymbol{\beta}$: متجه عمودي **K×1** للمعلمات المراد تقديرها لكل متغير مستقل .

$\boldsymbol{X_{i,t}}$: تمثل مصفوفة **Tn×K** لعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة على نمو قيمة إنتاج ولاية i وفي الفترة t.

$\boldsymbol{\varepsilon_{i,t}}$: متجه عمودي **Tn×1** لحد الخطأ العشوائي للولاية i وفي الفترة t.

ولتطبيق هذا النموذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد **n=03** من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 03 ولايات، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد **t = 17** من الفترات التي تغطي الفترة السنوية من 2000 إلى 2016، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل **T×n** هو 51 مشاهدة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم إعادة كتابة دالة نمو إنتاج القطاع الفلاحي وفق الصيغة الأساسية التالية :

$$\boldsymbol{VAAG_{i,t}} = \alpha_i + \boldsymbol{\beta_1 SUB_{i,t}} + \boldsymbol{\beta_1 CREDI_{i,t}} + \boldsymbol{\varepsilon_{i,t}}$$

[1] شهيناز بدراوي : مرجع سابق، ص235، بتصرف.

والجدول التالي يتضمن تحديد المتغيرات التي يحتويها نموذج الدراسة القياسية :

الجدول رقم (42) : تحديد المتغيرات المستعملة في النموذج

رمز المتغير	اسم المتغير
VAAG	معدل نمو قيمة الإنتاج الفلاحي وهو يمثل المتغير التابع
SUB	قيمة الدعم الفلاحي والريفي وهو متغير مستقل
CREDI	قيمة القروض الفلاحية وهو متغير مستقل

3- مصادر بيانات الدراسة : لقد تم جمع بيانات المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية عن الولايات من مصادر متعددة، هذه البيانات التي تخص المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة المتمثلة في قيم الدعم الفلاحي والريفي والقروض البنكية وقيمة الإنتاج الفلاحي بولايات المسيلة ومعسكر وبرج بوعريريج تم الحصول عليها من :

- مديريات المصالح الفلاحية للولايات الثلاث DSA.

- فروع البنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولايات الثلاث BADR.

- فروع الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بالولايات الثلاث CNMA.

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر MADR.

4- وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة : لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة لنمو قيمة الإنتاج الفلاحي بالجزائر من خلال دراسة قياسية بعينة من الولايات والمتمثلة في المسيلة ومعسكر وبرج بوعريريج، وذلك من أجل تحديد وتقيم طبيعة العلاقة والأثر المترتب عن برامج الدعم الفلاحي والريفي والقروض الفلاحية على تطور قيمة الناتج الفلاحي، وفيما يلي شرح مختصر للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي :

أ- قيمة الناتج الفلاحي : يمثل المتغير التابع في دراستنا، وهو عبارة عن القيمة النقدية للناتج المتأتي من القطاع الفلاحي، حيث يتم الحصول عليه بضرب حجم الإنتاج لمختلف السلع الزراعية في المستوى العام للأسعار الجارية بالجملة والتي تتغير حسب المناطق والسنوات، ومصدر معطيات هذا المتغير هي مديرية المصالح الفلاحية بالولايات ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ب- قيمة الدعم الفلاحي والريفي : تمثل هذه القيمة المتغير المستقل الأول في دراستنا، حيث هي عبارة عن قيمة مختلف أنواع الدعم التي تم تقديمها للقطاع الفلاحي والريفي عبر مختلف الصناديق التي تم إنشاؤها منذ سنة 2000 لدعم الإنتاج الزراعي من جهة من خلال التجديد الفلاحي، وتحسين ظروف المعيشة في الوسط الريفي من جهة ثانية من خلال التجديد الريفي، على اعتبار أن تحسين ظروف المعيشية والعمل سيساهم في استقرار السكان وزيادة العمالة الريفية في القطاع الفلاحي، وبالتالي تحسين مردوية إنتاجه وقيمتها النقدية، وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من مديرية المصالح الفلاحية بالولايات وكذا فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بها والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

ج- قيمة القروض الفلاحية : تمثل هذه القيمة المتغير المستقل الثاني في دراستنا، وهي عبارة عن مختلف قيم التمويل البنكي للقطاع الفلاحي التي استفاد منها الفلاحون والمستثمرون في القطاع الفلاحي بهدف تعزيز الاستثمار في هذا القطاع وزيادة حجم إنتاجه ومردوديته الإنتاجية، ويدخل ضمن هذا التمويل مختلف أنواع القروض سواء كانت قروض استثمار أو قروض استغلال، قصيرة أو طويلة الأجل، قروض تجهيز أو قروض زراعية، والتي تم استحداثها لتمويل القطاع الفلاحي والتي جاءت كنتيجة لتحديث سياسات التنمية الريفية وبرامجها منذ سنة 2000، وتم الحصول على هذه القيم الخاصة بالقروض من فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بالولايات وهذا فيما يخص البيانات من سنة 2000 إلى 2008، أما عن البيانات من 2009 إلى 2016 فتم الحصول عليها من فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولايات، بعدما تم تحويل كل عمليات تمويل القطاع الفلاحي إلى هذا البنك وتصفية الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي في ديسمبر 2008.

المطلب الرابع : خطوات تقدير النموذج ونتائج الدراسة القياسية

بعد تحديد منهجية الدراسة المتبعة ومتغيراتها، ووصف هذه المتغيرات وتحديد النموذج القياسي المستخدم والمتمثل في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) والتي تم تطبيقها على عينة من الولايات للفترة 2000-2016، سنقوم في هذه النقطة بتقديم أهم مراحل تقدير نموذج الدراسة القياسية واختيار النموذج الأمثل وتقدير معلماته، وذلك من خلال عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، ومن ثم النتائج المتعلقة بالنماذج الثلاثة لبيانات البانل، ثم المفاضلة بينها لاختيار النموذج الأمثل وهذا باستخدام مجموعة من المقاييس التي تستعمل لذلك، وبعد ذلك ندرس جودة النموذج المختار لنقوم في الأخير بتقدير معلمات النموذج الأمثل المختار.

1- مصفوفة الارتباط والتغيرات بين متغيرات الدراسة: يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدرا الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي[1]. وبعد الاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 9 تحصلنا عل مصفوفة الارتباط والتغيرات بين متغيرات الدراسة والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (43) : الارتباط والتغيرات بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary			
Sample: 2000 2016			
Included observations: 51			
Covariance			
Correlation			
Probability	**VALEUR_AGR**	**SUB**	**CREDIT**
VALEUR_AGR	8.65E+20		
	1.000000		

SUB	-7.73E+16	2.55E+16	
	-0.016442	1.000000	
	0.9088	-----	

[1] شهيناز بدراوي : مرجع سابق، ص245.

CREDIT	-1.97E+16	-7.49E+15	9.41E+17
	-0.000689	-0.048291	1.000000
	0.9962	0.7365	-----

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

تساعدنا معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة في تحديد أهمية كل الدعم الفلاحي والريفي والقروض الفلاحية في تحسين قيمة الإنتاج الفلاحي، ومن خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 والخاصة بمصفوفة التغاير المشترك المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتغيرات الثلاثة لها تأثير مشترك في ما بينها، وفي نفس الاتجاه، وقوي نوعا ما.

2- خطوات تقدير النموذج واختياره : لتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة والمتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي يتم من خلالها تفسير طبيعة العلاقة بين قيمة الإنتاج الفلاحي والدعم والقروض، تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data من خلال تطبيق ثلاث نماذج وهي :

نموذج الانحدار التجميعي PRM، نموذج الآثار الثابتة FEM، ونموذج الآثار العشوائية REM.

2-1 نموذج الانحدار التجميعي : بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 9 تحصلنا على النتائج التالية فيما يخص نموذج الانحدار التجميعي PRM :

الجدول رقم (44) : تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: VAAG				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2000 2016				
Periods included: 17				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 51				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SUBVENTION	-3.038725	26.58746	-0.114292	0.9095
CREDIT	-0.045060	4.379891	-0.010288	0.9918
C	4.19E+10	8.33E+09	5.033342	0.0000
R-squared	0.000273	Mean dependent var		4.12E+10
Adjusted R-squared	-0.041383	S.D. dependent var		2.97E+10
S.E. of regression	3.03E+10	Akaike info criterion		51.16465
Sum squared resid	4.41E+22	Schwarz criterion		51.27829
Log likelihood	-1301.699	Hannan-Quinn criter.		51.20807
F-statistic	0.006543	Durbin-Watson stat		0.040469
Prob(F-statistic)	0.993480			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

من خلال مخرجات برنامج Eviews 9 ومن خلال تقدير النموذج التجميعي نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) لمعلمات المتغيرات المستقلة (الدعم و القروض) أكبر من 5%، مما يعني أن كل متغير على حدى غير دال معنويا في تفسير المتغير التابع (قيمة الناتج الفلاحي).

2-2 نموذج التأثير الثابت : بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 9 تحصلنا على النتائج التالية فيما يخص نموذج الآثار الثابتة FEM :

الجدول رقم (45) : تقدير نموذج التأثير الثابت

Dependent Variable: VAAG				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2000 2016				
Periods included: 17				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 51				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SUBVENTION	27.50363	12.27885	2.239919	0.0300
CREDIT	12.15597	2.116212	5.744213	0.0000
C	2.63E+10	3.83E+09	6.850740	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.818452	Mean dependent var		4.12E+10
Adjusted R-squared	0.802666	S.D. dependent var		2.97E+10
S.E. of regression	1.32E+10	Akaike info criterion		49.53712
Sum squared resid	8.01E+21	Schwarz criterion		49.72651
Log likelihood	-1258.196	Hannan-Quinn criter.		49.60949
F-statistic	51.84425	Durbin-Watson stat		0.365910
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 يمكن ملاحظة أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 81% من التغيرات الكلية للمتغير التابع من خلال معامل التحديد R-squered، في حين بلغ معامل التصحيح المصحح Adjusted R-

squaredنسبة 80%، أي أن التغير في المتغيرات المستقلة بوحدة واحد يؤدي إلى التغير في المتغير التابع بنسبة 80%، وعليه سنقوم بإجراء بعض الاختبارات الجزئية لهذا النموذج :

أ– اختبار المعنوية الجزئية للنموذج : لاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة نقوم بوضع فرضيتين :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_j=0 & \text{عدم وجود معنوية للمعالم} \\ H_1 : \beta_j\neq0 & \text{وجود معنوية للمعالم} \end{cases}$$

يتم اختبار الدلالة المعنوية لكل متغير من المتغيرات المستقلة للنموذج من خلال القيمة الاحتمالية لتوزيع ستيودنت، حيث أن:

p-value$_{(stud)}$<5% $\Longleftarrow$ يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود دلالة معنوية لمعالم النموذج.

P-value$_{(stud)}$>5% $\Longleftarrow$ نقوم بقبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود دلالة معنوية لمعالم النموذج.

من الجدول رقم (45) أعلاه:

P-value$_{(subvention)}$=0,03<5% أي يتم قبول الفرضية الصفرية، بالتالي فإن متغير الدعم له دلالة معنوية في تفسير قيمة الناتج الفلاحي.

P-value$_{(crédit)}$=0,00<5% أي يتم قبول الفرضية الصفرية، بالتالي فإن متغير القروض له دلالة معنوية في تفسير قيمة الناتج الفلاحي.

ب– اختبار المعنوية الكلية للنموذج : لاختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج نقوم بوضع فرضيتين :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_j=0 & \text{عدم وجود معنوية للنموذج} \\ H_1 : \beta_j\neq0 & \text{وجود معنوية للنموذج} \end{cases}$$

يمكن اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر وذلك بقارنة F-stat ومستوى المعنوية α إذا كانت :

P-value$_{(fisher)}$<5% نقوم برفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود دلالة معنوية مشتركة لمتغيرات الدراسة.

P-value$_{(fisher)}$ >5% نقوم بقبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود دلالة معنوية مشتركة لمتغيرات الدراسة.

بالرجوع إلى الجدول السابق لدينا:

(P-value$_{(fisher)}$=0 ,00)<5% أي نقوم برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود دلالة معنوية مشتركة في تفسير المتغير التابع.

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد المعدل adjusted r-squared كمؤشر رئيسي للمفاضلة بين النماذج القياسية من حيث نسبة التأثير الاقتصادي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إلا أنه في نماذج البيانات المقطعية يتم الاعتماد على قيمة اختبار فيشر (F) المقيدة للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

اختبار (F-test) وهذا لغرض الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، نستعين بإحصائية فيشر المقيدة (F) حيث:

$$\begin{cases} H_0 : a_{11}=a_{12}= \ldots\ldots=a_{18} \\ H_1 : a_{1i} \quad \text{(ليست كلها متساوية)} \end{cases}$$

فإذا كانت :

$F_{cal}<F_{tab}$ تقبل الفرضية الصفرية H_0 أي قبول النموذج التجميعي PRM.

$F_{cal}>F_{tab}$ تقبل الفرضية البديلة H_1 أي قبول نموذج التأثيرات الثابتة FEM.

$$F_{cal}=\frac{(SSE_R+SSE_U)/(N-1)}{(SSE_U)/(NT-k)}=\frac{(4.41E+22-8.01E+21)/(2)}{(8.01E+21)/(51-5)}=103,65$$

SSE_R : مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (restricted model) (النموذج التجميعي)

SSE_U: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (unrestricted model) (نموذج التأثيرات الثابتة)

مما سبق وجدنا قيمة احصائية فيشر المحسوبة 103,65 وهي أكبر من قيمة احصائية فيشر الجدولية $F_{(2,46)}=3,20$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 46 للبسط و 2 للمقام ، حيث أن (P-value=0,00) ومنه نقوم برفض فرضية العدم القائلة بمعنوية تساوي ثوابت المتغيرات الوهمية لعامل الزمن (أي قبول النموذج الثابت).

جـ- اختبار wald test : اختبار wald هو للتأكيد على النتيجة السابقة من حيث اختيار النموذج الأنسب بين التجميعي والعشوائي.

الجدول رقم (46) : نتائج اختبار wald test

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	113.6682	(3, 46)	0.0000
Chi-square	341.0046	3	0.0000
Null Hypothesis: C(3)=C(4)=C(5)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(3)		1.81E+10	5.18E+09
C(4)		-4.98E+09	5.05E+09
C(5)		6.57E+10	3.99E+09

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Probability أقل من 5% مما يقودنا لرفض الفرضية الصفرية، أي أن النموذج الثابت أحسن من النموذج التجميعي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2-3 نموذج التأثير العشوائي : بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 9 تحصلنا على النتائج التالية فيما يخص نموذج التأثير العشوائي REM :

الجدول رقم (47) : تقدير نموذج التأثير العشوائي

Dependent Variable: VALEUR_AGR				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2000 2016				
Periods included: 17				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 51				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SUB	-3.038725	11.57372	-0.262554	0.7940
CREDIT	-0.045060	1.906600	-0.023634	0.9812
C	4.19E+10	3.63E+09	11.56273	0.0000
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			735.3859	0.0000
Idiosyncratic random			1.32E+10	1.0000
	Weighted Statistics			
R-squared	0.000273	Mean dependent var		4.12E+10
Adjusted R-squared	-0.041383	S.D. dependent var		2.97E+10

S.E. of regression	3.03E+10	Sum squared resid	4.41E+22
F-statistic	0.006543	Durbin-Watson stat	0.040469
Prob(F-statistic)	0.993480		
	Unweighted Statistics		
R-squared	0.000273	Mean dependent var	4.12E+10
Sum squared resid	4.41E+22	Durbin-Watson stat	0.040469

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

نلاحظ من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 أن النموذج العشوائي غير مناسب لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار "هوسمن" للمفاضلة بين النموذج الثابت والعشوائي.

4-2 اختبار هوسمان (Hausman test): نقوم باختبار هوسمن للاختيار بين النموذج العشوائي والنموذج الثابت، اذ أن الفرضية الصفرية لاختبار هوسمن تفترض قبول النموذج العشوائي وهذا عند مستوى معنوية أكبر من 5%

الجدول رقم (48) : نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		207.307961	2	0.0000
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
SUB	27.503626	-3.038725	16.819076	0.0000
CREDIT	12.155972	-0.045060	0.843231	0.0000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 نجد أن القيمة الاحتمالية Prob أقل من 5% مما يقودنا لرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وبالتالي قبول الفرضية البديلة، أي أن النموذج العشوائي غير مناسب للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

3 – اختبار جودة النموذج الثابت : نقوم باختبار جودة النموذج الثابت من خلال عدة اختبارت مبينة كما يلي:

3–1 اختبار ارتباط البواقي بين عينات الدراسة : يسمح لنا هذا الاختبار بمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين البواقي في نموذج التأثيرات الثابتة، حيث كانت نتائج الاختبار من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 كالتالي :

الجدول رقم (49) : نتائج اختبار ارتباط البواقي بين عينات الدراسة

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 17			
Cross-sections included: 3			
Total panel observations: 51			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	12.44934	3	0.0060
Pesaran scaled LM	2.632934		0.0085
Bias-corrected scaled LM	2.539184		0.0111
Pesaran CD	2.150355		0.0315

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

من خلال الاختبارات الثلاثة الموضحة في مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار Prob هي أقل من 5% وبالتالي رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط بين البواقي لعينات الدراسة، والقبول بالفرضية البديلة، أي أن هناك ارتباط بين البواقي لعينات الدراسة.

3–2 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثابت : نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثابت بهدف معرفة جودة النموذج، حيث أن التوزيع الطبيعي للبواقي يكون تحت فرضية العدم التي تقول بالتوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى معنوي 5%.

الشكل رقم (25) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج التأثير الثابت

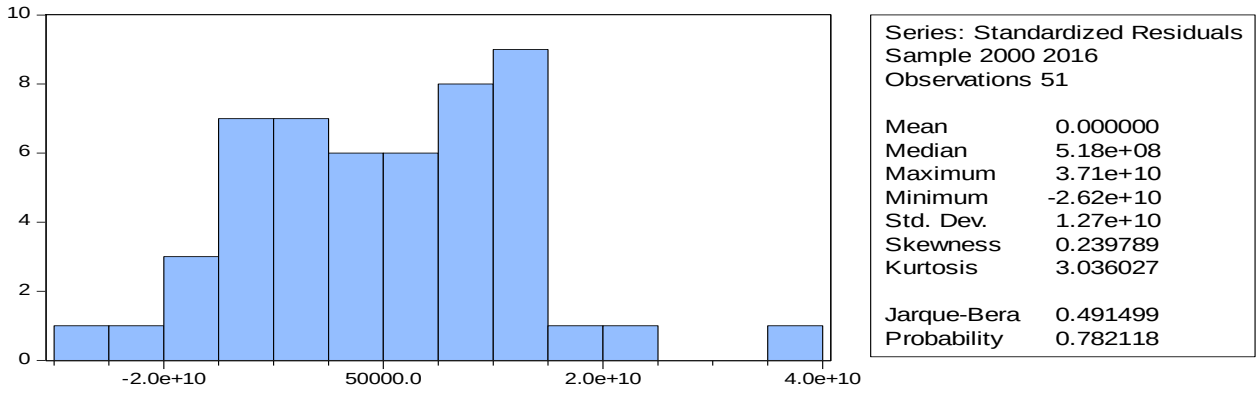

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار "جارك بيرا"Jarque-Bera هي 0,78 أي نقوم برفض الفرضية الصفرية القائلة بالتوزيع الطبيعي للبواقي، وقبول الفرضية البديلة أي أن البواقي غير موزعة توزيعي طبيعي عند مستوى معنوية 5%.

3-3 اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج الثابت : يتم اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي بواسطة اختبار Q-Stat، اذ أن الفرضية الصفرية وبمستوى معنوي 5%، تفترض بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول رقم (50) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج الثابت

Sample: 2000 2016						
Included observations: 51						
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |***** |	. |***** |	1	0.691	0.691	25.825	0.000
. |**** |	. |. |	2	0.512	0.066	40.300	0.000
. |*** |	. |. |	3	0.413	0.071	49.919	0.000
. |** |	.*|. |	4	0.242	-0.160	53.279	0.000
. |. |	.*|. |	5	0.053	-0.183	53.446	0.000
. |. |	. |. |	6	-0.045	-0.036	53.566	0.000
.*|. |	. |. |	7	-0.133	-0.060	54.645	0.000
**|. |	**|. |	8	-0.298	-0.230	60.225	0.000
**|. |	. |. |	9	-0.328	0.013	67.141	0.000
**|. |	. |. |	10	-0.308	0.009	73.382	0.000
**|. |	. |. |	11	-0.292	0.023	79.158	0.000
**|. |	.*|. |	12	-0.289	-0.080	84.958	0.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 نلاحظ أن القيم الاحتمالية عند 12 فجوة زمنية للارتباط الذاتي AC والارتباط الذاتي الجزئي PAC معا بين البواقي أقل من 5%، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وقبول الفرضية البديلة، أي وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

4-3 طريقة المربعات الصغرى المعممة للنموذج الثابت بأوزان الفترة (GLS period weights) : نظرا لوجود ارتباط ذاتي بين البواقي للنموذج الثابت، نقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة بأوزان الفترة للنموذج الثابت حيث كانت مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 كالتالي:

الجدول رقم (51) : نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى المعممة للنموذج الثابت بأوزان الفترة

Dependent Variable: VALEUR_AGR				
Method: Panel Least Squares				
Date: 11/24/18 Time: 00:18				
Sample: 2000 2016				
Periods included: 3				
Cross-sections included: 3				
Total panel (balanced) observations: 51				
Cross-section weights (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SUB	27.50363	12.26533	2.242387	0.0298
CREDIT	12.15597	1.688318	7.200048	0.0000
C	2.63E+10	3.76E+09	6.994906	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.818452	Mean dependent var		4.12E+10
Adjusted R-squared	0.802666	S.D. dependent var		2.97E+10
S.E. of regression	1.32E+10	Akaike info criterion		49.53712
Sum squared resid	8.01E+21	Schwarz criterion		49.72651
Log likelihood	-1258.196	Hannan-Quinn criter.		49.60949
F-statistic	51.84425	Durbin-Watson stat		0.365910
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 لاختبار طريقة المربعات الصغرى المعممة للنموذج الثابت بأوزان الفترة ومقارنته بالنموذج الثابت لم تتغير معظم القيم الإحصائية لأهم الاختبارات، أي أن النموذج المعمم بترجيح أوزان الفترة، لم يحسن لنا جودة النموذج الثابت المتحصل عليه سابقا وهذا ما تؤكده مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 التالية الموضحة للارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج المعمم بأوزان الفترة، حيث تم الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها في اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج الثابت.

الجدول رقم (52) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي للنموذج المعمم بأوزان الفترة

Date: 11/24/18 Time: 12:57						
Sample: 2000 2016						
Included observations: 51						
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |***** |	. |***** |	1	0.691	0.691	25.825	0.000
. |**** |	. |. |	2	0.512	0.066	40.300	0.000
. |*** |	. |. |	3	0.413	0.071	49.919	0.000
. |** |	.*|. |	4	0.242	-0.160	53.279	0.000
. |. |	.*|. |	5	0.053	-0.183	53.446	0.000
. |. |	. |. |	6	-0.045	-0.036	53.566	0.000
.*|. |	. |. |	7	-0.133	-0.060	54.645	0.000
**|. |	**|. |	8	-0.298	-0.230	60.225	0.000
**|. |	. |. |	9	-0.328	0.013	67.141	0.000
**|. |	. |. |	10	-0.308	0.009	73.382	0.000
**|. |	. |. |	11	-0.292	0.023	79.158	0.000
**|. |	.*|. |	12	-0.289	-0.080	84.958	0.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

4- تقدير النموذج : يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها[1]، فانطلاقا من النتائج التي تم الحصول عليها في خطوات اختيار النموذج واستخدام الاختبارات اللازمة للمفاضلة بين النماذج، تم الوصول من خلالها إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأمثل في تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، حيث وجد أن هذه العلاقة هي قوية جدا وذلك من خلال معامل الارتباط R^2 (R-squared=0.81) الذي يقترب من الواحد، وهو ما يدل على جودة النتائج المحصل عليها بالإضافة إلى معنوية النموذج من خلال قيمة F-stat حيث تم تقدير قيمتها الاحتمالية ($P\text{-value}_{(fisher)}$=0 ,00)<5% مما يعني وجود دلالة معنوية مشتركة للمتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، بالإضافة إلى أن معلمات المتغيرات معنوية وإشارتها موجبة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهو ما يبين أن النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في معدل نمو قيمة الإنتاج الفلاحي بالجزائر انطلاقا من محددات النموذج المستقلة والمتمثلة في الدعم الفلاحي والريفي والقروض الفلاحية، ومن هنا يمكن تقدير معلمات نموذج الدراسة والذي يمكن صياغته على النحو التالي :

$$VAAG_{i,t} = 26300000000 + 27.50363\ SUB_{i,t} + 12.15597\ CREDI_{i,t}$$

من خلال نموذج الدراسة الذي تم التوصل إليه والمشار إليه أعلاه، يتضح لنا أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الدعم الفلاحي والريفي والقروض الفلاحية من ناحية وقيمة الإنتاج الفلاحي من ناحية ثانية، إذ يؤدي زيادة الدعم بوحدة واحدة إلى زيادة قيمة الإنتاج بـ 27.5 وحدة، وزيادة القروض الفلاحية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة الإنتاج بـ 12.15 وحدة، وهو ما يدل على قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

[1] شهيناز بدراوي : مرجع سابق، ص257. بتصرف.

5- نتائج الدراسة القياسية : من خلال ما تم تقديمه من مراحل لتقدير نموذج الدراسة واختيار النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين المتغيرات، وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للاقتصاد القياسي، تم التوصل إلى جملة من نتائج الدراسة في جانبها القياسي والتي نذكر منها :

- عند مستوى معنوية 5%، المتغير SUB والمتمثل في قيمة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي والريفي، هو معنوي وإيجابي مما يعني أن متغير الدعم له دلالة معنوية في تفسير قيمة الناتج الفلاحي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وهذا مطابق لما جاء في النظرية الاقتصادية وهي تؤيد أيضا دراسة زاوي بومدين و هواري مولاي علي وYucan Liu, Richard Shumway and Al، وهو ما يعكس أهمية الدعم المقدم للقطاع الفلاحي والريفي في تنمية حجم الإنتاج وزيادة مردوديته وقيمة مساهمته في الناتج المحلي، ومن ثم مساهمته في خلق مناصب الشغل وتحسين دخول العديد من الأسر الريفية، وبالتالي تحسين أداء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية البشرية للتنمية الريفية والمحلية.

- عند مستوى معنوية 5%، المتغير CREDIT والمتمثل في مختلف قيم التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بالجزائر عن طريق مختلف أنواع القروض التي تم استحداثها وإنشاؤها لتمويل الاستثمار الفلاحي وإنتاجيته، هو معنوي وإيجابي، الأمر الذي يدل على أن متغير القروض له دلالة في تفسير قيمة الناتج الفلاحي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وهو ما يؤيد دراسة زاوي بومدين، ويعكس أهمية التمويل البنكي في تنمية قيمة الإنتاج الفلاحي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي وبالتالي تحقيق مستويات من التحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية والمحلية.

بالرغم من وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة، وأن تقديم المزيد من أموال الدعم والقروض للقطاع الفلاحي والريفي أدى إلى زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي في العديد من شعب الإنتاج، إلا أن معدل هذه الزيادة لم يصل إلى المستوى المطلوب والذي يساهم في تغطية الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي بما يضمن تحقيق الأهداف التي تم تسطيرها ضمن مختلف سياسات التنمية الريفية بالجزائر خصوصا منذ سنة 2000، والتي بدأت بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وانتهت ببعث سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009 حيث تم وضع هدف تحقيق الأمن الغذائي أساس هذه السياسات، فتم بعث العديد من البرامج الريفية والفلاحية لتحيقق هذا الهدف على غرار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومشاريع الاستثمار في القطاع الفلاحي، والتي استندت في تنفيذها على مختلف أساليب التمويل التي تم تسطيرها ضمن هذه البرامج، واختلفت هذه الأساليب باختلاف الصناديق المخصصة للدعم وصيغ القروض التي تم تحديثها وإنشاؤها لتمويل القطاع الفلاحي على غرار قرض الرفيق والتحدي .

خلاصة الفصل :

إن مختلف سياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة لها التي طبقتها الجزائر منذ سنة 2000 كان لها آثار ونتائج جد إيجابية على مستوى الأقاليم الريفية خاصة وعلى مستوى الوطن ككل وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال تحسين المؤشر العام للتنمية الريفية على مستوى هذه الأقاليم، وتقليل التفاوتات التنموية التي كانت بمستوى كبير في السابق بين الوسط الريفي والحضري .

ساهمت هذه البرامج في جانبها الفلاحي والمتعلق بالمؤشرات الاقتصادية في زيادة الإنتاج الفلاحي سواء النباتي أو الحيواني وزيادة قيمة الإنتاج الفلاحي ومعدل مساهمته في الناتج الإجمالي، ومن ثم المساهمة في تحسين ظروف معيشة السكان في الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل عن طريق مختلف البرامج سواء الفلاحية أو المشاريع الجوارية، وتحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر ونصيب الفرد من الناتج الفلاحي، ومن ثم تحسين الظروف الصحية والتعليمية للمواطنين وبالتالي زيادة مؤشر التنمية البشرية العام، وساهمت كذلك هذه البرامج في تحسين مؤشر حماية البيئة في جميع جوانبه، وبالتالي فإن التحسين في مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي ومؤشر التنمية البشرية الاجتماعية ومؤشر البيئة والتي تعتبر مؤشرات تركيبة للمؤشر العام للتنمية الريفية المستدامة قد ساهمت مجتمعة في تحسين هذا المؤشر والرفع من قيمته تدريجيا على مدار الفترة 2000-2016، وبالتالي تعزيز المؤشر العام للتنمية المحلية بالجزائر.

بعد القيام بتحليل الأثر لهذه السياسات والبرامج على التنمية المحلية باستخدام مجموعة من المعطيات الإحصائية المختلفة عن الجزائر ككل في البداية، كان لابد بعد ذلك من تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المندرجة ضمن هذه البرامج ومدى مساهمتها في زيادة قيم الإنتاج الفلاحي، حيث تم إجراء دراسة قياسية على عينة من الولايات باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية (بيانات البانل) لتحديد طبيعة العلاقة بين نمو قيمة الإنتاج الفلاحي من جهة، وأهم المتغيرات التي تندرج ضمن البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية منذ سنة 2000 والمتمثلة في الدعم الفلاحي والريفي والقروض الفلاحية بمختلف أنواعها من جهة ثانية، تم التوصل إلى أن هناك دلالة معنوية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع عند مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يدل على أن متغيرات الدعم الفلاحي والريفي والقروض لها دلالة في تفسير قيمة الناتج الفلاحي، وأن هناك علاقة طردية بين المتغيرات، وهو ما يعكس أهمية الدعم المقدم للقطاع الفلاحي والريفي والقروض الفلاحية في تنمية حجم الإنتاج وزيادة مردوديته وقيمة مساهمته في الناتج المحلي.

الخاتمة العامة

خاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر، تبين لنا أن التنمية أصبحت مفهوما متكاملا يشمل جميع أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وحتى الجانب البيئي فيما يسمى بالتنمية المستدامة، بعدما كانت التنمية في بدايتها تقاس بالنمو الاقتصادي، وعرفت التنمية على أنها العملية المتكاملة التي يتم بواسطتها زيادة الدخل الحقيقي للأفراد بهدف تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية المجتمع.

لقد قسمت التنمية إلى أنواع حسب المجال الذي تمسه، فكان هناك التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية التنمية السياسية التنمية الإدارية والثقافية، وحتى التنمية البشرية والتي تهتم بمؤشرات رفاهية الإنسان، وهذه الأنواع بدورها قسمت إلى مستويات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لها على أكمل وجه، فوجد المستوى القومي والمتعلق بالتنمية القومية التي تخص الدول العربية، والمستوى الوطني المتعلق بالتنمية الوطنية، ومستوى ثالث ينصب على المستوى المحلي وهو ما يعرف بالتنمية المحلية .

التنمية المحلية من المفاهيم المرتبطة بالمجتمعات المحلية وبالمستوى المحلي للتنمية، ومفهوم التنمية المحلية هو الآخر مر بفترات زمنية ليصل إلى ما هو عليه، كمفهوم متكامل يهدف إلى تغيير مستوى معيشة السكان محليا، وتحقيق التنمية المتوازنة لمختلف المناطق داخل الدول، فهي القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة بالنسبة للدول.

ويرتكز هذا المفهوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإعداد والتنفيذ للبرامج التنموية على المستوى المحلي، ومن ثم وضعها ضمن الخطة التنموية للبلاد ككل للوصول إلى التنمية الوطنية المتكاملة، وبهذا فهي مفهوم حديث يرتكز على أسلوب العمل الجماعي، حيث عرفت على أنها العملية التي يتم بمقتضاها إشراك المجتمعات المحلية في تشكيل برامجها التنموية وتخطيطها من أجل تحسين نوعية الحياة على المستوى المحلي وهذا بالتفاعل مع الجهود الحكومية للإدارة المركزية، وهذا بدوره يتطلب الأخذ بجميع الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية لمفهوم التنمية .

التنمية المحلية تعتمد على مجموعة من الأسس لكي تحقق الأهداف التي سطرت لها، وتتمثل أهم أساسياتها في إدارتها والتخطيط لها وفي خصوصية الأطراف الفاعلة فيها، وفي اختيار الاستراتيجية الملائمة للقيام بالفعل التنموي المحلي، فالإدارة المحلية تشكل أداة الحكومة في التنمية المحلية، فهي تربط بين الجهود الحكومية على المستوى المحلي في التخطيط والتنفيذ للمشاريع والبرامج التنموية، ويختلف تشكيل الإدارة المحلية ومجالات تدخلها في التنمية المحلية حسب خصوصيات ونظام كل دولة.

ولكي يتم تنفيذ المشاريع على المستوى المحلي فإن ذلك يتطلب توفر الموارد المالية اللازمة لتمويلها، حيث يعد التمويل أهم عنصر في عملية التنمية المحلية، فهو الضامن والموفر للأموال اللازمة التي تساهم في تنفيذ البرامج والمشاريع المحلية، وهذا التمويل يستند في الأساس على التمويل المحلي الذي يساعد في قيام الإدارة المحلية بالدور المنوط بها في جانب التنمية وفي تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج المسطرة.

تشمل التنمية المحلية المناطق الريفية والحضرية على المستوى المحلي، فهي تعالج مشاكل الأوساط الريفية عن طريق ما يسمى بالتنمية الريفية، والتي أصبحت هي الأخرى مفهوما شاملا لجميع مجالات الحياة ولا تقتصر فقط على المجال الزراعي، كما تهدف إلى تعزيز نسب التنمية على المستوى الحضري عن طريق ما يسمى بالتنمية الحضرية .

شغلت قضية التنمية الريفية اهتمام الكثير من الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار عبر مختلف الدول والهيئات العالمية، نظرا لتعدد أهدافها ومضامينها، حيث تعتبر أداة ووسيلة المجتمعات الريفية لتطوير وتحسين مستوى معيشتهم عن طريق سياساتها وبرامجها المختلفة عبر الدول.

يتطلب إحداث التنمية الريفية بعض الركائز والمداخل التي من شأنها تحقيق أهدافها بفعالية والتي تتمثل أساسا في تحسين الظروف المعيشية لسكان التجمعات الريفية وفي جميع مجالات الحياة، وتستند التنمية الريفية على مجموعة من الأسس والقواعد والمبادئ اللازمة في عملية التنمية الريفية،كما تواجه عمليات إحداث التنمية الريفية مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها بفعالية .

ترتكز التنمية الريفية على جملة من الأبعاد والمضامين التي تشكل أساسيات عملياتها، على غرار تحقيق التنمية الزراعية ومحاربة الفقر، فجوهر ما تصبو إليه التنمية الزراعية خاصة في جانبها الاجتماعي هو تحقيق الأمن الغذائي لهذا فإن التنمية الريفية ومن خلال بعدها الأول الأساسي المتمثل في التنمية الزراعية تسعى من خلال سياساتها وبرامجها المختلفة إلى تحقيق الأمن الغذائي، عبر تطوير وتنمية نظمها الزراعية واستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية، التي تعتبر مطلب الكثير من دول العالم عامة والدول النامية خاصة، وهذا بهدف المساهمة بعد ذلك في التقليل من معدلات الفقر وخاصة الريفي منه.

اعتبرت التنمية الريفية والتنمية المحلية من المواضيع المهمة في سياق السياسات التنموية في الجزائر، باعتبارها أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، ولهذا فقد ارتكزت هذه السياسات في الجزائر على مجموعة من الأجهزة التي من شأنها تحقيق أهداف البرامج المسطرة للتنمية المحلية، كما أن هذه البرامج تعددت بحسب الخطط التنموية المنتهجة من طرف الدولة، وكان من بين برامج التنمية المحلية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية في الأقاليم الريفية البرامج المرافقة والمعدة ضمن سياسات التنمية الريفية المختلفة.

لقد تنوعت السياسات التنموية الريفية والبرامج المرافقة لها في الجزائر منذ الاستقلال وبداية المسار التنموي الذي عرفته الجزائر على مدى أكثر من 60 سنة، فبدأت هذه السياسات بالتسيير الذاتي ومرورا بالثورة الزراعية، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مع مطلع سنة 2000، والتي تعتبر سنة جوهرية في مسار الدولة التنموي، حيث بدأت أهم البرامج والمخططات التنموية، وانتهت هذه السياسات ببعث سياسة التجديد الريفي والفلاحي سنة 2009.

إن الوصول إلى سياسة التجديد الريفي والفلاحي انطلاقا من تحليل الماضي، سمح بتشخيص التجارب السابقة من أجل إدراك الحاجات الملحة للأقاليم الريفية وإعادة تحديد الأهداف المنوطة بالعالم الريفي، ووضعه ضمن المسار العام التنموي الذي عرفته البلاد خصوصا مع مطلع سنوات 2000، نظرا لما عاناه الريف من التهميش والحرمان في العقود السابقة.

كان لهذه السياسات والبرامج التي تم صياغتها في إطار التنمية الريفية منذ سنة 2000 دور مهم ومعتبر في تفعيل التنمية المحلية بالأقاليم الريفية وأدت إلى تحقيق نتائج فعالة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث كان لها أثرها في تثبيت واستقرار سكان المناطق الريفية وتحسين الإطار المعيشي والخدماتي لهم والحد من ظاهرة النزوح الريفي وبالتالي تحقيق جملة من أهداف التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية، إلا أن هذه الآثار والنتائج لم ترق إلى مستوى تطلعات سكان الريف والبالغ عددهم حوالي 13 مليون نسمة، فحجم المشاريع الريفية لم يصل إلى الحد الذي من شأنه تحقيق التنمية المتوازنة لهذه الأقاليم وسكانها وترسيخ أهداف برامج سياسات التنمية الريفية الطموحة للحد من معاناة سكان المناطق الريفية والتكفل بمختلف احتياجاتهم ومتطلباتهم .

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال ما تم التطرق إليه من إحصائيات حول سياسات وبرامج التنمية الريفية بالجزائر للفترة 2000-2016 وأثرها على بعض مؤشرات التنمية المحلية المختلفة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي من جهة ومن النتائج المحصل عليها باستخدام الدراسة القياسية بالولايات تم التأكد من صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، حيث كانت النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات على النحو التالي:

- الفرضية الأولى : والتي تنص على أن " برامج التجديد الفلاحي تعد أحد الركائز الفعالة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بالجزائر من خلال المساهمة بشكل كبير في زيادة الإنتاج الزراعي ومعدلات النمو"، تم نفي هذه الفرضية على اعتبار أن نسبة مساهمة هذه البرامج في زيادة الإنتاج الزراعي ومعدلات النمو ما زالت محدودة، فمن الناحية الاقتصادية لهذه السياسات والبرامج ومن خلال جانب برامج التجديد الفلاحي، تم الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة لهذه السياسات والبرامج على مستوى المؤشرات الاقتصادية للتنمية الريفية والمحلية حيث تم تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة معدلات الإنتاج في العديد من الفروع، وزيادة مداخيل العديد من سكان الأقاليم الريفية عن طريق توفير مناصب شغل لهم وفتح مستثمرات جديدة، إلا أنه وكنتيجة عامة لازال الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني يعاني من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة 2000، رغم أن معدل الإنتاج الفلاحي للفترة 2000-2016 زاد عن سابقاته من الفترات، ومستوى الإنتاج مقارنة بحجم البرامج والمشاريع المختلفة والأموال الكبيرة المخصصة لها في مجال الدعم والاستثمار الزراعي يعتبر معدلا منخفضا، مما جعل مساهمة القطاع الفلاحي جد ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث لم تتعد هذه المساهمة في المتوسط العام للفترة 2000-2016 ما نسبته 11 %.

- الفرضية الثانية : والتي تنص على أن " برامج التجديد الريفي تعتبر أحد ركائز التنمية الاجتماعية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية الجزائرية، من خلال المساهمة في تحسين مستوى معيشة سكان هذه الأقاليم "، تم قبول هذه الفرضية على اعتبار أنه ومن خلال المعطيات الاحصائية التي تخص المؤشرات الاجتماعية البشرية والمتعلقة بالتنمية الريفية بالجزائر حدث تحسن في المستوى الاجتماعي للسكان، حيث تم الوصول إلى أن مستويات الفقر تراجعت في على مستوى الأقاليم الريفية في سنوات الدراسة، وأن عدد المشاريع الجوارية والتي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي العام لسكان الريف قد تزايد مع مرور السنوات، كما كان هناك زيادة في معدلات اليد العاملة في القطاع الفلاحي وزيادة في نصيب الفرد منه، وهناك تحسن طفيف في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية على مستوى الأقاليم الريفية، هذه المؤشرات كلها ساهمت في تثبيت واستقرار عدد كبير من السكان وتحسين الإطار المعيشي لهم وبالتالي تحقيق مستويات مقبولة من التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية للوطن، وبالرغم من التحسن في المؤشر الاجتماعي للتنمية الريفية إلا أن هناك مؤشرات ما زالت تفتقد للكثير من المشاريع بهذه الأقاليم، على غرار الصحة رغم أن مشكلة الصحة في الجزائر تخص المناطق الريفية والحضرية.

- الفرضية الثالثة : والتي تنص على أن " مختلف صناديق الدعم للقطاع الفلاحي والريفي تساهم في زيادة قيمة الإنتاج الفلاحي ودعم التنمية المحلية "، تم إثبات صحة هذه الفرضية، فمن خلال الدراسة القياسية باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية على عينة من الولايات تم التوصل إلى أنه عند مستوى معنوية 5%، المتغير SUB والمتمثل في قيمة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي والريفي، هو معنوي وإيجابي، مما يعني أن متغير الدعم له دلالة معنوية في تفسير قيمة الناتج الفلاحي، وهو ما يعكس أهمية الدعم المقدم للقطاع الفلاحي والريفي في تنمية حجم الإنتاج وزيادة مردوديته وقيمة مساهمته في الناتج المحلي، ومن ثم مساهمته في خلق مناصب الشغل وتحسين دخول العديد من الأسر الريفية، وبالتالي تحسين أداء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية البشرية للتنمية الريفية والمحلية.

– الفرضية الرابعة : والتي مفادها أن " مختلف أنواع القروض البنكية المخصصة للقطاع الفلاحي الجزائري تساهم في زيادة قيمة الإنتاج الفلاحي ودعم التنمية المحلية " فمن خلال الدراسة القياسية باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية على عينة من الولايات تم التوصل إلى أنه عند مستوى معنوية 5%، المتغير CREDIT والمتمثل في مختلف قيم التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بالجزائر عن طريق مختلف أنواع القروض التي تم استحداثها وإنشاؤها لتمويل الاستثمار الفلاحي وإنتاجيته، هو معنوي وإيجابي، الأمر الذي يدل على أن متغير القروض له دلالة في تفسير قيمة الناتج الفلاحي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، وتعكس هذه النتيجة أهمية التمويل البنكي في تنمية قيمة الإنتاج الفلاحي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي وبالتالي تحقيق مستويات من التحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الريفية والمحلية.

نتائج الدراسة :

على ضوء ما سبق من تحليل ودراسة قياسية لتقييم أثر البرامج المنتهجة من طرف الدولة للنهوض بالريف الجزائري وتحقيق أهداف التنمية المحلية، تبين أن هذه البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية لها أثر في تحقيق التنمية المحلية وأمكن التوصل إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي :

– ارتبطت التنمية المحلية في الجزائر بالتنمية في الوسط الريفي، نظرا لكون غالبية البلديات الجزائرية ريفية، ونظرا لما يملكه الريف من مقومات وإمكانيات طبيعية وبشرية تمكنه من إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للوطن .

– لقد صاغت الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات للنهوض بالريف، فبدأت بالثورة الزراعية ومن ثم وصلت إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مع مطلع سنة 2000، وصولا إلى السياسات الحالية للتجديد الريفي والفلاحي، ورافقت هذه السياسات جملة من البرامج على غرار الدعم الريفي والفلاحي، والسكن الريفي، وبرامج التجديد الريفي المنطوية على مقاربة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة .

– اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية، وتوجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد.

– تعتبر سياسة التجديد الريفي سياسة بناءة من شأنها تفعيل الرؤية المجددة للعالم الريفي، مبنية أساسا على الاندماج بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي والوطني، وبين مختلف القطاعات من أجل تفعيل أدوات التنمية الريفية.

– إن تنمية الوسط الريفي الجزائري يتطلب حيوية اقتصادية قوية للمناطق الريفية تقوم على عصرنة المستثمرات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية، والبحث على منافذ التسويق، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة. بالإضافة إلى ترقية سياسة لمرافقة السكان لا لإسعافهم عن طريق إقامة المشاريع وترقية أدوات الاتصال والمرافقة والمتابعة والتقييم.

– جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل " وأن تكون الفلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني.

– بنيت برامج التجديد الريفي على أساس مقاربة تجديدية للتنمية الريفية (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة) وتستهدف في المقام الأول، المناطق حيث ظروف الإنتاج أكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين (الجبال، الهضاب العليا والصحراء) . كما أنها تهدف إلى إعادة الاندماج في الاقتصاد الوطني، للمناطق المهمشة من خلال تثمين الموارد المحلية والمنتجات المحلية.

– يشكل المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية . ولأنه مبني على أساس مسعى المشاركة فهو يساعد على الاندماج القاعدي لمختلف التدخلات والموارد المالية، والميزانيات القطاعية والمحلية بالنظر للأهداف المتوخاة.

– تهدف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي تم بعثها على المستوى الوطني للفترة 2009-2014 ويطلب تنفيذها مع نهاية 2016 أيضا ومن خلال البعد البيئي إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية، من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي.

– إن تنمية المناطق الريفية بصفة متوازنة ومنسجمة تمر حتما عبر إدماج الأنشطة والأعمال الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد توزيعا متوازنا. غير أنه يجب على هذه الأنشطة والأعمال بتوخي أن تبحث عن الرفاهية الفردية والاجتماعية لسكان الريف عن طريق جهود الإدماج الاجتماعي لدعم روابط التضامن مع خلق الشروط الضرورية لآفاق جديدة للتشغيل والحصول على دخل وبضمان تحسين شروط الحياة والحصول على الخدمات الأساسية.

– إن مختلف البرامج الريفية قد ساهمت بدرجة كبيرة في تحسين مستوى معيشة السكان، وتخفيض وطأة الفقر، وتحقيق العدالة والمساواة عن طريق دعم مختلف فئات المجتمع الريفي، وتثبيت السكان في الوسط الريفي للحد من الهجرة المتزايدة نحو المدن، التي من شأنها أن تنعكس بالسلب على مستوى معيشة السكان بتغير نمط المعيشة.

– يعتبر الدعم الفلاحي أحد الركائز الأساسية ضمن برامج الدعم المختلفة للتنمية الريفية، والتي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الأمن الغذائي، حيث يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج ووفرة المواد الغذائية ولقد عرفت النسبة السنوية لنمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر ارتفاعا ملحوظا، وانتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى 2034 مليار دينار سنة 2011، إلا أن الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية بقيت نسبيا ثابتة حول نسبة 30 %، وخصوصا في شعبة الحبوب والحليب.

– يستند تمويل القطاع الفلاحي بشكل كبير على التمويل البنكي، حيث تساهم مختلف أنواع القروض التي تم إنشاؤها في إطار السياسات الحالية للتنمية الريفية في زيادة قيمة الإنتاج الفلاحي، وزيادة معدلات مساهمته في الناتج الاجمالي، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي والتنموي للسكان المحليين.

– إن الأهداف المسطرة ضمن البرامج المختلفة والمرافقة لسياسات التنمية الريفية، ومن خلال نتائج الدراسة القياسية بالولايات، وانطلاقا من تحليل المعطيات الاحصائية لهذه البرامج على المستوى الوطني تبين أنها ساهمت في تنمية الأقاليم الريفية وفي تحسين مستوى معيشة سكان الريف، وبنسب متفاوتة، وأدت إلى تحقيق العديد من النتائج على مستوى التنمية المحلية، وفي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

– إن مختلف هذه البرامج التي وضعت لدعم وتنمية الريف الجزائري ما زالت لم ترق إلى حجم التطلعات التنموية لها ويرجع هذا النقص في تحقيق الأهداف الشاملة للتنمية المحلية من خلال البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية بالجزائر إلى جملة من النقاط نذكر منها :

* مازال مستوى الإنتاج الفلاحي يعاني من نقص كبير في معدلات الاكتفاء الذاتي وفي العديد من فروعه على غرار شعبة الحبوب والحليب والزيوت، حيث لم تتعد نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب 31% لمتوسط الفترة 2009-2015 مما انعكس على قيمة الفجوة الغذائية والتي قدرت لمتوسط الفترة 2009-2015 لشعبة الحبوب بـ 9355.03 قنطار، وهذا مرده ضعف مستلزمات الإنتاج الفلاحي وعدم توسيع المساحات المسقية.

* إن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي تبقى محدودة، حيث لم تتعد في المتوسط للفترة 2000-2016 ما نسبته 11%، وهي نسبة جد ضعيفة إذا ما قورنت بحجم البرامج والدعم الذي تم تقديمه لتنمية القطاع الفلاحي والريفي بهدف جعله محركا للنمو الاقتصادي ومدعما للأمن الغذائي، مما يدل على سوء تنفيذ هذه البرامج وتوجيه أموال الدعم والقروض إلى غير مستحقيها.

* بقي العديد من سكان الأقاليم الريفية يعانون من الحرمان والتهميش، بالرغم من عديد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والتي تم إطلاقها منذ سنة 2003 في مرحلتها الأولى التجريبية، حيث رغم الأهداف الكبيرة المسطرة لهذه المشاريع إلا أن هناك العديد من السكان لم يستفد منها، وهذا راجع إلى عدم تفعيل عمل خلايا التنشيط الريفي ووضعها في إطارها العملي المطلوب.

* أدت سياسات التنمية الريفية من خلال برامجها المختلفة إلى إعادة السكان إلى قراهم بعد الهجرة الكبيرة التي شهدها الريف الجزائري خلال التسعينات، بعد أن استفاد العديد منهم من السكن الريفي والمشاريع الجوارية التي أدت إلى تحسين مستوى معيشتهم، إلا أنه انجرت عنها بعض الآثار السلبية من جهة أخرى تمثلت في التوسع العمراني على حساب المساحة الزراعية .

* تبقى مساهمة البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية في التنمية ضئيلة من الناحية الاقتصادية، ويرجع هذا إلى العراقيل والصعوبات التي تعترض تطبيق هذه البرامج، من غياب استراتيجية تنظيمية هادفة من شأنها تعزيز الاقتصاد الريفي وتفعيل سبل الاندماج بين مختلف القطاعات، رغم أن الهدف الأساسي لبرامج التجديد الفلاحي المختلفة تتمحور حول تمويل برامج العمل بالأهداف بوصفها وسيلة لتعزيز قدرات الاندماج الذي من شأنها تحقيق الأهداف التنموية وتنويع الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأقاليم الريفية، وبالتالي فإنه وبعد التشخيص الميداني فإن تنمية الاقتصاد الريفي يحتاج إلى مزيد من التدعيم .

* غياب آلية المتابعة والتقييم، حيث أن الكثير ممن استفادوا من الدعم الريفي سواء في الميدان الفلاحي أو السكن الريفي أو المشاريع الجوارية لم يتم متابعتهم ومراقبة توجيهات الأموال الممنوحة لهم، والتي صرفت في كثير من الأحيان في مجالات أخرى غير تلك المخصصة لها، فبالرغم من أن مديريات الغابات على مستوى الوطن كلفت بمتابعة هذه العمليات، إلا أن هناك اختلالات في عمليات الانجاز، مما يؤثر على النتائج المرجوة من البرامج المرافقة والداعمة للتنمية الريفية .

* نقص التحسيس حول أهمية برامج الدعم والتنمية الريفية على المستويين المحلي والوطني .

* إقصاء وتهميش المشاركة الشعبية وجمعيات المجتمع المدني في إعداد وبرمجة المشاريع على المستوى المحلي .

* وجود سوء فهم للبرامج الداعمة للريف وللتنمية الريفية، باعتقاد غالبية المواطنين أنها برامج ومشاريع متعلقة فقط بالجوانب الفلاحية والزراعية .

* أغلبية المشاريع المقترحة تندرج في إطار المشاريع الجماعية لسكان المناطق الريفية، رغم أهمية المبادرات الفردية في تفعيل الاستثمار على مستوى الريف .

*عدم تجاوب المجالس المحلية بالقدر الكافي مع ما يطرح من برامج ومشاريع مقترحة في إطار الدعم الريفي والتنمية المحلية .

رغم هذه النقائص التي سجلت في إطار تنفيذ البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية للفترة 2000-2016 إلا أنه وكنتيجة عامة لهذا البحث ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، وكإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة فقد تم التوصل إلى أن هذه البرامج لها أثر في تفعيل التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية من خلال المساهمة في تحسين المؤشر العام للتنمية الريفية ومن ثم مؤشر التنمية المحلية .

التوصيات : بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج، ومن خلال المعاينة الميدانية، وتسجيل انشغالات مختلف الفاعلين في التنمية الريفية والتنمية المحلية، تم التوصل إلى جملة من التوصيات نذكر منها :

- من أجل تحقيق التنمية المحلية ومنه التنمية الشاملة للوطن يجب أن تمر المشاريع والبرامج من القاعدة بالقرب من المواطن، وبمشاركته من أجل تسجيل احتياجاته وتطلعاته التنموية .
- لابد من تكثيف سياسات الاتصال مع المواطنين، وتقريب الإدارة من المواطن في إعداد وبرمجة مشاريع وبرامج التنمية المحلية والريفية.
- تفعيل آليات المراقبة والمتابعة والتقييم لتحقيق الأهداف المنوطة بالبرامج بفعالية .
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي حسب خصوصيات كل إقليم حتى يساهم في التنمية الوطنية .
- العمل على بناء اقتصاد محلي يرتكز على دعم الابتكار وتنويع الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي .
- تفعيل المشاركة الشعبية ومشاركة المجتمع المدني وتوسيع دائرتها في عملية الإعداد والتنفيذ والمراقبة للمشاريع التنموية .
- تعزيز دور الإدارة المحلية في إدارة المشاريع التنموية، وترقية إطاراتها من أجل تحقيق مستويات مرتفعة لمؤشرات التنمية .
- توسيع الدعم المقدم إلى الجماعات المحلية، وإلى البرامج والمشاريع التنموية .
- تعزيز اللامركزية وتكريس الشفافية في تداول المعلومات المرافقة للمشاريع ونشرها لمختلف شرائح المجتمع .
- تفعيل دور البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية من أجل تحقيق التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية نظرا للعدد الكبير للبلديات الريفية بالجزائر، وبالتالي فإن تحقيق التنمية الريفية بهذه المناطق يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية، وهذا بدوره يعني التنمية الشاملة للوطن، ويكون تفعيل هذه البرامج انطلاقا من :

– تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.

– تكثيف الحملات التحسيسية والإعلامية حول البرامج ومشاريع الدعم الريفي والتنمية الريفية .

– فتح نقاش موسع مع كل المعنيين والفاعلين لتجاوز مختلف العقبات التي تعيق تجسيد مشاريع وبرامج الدعم الريفي والتنمية الريفية .

– خلق فضاءات للحوار والتشاور بين المعنيين والفاعلين حول البرامج والمشاريع الداعمة لتنمية الريف الجزائري.

– إشراك الجمعيات والمجتمع المدني بفعالية أكثر وانخراطه في العميلة التنموية .

– إشراك المنتخبين المحليين في تجسيد البرامج .

– تشجيع سكان الأرياف خاصة الشباب منهم على الاستثمار في المشاريع الفردية.

– تعزيز الجهود فيما يتعلق بالمشاريع المتعلقة بقطاعات (التعليم، الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة..الخ) .

– الاهتمام بالصناعات التقليدية والحرف اليدوية .

– تعزيز هدف حماية وتثمين الموارد الطبيعية (الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، السواحل) بإقامة مشاريع جوارية لكل بلدية حول الهدف .

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــــــع

أولا/الكتب :

1. إحسان محمد الحسن : **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار وائل للنشر،عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
2. أحمد بعلبكي : **التنمية المحلية في المناطق الريفية العربية مفاهيم وتجارب**، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية، 1998.
3. أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي : **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
4. أحمد مصطفى خاطر : **تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة– الاستراتيجيات– بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر 2005.
5. العربي غويني : **إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية في الوطن العربي "الجزائر أنموذجا"**، النشر الجديد الجامعي، تلمسان- الجزائر، 2016.
6. جمال زيدان: **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين متطلبات النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر–الجزائر، 2014.
7. حربي محمد موسى عريقات : **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البداية، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
8. حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية – مصر، 1993.
9. حسين علي بخيت، سحر فتح الله : **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، بدون تاريخ النشر.
10. حسين عمر : **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- الجزائر، 1994.
11. حمدي أحمد الديب : **في جغرافية العمران الريفي – أسس وتطبيقات**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، 2011.
12. حنان عبد القادر محمد خليفة : **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية– دراسة مقارنة –**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – مصر، 2016.
13. خالد سمارة الزعبي : **تنظيم السلطة الإدارية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (أعمال مؤتمرات البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة)، القاهرة- مصر، 2009.
14. خالد مصطفى قاسم : **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر الطبعة الثانية، 2010.
15. خلف بن سليمان بن صالح النمري : **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر الاسكندرية – مصر، 1999.

16. رائد فايز حتر، صلاح عبد القادر : **الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم – السودان، 2009.
17. رشاد أحمد عبد اللطيف : **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية – مصر، الطبعة الأولى 2011.
18. رمزي علي ابراهيم سلامة : **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر، الطبعة الثالثة، 1990.
19. رمضان بطيخ : **مفهوم الإدارة المحلية ودورها في التنمية الشاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (أعمال مؤتمرات البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة)، القاهرة- مصر، 2009.
20. سالم توفيق النجفي : **الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
21. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده : **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد-جامعة الاسكندرية، الاسكندرية – مصر، 2013.
22. سمير محمد عبد الوهاب: **الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة** منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (أعمال مؤتمرات البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة)، القاهرة- مصر، 2009.
23. سعدون بوكبوس : **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2013.
24. صالح صالحي : **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2006.
25. صبري فارس الهيثي : **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن الطبعة الأولى، 2013.
26. صلاح يعقوب، عصام الزواوي : **مرتكزات وأساسيات وطرائق وأساليب العمل التنموي في الريف العربي**، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس)، قسم التعليم من أجل التنمية الريفية، 1990.
27. فارس رشيد البياتي : **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
28. فؤاد بن غضبان : **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2015.
29. عادل مختار الهواري : **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت – الكويت الطبعة الأولى، 1988.
30. عبد الرزاق مقري : **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر- الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
31. عبد القادر محمد عبد القادر عطية : **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، بدون تاريخ.

32. عبد الله خبابة : **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية – مصر 2014.

33. عبد المطلب عبد الحميد : **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر 2001.

34. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط: **التنمية المستديمة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى،2007.

35. عثمان محمد غنيم : **مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 1998.

36. غازي محمود ذيب الزعبي: **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1999-2003)**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2010..

37. كامل كاظم بشير الكيالي : **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن الطبعة الأولى، 2008.

38. كمال التابعي : **مقدمة في علم الاجتماع الريفي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى 2007.

39. محمد السريتي : **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية – دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية–** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية- مصر، 2000.

40. محمد الطاهر قادري : **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

41. محمد بلقاسم حسن بهلول : **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر– الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- الجزائر، 1999.

42. محمد حسن دخيل : **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 2009.

43. محمد سيد فهمي : **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1999.

44. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون : **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق – النظريات– الإستراتيجيات – التمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر، 2007.

45. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي : **التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياساتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الإسكندرية – مصر، 2000.

46. محمد عبد الفتاح محمد : **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي – أسس نظرية ونماذج تطبيقية** المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر الطبعة الثانية، 1996 .

47. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية – مصر، 2006.

48. محمد مدحت جابر : **حغرافية العمران الريفي والحضري**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية 2006.

49. محمد نبيل جامع : **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية – مصر، 2010.
50. محمد نجيب بوطالب : **الفلاحة والمجتمع الريفي في تونس**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005.
51. محمود الأشرم : **التنمية الزراعية المستدامة – العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
52. مريم أحمد مصطفى : **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية – مصر، 1997.
53. مكي مدني الشبلي وآخرون : **دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم – السودان، 2002.
54. منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، الطبعة الأولى، 2015.
55. منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع – مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية–**، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية – مصر، 2001.
56. منال طلعت محمود : **الموارد البشرية وتنمية المجمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية – مصر، 2003.
57. مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي : **التنمية الادارية والدول النامية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 1993.
58. ميشيل تودارو : **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة : محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض– المملكة العربية السعودية، 2006.
59. نائل عبد الحافظ العواملة : **إدارة التنمية – الأسس – النظريات – التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
60. نعيم الظاهر : **دراسات في الواقع العربي التنموي – الاقتصادي – الاجتماعي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
61. هادي أحمد الفراجي : **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
62. هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون : **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة** دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الأولى، 2016.
63. وليد الجيوسي : **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
64. وليد عبد الحميد عايب : **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

ثانيا/المجلات الوطنية والدولية:

1. أبوبكر بوسالم، فاطمة بودرة : **دور ومتطلبات برامج التنمية الريفية في الاقلال من مستوى الفقر في ظل التوجهات الدولية**، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي – الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017.

2. أحمد شريفي : **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة علوم انسانية، مجلة علمية الكترونية محكمة، السنة السادسة : العدد 40 : شتاء 2009 ، نقلا من الموقع الالكتروني للمجلة : http://www.ulum.nl/d175.html

3. أحمد غريبي : **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية – الجزائر، العدد الرابع، أكتوبر 2010.

4. بسمة عولمي : **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف – الجزائر، العدد4 جوان 2006.

5. بلحول تمزوت، عبد الكريم فضيل : **الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في الجزائر**، مجلة الرواق، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان- الجزائر، العدد 09 ديسمبر 2017.

6. بلقاسم نويصر : **التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد 14، جوان 2011.من خلال الموقع الالكتروني :

a. http://rendes.univ-setif2.dz/index. PHP ?id=532.

7. عابد العبدلي: **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة- السعودية، مجلد16، العدد 1، 2010.

8. عابد شريط، ياسين جلول بن الحاج : **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية – البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2- الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2015.

9. عمار بريق، حنان بن زغبي : **الموارد المالية للجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر، العدد 07، جانفي 2018.

10.عمر بسعود : **الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية "إنسانيات"،

-Numéro 22 - 2003, mis en ligne le 30 septembre 2012,. URL : http://journals.openedition.org/insaniyat/7027 ; DOI : 10.4000/insaniyat.7027 .

11. محمد الشريف بن زاوي، هاجر سلاطني : **دور الإنفاق العام على البنى التحتية في دعم الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي**- دراسة مقطعية زمنية لعينة من الدول للفترة 2000-2013، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة – الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017.

12. مهدي صالح دواي : **دليل الفقر البشري –1– دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية**، مجلة الفتح، جامعة ديالي – العراق، المجلد 3- العدد 31، 2007.

13. نصر الدين بن شعيب، مصطفى شريف : **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث جامعة ورقلة – الجزائر، العدد10-2012.

14. وليد عبد مولاه : **التخطيط الاستراتيجي للتنمية**، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 114- يونيو 2012، الكويت – الكويت.

15. وهاب فهد الياسري : **التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية**، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة – العراق، العدد2– 2008.

ثالثا/المذكرات والرسائل الجامعية :

1. الأخذاري بن صالح : **التنمية الريفية في الجزائر الواقع والآفاق – دراسة ميدانية لبلدية الإدريسية بولاية الجلفة 2007–2012** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 03– الجزائر، 2015-2016.
2. أحمد بوسهمين : **الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية جامعة الجزائر 03 – الجزائر، 2011.
3. أحمد شريفي : **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – الجزائر 2009-2010.
4. العيرج عودة : **مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962– 2006 مثال ولاية تيبازة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2008.
5. بومدين زاوي : **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر– الجزائر، 2015-2016.
6. توفيق تمار: **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص : علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2015-2016 .
7. جبوري محمد، **تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي** –دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
8. خيضر خنفري : **تمويل التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق–**، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص : التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03– الجزائر، 2010-2011.
9. رابح أشرف رضاونية: **معوقات التنمية المحلية –دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص : علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة – الجزائر، 1998 – 1999.
10. سعاد طيبي : **المالية المحلية ودورها في عملية التنمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر – الجزائر، 2008.
11. سهيلة مصطفى : **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص : إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، 2017.

12. ضياء الدين عبد الله فاضل : **نموذج إحصائي لدراسة أداء البنوك التجارية في ضوء معايير التقييم الدولية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الإحصاء التطبيقي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2018.
13. عادل بونقاب : **سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : إدارة الأعمال والتنمية المستدامة جامعة سطيف – الجزائر ، 2010-2011.
14. علي هواري مولاي : **الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر – الجزائر، 2015-2016.
15. كمال حوشين : **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر– الجزائر، 2006-2007.
16. محمد غردي : **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع : التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03- الجزائر، 2011- 2012.
17. منال محمد نمر قشوع : **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطسنية – حالة دراسية منطقة الشعراوية " محافظة طولكرم"–**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في : التخطيط الحضري والإقليمي جامعة النجاح الوطنية – نابلس– فلسطين، 2009.

رابعا/ المداخلات الوطنية والدولية:

1. أحمد مداني، عبد القادر مطاي : **دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية " PNDAR " في دعم التنمية المحلية**، مداخلة مقدمة للملتقي الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية – واقع وآفاق، جامعة برج بوعريريج – الجزائر يومي 14-15 أفريل 2008.
2. السعيد بريبش، بسمة عوملي : **التمويل المحلي وأثه على التنمية المحلية في الجزائر**، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول : تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2008.
3. أمل سعد صالح محمد : **تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية الريفية المتكاملة**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العربي الإقليمي والاجتماع العربي رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) حول : استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية، القاهرة – مصر، 15-18 ديسمبر 2005.
4. جمال لعمارة وآخرون : **الزكاة وتمويل التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية –، جامعة بسكرة – الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006.
5. حياة بن سماعين، وسيلة السبتي: **التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من اقتصاديات الدول النامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية – جامعة بسكرة – الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

6. رياض طالبي، عبد الرحمان القري : **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي** ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة – الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

7. صالح مفتاح، فاطمة رحال: **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01- الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، من كتاب المؤتمر- الجزء الأول.

8. عبد الفتاح علاوي : **دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر – واقع و آفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14-15 أفريل 2008.

9. علي بوعمامة وآخرون : **استراتيجيات التنمية المحلية ومتطلبات تجسيدها**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني بعنوان : من أجل تنمية ذاتية في ولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس – الجزائر يومي 17-18 ماي 2008.

10. علي خالفي، شعبان فرج : **عجز هيكل التمويل المحلي لولاية المدية ودوره في تفعيل التنمية المحلية بها**، ورقة بحثية قدمت الى الملتقى الوطني الأول حول : تمويل التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر يومي 14 و 15 أفريل 2008.

11. فريدة لرقط : **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول : تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2008.

12. كلمة السيد الطيب لوح (وزير العمل و الضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف أيام 30 ماي – 15 جوان 2007، نقلا عن الموقع الالكتروني : www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../au_100607_ar.doc .

13. محمد شارف حاجي، الطيب خوجة : **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية**، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الوطني الاول حول : تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14و15 أفريل 2008.

14. مرغاد لخضر، منصوري كمال : **التمويل بالوقف : بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية**، ورقة بحثية قدمت الى الملتقى الدولي حول : " سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "، جامعة بسكرة – الجزائر يومي 21 – 22 نوفمبر 2006.

15. موسى رحماني، وسيلة السبتي : **واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي حول :" تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية "، جامعة باتنة – الجزائر يومي 26 – 27 افريل 2004.

16. نور الدين شارف وآخرون : **استراتيجيات التنمية المحلية ومتطلبات تجسيدها**، ورقة بحثية قدمت في اطار الملتقى الوطني تحت عنوان : من أجل تنمية ذاتية في ولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس – الجزائر، يومي 17- 18 ماي 2008.

خامسا/ التقارير الوطنية والدولية:

1. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 27 إلى 36، للسنوات من 2007 إلى 2016، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم- السودان.

2. الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : **سياسة التجديد الريفي**، أوت 2006.
3. جوين سوينبرن وآخرون : **التنمية الاقتصادية المحلية- دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي، 2004.
4. الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الفلاحية العليا لحوض البحر المتوسط (سيام SIHEAM)، حول الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط، الجزائر، 6 فيفزي 2014، الملف الصحفي، من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :
http://www.minagri.dz/doc/dossier_de_presse_2014-02-06_ar.pdf
5. البنك الدولي : **الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم – حالة الجزئر-**، من الموقع الالكتروني للبنك : http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/global-poverty-puzzle-case-algeria تاريخ الإطلاع : 2018/04/18.
6. البنك الدولي : **فهم الفقر- عرض عام لأوضاع الفقر**، السياق العام، من الموقع الالكتروني للبنك : http://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview تاريخ الإطلاع : 2018/04/12.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، المواد 01، 02، 03.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية، المادة 01 .
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الحكومة : تعليمة رقم 01 مؤرخة في 27 جانفي 2008، موجهة إلى الولاة بخصوص برنامج دعم التجديد الريفي للفترة 2007-2013.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الحكومة : تعليمة رقم 01 مؤرخة في 27 جانفي 2008 إلى السيدة والسادة الولاة، بخصوص برنامج دعم التجديد الريفي للفترة 2007-2013.
11. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **التجديد الريفي (العرض العام)**، من موقع برنامج دعم التجديد الريفي : http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/index.htm تاريخ الإطلاع : 10-02-2014.
12. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : **مقال بعنوان الجزائر المتحركة، التجديد الريفي**، من الموقع الإلكتروني لبرنامج دعم التجديد الريفي :
http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/REF%20ARTICLESALIRE.htm .
13. تدابير الدعم لفائدة قطاع الفلاحة، من موقع الوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activites، تاريخ الإطلاع :2014/01/17.
14. خبراء وأعضاء شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية : **حالة الأغذية والزراعة – الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما – إيطاليا، 2012.

15. رئاسة الجمهورية : **كلمة رئيس الجمهورية في افتتاح ندوة الحكومة والولاة**، الجزائر، الأحد 25 جوان 2006، من الموقع الإلكتروني :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/2006/06/html/D250606.htm . تارخ الإطلاع : 2013/12/02
16. صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2017.
17. قطاع الزراعة في الجزائر : من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture
18. مكتب تقرير التنمية البشرية : **تقرير التنمية البشرية 2011 الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية، 2011.
19. مكتب تقرير التنمية البشرية : **تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية للجميع**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.
20. منظمة الأغذية والزراعة العالمية : **التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية – أي أدوار للثروة الحيوانية**، تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التقرير العاشر.
21. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة**، لجنة الزراعة الدورة التاسعة عشر، روما 13-14 أفريل 2005، من الموقع الالكتروني للمنظمة :
http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4236a/J4236a00.htm تاريخ الإطلاع : 2018/04/07.
22. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون: **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017– بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي–**، منظمة الأغذية والزراعة، روما– إيطاليا.
23. ندوة رئيس الجمهورية مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية، **حول سياسة التنمية المحلية**، 21 جويلية 2008، نقلا من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية:
www.interieur.gov.dz . تارخ الإطلاع : 2013/11/01.
24. وزارة الداخلية والجماعات المحلية : **ترقية المقاربة التشاركية**، نقلا عن الموقع الالكتروني للوزارة :
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=5&s=4 . تاريخ الإطلاع : 2013/12/02.
25. وزارة الداخلية والجماعات المحلية : **تقرير حول حصيلة برامج التنمية المحلية**، اجتماع الحكومة مع الولاة، الجزائر 25 جوان 2006، نقلا من موقع الوزارة : http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/، تاريخ الإطلاع : 2013/11/16.
26. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : **التجديد الفلاحي والريفي – الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر** من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية : http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf . تاريخ الإطلاع : 2014/01/23.

سادسا/ المراجع باللغة الاجنبية

1. Abdelkader SID AHMED : **Le Développement Asiatique, Quels Enseignement pour les économies arabes, Eléments de Stratégie de Développement – le Cas de l'Algérie** Editions Publisud – Isprom, Paris-France, 2004.

2. Abdelmadjid BOUZIDI : **Les Années 90 de l'Economie Algerienne, les Limites des Politiques Conjoncturelles**, ENAG/Editions, Alger, 1999.

3. Abdelmadjid BOUZIDI : **Economie Algérienne**, Achevé d'imprimer sur les presses ENAG, Alger- Algérie, 2011.

4. Adel MOULAI **Repenser le développement rural en Méditerranée, Cas de l'Algérie**, Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, Bari, Italie 8-11 mai 2008.

5. African Development Bank **: Indicators on Gender, Poverty, the Environmental and Progress Toward the Sustainable Development Goals in African Countries**, Volume XVIII, 2017.

6. Ahmed HENNI **: Essai sur l'Economie Parallèle – Cas de l'Algérie-** ENAG/EDITIONS, Alger-Algérie, 1991.

7. André joyal : **définition du développement local**, cite de encyclopédie de lagora , date de creation 01-04-2012 , sur le site : http://agora.qc.ca/mot.nsf/Dossiers/Developpement_local

8. Astghik MAVISAKALYAN : **Development Priorities in an Emerging Decentralized Economy : The Case of Armenia's Local Development Programs**, Transition Studies Review, Classified in Springer, Switzerland, Volume 20, Issue 1, Apri 2013.

9. Badi H. Baltagi: **Econometrics , Springer Texts in Business and Economics,** Library of Congress Control Number: 2011926694,Springer Heidelberg Dordrecht London New York, Fifth Edition, 2011**.**

10. Chérif MESBAH **: Historique et place de la vulgarisation en Algérie**, Cahiers Options Méditerranéennes ; Vol .2(1) , CIHEAM, Paris –France, 1993.

11. Commission européenne : **L'APPROCHE LEADER** , Guide de base ,sur le site : http://ec.europa.eu/agriculture/publi/fact/leader/2006_fr.pdf , Consulté le : 29/03/2012.
12. Dembélé Edouard : **Les problèmes du développement rural en Afrique**, Edition : I.I.E.S , Genève , 1971.

    doi: 10.11648/j.ajtas.20160504.17; Published: July 8, 2016

13. Edwin ZACCAÏ : **Qu'est-ce que le développement durable ?**, Centre d'Etudes du développement durable, Institut de Gestion de l'Environnement et d'Aménagement du Territoire(IGEAT), Université Libre de Bruxelles-Belgique.

14. Hamid TEMMAR : **L'économie de L'Algérie 1974-2014. Tome I - les stratégies de développement économique**, Office des Publications Universitaires, Alger, Edition 01 2015.

15. Hashem PESARAN : **Time Series and Panel Data Econometrics**, Oxford University Press, New York- United State of America, First Edition, 2015. https://www.researchgate.net/publication/23752045

16. Hybergeo : **espace rural** , Sur le site : http://www.hypergeo.eu/spip.php?article481 Consulté le : 30/03/2018

17. Kouame N'GUESSAN : **Cours de développement rural**, Département de Sociologie-UFR SHS- Université de Cocody , Année Universitaire 2009-2010..
18. La Direction Générale des Forêts : **Etat mise en œuvre des Projets Proximité du Développement Rural Intégré,** PPDRI, Juin 2016-.
19. La Direction Générale des Forêts : **Impacts Des Projets de Proximité du Développement Rural Intégré PPDRI 2009-2010-2011-2012-2013-2014**, Etat mise en œuvre, Juin 2016.
20. La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : **les Comptes Economiques de 2015 A 2017**, N 824, Office Nationale des Statistiques, Alger, Aout 2018 P6.

21. La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 A 2014**,Office Nationale des Statistiques, Alger, Janvier 2016.

22. La Direction Technique Chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi : **Activité, Emploi et Chômage en Avril 2018**, Office Nationale des Statistiques, Alger.

23. Le Conseil Nationale Economique et Social (CNES) : **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Réalisé en Coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Algérie, conception et Impression ANEP, Rouiba-Alger, 2016.

24. Le dico des définitions : **Définition de communauté rurale**, sur le site : http://lesdefinitions.fr/communaute-rurale, consulté le : 31/03/2018.

25. Le groupe de travail du "**développement local**" , sommet de Montréal 2002. s'est réuni mardi , le 9 avril 2002. http://ville.montreal.qc.ca/pls/portal/docs/page/SOMMET_FR/MEDIA/DOCUMENTS/Developpement_local.pdf_Consulté le : 28/09/2013.

26. Liu Yucan, Richard Shumway and Al : **Productivity Growth and Convergence in U.S. Agriculture: New Cointegration Panel Data Results**. Applied Economics. 43 V. (February 2008). DOI ,10.1080/00036840802389087.

27. Martine THEVENIAUT-MULLER : **Le Développement Local – Une Réponse Politique à la Mondialisation**, Editions Desclée Prouwer, Paris- France, 1999.
28. Matouk BELATTAF : **Economie du développement**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2010.
29. Matouk BELATTAF : **Localisation Industrielle et Aménagement du Territoire, Aspects Théoriques et Pratiques**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2009.

30. Ministère de l'Action Sociale et de la Solidarité Nationale : **Carte de la Pauvreté en Algérie**, Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, Alger, Mai 2001.

31. Ministère de l'agriculture et du développement rural : **Evaluation de la mise en œuvre du renouveau agricole**, Compagne agricole 2013 Bilan Final, 20ème Session d'évaluation trimestrielle-Alger, 08-09 Mars 2014.

32. Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural : **Rapport sur la Situation du Secteur Agricole 2006**, Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information.

33. Ministère de l'industrie , de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement : **" Développement local : concepts, stratégies, et benchmarking"** , 1ère contribution de MIPMPEPI au débat sur la promotion du développement local en Algérie , Septembre 2011.

34. Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), **Evolution de Production Animale** (2009-2016).

35. Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI). **Main D'œuvre Globale** 2002-2017**.**

36. Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information (DSASI), **Série B** (2000-2015).

37. Ministère des finances, Cour des comptes, Rapport **d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013** Alger,

38. Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables : **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007.

39. Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural : **La politique de renouveau agricole et rural en Algérie**, MADR, Novembre 2010.

40. Ministre Délégué chargé du Développement Rural : **Conception et mise en oeuvre d'un Projet de Proximité de Développement Rural, Guide Des Procedures**, Ministere de l'Agriculture et du Développement Rural, Version Juin2004.

41. Mokhtar KHELADI : **le Développement Local**, Office des Publications Universitaires, Alger, 2012.

42. Office Nationale des Statistiques (ONS) : **Statistiques Economiques, Agriculture Production Animale** (2000-2009).
www.ons.dz/-Production-Animale-2000-2009,218-.html

43. Olatunji Taofik Arowolo, Matthew Iwada Ekum : **Food Production Modelling Using Fixed Effect Panel Data for Nigeria and Other 14 West African Countries (1990-2013)**. American Journal of Theoretical and Applied Statistics. Vol. 5, No. 4, 2016 pp. 208-218.

44. Omar BESSEOUD : **La stratégie de développement rural en Algérie**, Options Méditerranéennes : Série A, Séminaires Méditerranéens n. 71, CIHEAM, Montpellier – France, 2006.

45. Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture FAO : **Le Rôle de l'agriculture et du développement rural dans- la revitalisation des zones abandonnées/dépeuplées**, Document établi sous l'égide de la Sous-Division de l'assistance aux politiques -Bureau régional pour l'Europe, Juin 2006,
46. Organisme Canadien de Coopération et de Solidarité internationales SUCO : **Guide d'orientation / Document 6 – Approche de développement local,** Montréal – Canada Juin 2008.
47. Patrick GUILLAUMONT : **Economie du développement,1/ le sous-développement** presses universitaires de France, Paris – France 1ère edition, septembre 1985.

48. Phoebus J.Dhrymes : **Mathematics for Econom trics**, Springer New York Heidelberg Dordrecht London, New York – United State of America, Fourth Edition, 2013, P336.
49. République Algérienne Démocratique et Populaire : **Développement Rural en Algérie-Tous Ensemble Pour le Renouveau Rural** , Document D'orientation.

50. Salah MOUHOUBI : **Les Choix de L'Algérie, le Passé Toujours Présent**, Office des Publications Universitaires, Alger, 02-2011.

51. Slimane BEDRANI : **Algérie, L'agriculture, l'agro-alimentaire, la pèche et le développement rural**, Les Monographies du CIHEAM, Options Méditerranéennes, Edition 2008.

52. Stépahanie TREILLET : **L'Economie du Développement – de Bandoeng à la Mondialisation,** Edition Armand Colin, Paris – France, 2005.

53. Suzanne SAVEY : **Espace, Territoire et Développement Local**, Cahiers Options Méditerranéennes ; Vol 3, CIHEAM, Montpllier- Paris, 1994.

54. Uma Lele : **Le développement rural : l'expérience africaine**, , Edition : Economica Paris -France, 1977.

55. Zoubir SAHLI : **Expérience algérienne en matière de développement local : les plans de développement communal**. In: Economie rurale. N°166, 1985.

الملاحق

الملحق رقم (01) : الصناديق التي تدعم التنمية الريفية في الجزائر للفترة 2000-2016

الصندوق	تاريخ الإنشاء	أهم العمليات التي يقوم بدعمها
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) رقم الحساب (302-067)، وأصبح فيما بعد منذ سنة 2005 الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)	أنشئ بمقتضى المادة 94 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، ويجمع حساب التخصيص رقم 302-052 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية " FNDA وحساب التخصيص الخاص رقم 302-067 الذي عنوانه " صندوق ضمان سعر الإنتاج الفلاحي " FGPA في حساب موحد وهو حساب التخصيص الخاص رقم 302-067.	- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره. - الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الحيوانية والنباتية. - الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي. - الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة. - الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة. - تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP) رقم الحساب (302-071)	أنشئ بمقتضى المادة 95 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، بعد قفل حساب التخصيص الخاص رقم 302-070 الذي عنوانه " صندوق ترقية الصحة الحيوانية " FPZS ودفع الباقي في حساب التخصيص للصندوق FPZPP رقم 302-071	- النفقات المرتبطة بأنشطة تنمية الصحة الحيوانية. - النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية. - النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية. - النفقات المرتبطة بأنشطة الصحة النباتية - النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة. - النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات.
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLCDDPS) رقم الحساب (302-109)	أنشئ بمقتضى المادة رقم 08 من الأمر رقم 02-01 المؤرخ في 25 فيفري 2002 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002، حيث فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 302-109 وعنوانه " صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب" (FLCDDPS)	- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر. - الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها. - الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية. - الإعانات الموجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات. - الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين والمربين الزراعيين. - الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي. - المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (FDRMVTC) رقم الحساب (302-111)	أنشئ بمقتضى المادة 118 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، حيث يفتح في الحسابات الخاصة للخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 302-111 وعنوانه " صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز " (FDRMVTC)، حيث تم تحويل له الرصيد المتبقي من حساب التخصيص رقم 302-094 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" FMVTC بعد قفله بموجب المادة 119 من قانون المالية لسنة 2003	- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية. - الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي. - المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط. - كل المصاريف الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات علاقة مع أهداف الصندوق.
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) رقم الحساب (302-067)	أنشئ بمقتضى 28 من الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، ليحل مكان الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وبنفس رقم الحساب (302-067)	- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، وكذا تثمين الإنتاج وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره. - الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتنميتها. - الإعانات بعنوان دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة. - تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار صيغة البيع بالإيجار. - المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.
الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA) رقم الحساب (302-121)	أنشئ بمقتضى المادة 29 من الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، بفتح حساب تخصيص خاص له تحت رقم 302-121.	- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية. - الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.
الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين (FSAEPEA) رقم الحساب (302-126)	أنشئ بموجب المادة 52 من الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. حيث يفت في كتابات الخزينة تخصيص	- التغطية الإجمالية لتكاليف وائد مربي المواشي وصغار المستغلين. - إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.

	خاص رقمه 126-302 وعنوانه الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين (FSAEPEA)	
الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) رقم الحساب (139-302)	أنشئ بموجب المادة 58 من القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013.حيث يتضمن حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)" الأسطر التالية : – السطر 1 : تطوير الاستثمار الفلاحي. – السطر 2 : ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية. – السطر 3 : ضبط الإنتاج الفلاحي. بحلول 31 ديسمبر 2013 يجب أن تقفل حسابات التخصيص رقم 067-302 (FPZPP) و 071-302 (FPZPP) و 121-302 (FNRPA) وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص 139-302.	– الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها. – الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوري الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي. – الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة. – – تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية ا على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري. – المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه. – مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين، تحدد هيكلة المصاريف وكذا مبلغ هذا الأجر عن طريق التنظيم – الإعانات المتعلقة بحماية المداخيل الفلاحية للتكفل بالمصاريف الناجمة عن تحديد السعر المرجعي. – الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية. – التغطية الشاملة لأعباء فوائد الفلاحين. – الأعمال المتعلقة حماية الصحة النباتية. – النفقات المرتبطة بالتعويضات عن الخسائر أو الأضرار التي تكبدها لمستثمرون من جراء مكافحة الأمراض وآفات الزرع. – النفقات المرتبطة بالمكافحة الوقائية للمحافظة على الزرع. – النفقات المرتبطة بأعمال تطوير الصحة الحيوانية. – النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقررة تبعا للجائحة الحيوانية أو الأمراض المعدية. – النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.
الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR) رقم الحساب (140-302)	أنشئ بموجب المادة 59 من القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013.حيث يتضمن حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الريفية	– الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر. – الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها. – الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية. – الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي. – المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم عملية تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهدفه.

	(FNDR)" الأسطر التالية : – السطر 1 : مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب. – السطر 2 : التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز. – السطر 3 : دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين. بحلول 31 ديسمبر 2013 يجب أن تقفل حسابات التخصيص رقم 109–302 (FLCDDPS) و 111–302 (FDRMVTC) و 126–302 (FSAEPEA) وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص 140–302.	– الإعلانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية. – المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط. – كل المصاريف الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات العلاقة بهدفه. – الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي. – التغطية الشاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين. – إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي. – مصاريف تسيير الوسطاء الماليين، وتحدد بنية المصاريف ومبلغ هذا الأجر عن طريق التنظيم.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من القوانين الخاصة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمتمثلة في :

– المواد 94 و95 من القانون رقم 99–11 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية رقم 92 الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1999.

– المادة رقم 08 من الأمر رقم 02–01 المؤرخ في 25 فيفري 2002 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002، الجريدة الرسمية رقم 15، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2002.

– المواد 118 و119 من القانون رقم 02–11 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية رقم 86، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2002.

– المواد 28 و 29 من الأمر رقم 05–05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2005.

– المادة 52 من الأمر رقم 08–02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 42 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008.

– المواد 58 و59 من القانون رقم 12–12 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية رقم 72 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2012.

الملحق رقم (02) : بعض أنواع القروض الفلاحية في الجزائر

القرض	الخصائص	المجالات وشروط التسديد
الرفيق R'FIG	هو قرض استغلال بدأ العمل به سنة 2008 يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاهد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية – الفوائد : 0% – مدة القرض : سنة – المستفيدين : المستثمرين الفلاحيين حسب قانون التوجيه الفلاحي : فلاحين، مربين، بصفة فردية أو منظمين على شكل تعاونيات، مجموعات، جمعيات والفدراليات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.	1– مجالات القرض : – اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة...)؛ – اقتناء أغذية الحيوانات، وسائل التروية والمواد الدوائية البيطرية؛ – اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC)؛ – تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية من خلال تحسين جهاز الري، اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار، إنجاز وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، إنجاز وإقامة البيوت البلاستيكية، وإعمار وإعادة إعمار الإسطبلات والحظائر. 2– شروط التسديد : بالنسبة للتسديد، فإن المستفيدين الذين سددوا خلال السنة يقع على عاتق الوزارة تسديد فوائد القرض ومنحهم قروضا جديدة، أما الذين لم يسددوا خلال سنة (مع تمديد 06 أشهر في الحالات القصوى) يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة، كما بإمكان المتعاقد أن يستفيد بطلب منه من دعم تقني من طرف المصالح التقنية للوزارة.
التحدي ETTAHADI	هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك الخاصة للدولة. وهو قرض مدعم مدته 07 سنوات، لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار، ولا يمكن أن يتجاوز 100 مليون دينار جزائري كأقصى حد، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.	1– مجالات القرض : –أشغال إعداد، تهيئة وحماية الأراضي (تصريف المياه، إزالة الحجارة، وضع مصدات الرياح، التسميد، التوصيل بالكهرباء...)؛ –عمليات تطوير الري الفلاحي (تعبئة الموارد المائية، تجهيزات الضخ والري، إنجاز شبكات توزيع مياه الزراعة، تصليح المضخات...)؛ –اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج (اقتناء المدخلات الفلاحية، اقتلاع وتجديد الغراسات المسنة، اقتناء الآلات والأدوات الفلاحية، الإنتاج الحيواني، عمليات التطعيم...)؛ –إنشاء الهياكل القاعدية، التخزين، التحويل، التوضيب والتثمين (بناء الهياكل القاعدية الفلاحية، اقتناء سلسلة الفرز والتوضيب، انجاز هياكل تخزين المنتوجات الفلاحية...)؛ –الإنتاج التقليدي (صناعة الزرابي، الدباغة التقليدية، صناعة منتوجات الفلين...)؛ –الحماية والتطوير الوراثي الحيواني والنباتي (إنشاء هياكل إنتاج البذور والشتائل والفحول، إنشاء هياكل الحفظ المتخصص عدا التبريد). 2– شروط التسديد : بالنسبة للفوائد تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بها بصفة كلية إذا لم تتعدى مدة التسديد 03 سنوات، وعندما يكون التسديد في فترة 03 إلى 05 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 01% من الفوائد، وإذا كان السداد

		في فترة 05 إلى 07 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 03% من الفوائد، وفي حالة تجاوز هذه المدة يتكفل المستفيد كليا بفوائد القرض. وبالنسبة للمستثمرات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات، يحظى المستفيد من قرض التحدي بمرافقة خاصة خلال مرحلة تهيئة الأراضي، حيث تتكفل الوزارة بمصاريف المرافقة من خلال صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
التحدي الفدرالي (الاتحادي) ETTAHADI FEDERATEUR	يعتبر هذا النوع من القروض أحد أنواع قروض التحدي، هدفه تقوية البنية التحتية للقطاع الفلاحي، من أجل تعزيز قدرة الفلاح على (التخزين، التجهيز، التعبئة والتغليف...) .	1- مجالات القرض : - تمويل الصناعات التحويلية الفلاحية التي تقع داخل المناطق الريفية أو داخل المزارع الفلاحية. - تجهيز البنية التحتية المتخصصة في جمع واستلام وتوزيع المنتجات الفلاحية. - تجهيز البنية التحتية المتخصصة في تخزين تلك المنتجات وفق طبيعتها، مع مراعاة شروط تخزينها. - بناء مرافق لتصنيع سلع مخصصة للتعبئة وتغليف المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية. - تمويل الصادرات الفلاحية من خلال تحمل تكاليف النقل، التخزين والتعبئة. 2- شروط التسديد : يمتاز هذا القرض بنفس خصائص وشروط التسديد لقرض التحدي، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في حجم القرض حيث تنحصر قيمته من 1 مليون إلى 200 مليون دج.

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche : Crédit R'FIG, Institut National du Vulgarisation Agricole, http://www.minagri.dz/images/affiche/rfig%20ar.jpg , Consulté le : 11/07/2017.

- توفيق تمار: التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص : علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2015-2016، ص171-172.

- بومدين زاوي : التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص : اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر- الجزائر، 2015-2016، ص ص199-200.

الملحق رقم (03) : مركبات مؤشر التنمية الريفية المستدامة

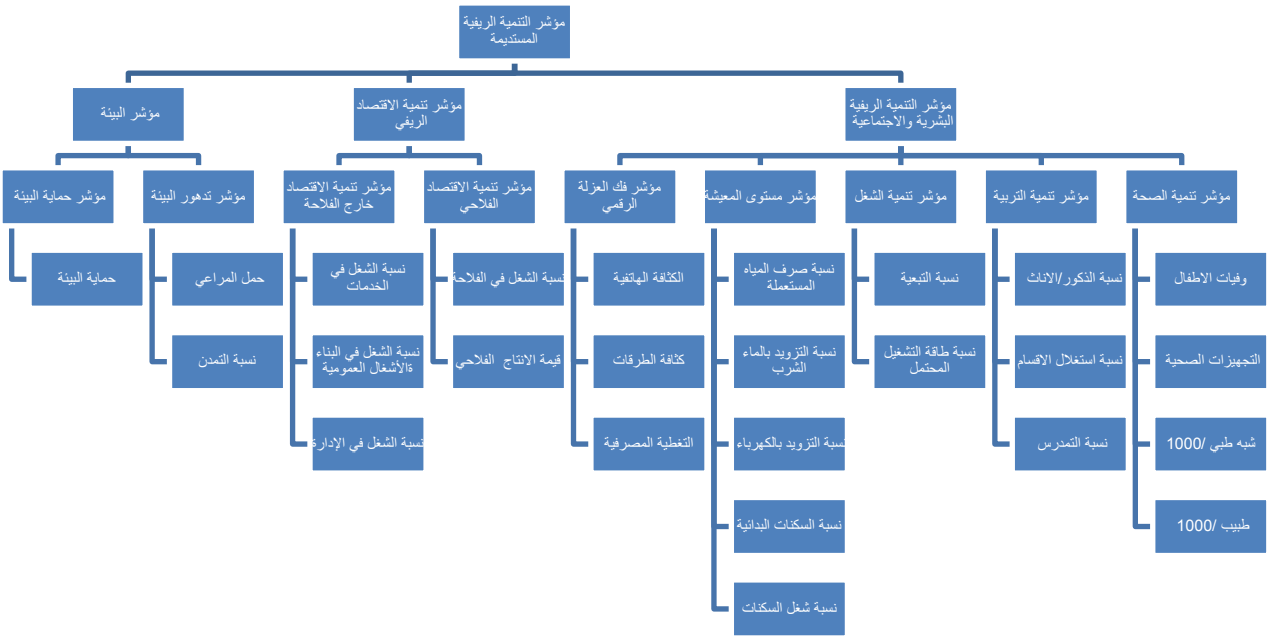

المصدر : الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : سياسة التجديد الريفي أوت 2006، ص58.

الحمد لله

الملخص :

تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية التي تتحقق منها التنمية الشاملة لجميع أقاليم الوطن سواء الريفية أو الحضرية، والجزائر كغيرها من الدول ومن أجل تفعيل جهودها التنموية وجعلها شاملة لجميع أقاليمها، صاغت عدة سياسات وبرامج للتنمية الريفية وهذا من أجل تحقيق التنمية المحلية وأهدافها على مستوى الأقاليم الريفية، وفي هذا الإطار حاولت الدراسة تسليط الضوء على الدور المنوط بالسياسات والبرامج الحالية للتنمية الريفية للفترة 2000–2016 في مجال التنمية المحلية.

وكنتيجة للدراسة ومن خلال تحليل بعض المعطيات الإحصائية للبرامج والمشاريع المرافقة لسياسات التنمية الريفية الحالية وإجراء دراسة قياسية بمجموعة من الولايات باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل)، تم التوصل إلى أن هذه السياسات والبرامج كان لها دور وأثر في تفعيل التنمية المحلية بالأقاليم الريفية، وأدت إلى تحقيق نتائج معتبرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن هذه النتائج والآثار لم ترق إلى مستوى تطلعات سكان هذه المناطق وحجم المشاريع الريفية لم يصل إلى الحد المطلوب الذي من شأنه التكفل بمختلف احتياجات ومتطلبات سكان الريف الجزائري والبالغ عددهم أكثر من 13 مليون نسمة وتحقيق التنمية المتوازنة المنشودة عبر مختلف سياسات الدولة التنموية.

الكلمات المفتاحية : **التنمية المحلية، التنمية الريفية، الأقاليم الريفية، السياسات والبرامج، التجديد الريفي والفلاحي، بيانات البانل.**

Résumé :

Le développement local est considéré comme la base de tout développement globale aux territoires du pays : ruraux ou urbains. En effet, l'Algérie comme tous les pays du monde, et pour multiplier ses efforts de développement et les faire englober tous ses territoires, elle a élaboré plusieurs politiques et programmes du développement rural afin de réaliser ce développement local et atteindre les objectifs visés au niveau des territoires. Dans ce cadre, cette étude met la lumière sur le rôle attribué aux politiques et aux programmes actuels pour le développement rural entre 2000 et 2016 dans le domaine du développement local.

En résultat, à travers l'analyse de quelques données statistiques des programmes et des projets accompagnants les politiques du développement rural actuel et faire une étude économétrique dans plusieurs Wilayas en utilisant l'approche de données Times Séries (données de panel), on a trouvé que ces politiques et programmes ont joué un rôle et effets important à pousser le développement local dans les territoires ruraux. Ces politiques ont donné des résultats appréciables au niveau économique et social. Cependant, cela n'a pas satisfait les attentes de la population de ces régions et le nombre des projets n'atteint pas le niveau des besoins souhaités par la population de la compagne algérienne qui compte plus de 13 million de personnes. Aussi, on n'a pas réalisé un développement équilibré à travers les différentes politiques de développement d'état.

Les mots clés : Développement local, Développement rural, les Territoires Ruraux, Les Politiques et les Programmes, Le Renouvellement Rural et Agricole, Données de Panel.

Abstract:

The local development is considered as the global basisnbof any development in the territories of the country: rural or urban. Indeed, Algeria as all the countries of the world, and to multiply its efforts of development and make them include all its territories, it developed several policies and programs of the rural development to realize this local development and reach the goals aimed at the level of territories. In this context, this study puts the light on the role awarded to the policies and to the current programs for the rural development between 2000 and 2016 in the field of the local development.

As a result of the study and an analysis of some of the statistical data of the programs and projects associated with the policies of the current rural development and a range of standard study using the method of time-series data (panel data), agreement was reached that these policies and programs had a role and impact in activating the local development of rural territories, which led to the achievement of the results of considering whether in economic or social terms, but the effects did not live up to the expectations of the populations of these areas, the size of the rural enterprises did not reach the required limit, which would ensure that the various needs and requirements of the rural population of Algeria, more than 13 million people and achieve balanced development objectives through various development policies of the State.

Key words: local development, rural development, rural regions, policies and programs, rural and agriculture renewable, panel data.